159

تاريخ المصريين

حزب الوفد

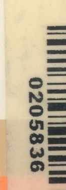
(١٩٣٦ - ١٩٥٢)

الجزء الأول

د. محمد فريد حشيش



الهيئة المصرية العامة للكتاب



تصدر عن

الهيئة المصرية العامة للكتاب



حزب الوفد

(١٩٣٦ - ١٩٥٢)

الجـزء الأول

د. محمد فريد حشيش



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٩

الاشراف الفنى

محمــود الجــزار

تقــــديم

يسرنى أن أقدم للقارىء الكريم هذا الكتـاب عن « حزب الوفد من ١٩٣٦ الى ١٩٥٢ » . الذى كتبه الدكتور محمد فريد حشيش . وهو فى الأصل رسالة علمية أعدها صاحبها للحصول على درجة الماجستير فى التاريخ الحديث من جامعة عين شمس .

والكتاب ينقسم الى تسعة فصول ، تناول فى الفصول الأربعة الأولى (وهى تكون الجزء الأول) تاريخ الوفد منذ تأليفه فى نوفمبر ١٩١٨ حتى ابرام معاهدة ١٩٣٦ ، وتعرض لدوره فى ابرام معاهدة ١٩٣٦ ، وفى مؤتمر مونترو ١٩٣٧ لالغاء الامتيازات الأجنبية .

وتناول التنظيم الحزبى للوفد ، ولجانه ، وسكرتاريته ، وهيئته البرلمانية ، وصحافته ، وبرامجه ، والتيارات اليسارية فيه (الطليعة الوفدية) . كما تعرض للانسلاخات والانشقاقات التى وقعت فى الحزب منذ ظهوره ، وخصوصا انشقاق ماهر – النقراشى ، وانشقاق مكرم عبيد ، وانسلاخ أحمد نجيب الهلالى .

وقد تناول الكتاب (فى الجزء الثانى) حزب الوفد بعـد معاهدة ١٩٣٦ حتى ١٩٥٢ . فتناول حكومة الوفد عام ١٩٣٦ – ١٩٣٧ ، وسياستها الخارجية والداخلية ، وعلاقتها بالقصر الملكى ، وأزماتها الدستورية حتى اقالة مصطفى النحاس فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ .

وانتقل الى الحديث عن الوفد فى المعارضـــة من عام ١٩٣٨ حتى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، فتناول موقعه من حكومات : محمد

محمود باشا ، وعلى ماهر باشا ، وحسن صبرى باشا ، وحسين سرى باشا ·

ثم تحدث عن حكومة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وسياستها الداخلية والخارجية ، والمؤتمر الوفدى الكبير الذى عقد فى ١٩٤٣ ، كما تحدث عن سياسة الوفد العربيــة ، وصراعه مع القصر ، حتى اقالة الحكومة فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ ·

وانتقل الكتاب الى معالجة موقف الوفد فى المعارضــة من ١٩٤٤ الى ١٩٥٠ ، فتعرض لموقفه من وزارات : أحمد ماهر باشا ، ومحمود فهمى النقراشى باشا ، واسماعيل صدقى باشا ، وابراهيم عبد الهادى باشا ، ووزارة حسين سرى باشا الائتلافية والحيادية ·

وتحدث عن وزارة الوفد الأخيرة ، فتناول سياستها الداخلية والخارجية ، وحركة العمال ، والغائها معاهدة ١٩٣٦ ، وما تبعها من معركة القنال ، وحريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، ثم اقالة حكومة الوفد ·

واختتم الباحث دراسته بتناول موقف الوفد فى المعارضة من وزارات : على ماهر باشا ، ونجيب الهلالى باشا ، حتى قيام حركة الجيش فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ·

والكتاب بذلك يرسم صورة متكاملة لحزب الوفد منذ نشأته حتى قيام حركة الجيش فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، من وجهة نظر الباحث ، التى قد يتفق معها القارىء أو يختلف ، ولكن المعلومات التى وردت فى الكتاب تعد جهدا علميا يستحق التقدير ·

والله الموفق ·

رئيس التحرير

د· عبد العظيم رمضان

« اهــــــــداء »

الى روح الوالدين .. رحمهما الله ..

والى أستاذى الجليل الدكتــور أحمد عزت عبــد الكريم شــيخ المؤرخين العــرب ، ورئيس جامعــة عين شــمس « سابقا » (رحمه الله) ..

تقـــــديم (*)

يسرنى أن أقدم الى قراء اللغـــة العربية فى كل مكان هـــذا المصنف الجديد عن تاريخ مصر السياسى فى الفترة التى سبقـــت مباشرة قيام حركة ٢٣ يوليو ٥٢ والذى توفر على اعداده واخراجه الباحث المدقق الاستاذ الدكتور محمد فريد حشيش واستغرق منه ذلك حوالى سبعة أعوام قضاها فى الاطلاع على المراجع ذات الصلة بموضوع بحثه وكل ما كتب عن تلك الفترة والاتصال بمن كان لهم شأن مؤثر فيها من رجال السياسة والفـكر والعلم ·

وبدأ المؤلف بصنعة القلم بالقاء نظرة سريعة على ظهـــور الاحزاب فى مصر ، فذكر أن أرض الكنانة هى أول دولة عربيـــة عرفت النظام الحزبى بمفهومه المعاصر فى دول المشرق حيث تألفت فى عام ١٨٧٨ فى حلوان (جنوبى القاهر) جماعة باسم « الحزب الوطنى » ما لبثت أن تحالفت مع تنظيم عسكرى مماثل انشأه الثائر أحمد عرابى الذى سرعان ما أصبح زعيم التنظيمين بعد اندماجهما فى حزب واحد أثناء الثورة العرابية التى انتهت باحتلال بريطانيـــا لمصر فى عام ١٨٨٢ ·

وفى ظل الاحتلال ظهر أكثر من حزب سياسى مصرى كـــان أولها حزب الأمة فى سبتمبر ١٩٠٧ بايحاء من المعتمد البريطانى فى مصر اللورد كرومر الحاكم الفعلى للبلاد ، بينما كان حاكمها الشرعى

(*) تفضل الأستاذ الدكتور وحيد رأفت (رحمه الله) بكتابة هذا التقديم فى ١٩٨٣ ـ وقد تفضل بالمشاركة فى مناقشة رسالة الدكتوراه عن معاهدة ١٩٣٦ وآثارها فى العلاقات المصرية البريطانية فى ١٩٧٥ ·

الخديوى عباس حلمى الثانى . وكان شعار حزب الأمة الذى ضم كبار الملاك الزراعيين من ذوى النفوذ وابنائهم المثقفين ، الدعوة الى التقدم والاصلاح فى ظل الاحتلال . ثم ما لبث أن ظهر فى نفس العام « الحزب الوطنى » بقيادة الزعيم الوطنى الشاب مصطفى كامل مطالبا بريطانيا بالجلاء حتى أصبح الجلاء عن مصر والسودان وملحقاتهما فى أفريقيا هو شعار هذا الحزب الى آخر أيامه ، كما ظهر بتشجيع من الخديوى عباس الثانى حزب ثالث وسط هو حزب «الاصلاح على المبادىء الدستورية»وكان من أكبر دعاته الشيخ على يوسف صاحب جريدة المؤيد التى أصبحت لسان حال الحزب . هذا بالاضافة الى أحزاب أخرى ثانوية « كالحزب الوطنى الحر » الذى أشرف على مولده أصحاب جريدة المقطم المؤيدين للاحتلال البريطانى ، وحزب الاعيان فى عام ١٩٠٨ . ولم تعمر هذه الأحزاب طويلا ، وجاءت الحرب العالمية الأولى فحرقتها حرقا ولم يبق قائما منها الا الحزب الوطنى الذى آلت زعامته بعد وفاة مؤسسه مصطفى كامل الى زميل كفاحه محمد فريد . وبذلك أصبح الجو مهيئا لظهور منظمات حزبية جديدة متمشية مع متطلبات ما بعد هذه الحرب الكونية الأولى . وكان أول هذه الأحزاب الجديدة وأهمها شأنا فى تاريخ مصر فى فترة ما قبل ثورة أو حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، حزب الوفد ، أو الوفد المصرى كما كان يسمى فى سنواته الأولى .

وأفاض المؤلف فى شرح كيف نشأت فكرة تأليف « الوفد المصرى » لغرض اسماع صوت مصر فى الخارج والمطالبة بحقوقها فى التحرر والاستقلال أمام مؤتمر الصلح المنعقد فى فرساى وكيف انه لا يمكن اسناد هذه الفكرة الى زعيم مصرى بذاته ، سواء أكان هو سعد زغلول أو الأمير عمر طوسون من العائلة المالكة ، أو غيرهما من رجالات مصر ، وانما كانت حاضرة فى اذهان الكثيرين من أبناء البلاد بعد اعلان الرئيس الامريكى وودرو ويلسون

لمبادئه المعروفة وفى مقدمتها مبدأ تقرير المصير أى حق الشعوب المغلوبة على أمرها فى الحصول على استقلالها واختيار نوع الحكم الذى ترتضيه . وكيف استطاع سعد زغلول مع ذلك بشخصيته الجبارة أن يتزعم الحركة المطالبة باستقلال مصر وانهاء الحماية التى فرضتها بريطانيا من جانب واحد على البلاد فى بداية الحرب العالمية الأولى .. فما كادت تعلن الهدنة فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ بين الحلفاء وبين المانيا وشريكاتها ، حتى تم تأليف وفد من سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى وكلهم من الأعضاء البارزين فى الجمعية التشريعية (الهيئة النيابية الاستشارية) التى كانت مازالت قائمة شرعا من عام ١٩١٣ رغم تعطيل أعمالها خلال سنوات الحرب ، ـ لمقابلة المندوب السامى البريطانى فى القاهرة والتحدث اليه فى أمر انهاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر مقابل عقد معاهدة صداقة مع بريطانيا ، وكيف أعقب هذه المقابلة التاريخية تاليف الهيئة التى عرفت باسم « الوفد المصرى » من سبعة من أبرز رجالات مصر وقتذاك برياسة سعد زغلول باشا نفسه للسعى لتحقيق هذه الأهداف بكافة الوسائل المشروعة . وكيف حرصت هذه الهيئة على الحصول على تفويض أو « توكيلات » من كافة الطوائف فى طول البلاد وعرضها ، لتمكينها من أداء رسالتها الوطنية . وكيف ردت سلطات الاحتلال على هذه الحركة باعتقال سعد زغلول وثلاثة من زملائه فى ٨ مارس ١٩١٩ ـ وترحيلهم الى جزيرة مالطة . فكان ذلك ايذانا باندلاع الثورة الشعبية فى القاهرة والاقاليم بغير ترتيب مسبق وبطريقة تلقائية أذهلت سلطات الاحتلال وحملت الحكومة البريطانية فى النهاية على الافراج عن سعد زغلول وصحبه والسماح لهم ، ومن انضم اليهم من مصر ، بالسفر الى باريز حيث وصلوها فى ١٩ ابريل ١٩١٩ ليصدموا باعتراف الرئيس الامريكى ويلسون بالحماية البريطانية على مصر ..

وتابع مؤلفنا بعد ذلك جهود « الوفد المصرى » فى الخارج للدفاع عن قضية الاستقلال ، والمفاوضات التى أجراها سعد زغلول والوفد المرافق له مع اللورد ملنر رئيس البعثة التى أوفدتها الحكومة البريطانية الى مصر للتحقيق فى أسباب ثورة ١٩١٩ بعد ان قوطعت من جانب الشعب المصرى بناء على تعليمات الوفد ، وكيف انتهت هذه المفاوضات بالفشل هى ومفاوضات الوفد الرسمى برئاسة رئيس الحكومة عدلى يكن باشا مع وزير الخارجية البريطانية اللورد كرزون فى عام ١٩٢١ . وكيف اعتقل الانجليز للمرة الثانية سعد زغلول فى ديسمبر سنة ١٩٢١ مع عدد من أعضاء « الوفد المصرى » ، وابعدوهم الى جزيرة سيشيل مما ادى الى استقالة وزارة عدلى يكن ، وبقاء البلاد بدون وزارة لعدة أشهر حتى تولاها عبد الخالق ثروت باشا وأمكنه بحصافته ومعاونة المندوب السامى البريطانى الجديد اللورد اللنبى ، الحصول على تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى أعلنت مصر بموجبه دولة مستقلة ذات سيادة مع عدة تحفظات أربعة خاصة بقضية السودان ، والدفاع عن مصر ضد اى اعتداء أجنبى ، وحماية حقوق الأجانب ومصالحهم فى مصر ، وتأمين المواصلات البريطانية عبر قناة السويس والأراضى المصرية وبدأت مصر بذلك صفحة جديدة فى تاريخها استهلت باعلان السلطان فؤاد نفسه ملكا على البلاد فى ٢٥ مارس ١٩٢٢ واصدار دستور نيابى برلمانى جديد فى ١٩ أبريل ١٩٢٣ ، وبالافراج عن سعد زغلول وأصحابه حيث عاد الى مصر فى ديسمبر ١٩٢٣ ، ليخوض هو وانصاره من أعضاء الوفد الانتخابات العامة لمجلس الشيوخ والنواب ، فيفوز الوفد بالأغلبية الساحقة فى الانتخابات ، ويتولى سعد زغلول وفقا للتقاليد النيابية البرلمانية ، تشكيل أول وزارة وفدية ، وبذلك تحول الوفد المصرى من هيئة مكلفة بالدفاع عن قضية مصر فى الخارج ، الى حزب سياسى برلمانى يقود الثورة ، أو بعبارة اصح

يقود العصيان ضد الاحتلال البريطانى فى الداخل . اذ ينفى المؤلف عن الوفد صفة الثورية حيث يقول « ان الثورة بمعنى الثورة لم تكن أبدا فى حسبان الوفد وستظل هذه عقيدته حتى عام ١٩٥١ عندما الغى معاهدة سنة ١٩٣٦ مع بريطانيا ، وآثر الوفد حتى ذلك الحين أسلوب التفاهم السياسى عن طريق المفاوضات مع بريطانيا ، وغلبت على تنظيماته صفة « الديماجوجية » لا الثورية المسلحة الحقيقية » ربما لأن الثورة المسلحة كانت مستحيلة فى ظل الظروف التى كانت تمر بها البلاد » .

وبتشكيل وزارة سعد زغلول فى يناير ١٩٢٤ دخل الوفد فى صراع من نوع آخر ، صراع الحزب السياسى الذى يمثل الأغلبية الشعبية ، ضد ملك أوتوقراطى . هذا الصراع الذى يعتبره المؤلف بحق من ابرز ملامح تاريخ الوفد فى الحكم سواء اكان الملك الجالس على العرش هو فؤاد أو فاروق ، وسواء اكان زعيم الوفد هو سعد زغلول أو مصطفى النحاس .. وذكر المؤلف كيف أن فشل المفاوضات التى اجراها سعد زغلول كرئيس للوزارة المصرية مع رمزى ماكدونالد رئيس الحكومة البريطانية العمالية فى عام ١٩٢٤ ، كان نذيرا بسقوط وزارة سعد زغلول أو اسقاطها من جانب الملك والعاملين معه فى الظلام ، وكيف أن هذا كان مصير معظم الوزارات الوفدية فيما بعد فشل فى المفاوضات المصرية البريطانية ، ثم تلمس أول سانحة للاطاحة بالوزارة الوفدية القائمة ، فيتخلص الملك من كابوس الرقابة الشعبية ، ويفرح الانجليز ولو الى حين لذهاب وزارة مصرية اجترات على عدم الانصياع لوجهات نظرهم . ولقد سنحت الفرصة للتخلص من وزارة الوفد الأولى بزعامة سعد زغلول فى ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ بعد اغتيال السير لى سناك البريطانى الجنسية والذى كان فى الوقت ذاته سردار الجيش المصرى (أى قائده) والحاكم العام للسودان،

ووقوع هذا الاغتيال نهارا فى أحد شوارع القاهرة على يد بعض المتعصبين من المصريين ، فاتهمت الحكومة البريطانية وزارة سعد زغلول بالاهمال فى المحافظة على حياة الأجانب فى مصر وباثارة المصريين ضد البريطانيين ، فقدم سعد زغلول استقالة حكومته واصر عليها بعد تلقيه انذارا بريطانيا حمله اليه بمقر رياسة الوزراء المندوب السامى البريطانى اللورد اللفنى بنفسه فى مظاهرة عسكرية استعراضية ، وحل محل الوزارة الزغلولية وزارة جديدة برياسة أحمد زيور باشا ، سعت لمهادنة الانجليز « وانقاذ ما يمكن انقاذه » ، فعطلت الحياة النيابية البرلمانية سنة ونصف السنة ولم يعد سعد الى رئاسة الحكومة بعد انقشاع هذه الغمة وعودة الحياة النيابية فى عام ١٩٢٦ بل شكلت وزارة ائتلافية برياسة عدلى يكن فى يونيو ١٩٢٦ ، ثم رأسها بعد استقالته فى ٢١ ابريل ١٩٢٧ زميله عبد الخالق ثروت باشا ، وقنع سعد زغلول زعيم حزب الأغلبية برئاسة مجلس النواب حتى وفاته فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ ، فخلفه فى زعامة حزب الوفد مصطفى النحاس فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٧ ، بينما كان يشغل حتى ذلك التاريخ منصب سكرتير عام الوفد . ولم يلبث مصطفى النحاس ان تولى بعد ذلك رئاسة الوزارة فى ١٧ مارس ١٩٢٨ بوصفه زعيم الأغلبية ، وبدأ الوفد صفحة جديدة فى تاريخه . ولم تخلد وزارة النحاس طويلا فاقيلت بعد ثلاثة أشهر فى ٢٥ يونيو ١٩٢٨ فى أعقاب فشل المفاوضات بينها وبين الحكومة البريطانية لتثبيت الاستقلال وانهاء الاحتلال . وكان السبب الذى تذرع به الملك فؤاد لاقالة هذه الوزارة هو تصدع الائتلاف بين حزب الوفد والحزبين الآخرين ، حزب الأحرار الدستوريين ، والحزب الوطنى . وتولى رياسة الوزارة الجديدة محمد محمود باشا زعيم الأحرار الدستوريين . وسارع الى تعطيل الحياة النيابية البرلمانية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد . فقاوم الوفد — والشعب معه — حكمه الدكتاتورى

وقرر رفض أية معاهدة يعقدها احزاب الأقلية مع الحكومة البريطانية مما أدى بمفاوضات محمد محمود — هندرسون الى طريق مسدود ، وايقنت بريطانيا أنه لن يكتب لأية معاهدة تعقدها مع مصر البقاء ما لم يوافق عليها حزب الوفد بوصفه الممثل لغالبية الشعب المصرى .

واستقالت وزارة محمد محمود وأجريت انتخابات جديدة فى البلاد أسفرت كالمعتاد عن فوز الوفد ودعى مصطفى النحاس لتشكيل وزارته النيابية فى اول يناير ١٩٣٠ واجتمع البرلمان فى ١١ يناير . ولكن مفاوضات النحاس . هندرسون تحطمت على صخرة قضية السودان . وكان ذلك ايذانا بسقوط وزارة النحاس أو اقالتها . فآثر رئيسها الاستقالة على الاقالة . فقدم استقالة حكومته فى ١٧ يونيو ١٩٣٠ ولم يمض عليه فى الحكم الا ستة اشهر . وكلف الملك اسماعيل صدقى عدو الوفد اللدود فى ١٩ يونيو ١٩٣٠ بتشكيل الوزارة الجديدة . وثارت معظم طوائف الشعب على هذا الانقلاب الثالث من جانب السراى على حكم الوفد . وتجدد الصراع بين الشعب ممثلا فى حزب الوفد — حزب الأغلبية — وبين الرجعية ممثلة فى السراى وأحزاب الأقلية أو أحزاب مصطنعة ، تصطنعها أو تباركها السراى ، كحزب الاتحاد الذى أنشأه أحمد زيور عام ١٩٢٥ بايحاء من بعض كبار موظفى السراى ، وحزب الشعب الذى أنشأه اسماعيل صدقى باشا فى عام ١٩٣٠ لمساندة نظام حكمه .

ولم يكتف اسماعيل صدقى بتعطيل دستور ١٩ أبريل ١٩٢٣ كما فعل من سبقوه امثال أحمد زيور ومحمد محمود ، بل استصدر أمرا ملكيا بالغاء الدستور واعداد دستور جديد يقيد من سلطة البرلمان لصالح الملك والسلطة التنفيذية . وظل حزب الوفد قرابة

خمس سنوات بعيدا عن كراسى الحكم استقال خلالها اسماعيل صدقي ٢ سبتمبر ١٩٣٣ ليحل محله في رياسة الوزارة وزير الخارجية عبد الفتاح يحيى باشا حتى نوفمبر سنة ١٩٣٤ ، ثم توفيق نسيم من رؤساء الوزارات السابقين وكان اكثر تقبلا لدى حزب الوفد من سابقيه . وطالب الشعب يقوده ويلهب حماسته حزب الوفد بعودة دستور ١٩٢٣ ، وباستعجال جلاء القوات البريطانية عن مصر . وانضم الشباب المثقف من طلاب الجامعات الى هذه الحركة ولم يستطع الملك فؤاد الوقوف فى وجه هذا التيار كما ايقنت بريطانيا أن الوقت قد حان لعقد معاهدة صداقة وتحالف مع مصر تنهى الاحتلال وتنظم على أسس جديدة العلاقات المصرية البريطانية. فصدر أمر ملكى فى ديسمبر ١٩٣٥ باعادة دستور ١٩٢٣ ، وكلف على ماهر فى ٣١ يناير سنة ١٩٣٦ بتشكيل وزارة انتقال بعد استقالة وزارة توفيق نسيم ، تمهد للانتخابات العامة فى البلاد . وتم بتشكيل وفد رسمى برياسة مصطفى النحاس للتفاوض مع بريطانيا وفى ٢٨ ابريل ١٩٣٦ توفى الملك فؤاد بعد مرض قصير ونودى بفاروق ملكا ولم يكن قد بلغ الثمانية عشر سنة من عمره ولا يزال يدرس فى الخارج وفى المملكة المتحدة بالذات بناء على رغبة والده الملك فؤاد .

وأسفرت الانتخابات مرة أخرى عن فوز حزب الوفد بأغلبية كبيرة . وألف مصطفى النحاس وزارته الثالثة فى ١٠ مايو ١٩٣٦ . وافتتح الدورة البرلمانية بعد موافقة البرلمان على هيئة الوصاية على العرش التى ستمارس حقوق الملك الدستورية لحين بلوغ فاروق سن الرشد التى تقرر بان تكون ثمان عشرة سنة هلالية كاملة . وهكذا كان فى الحكم وزارة وفدية ، الى جانب وفد رسمى للمفاوضات يمثل جميع الأحزاب لرغبة الانجليز التفاوض مع هيئة تمثل جميع الاتجاهات السياسية والبلاد لضمان تمرير المعاهدة .

وافاض المؤلف فى شرح الظروف الدولية التى أدت الى ابرام تلك المعاهدة فى ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ واعتبرها نقطة انتقال حاسمة فى تاريخ مصر المعاصر ، وتحولا كبيرا فى العلاقات المصرية البريطانية يعود الفضل فيه بالدرجة الأولى الى حزب الوفد . وبين كيف أن الوفد ما كاد ينتهى من احراز هذا النجاح فى الميدان الدولى ، مقرونا بنجاح مماثل فى العام التالى ١٩٣٧ بالغاء الامتيازات الأجنبية فى مؤتمر مونبرو وتحرير البلاد من قيودها ، ويتوج ذلك بانضمام مصر الى عصبة الأمم فى نفس العام مما أبرز شخصيتها الدولية ، لكى يجد نفسه مرغما لخوض معركة اخرى داخلية للحفاظ على المكاسب الديموقراطية ضد غرور الملك الشاب ، فاروق ، الذى افسدته حاشيته ، وورث عن والده فؤاد كراهيته الشديدة للوفد ولزعيمه مصطفى النحاس بالذات ووجد فاروق فى اطماع أحزاب الاقلية ومطالبها على الحكم من دستوريين وسعديين وغيرهم ومعظمهم انشق على مراحل من حزب الوفد أو انسلخ عنه ، وجد فيهم خير عون للتنكيل بالوزارات الوفدية واسقاطها من كراسى الحكم الواحدة تلو الأخرى . وكانت المرة الأولى فى ديسمبر ١٩٣٧ ولم يكن قد انقضى على تولى فاروق لسلطاته الدستورية فى ٣١ يوليو ١٩٣٧ الا خمسة شهور . وكانت الثانية فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ حيث انتقم فاروق للاهانة التى نزلت به فى ٤ فبراير ١٩٤٢ حينما ارغمته الحكومة البريطانية بواسطة سفيرها فى القاهرة السير مايلز لامبسون ، تحت التهديد بفقدان عرشه ، على دعوة مصطفى النحاس لتشكيل وزارة وفدية جديدة بعد استقالة حسين سرى باشا قبل ذلك بأيام ، وكانت المرة الثالثة بعد حريق القاهرة فى يوم السبت الأسود الموافق ٢٦ من يناير ١٩٥٢ ، حيث انتهزها الملك فاروق فرصة للتخلص من الوزارة الوفدية بزعامة مصطفى النحاس التى تولت الحكم عقب الانتخابات العامة فى أوائل عام ١٩٥٠ ، بدعوى ان جهد الوزارة قد قصر فى حفظ الأمن والنظام

فى البلاد . وكان الانجليز أول المستفيدين من هذه الاقالة لآخر وزارة وفدية بعد أن اجترأت فى نوفمبر ١٩٥١ على الغاء معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ، وخلقت للقوات البريطانية فى منطقة القنال الكثير من المتاعب وزعزعت أركان مقاعدهم هناك مما جعل حكومة لندن تتشكك فى جدوى الاحتفاظ بهذه القاعدة ومهد الطريق لتوقيع معاهدة الجلاء بعد ذلك بسنتين فى أكتوبر ٥٤ ، واستعرض المؤلف الآراء المختلفة حول حريق ٢٦ يناير وأسبابه وأسراره ولم يستبعد أن يكون للمخابرات البريطانية والامريكية ضلع فى ذلك للتخلص من صلابة حكومة الوفد والخروج من الوضع الخطير الذى أوجدته بالغاء معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ من جانب مصر وحدها .

وخصص المؤلف جزءا كبيرا من مصنفه القيم لدراسة حزب الوفد دراسة دقيقة مفصلة تناول فيها التنظيم الداخلى للوفد وهيئاته ولجانه فى العاصمة والاقاليم ، وطرق تمويل خزانته سواء بالاشتراكات أو التبرعات أو الواجبات ، للصرف على وجوه انشطته المختلفة ، وشروط العضوية فيه ونوعية هذه العضوية أو ما أسماه بالتركيب الإجتماعى لحزب الوفد منذ نشأته حتى أواخر أيام حياته ، وزعامة الحزب وأمانته العامة والصحافة الوفدية ، والانسلاخات أو الانشقاقات التى تعرض لها الوفد ، وكان أهمها فى نظره انشقاق أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشي فى عام ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ ، وانشقاق مكرم عبيد فى عام ١٩٤٢ / ١٩٤٣ ثم فصل احمد نجيب الهلالى ابان وزارة الوفد الأخيرة ١٩٥٠ / ١٩٥١ والذى ما ان تولى رياسة الوزارة فى فبراير ١٩٥٢ بعد حريق القاهرة واقالة وزارة النحاس ، ثم استقالة وزارة على ماهر التى أعقبتها ولم يعمر الا شهرا واحدا ، حتى أخذ الهلالى يكيد للوفد فحل مجلس النواب الوفدى فى مارس ١٩٥٢ وعطل الحياة النيابية بعد أن كان حربا على من عطلوها من قبل واعتقل او حدد اقامة اثنين

من أعضاء الوزارة الوفدية الأخيرة ، أحدهما فؤاد سراج الدين سكرتير عام الوفد وأكبر شخصية فيه بعد الرئيس مصطفى النحاس .

كما تناول المؤلف بذات الدقة والتفصيل نشاطات الوفد وانجازاته فى الداخل والخارج أثناء توليه الحكم فى أعوام ١٩٢٤ و ١٩٢٨ و ١٩٣٠ ثم فى عامى ١٩٣٧ و ١٩٣٨ ومن ١٩٤٢ الى ١٩٤٤ و ١٩٥٠ الى ١٩٥٢ ، ثم جهاده الطويل وهو فى المعارضة. ويسترعى الانتباه ضمن أشياء أخرى كثيرة تحليل المؤلف للعناصر او التركيب الاجتماعى لحزب الوفد وكيف راعى فى أول عهده أن يكون ممثلا لعنصرى الأمة : المسلمين والاقباط . وكذلك لعنصر الأعراب البدو فضم اليه فى البداية أحد كبارهم حمد الباسل باشا . ثم حرص الوفد بعد ذلك على ضم العناصر القادرة على تحمل المسئولية ومواصلة النضال ، والقادرة كذلك على تمويل خزانة الوفد لمواجهة نفقات الصرف على صحافة الوفد ولجانه وأجهزته ومؤتمراته واجتماعاته ودعايته وجهاده الخ .. مما يفسر أن أقطاب الوفد كانوا فى معظمهم من كبار الملاك الزراعيين أو الاقطاعيين كما وصفهم المؤلف . وكيف استمر الوفد ينتهج هذا الأسلوب على امتداد تاريخه ، حتى بعد أن تحول الى حزب سياسى فى عام ١٩٢٤ وبعد أن ترسخ هذا الطابع فى عام ١٩٣٦ بعد توقيع معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا ، نظرا لأن طابع النضال هو الغالب فى حياة هذا الحزب ، سواء أكان النضال ضد الاحتلال الأجنبى ، أو ضد الحكم الملكى مما جمع حول رايه الوفد مختلف فئات الشعب من فلاحين وعمال وتجار وطلاب وموظفين واعترف المؤلف بأنه لولا وجود عدد كبير من كبار الملاك فى حظيرة الوفد ، لما أمكن لهذا النضال أن يستمر ومع ذلك لم تحل فئة كبار الملاك داخل حزب الوفد دون ظهور جناح يسارى فى الأربعينيات كان يقوم بدوره.

الطليعى متعاونا أحيانا مع العناصر اليسارية الأخرى من خارجه مما كان يمكن أن يؤدى بالوفد لو امتد به العمر الى نهاية الخمسينيات لحدوث انشقاق جديد فيه بانفصال جناحه اليسارى عنه . ولكن نجاح حركة الضباط الاحرار فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ اختصرت حياة هذا الحزب وسائر الاحزاب السياسية فى مصر بحلها جميعا ومصادرة أموالها فى ١٧ يناير ١٩٥٣ .

والملاحظة الأخرى التى تسترعى الانتباه فى تاريخ هذا الحزب الذى أرخ له المؤلف فأجاد وكان دقيقا ومنصفا الى أقصى حدود الدقة والانصاف ، فى عهد يشوه فيه التاريخ السياسى السابق على ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ على أوسع نطاق عن جهل أو جبن أو سوء قصد أو نفاق هو أن الوفد لم يمارس الحكم فيما بين ١٩٢٤ و ١٩٥٢ الا فترات محدودة لم تجاوز سبعة أعوام الا قليلا وعلى عدة دفعات بينما مارست أحزاب الاقلية الحكم فى الفترة من عام ١٩٢٤ الى ١٩٥٢ ، قرابة اثنين وعشرين عاما ، وهكذا كان حزب الوفد رغم اغلبيته الشعبية والبرلمانية . جهاز معارضة أكثر منه جهاز حكم . وحينما حاول مهادنة الملك أو على الأقل عدم استعدائه فى عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥١ من أجل البقاء فى الحكم لأطول مدة ممكنة ، فقد الوفد شعبيته ، وبدأ التفكك يسرى الى كل تنظيماته . أو بدأ على حد تعبير المؤلف رغم غرابته « انفصال الوفد عن الوفد » .

ولا شك أن تاريخ حزب الوفد سواء اكان فى الحكم او فى المعارضة هو جزء من تاريخ مصر السياسى ، ومن تاريخ العلاقات المصرية البريطانية ، ومن تاريخ كفاح شعب مصر من اجل الحصول على استقلاله ، وترسيخ الحياة النيابية البرلمانية فى ذات الوقت ، فى مواجهة ملكية عز عليها التنازل عن سلطاتها الوراثية المطلقة ، فحاول كل منهما استرداد ما كان قد أرغم على النزول عنه للشعب

ونوابه . ويعجبنى قول المؤلف فى ختام بحثه واستقصائه انه مهما قيل فى الوزارة الوفدية الأخيرة (١٩٥٠ / ١٩٥٢) وعن تهادنها مع فاروق ، فان من أبرز ميزاتها انها أطلقت العنان للحريات العامة على اختلاف أنواعها الى حد لم يسبق له مثيل في تاريخ مصر بشهادة خصوم الوفد أنفسهم وباعتراف جميع الكتاب والباحثين المؤيدين منهم والمعارضين للوفد ، فانطلقت الآراء انطلاقا تاما ، وأخذت أنات الشعب تتصاعد مدوية ضد الظروف والأوضاع الاجتماعية التعسة فى البلاد او ما اسماه المؤلف « بالظلم الاجتماعى والظلم السياسى » . وكتبت الصحف المصرية حول هذه الظروف والأوضاع فى عامى ١٩٥٠ و ١٩٥١ ما لم تكتبه هذه الصحف قط من قبل وكيف أتاحت هاتان السنتان للاحرار ان يتحركوا ، وان يعبئوا الرأى العام ضد الواقع القائم . واتجه الهجوم فى هاتين السنتين لأول مرة الى الملك وحاشيته بوصفهما على رأس الفساد وكيف انطلقت الحناجر فى الجامعات ومن صفوف الطلبة عموما تهتف فى عامى ١٩٥١ ، ١٩٥٢ بسقوط فاروق والنظام الملكى ، بحيث تبدو حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى ضوء كل ذلك وكأنها النتيجة المنطقية بل والحتمية لهذه الانطلاقة الكبرى التى جرفت امامها فيما جرفته الأحزاب السياسية المصرية جميعا وعلى رأسها حزب الوفد ، وحزب الأغلبية ، وعاشت مصر بدون أحزاب حتى يومنا هذا لا يشغل الساحة السياسية منها الا تنظيم سياسى واحد هو الاتحاد الاشتراكى العربى .

وقد يتسائل البعض مؤخرا ، أظاهرة صحية هذه أم ظاهرة مرضية ؟ وفى يقينى كرجل عاش جميع هذه الأحداث وما قبلها انه لا وجود للديمقراطية السياسية بدون النظام الحزبى ، وان تعدد الأحزاب رغم عيوب الحزبية ومثالبها وتكالب الأحزاب على الحكم أحيانا على حساب الصالح العام ، أفضل فى حماية الحريات

والكشف عن الأخطاء والمظالم والتصدى للطغيان فى نظام الحــزب الواحد وان اتخذ ظاهريا صورة تحالف قوى الشعب العاملة ، وخير دليل على صحة ما اقول هو تاريخ مصر ذاتها منذ قيام حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى حركة التصحيح التى أقدم عليها الرئيس الحالى لجمهورية مصر العربية محمد أنور السادات بعد ١٥ مايــو ١٩٧١ برفع بعض المظالم التى حاقت بفئات عديدة من المصريين ، واعلان سيادة القانون بعد أن كان القانون فى أجازة متصــلة ، واعادة الشعور بالأمن والطمأنينة الى الانسان المصرى بعد ان افتقد هذا الشعور أو كاد .

وهذا لا يمنعنى من أن اعبر فى ختام هذا التقديم الــذى استطال عن اعجابى الصادق بهذا الكتاب الجديد عن تاريخ مصر السياسى فى فترة ما قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وان اثنى جل الثناء على الجهود الموفقة التى بذلها مؤلفــه الاستاذ الدكتور محمــد فريد عبد المجيد حشيش لاخراجه فى هذه الصورة المشرقة الجــديرة بالتقدير والاعجــاب .

د. وحيد رأفت

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق

بجامعة القاهرة (سابقاً)

مقدمــة

تعتبر مصر بين كل دول المشرق أول دولة عرفت النظــام الحزبي بمعناه الحديث . ففي عام ١٨٧٨ تألفت في حلوان جماعــة باسم « الحزب الوطني » الذي تحالف مع تنظيم عسكري انشأة احمد عرابي الذي أصبح زعيم الاثنين بعد اندماجهما في حزب واحد .

ولم يقدر لهذا الحزب أن يعيش بعد الاحتلال البريطاني الذى قام بتصفيته هو والجيش معا . ورغم حالة اليأس والانهيار التى انتابت المصريين عقب هزيمتهم واحتلال بلادهم فان حيوية الشعب الكامنة والمتجددة سرعان ما قهرت اليأس فقامت دعــوة جديدة لاستئناف الثورة ولتكوين أحزاب جديدة تعتمد عليها مرحلة النضال ضد الاحتلال .

ومن ثم أخذت تظهر احزاب اخرى كنتيجة حتمية لموقــف المصريين من الغرب ومؤثراته ولاسيما موقفهم من الاحتلال ورفضهم له واطلاه بعضهم صوب تركيا . وكان لكل من هذه الأحزاب نظرته الى الاحتلال وموقفه منه واتجاهه من الخديو وصلته به ونظرته الى مشاكل البلاد الداخلية مما كان له أثره وانعكاسه في برامج تلك الأحزاب وسياستها .

ولقد اتخذ الاحتلال مبدأ « فرق تسد » كسياسة له تجاه هذه الأحزاب فأصبحت قاعدة له ولوجوده . فقد تكون « حزب الأمة » فى سبتمبر ١٩٠٧ . بايحاء من قصر الدوبارة وضم « أصحاب المصالح الحقيقية » من الاقطاعيين وأبناءهم «المثقفين» ، ودعا الى التقدم والاصلاح فى ظل الاحتلال . ثم تكون الحزب الوطنى فى نفس العام بقيادة مصطفى كامل كرد فعل ضد ظهور حزب الأمة ، كما أنشأ الخديو عباس حزب « الاصلاح على المبادىء الدستورية » كما ظهر فى تلك الآونة حزب يمالىء الانجليز صراحة هو « الحزب الوطنى الحر » الذى تأسس فى رحابه جريدة المقطم . وفى أواخر عام ١٩٠٨ أوعز الخديو بتأسيس حزب جديد ينطق بلسان القصر وهو « حزب الأعيان » الذى سمى بهذا الاسم لان معظم أعضائه — وهم قلة — كانوا من أعيان البلاد وقد تعاون مع سلطات الاحتلال لمصلحة مصر .

كما تأسس فى نفس العام « حزب المصريين المستقلين » ضد الحزب الوطنى .

ولم يكن من السهل فى ظل الاحتلال أن تقوم هذه الأحزاب على أسس من مبادىء مجردة كما هو الحال فى البلاد المستقلة المتمتعة بالحكم النيابى الصحيح . فمصر حينئذ خاضعة لسيادة تركيا محتلة بالانجليز ، وللامتيازات الأجنبية اثر بالغ فى توجيه شئونها الاقتصادية والاجتماعية فكان من الطبيعى أن تتأثر الأحزاب بهذا الحال وأن تخضع لمقتضياتها .

والى جانب هذه الأحزاب كانت هناك الجمعية التشريعية التى كانت بمثابة أداة لتدريب رجال السياسة البرلمانيين الذين سيتزعمون ثورة ١٩١٩ ويتصدرون الحياة السياسية فى أعقابها .

ورغم الوقت القصير الذى انعقدت فيه الجمعية فان نشاطها كان دليلا على نمو الوعى السياسى والقومى فى البلاد ، وهو الوعى الذى أثارته الصحافة والأحزاب وحركته الأحداث التى ألمت بالبلاد منذ وطئت اقدام الاحتلال أرض البلاد .

ان العدد الكبير من الأحزاب السياسية التى تكونت فى مصر فى السنوات السابقة على الحرب العالمية الأولى كانت تعبيرا عن الشعور القومى والسياسى فى البلاد ، اذ كانت مشاعر الثورة والغليان تختمر فى نفوس المصريين وكانت تعتبر بمثابة انذار للثورة التى كانت فى ضمير الغيب . وكانت معظم تلك الأحزاب أسمية أكثر منها حقيقية ، اذ كانت أدوات لمساعدة المطامع الخاصة أو المصالح الجماعية .

وعلى أى حال هذه صورة سريعة للأحزاب التى ظهرت قبل قيام الحرب العالمية الأولى . وكان لا بد أن تنشأ أحزاب اخرى جديدة عقب انتهاء الحرب وكنتيجة لها .

وكان أول هذه الأحزاب واخطرها أثرا فى تاريخ مصر المعاصر هو « حزب الوفد المصرى » مجال بحثنا ودراستنا .

الفصـــل الأول

الـــوفد ١٩١٨ ـ ١٩٣٦

كيف نشأت فكرة تأليف الوفد المصرى وكيف تطورت ؟

حينما أشرقت شمس السلام وانزاح كابوس الحرب فى عام ١٩١٨ ، كان من الطبيعى أن تكون نهاية تلك الحرب بمثابة شعاع الأمل للشعوب المغلوبة على أمرها وأن تهب تلك الشعوب ــ وقد طال صبرها ــ لتطالب باسترداد حقوقها فى الحرية والاستقلال ، وفقا لما أعلنه الدكتور ولسن من حق تقرير المصير .

وكان الشعب المصرى فى مقدمة تلك الشعوب التى انتهزت هذه الفرصة ، فقد آن له أن يعبر عن مشاعره ، فبدأ البخـار الحبيس يتهيأ للانفجار ، ومن ثم أخذت العناصر الوطنية من رجال السياسة والفكر تتجمع وتستعد للمطالبة بالاستقلال ، فقد أخذوا يتباحثون ويتشاورون فيما عسى أن يكون عليه مصير البلاد بعـد أن تضع الحرب أوزارها .

ولما كان كبار زعماء الحزب الوطنى منفيين أو معتقلين آنذاك، فقد دارت هذه المباحثات والمشاورات بين بعض ساسة حـزب

الأمة وأعضاء الجمعية التشريعية وغيرهم ، الذين راوا أن الشعوب الأخرى قد تأهبت لارسال وفودها الى مؤتمر الصلح فى باريس ، لاسيما وأن مصر كانت قد بذلت مساعداتها ومعاونتها لانجلترا أثناء الحرب . ولقد أسفر البحث والتشاور عن فكرة تأليف « الوفد المصرى » . فكيف نشأت هذه الفكرة ومن هو صاحبها ، ثم كيف تطورت لكى تصبح حقيقة تاريخية حية ونابضة فى ضمير الشعب المصرى وتاريخه على امتداد ما يزيد عن الثلث قرن .. ؟

فى الواقع لقد تضاربت الآراء واختلفت الروايات حول مصدر وصاحب الفكرة ، واجتهد بعض الباحثين فى ذلك ، وهل هو سعد زغلول ورفاقه من حزب الأمة ، أم هو الأمير عمر طوسون ، ام انه حسين رشدى (باعتباره رئيس الحكومة آنذاك) وعدلى يكن ، ام هو محمد محمود ... الخ ، فبينما ذهب البعض الى ان سعد زغلول هو صاحبها ، نجد أن البعض الآخر ينسبها الى عمر طوسون .. وهكذا .

ويبدو ان هذا التضارب لم يكن وليد اليوم ، بل كان معاصرا لنشوء الفكرة ذاتها ، الأمر الذى يؤدى بنا الى نتيجة منطقية وهى الاعتقاد الجازم بأن فكرة تاليف الوفد لم تكن ولا ينبغى لها ان ننسبها الى شخص معين بالذات ، والصحيح — فى رأينا — انها قد خطرت فى أذهان الكثيرين ، ذلك لأن فكرة تاليف وفد للمطالبة بحقوق شعب ليست سرا كهنوتيا او امرا من الأمور المستعصية التى لا يخوض فيها الا اشخاص بذاتهم او فرد معين ، لا سيما اذا وضعنا فى اعتبارنا ان شعوبا أخرى كانت قد تأهبت لارسال وفودها الى مؤتمر الصلح كما اشرنا .

ان فكرة تاليف الوفد كانت لا تستوجب قدح الأذهنة سواء فى نشوئها أو فى الوقت الحاضر ، لأنها هى الطريق الطبيعى ...

وانه اذا كان عمر طوسون أو سعد زغلول او محمد محمود أو غيرهم أو أشياعهم حاول كل منهم ان ينسب الفكرة اليه فذلك أمر طبيعى ، لكننا لا يجب أن نجاريهم فى هذا التسابق ، ففى تصورنا ان الفكرة طافت بأذهان الكثيرين ، ونحن لا نستبعد أنها طافت بفكر رجل من غمار الناس وليس فقط عمر طوسون أو سعد زغلول أو غيرهما من الساسة البارزين آنذاك ، غاية الأمر أن هؤلاء الساسة والزعماء كانت أفكارهم — كما فى كل عصر وآن — تجد طريقها الى النور لكى تشاع وتذاع بما تتيحه لهم وسائلهم الخاصة الميسرة لهم .

ونخلص من ذلك الى رفض الاجتهادات والآراء التى حاولت ترجيح انفراد شخص بعينه كمصدر لفكرة تأليف « الوفد المصرى » فان فكرة طبيعية كهذه الفكرة فى قضية عامة كالقضية القومية لا يمكن — كما يذكر الاستاذ عباس العقاد وبحق — أن تخطر لمصرى واحد أو مصريين قلائل (*) .

ومع ذلك يحسن بنا أن نشير الى مراحل التفكير فى تلك المسألة وتطورها فقد عقدت عدة اجتماعات فى أوائل عام ١٩١٨ — اى قبل أن تعقد الهدنة (فى ١١ نوفمبر) — وأخذ بعض الساسة والأقطاب يفكرون فيها فى مصير البلاد عندما تضع الحرب أوزارها، يحدوهم الأمل فى أن يستطيعوا تمهيد السبيل لأن تنال مصر حظها من الحرية والاستقلال سواء انتصر الحلفاء أم أعداؤهم . وقد سجل سعد زغلول فى مذكراته تفاصيل اجتماعين « لبحث مصير مصر بعد انتهاء الحرب » عقد احدهما فى ١٦ يناير ١٩١٨ ، والآخر فى ١٩ أبريل ١٩١٨ ، ونرجح أن هذين الاجتماعين كانا بداية التفكير فى المسألة المصرية وأساسا لما تلاهما من الاجتماعات التى من الممكن أن تعتبرها النواة الطبيعية التى نبت منها الوفد المصرى.

(*) عباس العقاد : سعد زغلول « سيرة وتحية » ، ص ١٩٢ وما بعدها .

فقد توالت الاجتماعات وكانت حالة الحرب التى مازالت قائمة تحول دون الجهر بما يدور فيها ، ففى أحد أيام شهر سبتمبر (١٩١٨) كان سعد زغلول ومحمد محمود ولطفى السيد وعبد العزيز فهمى خارجين من مجلس ادارة الجامعة المصرية القديمة ، فلما جاوزوا بابها واتجهوا نحو ميدان الفلكى توقف محمد محمود فجاة ووضع عصاه أمام أصحابه بعرض الرصيف وقال : الى أين تذهبون .. ؟ اننى أريد أن أتحدث فى مصير مصر ، لقد انتهت الحرب وستحصل الهدنة ، ولا بد من النظر فى تأليف وفد كى يسافر الى الخارج للمطالبة بحقوق البلاد .. ويمضى عبد العزيز فهمى فى مذكراته قائلا : « وبعد ذلك انصرف كل منا الى حاله وقطعنا النظر فى مسألة تأليف وفد ولكن لم يمض الا قليل حتى أرسل لنا سعد باشا نفسه يدعونا الى الاجتماع عنده وفتح لنا بيته ... الخ ثم يتساءل عبد العزيز فهمى لماذا وجه سعد اليهم الدعوة للبحث فى تأليف الوفد . ويفسر ذلك بانه عقب الاجتماع السالف الذكر ذهب سعد باشا الى نادى محمد على كعادته فالتقى فيه بحسين رشدى وعدلى يكن وروى لهما ما كان من أمر الاجتماع وما دار فيه ورفضه الموافقة على تأليف الوفد ، فعتب عليه رشدى باشا وعدلى باشا وخطآه فى رأيه وقالا له : أنت أخطأت لاننا نحن والسلطان فؤاد متفقون على السفر لأوربا للمطالبة بحقوق مصر ، ومن المصلحة أن يكون الى جانبنا فريق من الأمة يدافع عن حقوقها نعتمد عليه لأخذ شىء من الانجليز . وعندما « سمع سعد باشا هذا الحديث من رشدى وعدلى خشى الا يكون له فى الأمر شىء فأسرع الى دعوتنا الى منزله ... الخ » ونستطيع أن نستخلص من رواية عبد العزيز فهمى أن محمد محمود فكر فى تأليف الوفد ، وكذلك كانت الفكرة موجودة لدى حسين رشدى وعدلى ، بل ونستطيع أن نقول ان فانوس — وفقا لما جاء فى مذكرات سعد — كان يفكر فيها ، وكذلك كان عمر طوسون — كما

سنشير بعد قليل — كان يفكر فيها هو الآخر .. وغير هؤلاء ، ونمضى مع تلك الاجتماعات فيشير العقاد الى ما يؤيد رواية عبد العزيز فهمى فيذكر لنا أن سعد زغلول دعا فى سبتمبر أصحابه محمد محمود باشا وأحمد لطفى السيد بك وعبد العزيز فهمى بك الى مسجد وصيف للتحدث فيما ينبغى عمله عندما تسنح الفرصة للبحث فى المسألة المصرية بعد اعلان الهدنة . ولبى الدعوة محمد محمود باشا ولطفى السيد بك ، أما عبد العزيز فهمى بك فقد اعتذر لمرضه .

وفيما يتعلق بالأمير عمر طوسون فقد سجل هو الآخر كيف نشأت الفكرة فى ذهنه فذكر « أن فكرة ارسال وفد رسمى للمطالبة بحقوق مصر فى مؤتمر الصلح قد خطرت بباله بعد ما صرح الدكتور ولسن بمبادئه الأربعة عشر » . ويستطرد عمر طوسون فيقول « ولما كانت مسألة مصر ، بناء على هذا الاعتبار ، مسألة دولية ، وليس لدولة سواها أن تنفرد بالنظر فيها ، وأنها تحتاج الى درس وتمحيص قبل اجتماع المؤتمر ، حتى لا يأتى يوم انعقاده الا ونحن جميعا مستعدون للمطالبة بحقوق بلادنا كاملة ولا يضيع علينا الوقت سدى ، فقد رفعنا ذلك الى التكلم مع المرحوم محمد سعيد باشا فى شأنها ، فاقترح علينا ان نتكلم فيها مع المرحوم سعد زغلول باشا لشخصيته البارزة فى الهيئة الاجتماعية وفى الجمعية التشريعية، فاستصوبنا هذا الراى وصممنا عليه .. » ثم يقول « ولم تمكنا المقادير من مقابلة سعد باشا الا فى الحفلة التى أقامها رشدي باشا فى ليلة ٩ أكتوبر سنة ١٩١٨ . وفى تلك الليلة ذكرنا لسعد باشا قرب انتهاء الحرب وانعقاد مؤتمر الصلح وانه يحسن بمصر أن تفكر فى ارسال وفد للمطالبة بحقوقها أمامه ، فاستحسن الفكرة ، ووعد بالتكلم مع أصدقائه فيها عند عودته الى القاهرة وأن يخبرنا بالنتيجة » .

وقد أشار سعد فى مذكراته الى تلك المقابلة وذكر أنه أجاب على عمر طوسون بقوله « انها فكرة جميلة قامت فى بعض الرؤس من قبل .. وقد آن الآن أوانها « وأنه أفضى بموافقته وارتياحه كما تدبر معه فيما يحتاج اليه تنفيذ هذه الفكرة من المال الكثير .. الخ.

ننتهى من ذلك الى ان فكرة تأليف الوفد لا يمكن — ولا يجب — أن ننسبها الى فرد معين كما أشرنا ، فقد كانت فكرة شائعة لانها طبيعية وسهلة ، وليس معنى ذلك اننا نحاول التقليل من شأنها وأهميتها ، ولكن الأكثر أهمية فى تصورنا هو كيف تنفذت هذه الفكرة وتطورت حتى أصبحت تشكل حقيقة تاريخية .

ففى يوم عقد الهدنة حضر عمر طوسون الى مصر وزار سعد وأبدى رغبته فى عقد اجتماع « للمذكرة فى حالة مصر وما يجب أن يقدم لها من الخدمة الآن . فوافقه سعد واتفق معه على صيغة الدعوة وأسماء المدعوين ومكان الاجتماع ... ويبدو ان سعد كان — كما يذكر العقاد — يميل الى تقديم طوسون فى هذا العمل لما له من المنزلة الرفيعة وما يحتاج اليه العمل من المال الكثير ... لكن هل كان هذا التقديم يعنى أن سعدا من جانبه لا يطمع في رئاسة الوفد الذى أصبح تأليفه متوقعا وانه يتنازل عنها لعمر طوسون ؟

نحن نشك فى هذا ، فان المتتبع لسيرة سعد وتاريخه فى تلك الفترة وتعدد اجتماعاته وتحركاته سواء فى خلال تلك المشاورات السالفة الذكر أو ما أعقبها من خطوات تأليف الوفد وسفره والخلافات بين أعضائه و ... الخ لا يستطيع أن يغفل هذه الحقيقة وهي أن سعدا كان لا يرضي بدون الرئاسة بديلا ، وليس معني ذلك التقليل من شأنه أو وطنيته ، لكنه فى تصورنا كان طرازا من هؤلاء الرجال الذين لا يطيب لهم العمل تحت امرة أو

قيادة أخرى غير قيادتهم حتى ولو كان عمر طوسون .. ولذلك لا غرابة فى أن يعمل سعد ورفاقه من ناحية ورشدى وعدلى من ناحية أخرى على اقصاء طوسون عن رئاسة الوفد بل وابعاده عنه، ولا سيما أن كثيرا من المواطنين الذين كانوا يتابعون الاتصالات التى يجريها الأمير بدا لهم أنه يريد ان يراس.هذه الحركة ، وقد تذرع سعد وأصحابه لابعاده بعدة حجج ، منها أن المعارضة فى رياسته للوفد المطلوب كانت تقوى وتشتد فى عدة جهات منها القصر الملكى والوزارة ، وكذلك أصدقاء سعد بدون استثناء ، فقد كانو يريدونها « حركة شعب لا امارة ، وحركة استقلال لاخلافه » . فقد كانت كل هذه الدوائر تتخوف من نشاط عمر طوسون ، كما كانت تتخوف منه أيضا «دار الحماية البريطانية » .
على أى حال سويت مسألة الرئاسة ولكن سرعان ما برزت مسألة أخرى اختلفت أزاءها وجهات النظر وهى مسألة الاستقلال الذاتى أو الاستقلال التام ، الا أنها عولجت بالاتفاق على تأليف وفدين : أحدهما رسمى يمثل الحكومة ويتألف من حسين رشدى وعدلى يكن ، والثانى أهلى ويرأسه سعد زغلول ، للسفر الى الخارج لعرض قضية مصر ، ولم يكن من المتيسر بطبيعة الحال تأليف وفد بانتخاب عام أو شبه عام نظرا لحالة الحرب .. فرأى القائمون بالأمر أن يعرضوا أمرهم على الأمة حتى تكون يدهم فى المفاوضات .. فوضعوا توكيلات أرسلوها الى كل مكان للتوقيع عليها كما سنشير اليه فى موضعه .

مقابلة ١٣ نوفمبر ١٩١٨ :

ومهما يكن من الامر فقد استطاع سعد زغلول أن ينفرد بالعمل فقرر هو وزملاءه مقابلة المندوب السامى السير ريجنالد ونجت للتحدث معه بشان المسألة المصرية ، فما كادت أن تعلن الهدنة فى ١١ نوفمبر ١٩١٨ حتى بادروا الى طلب المقابلة ، وحدد

موعدها فى ١٣ نوفمبر ، وكان قد تألف وفد من سعد وصاحبيه على شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك ، وقد وقع الاختيار على هؤلاء الثلاثة لأنهم كانوا أعضاء فى الجمعية التشريعية وفيهم الكفاية لتمثيل الوفد — وجرت المقابلة المشهورة بين هذا الوفد والمندوب السامى ، والتى فيها طالب الثلاثة انجلترا أن تعترف باستقلال مصر ، وأن مصر مستعدة فى حالة الاعتراف باستقلالها أن ترتبط مع انجلترا بمعاهدة صداقة تكونان فيها ندين متساويين وتتعاونان معا فى مواجهة الظروف الدولية ، على أن تحافظ مصر على مصالح انجلترا وتمكنها من احتلال قناة السويس اذا احتاج الأمر ... الخ أما ونجت فقد تجاهل هذه المطالب واظهر استخنافا بها ورأى فيها جرأة أزيد من اللازم .. ولم يصدر عنه سوى التأييد لسياسة بلاده الاستعمارية والتهوين من امر المصريين والقول بأنهم غير جديرين بالاستقلال .

تشكيل الوفد المصرى الأول ومراحله :

وعقب المقابلة السالفة الذكر التقى السير ونجت بحسين رشدى رئيس الوزراء وابدى له دهشته وعدم اقتناعه بأمر المندوبين الثلاثة الذين ليست لديهم صفة التحدث باسم الأمة ، فأجابه رشدى بأنهم يملكون هذه الصفة باعتبار أن سعدا وكيل منتخب للجمعية التشريعية ، وأن عبد العزيز فهمى وعلى شعراوى عضوان فيها ، وأن الجمعية مازالت قائمة قانونا .

وحينما أحاط رشدى سعد زغلول علما بمضمون ذلك ، أجتمع سعد مع أصحابه وأخذوا يتشاورون فى الطريقة التى يعلنون بها صفتهم فى التحدث نيابة عن الأمة ، ثم قرروا تأليف هيئة تسمى « الوفد المصرى » ، اشارة الى كونها وفد مصر للمطالبة باستقلالها ، وفى نفس الوقت قرروا أن تحصل هذه الهيئة على

توكيلات من الأمة لتخويلها هذه الصفة . وتألف الوفد فعلا يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ على النحو التالى : سعد زغلول (رئيسا) ، على شعراوى ، عبد العزيز فهمى ، محمد محمود ، أحمد لطفى السيد ، عبد اللطيف المكباتى ، محمد على علوبة (أعضاء) .

وقد حررت التوكيلات الأولى بهذه الأسماء السبعة فقط للتوقيع عليها من فئات الأمة المختلفة .

والسبب فى تأليف الوفد بهذا الأسلوب وبطريقة الوكالة الشعبية أنه كان من المتعذر ــ كما ذكرنا ــ تأليفه بانتخاب عام نظرا لحالة الحرب القائمة على البلاد آنذاك . ويذكر الأستاذ محمد كامل سليم أن الوفد عقد اجتماعا فى اليوم التالى (١٤ نوفمبر) وقرر ضرورة عمل شىء يثبت لهذا الوفد صفة التحدث عن الأمة فرأوا أن الوسيلة العملية الوحيدة لتحقيق ذلك هى وضع صيغة توكيل يوقعها أعضاء الهيئات النيابية كالجمعية التشريعية ومجالس المديريات والمجالس البلدية وأكبر عدد ممكن من ذوى الرأى وسائر طبقات الشعب ، ورأوا بحق أن هذا العمل هو بمثابة استفتاء عام للأمة المصرية لوكالة الوفد عنها .

ويبدو أن تأليف الوفد والخطوات التى اتخذها والمقابلة التى جرت فى ١٣ نوفمبر قد أثارت كلها غضب الأمير عمر طوسون فعول على استئناف نشطاته وسيطرته على الموقف ، فالتقى بمحمد سعيد باشا وبسعد زغلول ومحمد محمود وغيرهم وحاول تقييد خطوات سعد ووفده ففشل ، وعندئذ شرع فى تأليف وفد جديد برعايته لينافس به الوفد « الزغلولى » ، واتجه فى تأليفه الى ضم أعضاء الحزب الوطنى القديم وغيرهم .. وكان هذا الاجراء « العمرى » كفيلا بتصدع القضية المصرية ، ومن ثم رأى سعد ان وجود وفدين لا بد أن يؤدى الى اخفاق كليهما والى خسران قضية مصر كلها ،

وفضلا عن ذلك فان الرأى العام لم يوافق على تأليف الوفد الجديد .. فبذلت عدة محاولات من الجانبين للتوفيق بينهما حتى حسمت أخيرا هذه المشكلة . وعلى أى حال استفاد سعد من هذه المشكلة اذ رأى أن من مصلحة القضية الوطنية تدعيم الوفد بأن يضم اليه عناصر أخرى تمثل الحزب الوطنى وغيره من الطوائف » ومن ثم ضم اسماعيل صدقى باشا ، كما ضم محمود بك أبو النصر (وكانا من وفد الأمير عمر طوسون) ، وكذلك ضم عبد الخالق مدكور باشا فيما بعد . ثم اتجه سعد للتفاوض مع اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى لتمثيله فى الوفد ، الا أنه وقع خلاف فى الرأى على اختيار الممثلين ، اذ أصر سعد على اختيار الأشخاص بنفسه بينما أصرت اللجنة على أن تختار هى ممثليها ، أضف الى ذلك أن سعد لم يشأ أن يضم اليه أكثر من ثلاث ممثلين ، بينما أصرت اللجنة أن يكون عددهم خمسة . وعندئذ لجأ سعد الى أمين يوسف (كان زوجا لابنة أخت سعد) باعتباره عضوا بالحزب الوطنى فطلب منه الاتصال بزميله عبد الرحمن الرافعى بك ، وأخيه أمين الرافعى والتفاوض معهما حول انضمامهما للوفد ، الا أنهما اعربا له عن عدم وسعهما ذلك .. ولم ييأس سعد ، وانتهى الأمر باختياره لمصطفى النحاس بك والدكتور حافظ عفيفى باعتبارهما ممثلين للحزب الوطنى معتنقين لمبادئه .

وواصل سعد زغلول ضم أعضاء جدد الى الوفد واتجه فى هذه المرة الى تمثيل الأقباط رغبة منه فى توحيد عنصرى الأمة ، فضم اليه سينوت حنا بك وجورج خياط بك ، كما عمل على ضم بعض الشخصيات ذات العصبية والمكانة الشخصية ، فضم حمد الباسل باشا ، واكتمل بذلك عدد أعضاء الوفد اربعة عشر عضوا ، فأعيد تأليف الوفد من جديد ووافق الأعضاء الجدد على القانون الذى وضعه الوفد الأول .

ويحسن بنا أن نقف قليلا لنلقى نظرة تحليلية على ظـروف اختيار أعضاء الوفد وتشكيله ، ومدى الحرية فى ذلك الاختيـار ، ثم نوعية هؤلاء الأعضاء ... الخ حتى يتسنى لنا أن ندرك النتائج التى انساق اليها الوفد بعد ذلك — وعلى امتداد تاريخه — وأن نفسر ما صارت اليه مقاييس العضوية ، واخيرا لكى نفهم كيف مضت الأحداث وكيف وهن العزم ببعض الأعضاء فيما يتعلـق بمسألة تأليف الوفد واختيار أعضائه والأسس التى تم بها هـذا الاختيار ، لا نستطيع أن نوافق على ما ذهب اليه البعض من حيث أن سعد زغلول كان مضطرا تماما الى الاختيار تحـت عوامـل وظروف معينة وأنه كان مقيدا بالصبغة الرسمية فى تمثيل الأمـة ... الخ ، وكذلك نرفض ما ذهب اليه البعض الآخر من أن سعد قد توفرت له حرية الاختيار تماما وبمحض ارادته ، ففى تصورنا أن هذا الاختيار كان متأرجحا بين الارادة والحرية فى مزاولته وبين القيود التى كانت تفرضها بعض الاعتبارات . فانه اذا كان سعد لم يمارس حرية الاختيار — ولا سيما فى تأليف الوفد الأول باعتبار أن أعضاءه الستة كانوا رفاقه وهم الذين يشاركونه فى اجتماعاته ومشاوراته ، أى أنهم كانوا شبه مفروضين عليه ، ولو أن هـذا لا يمنع انهم كانوا أصدقاء سعد ورفاق نفس المدرسة التى تخرج منها أعنى مدرسة الامام الشيخ محمد عبده . فانه — أى سعد — كان مطلق الحرية فى اختيار السبعة الآخرين حيث انه هو الـذى اختارهم .

على أى حال ومهما يكن الرأى فى مسألة الاختيار فاننا نلاحظ أن معظم الأعضاء لم يكونوا متجانسين ، فنجد أن بعضهم لم يكن من ذلك النوع المفطور على العراك والقيادة القومية فى الازمات ، أو الذين يؤمنون بالجماهير وانتفاضاتها ، بل سنجدهم يجفلون منها عند أول بادرة من بوادر الثورة ، كذلك نلاحظ أن بعـض

الأعضاء كانوا ممن « يؤثرون السلامة » الذين لا يتجشمون المشقة ولا يفهمون العناء والمثابرة فى تذليل الصعوبة . كما أن بعضهم الآخر كان لا يدرك معنى « المبدأ » الذى تنجح به الثورات وتقوم عليه الدعايات ... الخ .

وبالاضافة الى ذلك كله فاننا لا نستطيع أن نقول ان تلك العناصر كانت تمثل جميع قطاعات الشعب وطوائفه ، فبينما نلاحظ أنها تمثل طبقة الاقطاع وشبه الاقطاعيين والطبقة البورجوازية ، نلاحظ أن طبقة العمال والفلاحين كانت غير ممثلة فيها . اذ يبدو أن جل اهتمام سعد وأصحابه انصرف الى الناحية السياسية والتمثيل السياسى لقطاعات المجتمع ، مغفلين الناحية الاجتماعية والفروق الطبقية فى مسألة التمثيل فى الوفد ، ولعل مرد ذلك أن المشكلة الماثلة فى الاذهان آنذاك كانت هى المشكلة السياسية والاستقلال السياسى أولا .. لكنها على أى حال كانت نقطة ضعف فى قيادة الوفد سوف تؤدى — مع غيرها — الى تدهور قيادة الوفد وفشل ثورة ١٩١٩ ، وسوف تلازم قيادة الوفد فى الفترة اللاحقة . الا انه يجب أن نضع فى اعتبارنا من ناحية أخرى أن تأليف الوفد كان لابد له أن يخضع لعدة اعتبارات ومنها — على سبيل المثال — مسألة التبرعات المالية ، وبالتالى فان الوفد كان فى حاجة ماسة لهؤلاء الاقطاعيين أصحاب الثروات وهم القادرون دون غيرهم على التبرع . ذلك أن المال كان عنصرا حيويا وهاما لما ينتظر من الأعمال والنشاط والدعاية فى مصر والخارج الأمر الذى سيتحكم الى حد ما فى اختيار أعضاء الوفد على امتداد تاريخه كما سنرى .

مسألة سفر الوفد .. والعقبات التى وقفت فى طريقه :

رأينا كيف تألف الوفد المصرى بزعامة سعد زغلول وكيف جرت مقابلة ١٣ نوفمبر ١٩١٨ والتى فيها ظهر بوضوح تأييد ونجت

لسياسة بلاده الاستعمارية واصراره على تجاهل مطالب الشعب المصرى التى قدمت على استحياء من جانب سعد وزميليه ، فكانت الخطوة التالية للوفد عزمه على السفر للتباحث فى مسألة مصر .. فطلب الرئيس سعد فى ٢٠ نوفمبر من رئاسة الجيش الانجليزى جواز السفر له ولأعضاء الوفد الى انجلترا فى وقت قريب ، وجدد الطلب بعد أسبوع ، فردت عليه السلطة العسكرية (٢٨ نوفمبر) بأن هناك صعوبات تحول دون السفر فى الوقت الحاضر .. فكتب سعد الى السير ونجت فى اليوم التالى يطلب وساطته لدى السلطات العسكرية لتسهيل مهمة سفر الوفد لأنه « من الضرورى أن يكون الوفد بلندن قبل الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر » مشيرا الى تقاليد بريطانيا وتمسكها بمبادىء الحرية الشخصية » ، فجاءه الرد متضمنا عدم استطاعة المندوب السامى التوسط فى هذا الموضوع ، وأن عليه أن يقدم اقتراحاته بخصوص كيفية الحكم فى مصر مما لا يخرج عن الخطة التى رسمتها حكومة جلالة الملك من قبل الى المندوب السامى ... وأثار هذا الرد اعتراض الوفد فأرسل سعد خطابا فى ٣ ديسمبر الى ونجت قائلا فيه « أنه ليس فى وسعه ولا فى وسع أى عضو من أعضاء الوفد أن يعرض اقتراحات لا تكون مطابقة لارادة الأمة المصرية المعبر عنها فى تلك التوكيلات التى أعطيت لنا ... الخ » . فيما يتعلق بالسفر فقد أوضح سعد حجة الوفد فى طلبه بأن يكون على اتصال برجال السياسة الممثلين للأمة الانجليزية وأصر الجانب البريطانى على موقفه فلم يسمح للوفد بالسفر ، فلجأ الوفد الى تغيير ومخاطبة الدول الأجنبية عن طريق وكلائها أو الرسائل البرقية الى رؤسائها ، ففى أوائل ديسمبر أرسل احتجاجا الى رئيس الوزارة البريطانية ونداء الى معتمدى الدول الأجنبية فى القاهرة يحتج لديهم على الخطة التى اتخذتها السطات العسكرية البريطانية دون مراعاة لمستقبل مصر ورأى الشعب المصرى . كما أرسل الى الرئيس ولسون فى ١٤ ديسمبر

احتجاجا على منع مصر من اسماع صوتها والافضاء بمطالبها فى مؤتمر الصلح .. كما أرسل اليه برقية ثانية فى أواخر ديسمبر كرر فيها رجاءه له بأن يستعمل نفوذه لدى حكومة بريطانيا للتصريح له بالسفر الى أوربا ، كما أرسل اليه برقية ثالثة يذكره فيها بالبرقيتين السابقتين ، الا أنه لم يتلق جوابا على واحدة منها .

وفى ١٠ يناير ١٩١٩ أذاع الوفد نداء الى الأوربيين يوضح لهم فيه حقيقة الموقف والحركة السلمية التى شوهها الانجليز وصبغوها بصبغة العداوة الجنسية ، كما أعلن فيه أنه يقرن سعيه للاستقلال باحترام حقوق الأجانب كل الاحترام ، « وأن كل حكم فى مستقبل المصريين دون أن تسمع أقوالهم مناقض لقواعد الحق والعدل التى جعلت أساسا لأحكام مؤتمر السلام » .. وفى اليوم التالى أرسل الى « جورج كليمنصو » رئيس مؤتمر الصلح برقية يناشده فيها باسم الانسانية ألا يتخذ السكوت الاكراهى للشعب المصرى دليلا على رضاه بسيادة الغير عليه ، والا يسمح بالحكم فى مصيره دون أن تسمع أقواله ..

وتوالت احتجاجات الوفد الى ونجت والمستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية بشأن القيود المفروضة على الشعب المصرى ، فكتب سعد الى الأخير يذكر له أن جميع أفراد الأمة المصرية بأسرها من أكبر وزير الى أصغر فلاح محبوسون داخل بلادهم ولا يسمح لأحد منهم بالخروج من هذا الحصار الشديد ... الخ . واستمر الوفد يواصل احتجاجاته ونداءاته لدى ساسة الدول ووفودها الى المؤتمر ، ويكتب رسائله الى رئيس مجلس العموم فى انجلترا والى أصحاب الرأى وذوى الشأن هنا وهناك ، ولا يعلم مصير هذه الرسائل .. فعمد الوفد الى وسيلة أخرى وهى الاجتماعات كلما تهيأ له سبيلها ، ففى ١٣ يناير ١٩١٩ أقام

حمد الباسل باشا حفلا وخطب فيه سعد مستنكـرا الاحتـلال والحماية التى « هى أيضا أمر باطل بطلانا أصليا أمام القانـون الدولى ... » ثم عرض لخطة مصر المستقلة وتتلخص فى الآتى : أولا : رغبة مصر فى حكومة دستورية تراعى حالة البلد ... الخ ثانيا : تعلن مصر احترام امتيازات الأجانب ... ثالثا : تتعهد مصر بالبحث فى وضع طريقة للمراقبة المالية .. رابعا : استعداد مصر لقبول كل ما تراه الدول من الاحتياطات مفيدا للمحافظة على حياد قناة السويس . خامسا : وضع استقلال مصر تحت ضمان جمعية الأمم .. الخ ، وأشار الى أن الخطة تشمل السودان « لان مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة » وفى ٢٠ يناير أرسل الوفد مذكرة أخرى الى رئيس مؤتمر الصلح استنكر فيها الحماية مدافعا عن حق مصر فى الاستقلال واسترداد السودان ... الخ ، وكانت القيادة العسكرية البريطانية تقف لنشاط الوفد بالمرصاد فحالت دون عقد اجتماع كان سعد قد دعا اليه لعقده فى داره فى يوم ٣١ يناير ، فاحتج سعد على هذا الاجراء الى رئيس المؤتمر ورئيس الحكومة البريطانية ورؤساء الوفود فى المؤتمر . وفى نفس الوقت أخذ سعد ينتهز فرصة الاجتماعات الأخرى المصرح بها ويخطـب فيها منددا بالحماية مناديا بالاستقلال ، كما حدث فى نادى « جمعية الاقتصاد والاحصاء والتشريع » .

قصارى القول ان الوفد لم يدع وسيلة للتعبير عن الأمانى الوطنية ولتعبئة الرأى العام الا وسلكها ، مستهينـا بتعسـف السلطات العسكرية البريطانية مصمما على اسماع صوته للعالم الخارجى ، الأمر الذى أصبح ينبىء بأن الاصطدام بينه وبين تلك السلطات آت لا ريب فيه . ولا سيما ان وزارة حسين رشدى كانت هى الأخرى تشكل مشكلة أمام بريطانيا ، ذلك أن رشـدى كان قد اعتزم السفر الى لندن ومعه عدلى يكن ــ كما أشرنا ــ ،

كما كان متفاهما تماما مع الوفد فى خططه السالفة الذكر ، فلما رأى رشدى تعسف السلطات البريطانية معه ومع الوفد ومماطلتها فى قبول مطالب زعمائه ، ورفضها الاستجابة لاقتراحه بالسفر هو والوفد ، قدم استقالته ، وألح فى قبولها حتى قبلت فى أول مارس ١٩١٩ . وكان قبول الاستقالة ايذانا بازدياد حدة التوتر السياسى فى البلاد ، لما كان يتمتع به رشدى من الثقة وتفاعل الشعب وتفاهمه مع الوفد من ناحية ، ولما أثارته الاستقالة من الخوف من المصير المجهول من ناحية أخرى فقد أصبح واضحا أن السلطان فؤاد قد انفصل عن الشعب بقبوله الاستقالة تمهيدا لقبول الحماية ، هذا بالاضافة الى تعذر اقناع أحد الساسة بقبول تأليف الوزارة الأمر الذى أدى الى أن تبقى البلاد بدون وزارة فترة تقرب من الثلاثة أشهر . فاعتبرت السلطات العسكرية البريطانية أن الوفد المصرى هو المسئول عن تلك الأزمة ومضاعفاتها الخطيرة وكان قد أرسل عريضة شديدة اللهجة الى السلطان فؤاد ، كما أبلغ ممثلى الدول احتجاجه على الحالة كلها ملقيا التبعية على الانجليز المسئولين عن أسبابها . وهالت هذه الخطوة الجريئة رجال دار الحماية كما توقع الوفد ، ومن ثم أبرق السير تشتيهام الى حكومته مقترحا نفى سعد الى جزيرة مالطة ، فوافق وزير الخارجية على ذلك . وعندئذ استدعى الجنرال واطسون (القائد العام) سعد وتسعة من أعضاء الوفد الى مركز القيادة العامة ، فى ٦ مارس ١٩١٩ وأنذرهم ، وحذرهم من وضع مسألة الحماية موضع المناقشة ، أو اقامة العراقيل فى سبيل تشكيل وزارة جديدة ، كما هددهم بقوانين الأحكام العرفية . وكان جواب الوفد ازاء تلك المظاهرة — ولم يمض عليها سوى عدة ساعات — برقية الى لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية يبلغه فيها أنه لن يتأخر عن أداء واجبه مهما كلفه ذلك مطالبا بالاستقلال التام وعدم شرعية الحماية ، ملقيا التبعة فى بقاء البلاد بلا وزارة « على

الذين وضعوا من هم أهل الوزارة فى مركز حرج أمام ضمائرهم وأمام مواطنيهم » ، ثم أخذ الوفد يترقب ما تهدده به القيادة العسكرية . ولم يطل انتظاره ففى ٨ مارس سنة ١٩١٩ القى القبض على سعد زغلول وحمد الباسل واسماعيل صدقى ومحمد محمود وتم ترحيلهم الى مالطة . وكان هذا الاجراء بمثابة القارعة أو الشرارة التى فجرت مستودعا مليئا بالبارود ، فسرعان ما اشتعلت مراجل حقد الشعب فى جميع أنحاء البلاد وانفجار الثورة العارمة : ثورة ١٩١٩ .

ثورة ١٩١٩ ودور الوفـــــد :

كان اعتقال سعد وزملائه هو الشرارة التى انطلقت منها الثورة التى لم يسبق لها مثيل فى تاريخ البلاد ، حيث انطلقت المظاهرات وعمت الاضرابات من أقصاها الى أقصاها ، وشملت طوائف الشعب المصرى وطبقاته جميعا ، فتآلف المسلمون والأقباط على السواء وقد اشترك فى هذه الثورة الطلبة والتلاميذ والعمال والفلاحون والتجار والمحامون وغيرهم من الطوائف ، كما اشترك فيها الأمراء والنبلاء والوزراء وكبار الملاك ، كما استجابت المرأة — ولا سيما فى المدن — للشعور الوطنى فطرحت الحجاب واشتركت فى المظاهرات وقدمت الاحتجاجات ، وقد وجدت فى تلك الثورة فرصة لاثبات وجودها فى المجتمع جنبا الى جنب مع الرجل — واشتعلت المدن بالمظاهرات الكبرى والاضرابات ، فأضرب الموظفون والعمال عن العمل والطلبة عن الدراسة ، وقطعت أسلاك البرق والتليفون واتلفت السكك الحديدية واقيمت المتاريس وحفرت الخنادق واستخدمت الحجارة والأدوات الحادة وبعض الأسلحة النارية ضد قوات الاحتلال التى انتشرت فى جميع انحاء البلاد والتى استخدمت بدورها كل وسائل القمع والتعذيب والارهاب من انذارات واستخدام الطائرات لحماية

السكك الحديدية ونشروا جنودهم يجوبون البلاد داخل سيارات مصفحة ومنع الناس من الخروج من منازلهم وأحرق الانجليز عشرات من القرى كما قتلوا الشيوخ والرجال والنساء . قصارى القول ان الاضطراب وصل الى درجة كبيرة وتفشت الفوضى فى كل مكان ولم يبق لسلطة الحاكم الانجليزى أثر الا بمقدار نفوذه الشخصى فأدى هذا الى اعلان الجمهورية فى المنيا وزفتى وأسيوط . ورغم ان الثورة كانت ثورة سياسية هدفت الى طلب الاستقلال السياسى، الا أنها وفى المدينة الأخيرة بالذات — أسيوط — كانت تشير الى بوادر الثورة الاجتماعية الساذجة من جانب بعض الأفراد ، وذلك حينما حاول بعض الثائرين اشعال النار فى عمارة محمود سليمان باشا والد محمد محمود أحد المنفيين فى مالطة ، فلفت أحد المتظاهرين انظارهم الى أن العمارة ملك لمحمد محمود .. فأجاب متظاهر آخر بقوله « اسكت ، وهل وزع محمود باشا سليمان أرغفة العيش على الجائعين ؟ نحن طلاب قوت » .

هذه هى الملامح العامة لثورة ١٩١٩ فماذا كان موقف الوفد خلالها ؟ .

عقب القاء القبض على سعد ورفاقه اجتمع أعضاء الوفد الباقون ، وأرسلوا برقية احتجاج الى رئيس حكومة بريطانيا يعلنون فيها احتجاجهم على الاعتقال ويقررون بأنهم ماضون فى خطتهم للدفاع بكل الطرق المشروعة عن قضية مصر ، كما أرسلوا برقيات أخرى بهذا المعنى الى وكلاء الدول الأجنبية ، كما وجهوا كتابا الى السلطان فؤاد يطلبون منه الوقوف فى جانب الشعب ويلقون تبعة فشل تأليف الوزارة على السلطة العسكرية .. ومن ناحية أخرى استمر الوفد يمارس نشاطه الوطنى فيستقبل فى « بيت الأمة » ، ويرسل الوفود الى دور معتمدى الدول بالاحتجاجات والعرائض

كما يرسل المبعوثين الى جميع أنحاء مصر لاعلان أن الوقت قد حان لاظهار مشاعر المصريين .

لكن السؤال الذى يطرح نفسه : هل كان الوفد يتوقع الثورة من الشعب وقد القى القبض على الزعيم ورفاقه ؟ ثم ما هو مفهوم الثورة لدى قادته آنذاك ؟ .. يبدو أن فكرة قيام الثورة لم تكن واضحة أو متوقعة فى أذهان الوفد أو بالدقة بعض أعضائه .. ويهم الباحث تأكيد هذا المعنى لأنه ظل يسود الوفد على امتداد تاريخه وحتى سقوطه وانهياره فى عام ١٩٥٢ ، ولا سيما حينما أصبحت تباشير الثورتين السياسية والاجتماعية تنبىء بها النذر ودانت قطافها فى عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥١ أبان حكومته الأخيرة . كانت ثورة الشعب غير متوقعة لدى الوفد فى عام ١٩١٩ ، اذ أن سعد نفسه كان يرى أن الثورة عمل شاق على بلد أعزل مرهق بالأعباء مشحون بالجند والسلاح والأرصاد ، وأنها اذا وقعت فشعور الناس بالاختناق والتماسهم المتنفس للجهر بآلامهم المكبوتة كاف لانفجارها والاستيئاس فيها . حقيقة أن زملاء سعد فى المنفى لم يكونوا على نفس رأيه ، فنجد أن حمد الباسل ومحمد محمود — باعتبار أن الأول زعيم قبيلة بدوية والثانى صاحب عصبية فى الصعيد — كانا يرجحان قيام الثورة وأن لم يتفقا على النتيجة .. لكننا نجد — من ناحية أخرى — أن عبد العزيز فهمى أحد أعضاء الوفد مطلق السراح — يثور على الطلبة وينتهرهم وينصحهم بالهدوء قائلا لهم ما معناه « ان المسألة ليست لعب أطفال .. دعونا نعمل فى هدوء ولا تزيدوا نار الغضب اشتعالا عند القوم » وذلك حينما خطر لفريق من الطلبة الاستئناس برأى الوفد فى التظاهر أو عدمه . ومن ناحية أخرى نلاحظ أن أحداث الثورة كانت تتم بدون تدبير الوفد بل وبدون علم سابق منه فقد تألفت اللجان الثورية والتنظيمات السرية تلقائيا خلال الثورة دون أن تكون بوحى مباشر من الوفد

لكن الانصاف يقضى أن نقرر أن الوفد كان يعتبر مسئولا بل ومشاركا — ولو عن طريق غير مباشر — فى تلك الأحداث ويبدو أن هذه الصفة لازمت الوفد اذ كان يغض الطرف بل ويشجع عناصر الثورة من طرف خفى وفى نفس الوقت — ولاعتبارات خاصة — يهاجم تلك العناصر على المستوى الرسمى والحكومى .. كان هذا شأن الوفد فى تلك الفترة وما تلاها من فترات حكمه كما سيتضح لدينا فى خلال دراستنا .. لكنه وعلى أى حال يمكن القول ان زمام الأحداث فى الثورة كان قد انفلت من يد الوفد فانتقل الى أيدى العناصر المتطرفة غير المسئولة . فحوادث الأقاليم قد تمت بغير ايحاء ولا تدبير اذ لم يكن للوفد حينئذ لجان تقوم بتنفيذ خطة مرسومة فى جميع الأقاليم . الا أن تلك الأحداث لا شك أعطت دفعة قوية للوفد فقد كانت دليلا لا ينقض على أن التوكيل الذى أعطاه الشعب له — وقد كان صوريا — قد أصبح حقيقة ملموسة ، وأصبح الشعب هو الأصيل والوفد هو الوكيل .

ويبدو أن بريطانيا وقد رأت مدى استفحال الأحداث وانتشار الثورة فى كل مكان ولم يعد أمامها سوى أحد حلين : أما الاستمرار فى سياسة العنف والقمع ، وأما الافراج عن سعد وصحبه وتمكينهم من السفر لحضور مؤتمر الصلح — فمهدت للحل الثانى بالتدريج فرغبت أولا فى الاستعانة بالوفد لاطفاء نيران الثورة . الا ان الوفد أعلن عدم مسئوليته عن هذه الاضطرابات وأن الوسيلة الوحيدة لتهدئة خواطر المصريين هى تأليف وزارة يرضى عنها الشعب . ثم قدم الوفد تقريرا مفصلا بمطالبه السياسية الى الجنرال اللنبى فى ٣٠ مارس . ويبدو أن تعيين اللنبى كان جزءا من خطة التمهيد التى اتبعتها بريطانيا للافراج عن سعد وصحبه ؛ فقد استدعى اعضاء الوفد — للمرة الثانية — ومعهم أعضاء وزارة رشدى وتباحث معهم فى كيفية عودة الأمور الى طبيعتها ، فطلبوا السماح بالافراج

عن سعد وصحبه ، كما طلبوا السماح لأعضاء الوفد بالسفر الى الخارج ولو بصفتهم الشخصية لا الرسمية ووافق اللنبى فاقترح على حكومته ذلك ، ووافقت الحكومة البريطانية بعد أن اتخذت عدتها لعرقلة خطة الوفد ولكى يرفض المؤتمر سماع مطالب مصر . ففى ٧ أبريل أذاع اللنبى بيانا أعلن فيه أنه « لم يبق حجر على السفر وأن جميع المصريين الذين يريدون مبارحة البلاد يكون لهم مطلق الحرية » وأن « كلا من سعد زغلول باشا واسماعيل صدقى باشا وحمد الباسل باشا ومحمد محمود باشا يطلقون من الاعتقال ويكون لهم كذلك حق السفر .

ولما كانت خطة الوفد تنحصر فى المطالبة بالاستقلال بطريق المفاوضات مع انجلترا أو عن طريق عرض القضية أمام مؤتمر الصلح ، كذلك كانت الوسيلة الطبيعية السفر الى الخارج ومحاولة طرق الأبواب هنا وهناك . ومن ثم سافر سعد وأصحابه ومن انضم اليهم من أعضاء الوفد الى باريس ، وفى نفس الوقت تألفت فى القاهرة لجنة مركزية كبرى تنوب عن الوفد فى غيابه وتتولى انشاء اللجان فى الاقاليم ، كما نشطت حركة جمع التبرعات لتعزيز جهوده بالمال .

جهود الوفد فى الخارج :

غادر الوفد البلاد فى ١١ أبريل ١٩١٩ واتخذ له هيئة سكرتارية ، وفور وصوله فرنسا فى ١٩ ابريل ألف لنفسه عدة لجان : للمالية وللنشر وللحفلات . وقام مصطفى النحاس بمهام السكرتارية يدون الجلسات وما يدور فيها من المناقشات والقرارات . ويبدو أن الوفد كان يحسن الظن واثقا فى تنفيذ خطته معلقا الأمل بالدعوة الولسنية وما نادت به من حق تقرير المصير .. الا أنه سرعان ما تبين أنه كان مسرفا فى التفاعل ، اذ استطاعت

انجلترا الحصول على اعتراف الدول بالحماية البريطانية على مصر ، ولم تكد أقدامه تطأ باريس حتى فوجىء بالصدمة الأولى وذلك حينما اعترف ولسون نفسه بالحماية فخابت آمال الوفد بهذا الاعتراف الذى اذاعته بريطانيا وتعمدت أن تصدم به الوفد ليفت فى عضده .. وتحققت مقاصد بريطانيا اذ اعتقد سعد أن العمل فى أوربا لا يجدى وأن تركيز العمل فى مصر أجدى والزم ، كما كانت الصدمة فى نفوس بعض زملائه أفدح ، فمنهم من كان قد دخل الوفد على تردد وريب فى سلامة العاقبة ، ومنهم من كان يؤثر اللجوء الى الحكومة البريطانية مؤمنا فى قرارة نفسه باستحالة الغلبة عليها ، ويصور سعد زغلول مشاعره حينذاك لمحمد كامل سليم فيقول « لقد تعمد الانجليز أن يصدموا الوفد باعتراف ولسون بالحماية يوم وصولنا أملا فى أن تتزعزع ثقتنا فى أنفسنا وفى النجاح. وما كان تبريرهم فى الافراج عنا ثم استقبالنا فى باريس بهذه الصدمة الا كتدبير السجان الذى يطلق أسيره ثم يرصد له على أبواب السجن من يدهمه ويغتاله ليحيق به الكيد فى ساعة الفرح والاستبشار بالخلاص » . أما موقف أعضاء الوفد — كما يذكر كامل سليم — فقد انقسموا فى مدى الشعور بالصدمة ، فقد يئس بعضهم يأسا تاما من جدوى البقاء فى باريس والسعى للاستقلال وآثروا العودة الى مصر طلبا للسلامة متظاهرين بأن العمل فى مصر أجدى وانفع . ورأى بعض الأعضاء ضرورة الاتصال بالحكومة البريطانية ولاسيما أن مؤتمر الصلح فى قبضة يدها وأن ويلسون ذيل للويد جورج .. ومنهم من رأى أن المناقشة الدولية من شأنها أن تحمل الحكومة البريطانية على الاصغاء لمطالب الوفد .

وكادت تحدث أزمة بين أعضاء الوفد فى موقفهم أزاء صدمة ويلسون ، ثم وافقوا أخيرا على البقاء فى باريس لاستمرار الجهاد فى خدمة قضية البلاد . الا أنه سرعان ما تبين أنه لا جدوى من

البقاء فى باريس بجوار مؤتمر الصلح الذى ظل الوفد قرابة الثلاثة أشهر دون أن يتمكن رجاله من الاتصال به أو بأعضائه خارج الاجتماعات . ودب اليأس من جديد فى نفوس الوفد . واعتقد أن مهمته قد انتهت ، فصوب وجهه شطر الولايات المتحدة وأرسل بعثة محمد محمود اليها ففشلت هى الأخرى فى مهمتها ... وأصبح ماثلا أمام الوفد أن مهمته قد انتهت فى باريس — كما قيل فى جلسة ٢٦ مايو ١٩١٩ — وأن عمله أصبح لا يعدو مجرد تنظيم الهزيمة . ولذلك اتجه نحو ميدان المعركة فى مصر حيث كانت لجنة ملنر .

الوفد ولجنة ملنر :

وكانت انجلترا قد أرسلت هذه اللجنة برئاسة اللورد الفرد ملنر ، وذلك بحجة التحقيق فى أسباب الثورة المصرية وأعمال العنف التى صاحبتها ، وكان ذلك وفقا لتحقيق الشطر الثانى من السياسة التى كلف اللنبى بتنفيذها أى « استمرار الحماية على أساس وطيد مشروع » ووصلت اللجنة الى مصر فى ٧ديسمبر ١٩١٩ فقوبلت بمقاطعة تامة من جميع طوائف الشعب . وكان السلطان فؤاد ووزراؤه هم المصريين الوحيدين الذين اتصلوا بها ولكن فى تحفظ .

وقد حاول البعض تجريد الوفد ولجنته المركزية من فكرة المقاطعة ، الا ان البعض قد أثبت عكس ذلك فأوضح أن تلك الفكرة كانت قد بحثت بين لجنة الوفد المركزية فى القاهرة والوفد فى باريس وأن سعدا كان يحبذها وان عبد الرحمن فهمى هو صاحبها ... الخ . ومهما يكن من أمر الفكرة — فان اللجنة المركزية للوفد هى التى قامت بتنظيم المقاطعة وتنفيذها فأصدرت البيانات لمقاطعتها والتقت اللجنة بعدلى ورشدى وثروت وجرت محادثات بينها وبينهم وكان سعد راضيا عن تلك المحادثات ، ثم

حدثت عدة اتصالات ورسائل بين الوفد ولجنته المركزية بشأن هذه المحادثات وبين الوزراء الثلاثة واللجنة المركزية .

ويبدو أن الفشل الذى منى به الوفد فى باريس جعله لا يمانع فى قيام اتصال بينه وبين لجنة ملنر بعد عودتها الى لندن . وكان عدلى قد ظهر على المسرح فدارت بينه وبين سعد عدة رسائل حول التمهيد لقبول الاتصال بين اللجنة والوفد — وطلب عدلى وثروت ورشدى عودة الوفد الى مصر لمفاوضة ملنر ، وانتهت المداولات بارسال على ماهر الى باريس حاملا معه وجهتى نظر الفريقين فى رسالتين .. ورفض الوفد العودة .. ويبدو أن الوفد كان مختلفا ازاء هذا الموقف . مما أدى الى كثير من المتناقضات واختلافات وجهات النظر وانقسام الوفد الى معسكرين متعارضين .

واخيرا تم الاتفاق على قيام الاتصال بين الوفد واللجنة فى لندن ، فتوجه الوفد الى لندن وبدأت المفاوضات بينهما . وكان لعدلى يكن دور بارز فيها فهو الذى فتح بابها كما كان واسطة التعارف بين سعد وملنر . وعقد مشروع اتفاق بين ملنر وزغلول ، عرضه الاخير على الأمة ببيان ذكر فيه أنه رغم اعتقاده بأن المشروع غير واف بالمطالب المصرية الا انه يشتمل على مزايا لا يستهان بها ، وأن زملاءه فى المفاوضة قبلوه باعتبار تغير الظروف الدولية ... الخ . وعرض المشروع على الأمة فانقسمت الآراء ازاءه ، البعض — كالحزب الوطنى — يرفضه ، بينما قبله البعض الآخر ، وكان الاتجاه العام يميل الى قبوله بعد تعديله على أساس « تحفظات » .

ورفضت لجنة ملنر هذه التحفظات ، فتمسك الوفد بها .. فتوقفت المفاوضات وعاد اعضاء الوفد الى باريس لتنشب بينهم الخلافات من جديد وبصورة حادة .

وأخيرا ارتأت بريطانيا باتفاق مع السلطان فؤاد استئناف المفاوضات ، وكان عدلى هو المرشح لاجرائها بعد ما ثبت من تعاونه مع لجنة ملنر . فعرضت الوزارة على عدلى فقبلها وكان هدفه المباشر استئناف المفاوضات .

وزارة عدلى وموقف الوفد منها :

بارك الوفد تأليف « وزارة الثقة » كما أطلق عليها ودعا اليها ، وبادر عدلى من ناحيته فعرض على سعد الاشتراك فى المفاوضات ، فكان الانقسام والانشقاق بين عدلى وسعد من ناحية وسعد وأعضاء الوفد من ناحية أخرى .

فقد عاد سعد الى مصر فى أبريل ١٩٢١ واستقبلته الأمة استقبال الأبطال وبدأت محادثاته مع عدلى بصدد اشتراك الوفد فى المفاوضات الرسمية لعقد معاهدة مع انجلترا . فوضع سعد شروطه للاشتراك فيها . فحدث خلاف جوهرى حول شرط الرئاسة وأغلبية المفاوضين (الشرط الرابع) ، ذلك أن كلا من سعد وعدلى تمسك بالرئاسة لوفد المفاوضات ، وكان لكل منهما حججه فى هذا التمسك . وتفاقم الخلاف وأدى الى انقسام الأمة بينهما والواقع أن جذور هذا الخلاف كانت أعمق من مجرد الاختلاف على رئاسة وفد المفاوضات . ذلك أن شخصية كل منهما وصفاته كانت تختلف عن شخصية الآخر وصفاته . فبينما كان عدلى أوتوقراطى النزعة لا يتأثر كثيرا بميول الراى العام ، نجد سعدا الصق بالجماهير وبالتنظيمات السرية والعلنية التى نبعت من الشعب ، فانه آمن ايمانا شديدا بالتوكيل الذى أعطته الأمة للوفد واعتبر نفسه زعيما لها وفسر كل شىء فى ضوء هذه الزعامة .

وظلت معركة المهاترة محتدمة بين الوزارة وسعد ما يقرب من الشهرين انقسمت الأمة خلالها الى سعديين وعدليين . ولما كان

سعد اقرب الى قلوب الجماهير فقد كسب المعركة ، ولا عجب فى ذلك فقد اتسم سعد بشخصيته الطاغية وابائه الريفى العريض وثقة بالنفس لا حد لها . فكتب له التاريخ — كما يذكر أستاذنا الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى وبحق — أنه اقوى من استطاع أن يهز مشاعر المصريين والشرقيين على وجه العموم فى الصدر الأول من القرن العشرين .

وبرغم هذه الحقيقة فانه لا شك أن سعدا كان مسرفا فى الخصومة لا يتحرز فى رمى خصومه بشتى الاتهامات . ولما كان هو معبود الجماهير وشيخ ساسة مصر لجيل كامل فبامكاننا أن نحمله مسئولية قدر كبير من شوائب السياسة المصرية . ويبدو اسراف سعد فى الخصومة فى تماديه ضد عدلى الذى كان يباشر المفاوضات فى لندن ، وذلك حينما أرسل مكرم عبيد وحامد محمود الى لندن لنشر الدعاية فى صحفها ضد المفاوضين المصريين وتزويد أعضاء مجلس العموم واللوردات بمعلومات تحرج مركز عدلى بقصد اثارتها فى المناقشات البرلمانية وغير ذلك من التصرفات . ويبدو أن الوفد كان يعتبر نفسه الممثل الوحيد للشعب وان اى مفاوضات لا يشارك فيها لا يرضى عنها ولا تلزم الشعب المصرى . وسوف تؤكد لنا الأحداث ذلك على امتداد تاريخ الوفد ، اذ سنجده يتخذ نفس الموقف فى عام ١٩٢٨ ثم فى عام ١٩٤٧ أبان وزارتى محمد محمود والنقراشى وغيرهما .

وكان من الطبيعى فى وسط هذه الظروف التى أحاطت بعدلى أن تفشل مفاوضاته مع كيرزون (وزير خارجية انجلترا) . واصبح واضحا لدى الانجليز أن سعدا سيقف حجر عثرة فى طريق انجاح أية مفاوضات أو عقد أية معاهدة ، ومن ثم رات انجلترا ضرورة ابعاده اذا ما اريد « للمعتدلين » إى عدلى وزملاؤه تصدر وتهيئة

الجو لخطوات جديدة تتخذ من جانب انجلترا . ذلك أنها كانت بصدد اصدار تصريح من طرف واحد تسلم فيه ببعض مطالب مصر ولا سيما وأنها كانت قد أعلنت رسميا أن الحماية علاقة غير مرضية بين البلدين . وكان عدلى لا يمانع فى اصدار هذا التصريح باعتباره عاملا فى تمهيد الطريق لتفاهم أوسع فى المستقبل . الا أن عدلى من ناحية أخرى كان يرفض فكرة نفى سعد حتى لا يتهم بأنه هو الذى دبره ، لذلك فقد استقال حين أصبح واضحا له أن انجلترا مصممة على هذا النفى قبل اصدار التصريح بالاضافة الى فشل مفاوضاته مع كيرزون .

النفى الثانى لسعد ونتائجه :

كان سعد قد نشر نداء الى الأمة دعاها فيه الى مواصلة الجهاد وأن ترفع شعار « الاستقلال التام أو الموت الزؤام » . كما دعا الى اجتماع بنادى سيروس للنظر فى الأحوال الحاضرة « فاتخذت السلطات العسكرية البريطانية هذه الدعوة ذريعة لاعتقاله . ومهدت لذلك بأن أنذرته فى ٢٢ ديسمبر ١٩٢١ بعدم القاء خطب وعدم حضور اجتماعات عامة أو كتابة فى الصحف ... الخ كما أمرته بمغادرة القاهرة والاقامة فى الريف ، كما أصدرت أمرها الى كل من : فتح الله بركات — عاطف بركات — مصطفى النحاس — صادق حنين — مكرم عبيد — جعفرى فخرى — سينوت حنا — أمين عز العرب بنفس الاجراء . وكان جواب سعد الرفض قائلا «ان للقوة أن تفعل بنا ما تشاء» وكذلك رفض زملاؤه . فاعتقلوا جميعا فى ٢٣ ديسمبر ، ونفوا الى جزائر سيشل كما أصدر الجنرال اللنبى أمرا عسكريا بامتناع البنوك والأفراد عن صرف أى مبلغ مودع باسم سعد أو أحد أعضاء الوفد الا باذن كتابى منه . واحتج الوفد على هذا الاعتقال كما قامت مظاهرات الاحتجاج فى جميع المدن منادية بمقاطعة التجارة الانجليزية .

أما عدلى فقد بادر فى نفس اليوم (٢٣ ديسمبر) الى استعجال قبول استقالته حتى لا يتحمل مسئولية اعتقال سعد وصحبه .

عقب نفى سعد وزملاؤه الخمسة برزت دعوة الى توحيد الصفوف كان من أثرها أن التأم شمل الوفد الذى كان قد تمزق ، حيث عاد اعضاؤه الذين كانوا قد انشقوا عليه الى حظيرة الوفد من جديد وهم : محمد محمود ، عبد العزيز فهمى ، حمد الباسل ، أحمد لطفى السيد ، حافظ عفيفى عبد اللطيف المكباتى ، محمد على علوبة ، جورج خياط . وانضموا الى الأعضاء الذين بقوا مع سعد ولم يعتقلوا هم : واصف بطرس غالى ، ويصا واصف ، على ماهر ، واجتمعوا جميعا فى بيت الأمة فى ٢٨ ديسمبر واصدروا بيانا مشتركا أعلنوا فيه توحيد كلمتهم وجهودهم ، ودعوا الأمة الى العمل لاستقلال البلاد ، كما وجهوا فيه التحية الى سعد وأصحابه فى المنفى . ثم ضم الوفد الى أعضائه فى يناير وفبراير ١٩٢٢ كلا من على الشمسى ، وعلوى الجزار ، ومراد الشريعى ، ومرقس حنا ، وعبد القادر الجمال . ويبدو أن مسألة اختيار هؤلاء الأعضاء الجدد قد أثارت خلافا فى صفوف الوفد ، فاستقال عبد العزيز فهمى فى يناير ١٩٢٢ وتبعه زملاؤه : احمد لطفى السيد، محمد محمود ، محمد على علوبه ، عبد اللطيف المكباتى ، حافظ عفيفى ، حيث انقطعوا جميعا عن الوفد ثم انفصلوا عنه . وسرعان ما أدرك الجمهور نبأ هذا الانفصال حينما أصدر الوفد نداءه الخاص بالمقاومة السلبية خلوا من توقيعات هؤلاء الأعضاء .. وكانت فكرة المقاومة السلبية قد خطرت فى الأذهان كسلاح فى وجه السياسة البريطانية فعمل الوفد على تنظيمها فأصدر قرارا فى ٢٣ يناير ١٩٢٢ بذلك التنظيم وقسمها الى نوعين : ١ ــ عدم التعاون ٢ ــ المقاطعة .. أما عدم التعاون فيشمل علاقات الأفراد وقطع العلاقات الاجتماعية مع الانجليز حتى يشعروا بعزلتهم عن جميع

عناصر الأمة .. وكذلك عدم التعاون السياسى ويتضمن امتناع السياسيين المصريين عن تشكيل الوزارة طالما أن السياسة الحاضرة قائمة .. الخ ، أما المقاطعة فتشمل مقاطعة التجارة والبنوك والسفن والشركات الانجليزية ... الخ . وقد أثار قرار الوفد بالمقاومة السلبية السلطات العسكرية البريطانية فاعتقلت الأعضاء الذين وقعوا عليه (فى ٢٥ يناير) وسجنتهم فى قصر النيل .

وعلى أثر اعتقال هؤلاء الأعضاء تألفت هيئة وفد جديدة من كل من : المصرى السعدى بك ، السيد حسين القصبى ، الشيخ مصطفى القاياتى ، سلامة بك ميخائيل ، فخرى بك عبد النور ، محمد نجيب الغرابلى ، ثم أصدروا نداء الى الأمة بالاستمرار فى الجهاد .

وتتابعت الأحداث بعد ذلك ، وقد أفسح نفى سعد وأصحابه المجال لهذا التتابع ، فانه عقب تقديم عدلى استقالة وزارته وقبولها كما أشرنا ، ظلت البلاد بدون وزارة جديدة لمدة تزيد عن شهرين حدثت خلالهما عدة مفاوضات بين السلطات البريطانية وعبد الخالق ثروت باشا لتأليف وزارة جديدة اشترط فيها ثروت عدة شروط لقبول تأليفها وبعد تردد من جانب الانجليز انتهت مباحثاتهم الى قبول تلك الشروط ، وصدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . وبمقتضاه أعلنت انجلترا أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، مع الاحتفاظ لنفسها — وبصورة مطلقة — بأمور اربعة حتى يتم الاتفاق بشأنها . وعرفت باسم التحفظات الأربعة الا انه على أى حال قد اجتازت مصر بمقتضاه طورا جديدا من أطوار حياتها السياسية ، وقد دلت الحوادث فيما بعد على انه ساعد مصر على ،الدخول فى المفاوضات ، كما أتاح للوزارة أن تبدأ عهدا

جديدا وأن تضع لنفسها دستورا .. فقد ألف عبد الخالق ثروت الوزارة الجديدة فى أول مارس ١٩٢٢ ، ونودى بالسلطان فؤاد ملكا على مصر (١٥ مارس) ، وتألفت لجنة الثلاثين لوضع مشروع الدستور وقانون الانتخابات (٣ ابريل) ولم تكن هذه اللجنة تمثل الاتجاهات الشعبية رغم احتوائها على بعض أعضاء الجمعية التشريعية ، وبعض رجال الفكر والقانون وذوى الرأى ورجال الدين والأعيان والتجار ، وقد قاطع الوفد هذه اللجنة فلم يقبل الاشتراك فى عضويتها . كما دأب على الاستمرار فى موقفه العدائى الصريح أزاء الوزارة الجديدة والتصريح الذى مهد لقيامها ، كل هذا بالاضافة الى وجود سعد فى المنفى جعل الطريق أمام وزارة ثروت محفوفا بالأخطار مليئا بالعقبات والأشواك ، فتعددت حوادث اغتيال البريطانيين مما أدى الى احتجاج حكومتهم ومن ناحية أخرى اتخذت الوزارة أساليب القمع والاضطهاد وسيلة لحكمها فاضطهدت الوفد وأصدرت تعليماتها الى الصحف بعدم ذكر اسم سعد وزملائه المنفيين فى مقالاتها أو آرائها ، ثم زاد الطين بلة حينما اعتقلت السلطة العسكرية البريطانية اعضاء الوفد فى ٢٥ يولية وقدمتهم للمحاكمة العسكرية فى أغسطس ١٩٢٢ بتهمة الحض على كراهية واحتقار الحكومة القائمة وكراهية نظام الحكم ويشير علوى الجزار (*) فى مذكراته الى ملابسات الاعتقال والمحاكمة فيقول « ... ولما مرض سعد فى منفاه حملنا الانجليز عاقبة هذه الحالة وأذعنا نداء فى سنة ١٩٢٢ حرضنا فيهما الشعب على الثورة ، وقد وقعته ومعى المغفور لهم « حمد الباسل ، ويصا واصف ، جورج خياط ، مراد الشريعى،

(*) مذكرات خاصة عثرنا عليها فى مكتبته الخاصة بمنزله الكائن بدناصور – محافظة المنوفية – وقد سمح لنا نجله الأستاذ سيد الجزار بالاطلاع عليها ، كما عثرنا على بعض الأوراق والمنشورات الانتخابية التى كان يوجهها الى أبناء دائرته بشبين الكوم أثناء المعارك الانتخابية ويسرد فيها جهوده فى صدر الحركة الوطنية وما بعدها .

واصف غالى ، مرقص حنا » فأصدرت السلطة أمرا عسكريا بالقبض علينا وقدمتنا للمحاكمة العسكرية فى أغسطس ١٩٢٢ بتهمتى التحريض على كراهية واحتقار الحكومة ونظام الحكم ، ولما وصلنا قرار الاتهام أجمعنا على عدم الدفاع عن أنفسنا ، وأعلننا المحكمة العسكرية بذلك بحجة واضحة هى أن مصر المستقلة ليس للانجليز أن يحاكموا أبناءها) وفى ١٤ أغسطس ١٩٢٢ — وكان يوافق يوم العيد — أبلغنا فى المعتقل نص الحكم ، فاذا هو حكم باعدامنا . واذا بهتافنا يعلو (تحيا مصر) ، واذا بالقائد يخبرنا انه قد عدل الحكم الى السجن سبعة أعوام وغرامة قدرها خمسة آلاف جنيه لكل منا عدا مصاريف المحكمة ، ونقلنا الى سجن المنشية وألبسنا ثياب المجرمين الزرقاء ، وأقمنا بالزنزانة ستة وثلاثون يوما نقلنا بعدها الى مستشفى السجن ولبثنا فيه خمسة أشهر ومنه ذهبنا الى معتقل الماظه ومكثنا فيه خمسة أشهر أخرى ، ثم أرغمت حوادث الأمة الانجليز بعدها على الافراج عنا ... الخ » ، وقد استرعت هذه المحاكمة أنظار الأمة ، وكانت محاكمة شاذة مما أحرج مركز الوزارة لأنها جعلتها فى حمى السلطة العسكرية البريطانية ، وقد وقف المتهمون فى هذه القضية — كما يذكر الرافعى — موقفا مشرفا فعلموا بعدم اختصاص المحكمة بنظر قضيتهم ورفضوا الاعتراف باختصاصها كما رفضوا مناقشة الشهود أو الدفاع عن أنفسهم ... الخ ولم تكتف السلطة العسكرية باعتقال ومحاكمة أعضاء الوفد المشار اليهم بل الحقت بذلك باعتقال عبد الرحمن فهمى بك (سكرتير اللجنة المركزية الوفدية) ، الشيخ مصطفى فهمى ، فخرى بك عبد النور ، الأستاذ محمود فهمى النقراشى ، الدكتور نجيب اسكندر ، الاستاذ محمد نجيب الغرابلى ، الدكتور محجوب ثابت ، عبد الستار بك الباسل ، الاستاذ حسن يسى ... وغيرهم ، وغضت الوزارة الطرف عن كل هذه التصرفات فكان ذلك من المآخذ عليها . وعقب حركة الاعتقالات الجماعية

الوفدية تألفت هيئة جديدة للوفد من : المصرى بك السعدى . والسيد حسين القصبى ، والاستاذ محمد نجيب الغرابلى ، والأميرالاى محمود حلمى اسماعيل بك ، والاستاذ راغب اسكندر ، وسلامة بك ميخائيل ، والاستاذ البيلى .

وتتابعت الأحداث مرة أخرى وكان أبرزها تأسيس حزب الأحرار الدستوريين فى أكتوبر ١٩٢٢ من الأعضاء المنشقين على الوفد وأعضاء لجنة الدستور وغيرهم من أعداء الوفد المخالفين لسعد ، ولذلك فقد حمل منذ تأليفه طابع العداء له كما سنشير الى ذلك فى موضع آخر ، وتلا ذلك سقوط وزارة ثروت (٢٩ نوفمبر ١٩٢٢) لتخلفها وزارة برئاسة محمد توفيق نسيم الذى قام آنذاك بدور للتقارب بين الوفد والقصر باعتبار أن كلاهما كان يضمر العداء ضد وزارة ثروت التى كانت تستمد تأييدها من المندوب السامى وكان لهذا التقارب أثره فى استقالة ثروت . فكان من الطبيعى وقد تولى نسيم رئاسة الوزارة أن يستمر على التقرب من الوفد واسترضاؤه لا سيما وأنه كان يهدف الى تعديل الدستور وتوسيع حقوق الملك ، فكانت وسيلته لذلك هى أرضاء حزب الأكثرية كى يوافق على التعديل المنشود وبالتالى لا يعترض الانجليز عليه ، ولذلك فقد أكثر من دعوة ألوفد الى القصر الملكى والى الصلاة فى المساجد التى يحضرها الملك أيام الجمعة ، كما كتب ردا على مذكرة اللنبى التى احتج فيها على حوادث الاعتداء السياسى يقول له فيه أن تكرارها يعتبر « رد فعل ضد سياسة لا تراعى عواطف الأكثرية » ثم ينعى على الحكومة البريطانية عدم اتصالها بممثلى الأكثرية المصرية ، واتفاقهما » مع أقلية لا تأثير لها حقيقة فى الأمة .

ورغم هذا التقارب المصطنع مع الوفد فقد فشلت الوزارة النسيمية فى أرضاء الأمة ، حيث أنها لم تفعل شيئا فى المطالب القومية ، ولم تبت فى مسألة المنفيين والمعتقلين كما كان منتظرا منها وبقى سعد زغلول وصحبه فى منفاهم كما حاولت مسخ الدستور

وتشويهه ولم تبذل أى مسعى لتمثيل مصر فى مؤتمر لوزان وحينما أدرك الوفد ذلك أذاع بيانا فى ٢٠ يناير ١٩٢٣ نعى فيه على الوزارة التزامها خطة الصمت أزاء مصالح البلاد المعطلة « فلا مثلت مصر فى مؤتمر لوزان تمثيلا شعبيا ، ولا الغيت الأحكام العرفية . ولا عاد الوكلاء المنفيون ولا أطلق سراح الزعماء المسجونون ... الخ البيان» واتبع الوفد هذا البيان ببيانات أخرى تحمل نفس المعنى ... وسرعان ما تهاوت الوزارة النسيمية تحت مطرقة الانجليز وبسبب أزمة نصوص السودان التى وردت فى الدستور ، فقدم توفيق نسيم استقالته فى ٥ فبراير ١٩٢٣ .. ومرت بالوفد وبالبلاد حالة من الضغط والاضطراب .

ذلك انه عقب تقديم نسيم استقالة وزارته وفى جو مضطرب استدعى الملك عدلى باشا (رئيس الأحرار الدستوريين آنذاك) لتكليفه بتشكيل الوزارة ، لكنه اشترط عدة شروط منها أن يعلن الوفد تأييده له ، فأحجم الوفد عن هذا التأييد وأبدى اعتراضه الشديد على عودته الى الحكم ، واصدر فى ٢٠ فبراير ١٩٢٣ نداء يعترض فيه على تدخل الانجليز فى تشكيل الوزارة ، كما اهاب بالشعب لتقوية صفوفه ومثابرته على الجهاد . واعتبرت السلطات العسكرية البريطانية هذا النداء بمثابة تحريض للشعب على الاستمرار فى القيام بالاضطرابات ، ومن ثم سارعت فى نفس اليوم الذى أصدر فيه الوفد نداءه المشار اليه فأغلقت بيت الأمة ، كما استدعت أعضاء الوفد وأنذرتهم وحملتهم مسئولية قتل أى انجليزى ، فاحتج الأعضاء على هذا الاجراء التعسفى وقرروا متابعة اجتماعهم فى منزل المصرى بك (بالمنيرة) . وفى نفس الوقت اعتقلت بعض العناصر الوفدية الوطنية منهم : الدكتور محجوب ثابت ، وعبد الستار الباسل بك ، الاستاذ محمود بسيونى ، الاستاذ محمد كامل حسين ، حسن يس ... وغيرهم .. ورغم تلك الاجراءات فان حوادث الاعتداءات على الجنود الانجليز لم تتوقف ،

فاعتقلت السلطة العسكرية فى أوائل مارس ١٩٢٣ أعضاء الوفد . ولما كان هؤلاء يمثلون هيئة الوفد الثالثة » (أو الطبعة الثالثة على حد تعبير الاستاذ غنام) فسرعان ما تألفت الهيئة الرابعة من : حسن حسيب باشا ، على الشمسى باشا ، سلامة بك ميخائيل ، حسين هلال بك ، مصطفى بكير بك ، ابراهيم راتب بك ، عطا عفيفى بك ، الاستاذ عبد الحليم البيلى ، ثم أصدروا بيانا الى الأمة بالمثابرة على الجهـــاد .

والواقع أن الباحث فى الظروف والملابسات التى كانت تتألف فيها هيئات الوفد بالسرعة التى كان يتم بها هذا التأليف وما يحمله من الاصرار على التحدى ومواجهة الصعاب . كل ذلك ـــ وعـــلى النحو الذى سلف ـــ يلزم الباحث أن يقرر ويؤكد ثوريـــة الوفد المستمدة من ثورية الشعب فى تلك الفترة الحرجة والمضطربة فى تاريخهما معا . فان تعقب السطات الانجليزية للوفد ـــ هيئـــة بعد هيئة ـــ بالنفى والاعتقال والتشريد كان كفيلا باضعاف الأمل بل بالقضاء عليه فى قيام هيئة جديدة ، ولا سيما عقب أعتقال أعضاء الهيئة الثالثة ، وسعد زغلول نفسه يعترف بذلك فيقول فى احدى خطبه على أثر عودته من المنفى : « .. كدت بعد اعتقال الوفـــد الثالث أن يضعف أملى فى أن يتقدم وفد رابع ، ولكن ما لبثت أن أتت لى الأنباء بتأليف الوفد ، فأكبرت هذه المهمة ، لأن ذلك الوقت كان عصيبا ، وكان يعتقد خصومنا أنه لن يتقدم أحد ليخلف مـــن كان مسجونا ، ولكن حسيب باشا وزملاؤه خيبوا اعتقادهـــم ... الخ » . على أى حال كانت ثورة ١٩١٩ مازالت فى تصورنا تنفخ فى روح الشعب والوفد ..

ثم نعود الى متابعة الأحداث لنذكر أن عدلى فشل فى تاليف وزارة ، وظلت البلاد بدون وزارة مدة تزيد على الشهر عانت فيها وعانى الوفد معها سياط الانجليز واجراءاتهم الشاذة ، وكـــان

الرأى العام مضطربا قلقا على مصير البلاد والدستور الذى كانت تحوطه المؤامرات للعبث به وتأخير صدوره ، وأخيرا وفى ١٥ مارس ١٩٢٣ عهد الملك الى يحيى ابراهيم باشا بتأليف وزاره جديده .. وكانت سياسة هذه الوزارة استمرارا لسياسة وزارة نسيم من حيث الانتقاص من احكام الدستور ومسخة وحذف بعض نصوصه .. الخ ، ومن ثم ارتفعت الأصوات من هنا وهناك تنادى بالاحتجاج على أى تشويه أو مسخ لمشروع الدستور ..

ورغم أن الوفد لم يكن راضيا عن المشروع وطريقة وضعه واصداره وكان يراه مشروعا رجعيا وضعته لجنة من « الأشقياء » ولم يكن يستطيع الدفاع عنه حتى لا يقال انه يؤيده ، رغم هذا لم يكن يستطيع اتخاذ موقف سلبى من عملية المسخ والتشويه التى كان يتعرض لها الدستور سواء من جانب الانجليز فى نصوص السودان ، أو من جانب القصر لزيادة سلطاته ، حقيقة أن صوت الاحتجاج كان يأتى أكثر ارتفاعا من معسكر الأحرار الدستوريين ، باعتبار أن أعضاء اللجنة التى وضعت المشروع كانوا قد انخرطوا فى هذا المعسكر عند تاليفه كما أشرنا ، فكان من الطبيعى أن يدافعوا بحماس عنه ، لكن الوفد ألقى بدلوه هو الآخر فى عدة بيانات حاول فيها الموازنة بين عدم رضائه عن المشروع أصلا ، والاحتجاج على ما يراد به من المسخ بعد وضعه ، فأصدر بيانين فى عهد وزارة توفيق نسيم يحمل فيهما على محاولات الانجليز والقصر والوزارة لمسخ الدستور « وتعريض نصوصه — على ما فيها من العيوب لتدخل الأجنبى ، مع حرمان الأمة من وضعه ... الخ » ، أما فى وزارة يحيى ابراهيم فقد أصدر الوفد بيانا ردد فيه ما سبق أن أشار به ودعت اليه الأمة من أول الأمر ، اى عقد الجمعية التأسيسية الوطنية التى تتمثل فيها ارادة الشعب بالانتخاب ، والتى تصون سيادة الأمة وتحترم حقوقها ..

على أى حال صدر الدستور فى ١٩ أبريل ١٩٢٣ ، واستقبله الوفد بالفتور والسخرية وعدم الاكتراث ، فقد أصدر بيانا تعقيبا عليه قال فيه « لقد احتفلت وزارة من قبل باستقلال ٢٨ فبراير ، فما كنا فى عهده بأكثر استقلالا منا قبله فى عهد الحماية ، واليوم احتفلت الوزارة بصدور الدستور ، فما نحن بصدوره بأكثر حرية مما كنا قبله » ، كما أشار سعد فى حديثين له الى خطورة توسيع سلطات الملك فى الدستور « وأن هذه القوة التى تركت للملك ستصبح فى الواقع حقوقا فى يد الأجنبى يستعملها لأغراضه ضد مصالح الوطن » . ، كما أشار الى أنه « كان ينبغى عرض الدستور على مندوبى الشعب ليوافقوا عليه بدلا من أن يعلنه الملك » . ، وقد اعتبر رجال القانون الوفديين — وعلى رأسهم محمود سليمان غنام وصبرى أبو علم — اعتبروا الدستور بمثابة عقد لأنه نص على مبدأ سيادة الأمة الذى يتعارض مع اعتباره منحة ... الخ . مهما يكن الأمر فقد صدر الدستور وأعقبه صدور قانون الانتخاب (٣٠ أبريل) وعدة تشريعات مختلفة ، وأصبح واضحا أن الأمور مقبلة على مرحلة من الهدوء .

وكانت الحكومة البريطانية قد قررت الافراج عن سعد زغلول (مارس ١٩٢٣) قبل صدور الدستور ، كما أفرجت السلطات العسكرية فى أبريل عن المعتقلين فى مصر من أعضاء الوفد المصرى السالفى الذكر ، كما أطلقت سراح أعضاء الوفد الذين كانوا قد حوكموا أمام المحكمة العسكرية كما أشرنا ، فأفرج عنهم فى ١٤ مايو ١٩٢٣ ، ويذكر علوى الجزار — أحد هؤلاء — فى مذكراته أن أول عمل قام به بعد الافراج « أنى عدت الى تنظيم الدعوة للوفد ، فألفنا اللجان فى القرى والمراكز وأسندنا أمرها الى خيار الناس ونوابغ المتعلمين ممن زكيتهم وآثرت ترشيحهم ... الخ » .

وفى أول يونيه أطلق سراح أعضاء الوفد الذين كانوا بصحبة سعد فى سيشل ، وقد وصلوا مصر فى ٢٦ يونية واستقبلوا استقبالا حافلا ، وبذلك يكون شمل الوفد قد اجتمع بعد طول تمزق فأصدر قرارا فى ٢٩ يولية ١٩٢٣ باعتبار ان القسم العامل من الوفد مؤلفا من كل من : حمد الباسل ، سينوت حنا ، جورج خياط ، مصطفى النحاس ، واصف بطرس غالى ، ويصا واصف ، مكرم عبيد ، فتح الله بركات ، عاطف بركات ، مرقص حنا ، مراد الشريعى ، محمد علوى الجزار ، على الشمسى ، وأن هيئة الوفد الكاملة تكون مؤلفة من هؤلاء وممن حل محلهم على التعاقب أثناء الاعتقالات الماضية وهم : المصرى السعدى ، حسين القصبى ، مصطفى القاياتى ، سلامة ميخائيل ، فخرى عبد النور ، محمد نجيب الغرابلى ، محمود حلمى اسماعيل ، راغب اسكندر ، عبد الحليم البيلى ، حسن حسيب ، حسين هلال ، مصطفى بكير ، ابراهيم راتب ، عطا عفيفى .

وعاد سعد زغلول الى مصر فى سبتمبر ١٩٢٣ واحتفلت الأمة بعودته احتفالات عظيمة أعادت الى الأذهان حفاوة الشعب به عند عودته الأولى (أبريل ١٩٢١) ، ولأن القصر الملكى لم يكن مقاطعا الوفد آنذاك ولان دار المندوب البريطانى لم تعد دار الحماية بعد الغائها فقد زار سعد القصر ، ودار المندوب السامى . وقد اكدت هذه الحفلات زعامة سعد للأمة وتعلقها به والتفافها حوله .

وفى وسط هذا الجو من التفاءل والأمل بالنسبة للوفد بدأت الاجراءات لقيام الانتخابات . ولأن قانون الانتخابات الأول الذى صدر مع الدستور كان يجعل انتخابات مجلس النواب على درجتين فقد ابتدأت الاجراءات تتخذ فى اعداد كشوف الناخبين فى جميع

انحاء البلاد ، وحدد يوم ٢٧ سبتمبر لانتخاب المندوبين الثلاثيين ، كما حدد لانتخابات النواب يوم ١٢ يناير ١٩٢٤ . واهتمت الأمــة بالانتخابات فتألفت اللجان الشعبية فى مختلف المدن والقرى ، وكان معظمهما من لجان الوفد . وكانت الدلائل تدل على أن الوفد سينال الأغلبية الساحقة فى تلك الانتخابات لعدة عوامل منها : أن الحزب الوطنى والأحرار الدستوريين كانوا قد قصروا حياتهم السياسيــة على القاهرة فلم يكترثوا بانشاء تنظيمات ولجان لهم فى الأقاليم كما فعل الوفد ، اذ كانت لجانه منبثقة فى الأقاليم تحصل له الموارد وتقوم له بالدعاية النشطة وتمارس نشاطا سياسيا مستمرا . ولا يجب أن نغفل شخصية سعد وتأثيره ومكانته بين الجماهير ، فقد كانت وحدها كفيلة بهذا النفوذ ، فقد تركزت فيه الثورة باعتباره زعيما لها ، وكان نفيه مرتين مما زاد الشعب تعلقا به والتفافا حوله وتلبية لندائه فى الترشيح للانتخابات ، ولا سيما أن عودته الثانية من المنفى كانت قبيل الانتخابات مباشرة ... وكان لا بد مما ليس منه بد وابتدأت بشائر انتصارات الوفد تظهر فى الانتخابات الثلاثينية ، حيث أسفرت فى معظمها عن نجاح أنصاره ، فكان ذلك ايذانا بفوزه فى انتخابات النواب والشيوخ وكان انتصاره ساحقا فقد نال ٩٠٪ من مقاعد النواب ، وقد فشل فى الانتخاب أشهر خصوم سعــد والوفد ، فلم ينجح من الحزب الوطنى والأحرار الدستوريين ، سوى أفراد قلائل ، بل سقط رئيس الوزارة يحيى ابراهيم فى دائرته أمام مرشح الوفد .

وهكذا أسفرت الانتخابات عن أغلبية هائلة للوفد ، فكان من الطبيعى أن يعهد الملك الي زعيم الوفد بتاليف وزارة جديدة .. لكن الراى العام قد انقسم حينئذ حول قبول سعد لتأليف الوزارة أم يدعها لغيره سواء من انصاره او من خارج الوفد وممن يثق به ويقتصر هو على زعامة الحركة الوطنية . ويبدو ان هذا الانقسام فى الراى

قد شمل صفوف الوفد نفسه ، وطال الأخذ والرد وكثر الجدل حول هذين الرأيين ومدى الحكمة فى كل منهما . ويبدو أن سعد نفسه كان مترددا بين القبول والتنحى وكان لا يفصح عن نياته لمن يسألونه فى هذا الموضوع .

ومهما يكن الأمر فى هذا الشأن فقد حسم سعد هذا الخلاف والف وزارة الوفد الأولى ، وكان هذا — كما يذكر استاذنا الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى وبحق — « هو الخطأ الأساسى الذى ارتكبه سعد ، وكان له أثره فى ضرب الثورة ضربا نهائيا . لكننا رغم اقتناعنا بوجهة النظر تلك الا أنها وجهة نظر وليدة مفهوم الحاضر ولا تتلاءم مع الظروف والملابسات القائمة فى حينها والتى أدت الى قبول سعد الحكم .. فبصرف النظر عن أن سعد لم يكن يرجم بالغيب ليتنبأ بما سوف يحدث أبان تقلده الرئاسة من المشاكل والنكسات كمقتل السردار مثلا ، ونصرف النظر كذلك عن أن سعدا كان من البشر وقد فطروا على الرغبة فى جنى ثمار كفاحهم ونضالهم فى الحياة ، ثم طبيعته — كبشر — وهى الرغبة فى القيادة والزعامة ولا سيما وقد رأى تسلط غيره عليه وتألبه ضده ، عدلى وزملاؤه والقصر وحواريوه والانجليز وأذنابهم ، بصرف النظر عن كل تلك العوامل وغيرها ، فان قبول سعد والوفد الحكم يعتبر — فى راينا — امرا طبيعيا ونتيجة منطقية جدا لما سبق من الأحداث .. ويهم الباحث اجلاء هذه النقطة من الآن لكى نستطيع أن نفسر — على اساسها — رغبة الوفد الملحة دائما وأبدا فى الحكم والتى تناولها الكثير من المؤرخين والباحثين بطوفان من النقد والاتهام .. كأن الوفد كان مطالبا بأن يظل بعيدا عن الحكم لمجرد المراقبة .. بل ان الوفد — فى ١٩٢٤ وبالذات — كان لزاما عليه أن يتولى الحكم لاعتبار حيوى يتصل بوجوده وكيانه اذ أن صدور الدستور واجراء الانتخابات العامة كان يعنى — ولو نظريا — الغاء التوكيل الشعبى

الذى قام الوفد على أساسه فى نوفمبر ١٩١٨ والذى فرضته ظروف الحرب آنذاك واستحالة تأليف وفد بانتخاب عام كما أشرنا ، أما وقد جد أساس آخر ليقوم عليه الوفد وهو ثقة الناخبين ، فكان لزاما عليه أن يتخذه ركيزه له لاستمرار قيامه وفى أن يحكم نيابة عن الأمة .. ولعل هذا المفهوم — ولا شك أنه كان ماثلا فى أذهان الوفديين آنذاك — هو الذى دفع بالوفد الى أن يتناول فى أحد اجتماعاته آنذاك الصورة الجديدة لهيئته وفقا لهذا المفهوم ثم ليصبح حزبا بالمعنى البرلمانى بعد أن كان — منذ تكوينه — حركة سياسية وفكرة شعبية تتجسد فيها الأمة بأسرها ، حقيقة أن مكرم عبيد رفض فى هذا الاجتماع اقتراح بتسميته « حزب الوفد » وفضل كلمة « هيئة الوفديين » وحازت الموافقة بالاجماع ، بل وظل قادة الوفد — على امتداد تاريخه — يرفضون تسميته بحزب ، لكن كل هذا يحول دون الحقيقة والواقع وهو أن الوفد كان قد أصبح حزبا برلمانيا منذ عام ١٩٢٤ .. على أى حال هذه مسألة تنظيمية وسنشير اليها فى موضع آخر ، ثم نعود لاستكمال مناقشة قبول الوفد للحكم وقد أشرنا الى تغير الأساس الذى قام عليه وبالتالى كان لا بد من تغيير أسلوب عمله ، ولم يكن هناك من سبيل لمارسة مهمته سوى توليته الحكم عقب فوزه فى الانتخابات .. هناك سؤال يطرح نفسه : هل كان قبول الوفد للحكم يعنى تحوله من حزب ثورى الى حزب برلمانى ؟ .. وهذا السؤال على درجة كبيرة من الأهمية ليس فيما يتعلق بقبول الوفد الحكم وبهذه الفترة فقط ، بل وينصب أيضا على ما بعد عام ١٩٣٦ وسياسة الحزب ككل .. ذلك أن بعض السادة المؤرخين والباحثين يحلو لهم كثيرا أن يفصلوا تاريخ الوفد الى مرحلتين باعتبار الثورية وعدم الثورية ويقولون انه قبل عام ١٩٣٦ كان ثوريا ، أما بعد هذا التاريخ فلا . ويبدو انه قد غاب عن أذهانهم حقيقة تاريخية ، وهى أن الوفد لم يكن بطبيعته حزبا ثوريا ، لا عند تشكيله ، ولا قبل ثورة مارس ١٩١٩ ولا فى

خلالها ولا فى ما أعقبها ، ذلك أن الوفد بالرغم من ايمانه وحماسه على النحو الذى مر بنا — واعتماده على النضال الشعبى فى مكافحة الانجليز ، الا أن طريق الثورة كمرادف لأسلوب النضال الشعبى المؤدى الى احراج الانجليز لم يطرأ — ولن يطرأ بعد ذلك — فى أذهان الوفد كوسيلة لاجلاء الاحتلال .

وهذا ليس تجنيا على الوفد ، فان النحاس نفسه يعترف بهذا فى عام ١٩٤٨ وفى أحد اجتماعات الهيئة الوفدية الذى سنشير اليه بالتفصيل فى موضعه — حيث يقول النحاس حينما طالب بعض أعضاء الهيئة بأن يتحول الوفد من حزب سياسى الى حزب ثورى — فيجيبه النحاس قائلا « أما أن يكون الوفد حزب ثورى فهذا ما لا أقبله ، ولكن الوفد يشجع كل من يدافع عن النفس وحقوق البلاد وحقوق الشعب والدستور . بل اننا لا نغالى اذا قلنا أن الثورة بمعنى الثورة لم تكن فى يوم ما فى حسبان الوفد وستظل هذه عقيدته حتى عام ١٩٥١ والغائه معاهدة ١٩٣٦ على النحو الذى سنفصله فى موضعه وحينئذ فقط من الممكن أن نقول ان الثورية قد جـرت فى دمائه فأطلق لها العنان .. لكنه قبل ذلك ومنذ تشكيله ارتضى لنفسه أسلوبا هادئا — ولكنه أكثر فاعلية من أساليب غيره — الحصول على الاستقلال وهو أسلوب التفاهم المباشر مع انجلترا والذى سيمضى به فى جميع أدواره .. ان الوفد كان يعتبر النضال الشعبى وسيلة لا غاية — مع ملاحظة أن الأحزاب الأخرى كانت لا تقر النضال الشعبى ولا تعترف به — وسوف نلاحظ أن الوفـد من تنظيماته وبرامجه ونداءاته كان لا يتصور قيام ثورة ترغـم الاحتلال على الرحيل ، ولذلك سنجد قادته لا يهتمون برسم مخطط ثورى يتضمن تشكيلات شعبية أو عسكرية مسلحة تقف مهيـأة للانطلاق فى حالة افلاس الوسائل السياسية .. حقيقة أن الوفد كان يتميز بالتنظيم الشامل بالمقارنة بغيره من الأحزاب — سواء التى

كانت قبل الحرب أو بعدها ـ وقد تغلغلت أجهزته ولجانه فى جميع انحاء البلاد ، الا أن عملها اقتصر على تنظيم المظاهرات واثارة الاضطرابات سواء ضد الاحتلال أو الأحزاب الأخرى أو القصر ، والاستعداد للانتخابات ، أى ـ بعبارة أخرى ـ كانت تنظيماته تصطبغ بالصبغة الديماجوجية وليست بالصبغة الثورية المسلحة الحقيقية .. وننتهى من هذا الى حقيقتين : أولا : أن قبول الوفد للحكم فى عام ١٩٢٤ لا يعتبر تحولا فى خطه السياسى أو تغييرا فى طبيعته الأساسية ، ثانيا : أن الوفد لم يكن ـ منذ انشائه وحتى فترة متأخرة ـ ثوريا يعتنق الثورة المسلحة ، ولم يكن يؤمن بالطفرة بل بالتدرج .. الا أنه من الانصاف أن نقرر أن الثورة المسلحة فى ظل الظروف التى كانت تمر بها البلاد آنذاك ومؤامرات الاحتلال والسراى وأحزاب المعارضة وأشياع كل منها ـ كانت مستحيلة فى رأينا ـ ، وان من واجب المؤرخ أن يفصل فى القضايا التاريخية التى يعرض لها مقتبسا روح القاضى العادل ، فيستلهم كل الظروف والملابسات التى كانت تحيط بالقضية وتؤثر فيها .

ثم نعود لنتابع مجريات الأحداث وقد تألفت وزارة سعد كما أشرنا .. ولأنها الوزارة الأولى للوفد والتى من الممكن اعتبارها قاعدة لحكم الوفد بعد ذلك فيحسن بنا أن نشير ولو الى خطوطها العامة .

الأزمة الدستورية الأولى بين الوفد والملك فؤاد :

من أبرز الملامح فى تاريخ الوفد كله ـ الاصطدام المستمر والحاد بينه وبين الملكية ـ سواء أكان زعيم الوفد سعد أو النحاس، وسواء أكان الملك فؤاد أم فاروق ـ ولا نمارى الحقيقة اذا ما ذكرنا أن هذا الصدام كان يسيطر على ما عداه ويكاد يستغرق الجزء الكبير

من طاقة الوفد .. بل ان تاريخ الانقلابات الدستورية منذ صدور الدستور وحتى ثورة يوليو ١٩٥٢ يقترن الى حد كبير — كما سنرى — بالصراع بين الوفد والملكية .. ولذلك لا غرابة فى أن يبدأ الوفد حكمه فى ١٩٢٤ بأزمة مع الملك فؤاد ، وينتهى من الحكم كله فى يناير ١٩٥٢ بأزمة مع الملك فاروق حينما يتآمر الأخير مع الانجليز وغيرهم لاحراق القاهرة واقالة حكومة الوفد .. ويود الباحث أن يلفت النظر الى أن هذا الصراع كان طبيعيا ومتوقعا بين زعيم حزب دستورى يستند الى الاغلبية الشعبية ، وبين ملك أوتوقراطى النزعة استغلائى المذهب .

أما سعد زغلول فرغم مجيئه الى الحكم بمشيئة الملايين من الجماهير ، ورغم تحسن العلاقات بينه وبين فؤاد كما أشرنا ، فانه سرعان ما هبت الأعاصير منذ أول وهلة من جانب القصر ، أى فى خطاب تشكيل الوزارة الذى أرسله الى سعد ، فقد حاول فيه تجاهل الأساس الدستورى لقيام الوزارات وسقوطها واغفال سلطة الأمة وحقها فى اختيار حكامها ، وكان سعد بالمرصاد فأجاب — فى خطابه — بأن جعل أول سبب لولايته الحكم احترام ارادة الأمة والارتكان على ثقة وكلائها . ثم كانت قائمة الوزراء التى أعدها سعد مجالا آخر للاحتكاك ، فقد اعترض الملك على اختيار على الشمسى ومرقص حنا كما اعترض على تعيين وزيرين قبطيين ... الخ .

ثم بدأ الصراع يتخذ طابع الحدة حينما نشبت أول أزمة دستورية بينهما حول أحقية أيهما فى تعيين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ ، هل الملك أم الوزارة ، وتمسك كل منهما أن هذا من حقه ، ثم اتفقا على تحكيم البارون فان دن بوشن الذى حسم الخلاف لصالح سعد والأمة .

مفاوضات سعد ـ مكدونالد :

كان التفاعل يسود العلاقات بين حكومة الوفد وحكومة بريطانيا فى البداية وتفاعل سعد أن باستطاعته تحقيق بعض مطالب مصر من وزارة العمال ، لكنه سرعان ما تبين لـــه خـــداع السياســـة الانجليزية . ويبدو أن الزعماء المصريين كانوا يسرفون فى التفاعل أبان تولية وزارات العمال الحكم فى انجلترا اعتقادا منهم انها أقل غلوا فى السياسة الاستعمارية من المحافظين ، رغم أن السياسة الخارجية البريطانية كانت ثابتة فى مبادئها العامـــة دون اعتبـــار للتعديلات الوزارية .. ولذلك كان طبيعيا أن تفشل المفاوضـــات بين سعد ومكدونالد .. وكان موقف سعد فى تلك المفاوضـــات ــ كما يذكر الرافعى ــ قويا سليما ، ويعتبر تصحيحا لموقفه فى مفاوضاته مع اللورد ملنر عام ١٩٢٠ ، ولم يقبل ما كان يتوقعـــه خصومه من التسليم للانجليز فى طلباتهم من المفاوضة .. ولســـن نتابع أعمال هذه الوزارة بالتفصيل ، الا أننا نلاحظ بصفة عامة أنها سارت فى الحكم سيرة جديدة لم تعهد فى الوزارات التى كانت تعينها سلطة السراى أو سلطة الاحتلال . وأظهر ما طبع تصرفاتها حرصها الشديد على حقوقها الدستورية أزاء السراى أو موقفهـــا المشوب بالصرامة أزاء دار المندوب السامى ، فقد أثبتت وزارة سعد شخصيتها الوطنية واعتدادها بثقة الشعب .

ولأول مرة فى تاريخ مصر منذ الاحتلال يكتسب الحكم فى مصر المظهر البرلمانى ، وتمتعت الصحافة بحريتها حتى صحافة المعارضة التى كانت تعتمد على القوى الخفية المناهضة للوزارة البرلمانية .

لقد استقلت وزارة سعد بشئون الحكم طبقا لأحكام الدستور وكان هذا يخالف رغبة السراى وما كانت تسير عليه فعلا فى عهود

الوزارات السابقة ، ولذلك فسرعان ما وقع الجفاء بينهما مما كان له أثره فى تطور الحوادث والتعجيل باسقاط الوزارة كما سنرى .

فانه على أثر فشل المفاوضات أدرك الرأى العام أن أيام الوزارة معدودة ، ومن ثم نشطت جميع القوى المعارضة الى العمل لاسقاطها .. وهذه ظاهرة عامة فى التاريخ المصرى المعاصر، كان دائما يعقب فشل الحكومة فى المفاوضات استقالتها أو اقالتها .. فقد واجه سعد بعد عودته من المفاوضات عدة تدابير ومؤامرات قوية لاسقاطه من جانب السراى التى أدركت أن مركز سعد قد ضعف وازداد اضطرابا بعد سقوط حزب العمال فى الانتخابات العامة والتى فاز فيها المحافظون وبالتالى سقطت وزارة العمال . كانت السراى تدرك أن وزارة المحافظين لا تميل الى بقاء الوزارة الشعبية فى مصر ولا سيما بعد أن واجهت الحكومة البريطانية بمطالبها الوطنية . وبدأت المؤامرات فأضرب الأزهريون ضد الوزارة وهتفوا « لا رئيس الا الملك » « بعد أن كان نداءهم المألوف « لا رئيس الا سعد »، ثم عينت السراى حسن نشأت وكيلا للديوان الملكى ورئيسا له بالنيابة فى ٨ نوفمبر ١٩٢٤ دون علم الوزارة وموافقتها .. فقدم سعد استقالته فى ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ وقال أنه لا يستطيع أن يعمل فى الظلام ، وكان من الواضح أنه يعنى السراى ، وأدرك الجميع أن المعركة أصبحت سافرة بين الوزارة والسراى .. وبذلت مساع عديدة للعدول عن الاستقالة من جانب مجلس البرلمان ، الا أن سعد وضع شروطه على الملك لسحب الاستقالة ، فأشترط ألا ينفرد بمنح الرتب والنياشين أو تعيين موظفى القصر ، وأن تكون الوزارة مسئولة عن اصلاح الأزهر ، وألا تحدث مخابرات خارجية بين الملك والدول الا باطلاع الوزاره وموافقتها ، وأن تكون تبعية الوزراء المفوضين والقناصل المصريين لوزارة الخارجية تبعية فعلية ... الخ . وسلم الملك فؤاد بهذه

الشروط ، فاسترد سعد استقالته فى ١٩ نوفمبر وكـــان هـــذا ــ بلا مراء ــ موقفا دستوريا سليما من جانب سعد ، الا أنه من سوء الحظ أن هذه الحقوق التى سلم بها الملك لممثل الأغلبيـــة البرلمانية والتى حصل عليها الشعب فى فجر الحيـــاة النيابيـــة ، والتى كان من المتوقع أن ترسخ وتثبت سنجد أنها قد ألغيت فيمـــا بعد بل وتحصل السراى على حقوق أخرى ساعدت على هـــدم الحياة الدستورية واضعافهـــا كما سنرى وذلك بسبب ضعـــف الحكومات التالية كلها حتى حكومات الوفد نفسها .. واذا كـــان السراى قد فشلت فى الاطاحة بسعد فان القدر كان يهىء للاستعمار النجاح فيما فشلت فيه السراى . ذلك انه لم يكد يمض يومان على انتهاء تلك المعركة الدستورية وانتصار الأمة فيها ، حتى فوجئت البلاد فى ١٩ نوفمبر بحادث مقتل سردار الجيش المصرى والحاكم العام للسودان السير لى ستاك ، فثارت سلطة الاحتلال ، وتقدم اللورد اللنبى بانذار مصحوب بمظاهرة عسكرية كبيرة الى سعـــد ودون انتظار لتعليمات حكومته ، طلب فيه الاعتذار ومعاقبة الجناة ، ودفع نصف مليون جنيه كغرامة ، واسترداد الجيش المصرى من السودان ، والموافقة على رى مساحات غير محدودة من أراضى الجزيرة فى السودان ... الخ وأدى الانذار الى غايته واضطرت حكومة الوفد الى تقديم استقالتها ، فقد أصبح مفهوما من خـــلال المراسلات المتبادلة بين اللنبى وسعد أن الحكومة البريطانيـــة لا تريد بقاء سعد فى الوزارة بعد مقتل السردار وأنها اعتبرت وزارته مسئولة عن الحادث ، ولا سيما بعد أن اتخذت عدة اجـــراءات تعسفية كاحتلال الجمارك وغير ذلك ، فقدم سعد استقالة وزارته فى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ .

واذا كانت كارثة مقتل السردار قد أدت الى سقوط الوزارة وحالت دون تنفيذها لبرنامجها الذى أعلنته فى خطـــاب العرش

وما كان يجول بخاطر سعد من الاصلاحات .. فينبغى أن نشير بسرعة الى ما أنجزته من الأعمال ، وما اخذ عليها ووجه اليها النقد بسببه .

سياسة وزارة الوفد الأولى :

اهتم سعد فى بداية أعمال وزارته بالافراج عن المسجونين السياسيين الذين أدانتهم المحاكم العسكرية البريطانية ، كما عمل على توطيد دعائم الحكم الدستورى على النحو الذى سلف ، وأجرى انتخابات الشيوخ فى حرية ونزاهة ، كما وفر الحرية لنواب المعارضة فى مجلس النواب ويعترف الرافعى بذلك فيقول « ومن الانصاف أن اقول ان مجلس النواب وكانت غالبيته الهائلة وفدية ، كان يقدر المعارضة ويحسن الاصغاء الى الآراء ، وليس لى ما أشكو منه من معاملة الغالبية فى هذا العهد ... الخ » ، كما أصدر البرلمان عدة قرارات تتسم بالاصلاح وترقية شئون البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية ... الخ ، واتباع سياسة وطنية أزاء الممثلين والأجانب بصفة عامة ...

أما ما يؤخذ على تلك الوزارة من نقاط الضعف والتى أصبحت فيما بعد من سمات حكم الوفد هى أولا : عدم افساح المجال للمعارضة اذ كانت الوزارة تضيق بها وتتعقبها بالاضطهاد والتحقيق والمحاكمة .. ثانيا : عدم الاستجابة لمطالب العمال الذين تقدموا بها وكان يحدوهم الأمل فى وزارة الشعب لتحقيقها ولا سيما بعد الدور الذى ساهموا به فى الثورة وكذلك لم تستجب لمطالب ملاك الأراضى ، وبرهنت بذلك على أنها — كما يذكر أستاذنا الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى كانت حكومة الطبقة الوسطى التى تزعمت ثورة ١٩١٩ وجنت مكاسبها .. وكان ذلك هو الطابع العام للوفد برغم احتوائه على فئات من كبار ملاك الأرض حينئذ

وهو ذلك الطابع الذى سيغلب على سياسة حكومات الوفد التالية .
ثالثا : اسراف الوزارة فى المحسوبية والاستثناءات فى التعيينات والترقيات ، وقد شاء سعد أن يؤلف وزارته « زغلولية لحما ودما » ولم يبال بانتقاد الناقدين بل قال فى حديث له بجريدة الليبرتية « انى لأسف كل الأسف لأن أقاربى غير أكفاء والا لكنت عينت منهم فى كل مكان ، ولكان عندنا حينئذ ادارة زغلولية بكل معنى الكلمة : اسما ومعنى ودما » . ولعل ذلك يكون مرجعه عدم وثوقه الا فى الرجال المخلصين له . على أى حال كانت هذه قاعدة سارت عليها حكومات الوفد وغيرها بعد ذلك كما سنرى .

الانقلاب الدستورى الأول :

واستقالت وزارة سعد لتتألف وزارة جديدة برئاسة « أحمد زيور » وليبدأ أول انقلاب دستورى رجعى .. فقد تألفت هذه الوزارة تحت شعار « انقاذ ما يمكن انقاذه » فسلمت بالمطالب الانجليزية ورغم أن زيور اختير للوزارة بمشورة سعد ، وكان فى نظر الناس وفديا ، الا أنه سرعان ما انضم الى معسكر الأحرار الدستوريين فى محاربة الوفد بلا هوادة وتشريد بعض رجاله . وكان سعد قد أعلن فى بداية تأليف الوزارة تأييده لها ، الا أنه هو الآخر سرعان ما سحب هذا التأييد ، فاستقال أحمد خشبة بك وعثمان محرم بك الوزيران الوفديان لأنهما — كما يذكر الدكتور هيكل — رأيا فى سياسة زيور باشا تسليما بما رفضه سعد باشا .. وعلى أثر ذلك تحولت المعركة ضد الانجليز الى معركة ضد الوفد والشعب الذى يسنده ، ولا سيما بعد أن اشترك اسماعيل صدقى فى الوزارة .. ويبدى هيكل استنكاره لهذا التحول وانتقال زيور من معسكر الوفد الى معسكر محاربى الوفد ، وانتهاز صدقى هذه الفرصة ليقبل الحكم على أنقاض النظام البرلمانى ، ثم وقوف الأحرار الدستوريين من هذا كله موقف المتفرج المنتصر ..

فقد حلت الوزارة البرلمان فى ٢٤ ديسمبر بعد أن كانت قداجلت انعقاده شهرا ، كما استصدرت مرسوما باجراء الانتخابات العامة، فكانت هذه المراسيم بداية لسلسلة انقلابات دستورية التى لجأ اليها دعاة الحكم المطلق من أحزاب الأقلية .. وأخذت حكومة زيور تمثل بخصومها الوفديين وتتعرض لحرياتهم .. وقد التقت فى ذلك الهدف برغبة القصر هو الآخر فى هدم الوفد والقضاء عليه من الداخل .. فقد فوجىء الرأى العام فى يناير ١٩٢٥ بتأليف حزب « الاتحاد » برعاية القصر فكان وليد ارادته ، وكان الهدف منه امتصاص العناصر الخارجية على الوفد وانفصاله عنه والولاء للعرش متهما الوفد بعدم الولاء له ، وسنتناول تأليف هذا الحزب باعتباره كان انسلاخا من الوفد فى موضع آخر . أسس القصر حزبه لتفتيت الوفد فى ظل السخط والاستنكار من جانب الشعب ، وبدأت الوزارة تعد العدة لاجراء الانتخابات الجديدة وهدفها القضاء على الوفد ، وكان اختيار اسماعيل صدقى بالذات لتنفيذ هذا الهدف وتلاقى الهدفان مع الرغبة البريطانية فى هدم الوفد .. اى أن كل العناصر اجتمعت حول هدف واحد هو القضاء على الوفد .. وفى وسط ذلك الضباب الكثيف أجريت الانتخابات (فى مارس ١٩٢٥) وعلى الرغم من كل أساليب الضغط الحكومى والتدخل الادارى لانجاح مرشحى الحكومة والقصر واسقاط مرشحى الوفد ، فقد فاز الوفد بالأغلبية ، وعلى الرغم من ذلك فقد أصدرت الوزارة بيانا رسميا كاذبا أعلنت فيه فوز الأحزاب غير الوفدية ، وبذلك قررت استمرارها فى الحكم .. وكان هذا الاعلان لا يتفق مع الواقع فى شىء .. ثم أعقب ذلك انتصار آخر للوفد وذلك حينما اجتمع مجلس النواب لانتخاب رئيسه ، فقد فاز سعد بأغلبية ١٢٣ صوتا ضد عبد الخالق ثروت (٨٥ صوتا) ، وكانت تلك النتيجة دليلا لا ينقض على كذب بيان الوزارة بشأن الانتخابات ، كما كانت صدمة شديدة لها ، فقدم زيور استقالته ، ورفض الملك قبولها ثم أصدر

مرسوما بحل مجلس النواب . ثم تتابعت الأحداث فتعرضت الوزارة لعدة أزمات سياسية ، ثم أخذت تتخبط فى تصرفاتها فاستصدرت مرسوما (فى أكتوبر ١٩٢٥) يحتم على كل الأحزاب والتنظيمات السياسية اخطار الوزارة بتفاصيل برامجها وفروعها وأعضائها والا تعرضت للحل فاحتجت الأحزاب على هذا المرسوم ، فاجتمع الوفد فى ٤ نوفمبر ١٩٢٥ (واصدر قرارا يعلن فيه رفضه واحتجاجه له ويعد تنفيذه جرما كبيرا يستنكره والرضا بأحكامه حنثا أثيما ... الخ ، وتعرض الوفد فى هذا الوقت لحملة من الاضطهاد ، فقد حاصر الجنود بيت الأمة لتمنع الوفد من اجتماعه فيه ، كما اقتحموا النادى السعدى وحالوا دون اجتماع الوفد لمناسبة ذكرى ١٣ نوفمبر ١٩٢٥ وأدركت الأحزاب (الوفد والاحرار الدستوريون والحزب الوطنى) أن هناك محاولة من جانب السراى والانجليز والحكومة لاضعافها والسيطرة عليها وعلى البلاد سيطرة تامة ، فأدى هذا الى تقاربها فبرزت دعوة الوحدة بين جميع الصفوف ، فقررت الأحزاب عقد البرلمان فى موعده الدستورى ورغم أنف الحكومة . فدعوا الى اجتماع عقد فى ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ ، وفيه احتجوا على تصرفات الوزارة واعتبروا دور الانعقاد موجودا قانونا ، كما قرروا عدم الثقة بالوزارة .. وكانت معارضة اجماعية آتت ثمرتها فأقصى حسن نشأت من منصبه فى الديوان الملكى . وتم ائتلاف الوفد مع غيره من الأحزاب ، وكانت اقالة نشأت ايذانا بسقوط حزب الاتحاد وسقوط الوزارة والتمهيد لعودة الحكم الدستورى . فقد ألفت الأحزاب لجنة تنفيذية لتنظيم الجهود المشتركة فى مقاومة الحكومة ، كما قررت مقاطعة الانتخابات وعقد مؤتمر وطنى للمطالبة بتأليف وزارة تكون موضع ثقة الأمة لاجراء انتخابات على أساس قانون الانتخاب المباشر الذى أقره البرلمان فى عام ١٩٢٤ .. وخضعت وزارة زيور لهذا الاجماع وخسرت السراى

المعركة ، وأجريت الانتخابات وكانت نتيجتها انتصار الوفد وفوزا كبيرا له فاستقالت الوزارة وتألفت وزارة ائتلافية برئاسة عدلى يكن فى ٧ يونية ١٩٢٦ ، واقصى سعد زغلول عن الرئاسة بأمر أو توجيه من دار المندوب السامى بحجة أنه مسئول عن مقتل السردار باثارة وزارته للخواطر والمشاعر ضد الانجليز . وتم الاتفاق على ان يرأس سعد مجلس النواب . وأعيدت الحياة الدستورية وكانت عودتها أهم أحداث عام ١٩٢٦ ، بينما كان عام ١٩٢٥ عام الرجعية والحكم المطلق ، وسارت الوزارة فى تصريف شئون الحكم سيرا معتدلا وسط جو الائتلاف ، ورغم ذلك فقد كانت الحياة الدستورية يشوبها نقص ملحوظ وذلك باقصاء سعد عن رئاسة الوزارة ، حقيقة انه أيد الوزارة بل واشترك فى اختيار أعضائها .. ولكنه فعل ذلك ايثارا لأخف الضررين ، وحتى لايتيح فرصة أخرى للعصف بالدستور .

على أى حال لم يطل المقام لوزارة عدلى ، فعلى حين فجأة قدمت استقالتها (فى ٢١ أبريل ١٩٢٧) والفت الوزارة الجديدة برئاسة عبد الخالق ثروت ، وكانت ائتلافية أيضا تحظى بتأييد الوفد والأحرار الدستوريين . وكانت سياستها هى نفس سياسة الوزارة السابقة ، وفى عهدها وقعت أزمة سياسية حادة بين مصر وانجلترا وهى « أزمة الجيش » وكان هدف انجلترا منها عدم تمكين مصر من اقامة جيش قوى . وأعقب تلك الأزمة أزمة داخلية وقف فيها سعد والوفد الى جانب ثروت ، وذلك حينما اعتزم الملك فؤاد القيام برحلة الى أوربا ولم يدع أحد من الوزراء معه ، وأبت الوزارة الا أن يصطحب معه وزير خارجيته كما تقضى بذلك التقاليد الدستورية ، وأيد سعد الوزارة .. وقد بدأت فى هذه الرحلة المحادثات الأولى بين ثروت والسير أوستن تشمبرلن . وهى المحادثات التى أسفرت عن مشروع معاهدة عارضها الوفد كما سنشير بعد قليل .

وبينما المفاوضات تدور بين الجانبين اذ توفى زعيم الوفد سعد فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ . واختير النحاس خليفة له فى زعامة الوفد (فى ٢٢ سبتمبر ١٩٣٧) ، كما انتخب مكرم عبيد سكرتيرا للوفد بدلا من مصطفى النحاس .. وفى تلك الأثناء كان ثروت مازال فى أوربا يجرى مباحثاته السالفة الذكر ، وعند الانتهاء منها ألح عليه النحاس فى الاطلاع على ما أسفرت عنه من نتائج ، فوافق ثروت واطلع النحاس على المشروع ثم قرر رفضه « لأنه يجعل الاحتلال البريطانى مشروعا » ورأى ألا لزوم لعرضه على البرلمان بل يكفى أن يرفضه مجلس الوزراء » ورفضه المجلس فى ٤ مارس ١٩٢٨ .. ومن ثم لم يجد ثروت مفرا من الاستقالة فى نفس اليوم ، وخلفه فى رئاسة الوزارة مصطفى النحاس باعتباره زعيم الأغلبية ..

وزارة النحاس الأولى :

ألف النحاس وزارة ائتلافية فى ١٧ مارس ١٩٢٨ ، وكانت هذه الوزارة بمثابة « دق الأسفين » فى الائتلاف ، وكانت تجربة مريرة للوفد ولزعيمه أسراها فى نفسيهما لدرجة حرصهما على عدم تكرارها مرة أخرى على امتداد تاريخه اللهم الا تجربة عام ١٩٤٩ كما سنرى .. حيث اكتنفت الصعوبات بتلك الوزارة منذ تشكيلها وأحيطت بمناورات الانجليز ومؤامرات الأحزاب المؤتلفة حتى أقيلت ولم يتجاوز عمرها ثلاثة شهور . فكان أول ما واجهته الوزارة أزمة المذكرة البريطانية التى أرسلها المندوب السامى الى حكومة ثروت فى أواخر عهدها (٤ مارس ١٩٢٨) والتى كان الغرض منها احراج الوزارة والتهديد بالتدخل فى التشريع الداخلى .. وقد عالجت وزارة النحاس — فى ردها على تلك المذكرة — الموقف قائلة بعدم قبولها التدخل فى سلطة التشريع و .... ولم تكد تنتهى تلك الأزمة حتى أعقبتها أزمة أخرى من جانب الحكومة

البريطانية أيضا ، اذ قدمت انذارا الى الحكومة المصرية (فى ٢٩ أبريل ١٩٢٨) تطلب فيه سحب مشروع قانـون الاجتماعات المعروض آنذاك على البرلمان ومنعه من أن يصبح قانونا بحجة أنه يعرض سلامة الأجانب للخطر . وقد رأت الوزارة ـ تفاديا للازمة ـ ارجاء نظر المشروع الى الدورة البرلمانية المقبلة ، وأرسل النحاس (فى ٢ مايو) ردا بهذا المعنى الى دار المندوب السامى . . وقبلت دار المندوب السامى هذا الرد واعتبرت أن الأزمة قد انتهت . . وانتهت مؤامرات الانجليز لتبدأ المناورات ضد الائتلاف من حزب الأحرار الدستوريين ، ودار المندوب السامى والقصر ، حيث عقد الثلاثة اتفاقا فيما بينهم على تعطيل الدستور . ولما كانت وزارة النحاس قائمة ومؤيدة بثقة البرلمان وبالتالى كان يتعذر اقصاؤها عن الحكم ، فكان لا بد من خلق التعلة لهذا الاقصاء ، وكانت بوادر الانحلال قد أخذت تدب فى الائتلاف ، وتحركت المطامع وازداد اختلاف وجهات النظر ظهورا ، هذا بينما ضاق الانجليز بالوزارة والائتلاف معا لأنه لم يحقق ما كانوا يطمعون فيه من توقيع اتفاق معهم ، وكان الأحرار الدستوريين أداة تنفيذ الاتفاق لتصدع الائتلاف تمهيدا لاقالة الوزارة وتعطيل الدستور ومن ثم بدأت الاستقالات من الوزارة تتوالى عقب استقالة محمد محمود التى كانت ايذانا بقرب تنفيذ الانقلاب الدستورى الثانى . ويبدو أن أطراف المؤامرة قد رأوا عدم الاكتفاء بذلك ، ومن ثم دبروا حملة مقصودة للتشهير بالنحاس والنيل منه وهى ما عرفت بقضية « سيف الدين » ، اذ أخذت الصحف المعادية للوفد تشن الحملة آنذاك متهمة النحاس وزملائه المحامين فى القضية بأنهم خانوا شرف المهنة . . . الخ . وكان هدف المتآمرين على النظام الدستورى اثارة الغبار لكى يحدث الانقلاب فى جو من الاتهامات الباطلة ضد زعماء هذا النظام . وتحقق الهدف ، فأقيل النحاس فى ٢٥ يونية ١٩٢٨ وعهد الملك الى محمد محمود برئاسة الوزارة .

كان حزب الأحرار الدستوريين محور هذا الانقلاب وقد أراد الاستئثار بالحكم باشتراكه مع حزب الاتحاد صنيعة القصر ، فقد الف محمد محمود وزارته (٢٧ يونية) من الحزبين ولم يكن يمثلها فى مجلس النواب سوى ٣٥ نائبا من مجموع ٢١٤ ، أى أن الأقلية الضئيلة انتزعت حق الأغلبية فى الحكم ، وهكذا عاد هذان الحزبان الرجعيان الى التآمر على الدستور كما فعلا فى عام ١٩٢٥ . فقد بادر محمد محمود الى تأجيل انعقاد البرلمان شهرا ثم حله وايقاف الحياة الدستورية ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، ثم اعلن أنه سيحكم البلاد بيد حديدية وأن هدفه هو القضاء على الاوتوقراطية البرلمانية التى أتاحها دستور ١٩٢٣ بطغيان الأكثرية على الأقلية .. أى ان الهدف من كل هذه الاجراءات التعسفية كان القضاء على الوفد .. ولذلك فقد ثار الوفد وقابل ذلك الانقلاب بالمقاومة والثبات فى الجهاد ، فلم يأل جهدا فى عقد الاجتماعات والاحتجاج واستثارة روح المقاومة فى مختلف طبقات الأمة ، وكان أول مظاهر احتجاج الوفد نداء أصدره النحاس فى ٢٢ يولية ١٩٢٨ دعا فيه الأمة الى النضال عن دستورها وحريتها . ولما كان واضحا أن اختيار محمد محمود للوزارة لم يكن الا بتوجيه من دار المندوب السامى البريطانى ، وكذلك كانت كل التصرفات والاجراءات الشاذة ضد الدستور بايحاء من الانجليز فقد وجه الوفد قسط كبير من حملته المعادية للوزارة ضد السياسة الانجليزية ، وحينما حاول النواب والشيوخ الاجتماع فى دار البرلمان فى اليوم التالى لانتهاء فترة الشهر التى حددت لتأجيله حالت الحكومة بينهم وبين ذلك ، فاجتمعوا فى منزل مراد الشريعى أحد أعضاء الوفد ، وكان اجتماعا تاريخيا أعاد الى الأذهان اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه فى فندق الكونتنتال عام ١٩٢٥ الذى اشرنا اليه ، وقرر المجتمعون أن البرلمان قائم ، وأعلن مجلس النواب عدم ثقته بالوزارة ووجوب تخليها عن الحكم ، كما حذر الوزارة من أنه لن يعترف بالقوانين

التى يصدرها أو المعاهدات التى يبرمها وتأكيدا لهذا الاجتماع وما صدر فيه من القرارات قرر النواب والشيوخ عقد اجتماع آخر فى ١٧ نوفمبر ١٩٢٨ ، واجتمعوا فعلا بدار « جريدة البلاغ » ، وألقى مصطفى النحاس خطابا اعتبر فيه أن الوزارة ثائرة على الدستور ... فلجأت الوزارة الى سياسة الاضطهاد وباليد الحديدية لتبطش بالوفد فاستعملت معه ومع رجاله وصحافته ونوابه كل أسباب التضييق والضغط على الحريات فمن تعطيل لصحفه والغاء بعضها ، الى تحقيق اتهامات نسبتها الى بعض أعضاء البرلمان بقصد الطعن فى نزاهة الحكم الدستورى ، والاعتداء على بعض النواب والشيوخ ، كما أحالت النحاس وويصا واصف وجعفر فخرى الى المحاكمة التاديبية أمام مجلس تأديب المحامين بدعوى اخلالهم بشرف المهنة وذلك بسبب الاتفاق فى القضية السالفة الذكر .. قصارى القول ان الوزارة كانت تحاول أن تصرف أنظار الأمة عن الدستور والبرلمان ، فقامت فى هذا الصدد ببعض الاصلاحات الداخلية .. ثم بدأ محمد محمود محادثاته مع الحكومة البريطانية ، وجرت مفاوضات محمد محمود — هندرسون فى صيف عام ١٩٢٩ وأسفرت عن مشروع معاهدة ، وأصر الوفد على الا ينظر فيه ويقول كلمته عنه الا بعد عودة الحياة الدستورية، وكانت الوزارة ترغب أن ينظر فيه وهى فى الحكم ، واذا كان ولا بد من اعادة الحياة الدستورية فلتقم هى باجراء الانتخابات ، الا أن الوفد أصر على استقالتها حرصا على نزاهة الانتخابات وطالب بتأليف وزارة محايدة تكفل حرية الانتخابات كما تمسك الوفد باجرائها على درجة واحدة . وقبلت الحكومة البريطانية شروط الوفد ، وسحبت تأييدها للوزارة والحت الى الحكم البرلمانى . فقدم محمد محمود استقالة وزارته (فى ٢ أكتوبر ١٩٢٩) ، وألف عدلى يكن وزارته المحايدة وكانت بمثابة وزارة انتقال لاجراء الانتخابات واعادة الحياة الدستورية .. واجريت الانتخابات فى

أواخر عام ١٩٢٩ وفاز فيها الوفد فوزا ساحقا وأحرز أغلبية كبيرة .

وزارة النحاس الثانية :

وتألفت وزارة وفدية برئاسة مصطفى النحاس (فى اول يناير ١٩٣٠) باعتباره زعيم الأغلبية ، وقد أوضح النحاس الصبغة الشعبية لوزارته فى خطاب تاليفها ، وقد استقبلت الأمة هذه الوزارة بالابتهاج باعتبار انها وليدة ارادة الأمة ، وافتتح البرلمان فى ١١ يناير ١٩٣٠ ، وكان من أهم أعماله اقرار قانون التعريفة الجمركية الجديدة لحماية الانتاج المحلى وزيادة دخل البلاد وتشجيع الصناعات المحلية ، ويعد هذا القانون من أهم العوامل فى نهضة مصر الصناعية ، ومن أهم أعمال الوزارة وضعها لمشروع قانون بانشاء محكمة النقض والابرام فى صيغته النهائية ، كما وضعت مشروع قانون بانشاء بنك التسليف الزراعى ، ومشروع قانون محاكمة الوزراء ... الخ . أما فيما يتعلق بالقضية الوطنية فقد جرت بشأنها مفاوضات رسمية (مفاوضات النحاس — هندرسون) انتهت بالفشل جراء مسالة السودان . وكان قطع المفاوضات فرصة انتهزتها عناصر الأحرار الدستوريين والقصر والسياسة البريطانية ومهدوا لاحداث انقلاب دستورى جديد ، ومن ثم راح كل منها يؤدى دوره ، أما حزب الأحرار الدستوريين فقد رفع عريضة الى الملك — فى ٢٧ مايو ١٩٣٠ — ينسب فيها الى الوزارة المآخذ والمطاعن ثم طلبا من الملك « أن يتلافى الأمر بحكمته » اى اقالة الوزارة ، كان هدف الأحرار الدستوريين الوثوب الى كراسى الحكم وقد شجعهم على ذلك أن السياسة البريطانية كانت تحقد على وزارة الوفد عدم قبولها مشروع هندرسون بحذافيره ، ومن ثم أخذوا يدبرون مؤامرتهم لتحطيم الدستور والوصول الى الحكم على أنقاضه ، بينما قبع الانجليز من خلف الستار يعلنون كعادتهم

الا شأن لهم فى هذه الأزمة الداخلية ، تاركين للعناصر الرجعية المصرية تنفيذ أغراضهم . أما القصر ـ وكان بطبيعته الاوتوقراطية ناقم على الوفد والدستور ـ فقد انتهز الفرصة هو الآخر واستجاب للمريضة الآنفة الذكر ثم أخذ يعوق سير أعمال الوزارة البرلمانية فيمتنع عن توقيع المراسيم وذلك بهدف ارغامها على الاستقالة . وهذا الأسلوب سيستمر القصر على استعماله ولا سيما فى عهد فاروق ، اذ سوف نجده يعمل على تعطيل أعمال حكومات الوفد ويعرقل مشروعاتها كما سنرى . وحينما اشتد الخلاف بين الوزارة والقصر حول اصدار بعض القوانين ورفض القصر توقيعها ، وكذلك حول تعيينات بعض أعضاء مجلس الشيوخ ، اضطر النحاس الى تقديم استقالة وزارته فى ١٧ يونية ١٩٣٠ . وسجل فيها الأسباب التى دعته اليها ، ولم تمض فى الحكم ستة اشهر ، لكن يبدو أن الوفد ـ وقد تمثلت فى أذهانه تجربة سعد زغلول مع الملك فى نوفمبر عام ١٩٢٤ وكيف استسلم الأخير لشروط الأول لعودته الى الحكم ـ يبدو أن الوفد قد عزم على اعادتها وعدم الرضوخ الى الهزيمة ، فعقب تقديم الاستقالة اتخذ النحاس طريقه الى مجلس النواب وأعلنها فيه مفصلا أسبابها ، فكان لذلك أثره فى المجلس . ثم عقد الوفد اجتماعا فى اليوم التالى وناقش الموقف ، وكما حدث فى أزمة ١٩٢٤ انطلقت جماهير تحتشد أمام بيت الأمة وتطوف بأرجاء العاصمة هاتفة بحياة النحاس والدستور ، ثم توالت احتجاجات النقابات والهيئات والأفراد على قبول الاستقالة وتطالب الملك بعدم قبولها .. كما اجتمعت اللجنة التنفيذية للجان الوفد بالعاصمة فى ١٩ يونيو وقررت اعلان الثقة بالنحاس والاحتجاج على تأليف أية وزارة بدون الطريق الوستورى ، كما طالبت بعقد اللجان المركزية والفرعية الوفدية لمواصلة الدفاع عن الدستور .. ثم عزم الوفد على تدبير مظاهرة شعبية

كبيرة فى اليوم التالى (٢٠ يونيو) لتطوف بالعاصمة ثم تذهب الى القصر تهتف بحياة الدستور وتطالب الملك برفض استقالة الوزارة .. ويبدو أن الملك فؤاد قد أدرك خطة الوفد وما يعتزمه من تكرار تجربة عام ١٩٢٤ لذلك فقد عول على افساد هذه الخطة فبادر الى التحرك بسرعة فأصدر أمره فى ١٩ يونيو بقبول الاستقالة ، كما أصدر — فى اليوم التالى — مرسوما بتأليف وزارة جديدة برياسة اسماعيل صدقى باشا عدو الوفد العتيد ، وبذلك لم يتح فرصة للوفد لاستكمال خطته . وكان الانجليز وراء هذا الموقف رغم أنه كانت تجرى مفاوضات بينهم وبين الوفد لوضع مشروع اتفاق بين مصر وبريطانيا فى الفترة الأخيرة لوزارة النحاس ، فقد ذكر النحاس أنه قطع شوطا مهما فى تلك المفاوضات ، ثم قال « وقد كنا على وشك أن نتم معها — أى الحكومة البريطانية — معاهدة شريفة صادقة .. واذا بالرجعية تدبر المكائد من وراء ظهورنا ، واذا بها تعمل فى الظلام لعرقلة مساعينا » . لقد أصبح الانجليز أمام أمر واقع ، فلم يعترضوا على قبول استقالة وزارة الوفد — رغم المفاوضات الآنفة الذكر — وذلك حينما رأوا حدة مظاهر الاحتجاجات وأن سياسة الدولة على وشك أن تنتقل الى الشوارع هذا بالاضافة الى أن الوفد نفسه كان قد اتخذ قرارا قضى على حيرة الانجليز وسياستهم المزدوجة . وجاء فى القرار : « أن موقف الوفد حيال الوزارة الجديدة يتلخص فى أن النواب الوفديين لا يؤيدون وزارة غير دستورية لا تواجه البرلمان ببرنامجها ويطرح الثقة عليه ، وأنه يحارب كل وزارة لا تتألف على هذا الشرط ويعتبرها ثائرة على الدستور وحقوق البلاد » .

وعلى أى حال ألف صدقى وزارته ، ولما كان صدقى من أوائل المنشقين على الوفد ، وأحد صانعى انقلابى ١٩٢٥ و ١٩٢٨ والمشتركين فيه على النحو الذى أشرنا اليه ، ولما كان الوفد من

جانبه يشعر بأنه مفترى عليه وأنه ضحية مؤامرة رجعية وقد حدد موقفه فى قراره السالف الذكر ، فانه كان أمرا طبيعيا أن يتخذ الصراع بينه وبين اسماعيل صدقى صورة حادة وعنيفة ... والواقع أن خروج الوفد من الحكم قد أثار معظم طوائف الشعب ، بل ان جريدة التايمز البريطانية قد استهجنت ذلك الموقف فأشارت فى افتتاحية لها نشرتها فى ٢٣ يونيو — الى ما يقال من أن المصاعب الاقتصادية هى التى حملت وزارة الوفد على الاستقالة ، ثم عقبت قائلة « اذا كان الجانب الأكبر من تبعة الأزمة الاقتصادية والمالية واقعا على عاتق سياسة الوفد ، فلماذا لا يمهل الملك وأحزاب الأقلية الوفديين ؟ ولماذا لا يعطون وزارة الوفد فرصة تكفى للاختيار ، فاما أن تظهر كفاءتها أو عجزها عن مواجهة الحالة بدلا من أن يهيئوا للوفد الأسباب ليدعى أن الدستور فى خطر وأنه يدافع عنه » والواقع أن ما أشارت اليه تلك الصحيفة البريطانية يمثل — فى تصورنا — ذلك الخطأ القاتل الذى كثيرا ما قترفه القصر وأحزاب الأقلية والذى أفسد الحياة السياسية المصرية ، وهو التسرع بل اللهفة على التخلص من حكومات الوفد لدرجة أن أيا منها لم يتجاوز عمرها عدة شهور باستثناء الوزارتين الأخيرتين كما سنرى .

جاء صدقى الى الحكم ممسكا بسوطه لقمع الاضطرابات الشعبية ، ويبدو أن الهدف كان مشتركا بينه وبين الانجليز للنيل من الوفد ، فقد بدا للانجليز كأن الوفد هو العنصر المشاغب المهدد للأمن وللمصالح الأجنبية ، وأراد صدقى أن يظهر للانجليز أنه العامل الذى يعول عليه فى ضبط الأمور وكفالة المصالح الأجنبية .. ويبدأ صدقى عمله بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا كما فعل أحمد زيور فى ١٩٢٤ ومحمد محمود فى ١٩٢٨ فكان هذا الاجراء بداية الصراع بينه وبين الوفد .. حيث عزم النواب والشيوخ على

اجتماعهم فى البرلمان ، واتفق رئيسا مجلسيه على تلاوة مرسوم التأجيل ، فاعترضت الوزارة .. وانتهى الأمر بأن أغلقت ابواب البرلمان ، فى وجه الشيوخ والنواب ، فأصدر ويصا واصف — رئيس مجلس النواب — أوامره بتحطيم الاسلاسل ، وعرف هذا اليوم باسم « يوم تحطيم السلاسل » . واستمر الوفد فى مناوأته لحكم اسماعيل صدقى فعقد مؤتمرا من الشيوخ والنواب واعضاء مجالس المديريات ، وبعد أن القى النحاس خطابه تناول فيه الاعتداء على الدستور ، أعلن المؤتمر ان الوزارة عمدت الى حكم البلاد حكما مطلقا لأنها لم تتقدم — بعد تكوينها — الى نواب الأمة لتنال ثقتهم حتى يصبح لها أن تهيمن على شئون البلاد استنادا الى هذه الثقة ... ، ثم قرر المؤتمر : أولا : الدفاع عن الدستور ومقاومة كل اعتداء يقع عليه .. ثانيا : عدم التعاون مع الوزارة وتشكيل لجنة تتصل بالوفد لتنظيم اساليبه .. ثالثا : تنفيذ هذه الخطة وتصميمها فى جميع الدوائر الانتخابية بالبلاد .

ولم يكتف الوفد بعقد المؤتمر واصدار القرارات ، بل أراد ان ينتقل بالمعركة الى صفوف الجماهير ، فأخذ يطوف بالأقاليم — وعلى رأسه النحاس — وينشر الدعوة السالفة الذكر ، وكانت جولته الأولى فى مديرية الشرقية حيث زار الزقازيق وبلبيس .. كما زار النحاس المنصورة (٨ يوليو) حيث اعتدى على موكبه واصيب سينوت حنا (أحد أعضاء الوفد) بإصابات بالغة ، كما قتل أربعة من الأهالى وثلاثة من رجال الجيش والبوليس ، واصيب ١٤٥ جريحا ، وكان لهذه المأساة — كما يذكر الرافعى — وقع اليم فى نفوس الناس فى المنصورة وفى أرجاء البلاد ، فاجتاحت المظاهرات مدن بورسعيد والاسماعيلية والسويس وطنطا ، كما وقعت بالاسكندرية حوادث خطيرة أدت الى قتل عشرين واصابة ٥٠٠ ، وقبض البوليس على بعض اعضاء لجنة الوفد المركزية .. أما فى القاهرة فقد قامت المظاهرات فى شتى نواحيها (فى ٢١ يوليو)

احتجاجا على منع البرلمان من الاجتماع ، وقمعتها الحكومة بقوات كبيرة من الجيش والبوليس ..

وأدت هذه الأحداث الدامية الى تدخل الحكومة البريطانية بحجة حماية أرواح الأجانب فأرسلت تبليغين الى كل من اسماعيل صدقي رئيس الحكومة ، ومصطفى النحاس رئيس الوفد تعلن فيهما حرصها على حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم فى مصر ، كما أصدرت أوامرها الى بارجتين حربيتين بالتوجه الى الاسكندرية للمحافظة على أرواح الأجانب ، ثم أشارت الى أن موقفها الحياد التام بين الجانبين ... الخ وكان واضحا أن موقف حكومة بريطانيا يعنى تهديدا سافرا للوفد وللقوى الشعبية التى تقف وراءه ، ومن ثم سجل النحاس — فى رده على التبليغ البريطانى — أن وزارة صدقى تعتبر مسئولة عن تلك الحوادث بموقفها من الدستور ، وأن البلاد تقف موقف الدفاع عن دستورها ضد وزارة معتدية على سلطة الأمة ، وان بقاء الدستور منيع الجانب مصون الأحكام هو انجح الوسائل لوقاية البلاد من هذه الحوادث المكدرة التى تقترن دائما بقيام الحكومات المعادية للشعب .. ويبدو أن موقف بريطانيا كان لصالح خطط اسماعيل صدقى ومن ثم انتهز الفرصة وراح ينفذها وكان قد استصدر مرسوما فى ١٢ يوليو بفض الدورة البرلمانية ، وحينما احتج أعضاء البرلمان عليه لمخالفته للدستور واعتزموا عقد الاجتماع احتلت الحكومة بقواتها دار البرلمان فى ٢١ يوليو على النحو الذى أشرنا اليه فقدم نواب المعارضة عريضة الى الملك يطلبون فيه دعوة البرلمان الى اجتماع غير عادى فى ٢٦ يوليو لاستجواب الوزارة عن تصرفاتها ولاقرار مجلس النواب على الثقة بها ، فلم يأبه لها الملك . فاجتمع النواب فى النادى السعدى برئاسة عبد السلام فهمى جمعة وكيل المجلس وقرروا عدم الثقة بالوزارة ، كما اجتمع أعضاء الشيوخ وقرروا الاحتجاج على

تصرفات الوزارة وسجلوا اعتداءاتهـا عـلى الدسـتـور ، كمـا أصدرت بعض مجالس المديريات قرارات بالاحتجاج على تصرفات الوزارة .

كل تلك المحاولات كان الوفد يقف وراءها مستميتا للدفاع عن الدستور والقضاء على حكومة اسماعيل صدقى ، ولم تنجـح محاولات الوفد لا لأنها كانت قاصرة بل لأن الانجليز والقصر وهم أصحاب الأمر آنذاك كانوا يمثلون جبهة قوية لتعضيد الحكومة .. ومن ثم راحت تنفذ مخططاتها ، فأعلنت الغاء دستور ١٩٢٣ واعلان دستور جديد وحل مجلس البرلمان وكان هذا اعتداء سافر على حقوق الشعب واستخفافا به .. وكان هذا يعنى كما أشـارت جريدة « الديلى ميل » الانجليزية ــ « نقـل السيطرة البرلمانيـة من الوفديين المتطرفين المتضادين للبريطانيين آلى الملك الـذى يتسنى له اذ ذاك أن يحكم البلاد حكما مطلقا .. أدرك الوفـد مغزى هذا الانقلاب الدستورى الموجه ضده ومن ثم هب لمقاومته فأخذ يحتج احتجاجات قوية ومتواصلة فى خطب قادته وبياناته على الغـاء الدستور ، وانضم اليه فى تلك الاحتجاجـات حزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى ، كما اتفق الوفد والأحرار الدستوريون على مقاطعة الانتخابات التى اعتزم صدقى اجراءها على أساس دستوره الجديد ، كما اتفقا على عدم الاعتراف بهذا الدستور . واصدر الوفد قرارا فى ٦ نوفمبر ١٩٣٠ بعدم الاعتراف بالدستور وقانون الانتخاب الجديدين ومقاطعة الانتخابات العامة على أساسهما بجميع عملياتها . واستمر الوفد فى نضاله فعـزم على عقد اجتماع فى ١٣ نوفمبر ١٩٣٠ احتفالا بعيد الجهاد الوطنى فمنعته الحكومة واصدرت بلاغا رسميا تحاول به ان تبرر تصرفها بأن رئيس حزب الوفد يقوم بالدعوة علنا الى الثورة وتحـريض مختلف الطبقات على الاخلال بالأمن والعبث بالنظام .. ثم مضى

الوفد — باشتراكه مع الأحرار الدستوريين — فى تنفيذ قرار مقاطعة الانتخابات فقاموا بتأليف لجنة اتصال بينهم لهذا الغرض .. ثم عقدوا فى ٣١ مارس ١٩٣١ ميثاقا قوميا قرروا فيه مقاطعة الانتخابات التى اعتزمت الحكومة اجراءها فى ظل دستور ١٩٣٠ ، وتأليفه جبهة لاعادة النظام الدستورى الذى ارتضته الأمة بكل تقاليده الصحيحة فتتولى الأغلبية النيابية شئون الحكم ، كما اتفقوا على زيارة الأقاليم وعقد مؤتمر وطنى عام يمثل الأمة على اختلاف طبقاتها وهيئاتها لتأييد هذه السياسة القومية .. ثم قرر الوفد والأحرار الدستوريون عقد مؤتمر وطنى عام فى ٨ مايو ١٩٣١ فمنعت الوزارة الاجتماع ، فعرضت القرارات التالية على المدعوين للاشتراك فى المؤتمر فأقروها عليها ، وهى : أولا : التمسك بدستور ١٩٢٣ .. ثانيا : اعتبار الانتخابات التى تجريها وزارة صدقى فى ظل النظام الذى استصدره باطلة لا تعبر عن رأى الأمة ، وبالتالى فان البرلمان الذى قد يعقد على أثرها لا يمثل الأمة ثالثا : الاحتجاج على ما قامت وتقوم به وزارة صدقى من مصادرة حرية الرأى بتعطيل الصحف ومراقبتها اداريا ، والعبث بحرية القول والاجتماع والانتقال من مكان الى آخر .. الخ ، رابعا : رفع هذه القرارات الى الملك وابلاغها لممثلى الدول الأجنبية .

ولم يكترث القصر والوزارة لهذه القرارات ولا لشخصية الموقعين عليها ، بل استمرت الحكومة ممعنة فى سياستها ، وكان صدقى قد الف له حزبا فى نوفمبر ١٩٣٠ أطلق عليه « حزب الشعب » ليكون بمثابة ركيزة شكلية يستند عليها فى نظام الحكم الذى أنشأه ، وقد فعل ما فعله حسن نشأت حين الف حزب الاتحاد ١٩٢٥ لحساب القصر .. وأجرى صدقى انتخاباته — على درجتين — وقد قاطعتها الأمة مقاطعة تامة وعمدت الحكومة الى تزويرها بصور شتى ، ووقعت فى خلالها أحداث دامية ، كما

اعتقلت الحكومة كثيرين من النواب السابقين ، فقدم الوفد بلاغا الى النائب العام عن تلك الجرائم ، وأيده بمستندات ووثائق وتتابعت الأحداث فأحرز حزب الشعب الأغلبية فى الانتخابات واجتمع البرلمان الجديد فى يونيو ١٩٣١ وبينما الوزارة سادرة فى تنفيذ مخططاتها لمحاربة الوفد والقضاء عليه فاذا بانقسام جديد يقع فى صفوف الوفد على اثر ظهور فكرة تأليف وزارة قومية ائتلافية من الوفد والأحرار الدستوريين فى يناير ١٩٣٢ ، وكانت دار المندوب السامى البريطانى مصدر هذه الفكرة ، التى أدت الى انقسام فى الوفد على نحو سنشير اليه فى موضع آخر ، بالاضافة الى فض الائتلاف بينه وبين الأحرار الدستوريين .

ثم تتابعت الأحداث مرة أخرى فتتداعى حكومة صدقى وتحيط بها الأزمات من كل جانب فيقدم صدقى استقالته فى سبتمبر ١٩٣٣ بعد ان سلخ فى الحكم اكثر من ثلاث سنوات لا شك أن الوفد وقع فيها تحت تأثير معاول صدقى ومطارقة فانتابه بعض الضعف الأمر الذى أدى الى ظهور التشكيلات اليمينية التى كانت تصطبغ بالصبغة الفاشية (جمعية مصر الفتاة ، بقيادة أحمد حسين) وتشكيلات أخرى كانت تهدف الى بعث الاسلام باعتباره نظاما كاملا يفى بحاجات الناس المادية والمعنوية (جماعة الاخوان المسلمين ، برياسة حسن البنا) ، اذ سوف تلقى هذه التشكيلات نجاحا كان من شأنه أن يؤثر على قوة الوفد اذ استطاعت أن تجتزب منذ أواسط الثلاثينيات مجموعات الشباب تحت تأثير الحماسة . وعدم الاطمئنان الى الأحزاب القائمة آنذاك .

على أى حال فقد خلف اسماعيل صدقى فى الحكم عبد الفتاح يحيى . وكانت وزارة ضعيفة منفصلة عن الشعب ، وقد تداعى على يديها النظام الذى انشأه اسماعيل صدقى ، وبقى الجو

السياسى ملبدا بالغيوم ، فلم تلبث أن استقالت (فى نوفمبر ١٩٣٤) لتخلفها وزارة أخرى برياسة توفيق نسيم .

وكان لهذا التغيير مغزاه ، اذ يبدو أن الانجليز وقد أدركو أن القصر يكتمل له السلطان وهم يكرهون أن يتفرد به دونهم ويؤثرون أن يضربوا كل سلطة بالأخرى ، وقد أطلقوا المعركة بين القصر والوفد ثم لبثوا يرقبون الموقف حتى كاد القصر أن ينفرد بالسلطة — لذلك فقد تدخلت دار المندوب السامى ومهدت لاقصاء عبد الفتاح يحيى واحلال توفيق نسيم مكانه فى الوزارة . والواقع ان اختيار نسيم قد صادف هوى ورضاء فى نفوس الوفديين الذين اعتقدوا ان وزارته « وزارة انتقال » وليست « وزارة استقرار » ، وأن توليها الحكم يعتبر تمهيدا لالغاء دستور ١٩٣٠ ، ومن ثم فقد استقبلوها دون اقامة أية عراقيل فى طريقها لأنها ان لم يكن من ورائها خير عاجل فهى على الأقل حكومة صديقة يرجى تحقيق امانيهم على يديها لو أفسح لها فى الوقت . وكان نسيم عند حسن ظن الوفد به ولا سيما فى الفترة الأولى لوزارته ، فقد بادر الى الغاء دستور ١٩٣٠ وحل مجلس البرلمان القائمين على أساسه ، ورغم أنه لم يقرن هذا الالغاء بعودة دستور ١٩٢٣ الا أن الوفد اعتبر هذا الاجراء بادرة تفاؤل ليس بالنسبة للوزارة فحسب بل وللسياسة البريطانية أيضا اذ أشار النحاس — فى خطابه أمام المؤتمر الوفدى العام فى يناير ١٩٣٥ — الى انه يأمل أن تتجه السياسة البريطانية الى الاتفاق وأن يكون عهد المندوب السامى الجديد عهد تفاهم صحيح بين البلدين . الا أن جريدة البلاغ الوفدية قد خالجها بعض القلق بشأن عودة دستور ١٩٢٣ فقالت : « أما أن يعود دستور ١٩٢٣ كاملا وحينئذ تجرى انتخابات وتفسح وزارة نسيم باشا الطريق لحكم الأغلبية التى لا شك فى أنها ستكون وفدية . واما الا يعود دستور ١٩٢٣ ولا تجرى انتخابات ولا تخلى

الوزارة الطريق لحكم الأغلبية . وحينئذ يجب أن تخوض معركة نضال مع الوفد . وهذا ما نستبعده « ثم أشارت الجريدة الوفدية الى عدم وضوح السياسة البريطانية فيما يتعلق بعودة الدستور . ذلك لأن الانجليز كانوا يميلون الى اصدار دستور جديد كما عبرت عن ذلك صحافتهم آنذاك .

ورغم هذا القلق الذى عبرت عنه صحيفة الوفد الا أنه يبدو أن السياسة العامة للوفد كانت تتجه بتحفظ لمهادنة السلطات القائمة آنذاك ، وتحاول — فى ذكاء — الاستفادة من وجودها . ففيم يتعلق بالسياسة البريطانية كانت سياسة الوفد تأمل فى تأييد المندوب السامى لعودة دستور ١٩٢٣ كما أشرنا ومن ثم هادنته وكذلك بالنسبة لوزارة توفيق نسيم ، وفى نفس الوقت أظهرت عداءها السافر ومقاطعتها للملك ، الى حد أن مجلة « روز اليوسف » الوفدية آنذاك ، حينما طالبت — فى خطاب مفتوح الى الملك — بعودة الدستور وجه لها قادة الوفد اللوم والتأنيب ، بل بلغ الأمر أن طرد الوفد المجلة وصاحبتها من معسكره على اثر أزمة بينها وبين مكرم جراء هجومها على وزارة توفيق نسيم . ذلك لأن السياسة التى انتهجها نسيم آنذاك كانت تقوم على التقرب من الوفد الى حد كبير لدرجة انه كاد أن يشركه معه فى الحكم ، ولقد عبر النحاس عن ذلك فقال : « لقد فرقنا بين المسائل الادارية فتركناها للوزارة ، وليست هى بالوزارة الوفدية ، وبين الأعمال السياسية فوالينا توجيهها والتعقيب عليها بما يكفل مصلحة البلاد ودون أن تقر الوزارة على ما لم تتفق معنا فيه . لكن يبدو أن أعضاء الوفد لم يكونوا متفقين جميعا ازاء سياسة الوفاق والتقارب بين الحزب وتوفيق نسيم . اذ بينما كان النحاس ومكرم عبيد يؤيدان نسيم ويعتبرانه همزة الوصل بين الوفد والانجليز كان النقراشى وأحمد ماهر لا يوافقان على ذلك ، الأمر الذى سيساعد على تنمية بذور الخلافات بين الفريقين ويؤدى الى الانشقاق بينهما فى عام

١٩٣٧ على النحو الذى سنتناوله فى موضعه . على أى حال كان نسيم ــ كما يذكر الدكتور هيكل ــ « وفدى الهوى » ومن ثم حاول ارضاء الوفديين . وقد انتهز الوفد هذه الفرصة فراح يطالب بعودة دستور ١٩٢٣ ، وكان نسيم من جانبه قد ابلغ الانجليز رغبة الأمة فى عودة الدستور والحياة النيابية وابرام معاهدة مع انجلترا لتحديد مركز كل من الدولتين ازاء الأخرى ، ورغم انقضاء فترة طويلة فلم يتلق جوابا ، فبدأت المعارضة تشتد ضده وقد اعتقد الشعب المصرى أن هناك شبه مؤامرة بينه وبين بريطانيا لتجاهل مطالبه ، فازداد القلق فى النفوس وأصبح واضحا فى جميع انحاء البلاد لا فى العاصمة وحدها . وكان هذا باعثا لأن يتحرك الوفد وبسرعة فدعا الى عقد مؤتمر (فى يناير ١٩٣٥) وطنى عام للنظر فى شئون البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وكان الهدف منه احراج مركز الحكومة وتهديد الانجليز هذا بالاضافة الى رغبة الوفد فى تقوية صفوفه ودعم سمعته فى الداخل والخارج ، وكان هذا المؤتمر يمثل اتجاها جديدا فى النشاط الحزبى والوطنى لم تشهده البلاد من قبل ، وهو أول مؤتمر عام للوفد المصرى ، وقد تناول فيه زعماء الوفد المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية ، وكان من أهم ما قرره هذا المؤتمر قرارا بوجوب اعادة دستور ١٩٢٣ بلا ابطاء . وهم الوفد بأن يسحب تأييده لوزارة نسيم اذ طالب بعض الوفديين بقطع كل صلة معها ، وكان الوفد قد شعر بأن هناك دسائس تحاك فى الخفاء ، فأسرك يطالب الوزارة بالعمل لعودة الدستور ووضع حد لتدخل غير المسئولين . وأصبح موقف نسيم حرجا أمام الوفد فطلب من الملك اقصاء الابراشى والشيخ الظواهرى عن منصبيهما فوافق الملك ، كما وجه نسيم كتابا الى الملك بشأن عودة الدستور ، فأجابه بالموافقة . أراد نسيم بتلك الخطوة أن يبرىء موقفه أمام الرأى العام وأن يسترد ثقة الوفد ، الا أنه بقى عليه أن يسبر غور الانجليز فى موقفهم

ازاء عودة الدستور فاتصل بالمندوب السامى لكى يعرف موقف حكومته ، فأجابه بمذكرة تتضمن انها لا تعارض فى أن تتمتع مصر بالحياة الدستورية فى الوقت الملائم بحيث يكون الدستور موافقا لحاجات البلاد ، وأن يكون وضعه بمعرفة لجنة حكومية يكون من بين أعضائها ممثلون للأحزاب السياسية فى مصر بما فيها الوفد أن أراد . وكان هذا الرد دلالة واضحة على رغبة الانجليز فى التدخل فى شئون مصر الداخلية وتعطيل عودة الدستور ، الأمر الذى دفع نسيم الى الاتصال بالوفد والتشاور معه ، فعقد اجتماعا مع النحاس وثلاثة من أعضاء الوفد وأوضح لهم تفاصيل الموقف فاعترض النحاس وزملاؤه على هذا التدخل البريطانى فى مسألة تعد من صميم المسائل الداخلية ، ثم أظهروا تمسكهم بعودة دستور ١٩٢٣ . وعرض نسيم عليهم تقديم استقالته فنصحوه بالبقاء ومواصلة سعيه لاعادة الدستور وتوجيه الاحتجاج على الانجليز لتدخلهم غير المشروع .

واستمرت انجلترا فى تجاهلها لارادة الشعب ، ففى ٩ نوفمبر ١٩٣٥ صرح السير صمريل هور وزير الخارجية البريطانية فى خطبة القاها فى قاعة «الجلد هول» بلندن — بأنه عندما استشيرت الحكومة البريطانية فى شأن الدستور المصرى نصحت بعدم أعادة دستورى ١٩٢٣ ، ١٩٣٠ بحجة أن الأول غير صالح للعمل ، والثانى لا ينطبق على رغبات الأمة .

كان هذا التصريح صدمة لمشاعر الشعب وقد اثار احتجاج هيئاته وطبقاته ، وقامت المظاهرات فى شتى أنحاء مصر احتجاجا عليه ، كما أثار السخط على الوزارة — وفيما يتعلق بموقف الوفد فقد خاب أمله فى تغيير السياسة البريطانية وموافقتها على عودة الدستور كما كان يأمل ، وبالتالى فقد أصبح لزاما عليه أن يعلن سخطه على الانجليز ويحدد موقفه منهم من ناحية ، وأن يعيد

النظر فى موقفه من وزارة نسيم من ناحية أخرى . فاجتمع أعضاء الوفد والهيئة الوفدية (فى ١١ نوفمبر ١٩٣٥) وتناقشوا فى الموقف ، وامتد اجتماعهم الى اليوم التالى ثم اتخذوا قرارات اعلنت سكرتاريته أنها ستعلن فى الخطاب الذى سيلقيه رئيس الوفد فى عيد الجهاد الوطنى فى ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ .

والقى النحاس خطابه المشار اليه فى تلك المناسبة ، وهو خطاب يعتبر وثيقة سياسية هامة تعالج تاريخ تلك الفترة الحرجة . وقد أذاع النحاس فيه قرارات الوفد التى اتخذها فى الاجتماع الآنف الذكر وهى كما يلى :

أولا : دعوة الأمة كلها بجميع طبقاتها وعلى اختلاف هيئاتها وجماعاتها بعدم التعاون مع الانجليز مادام اعتداؤهم قائما على الدستور والاستقلال .

ثانيا : وجوب استقالة الوزارة نزولا على خطة عدم التعاون لأن استمرارها فى الحكم يعد اصرار الانجليز على الاعتداء على الدستور والاستقلال هو اقرار لهذا الاعتداء .

ثالثا : اذا لم تستقل فان الوفد لا يؤيدها بعد الآن .

رابعا : كل وزارة تقبل التعاون مع الانجليز مع استمرار اعتداءاتهم على الدستور والاستقلال هى وزارة خارجة على البلاد ويقاومها الوفد بكل ما يستطيع .

كان خطاب النحاس وقرارات الوفد مساعدة لتفجير الموقف فاشتعلت البلاد بالمظاهرات وأخذت الصيحات تتعالى بالاحتجاج على تصريح هور وتنادى بسقوط وزارة نسيم ، ومن ناحية أخرى

أخذ الوفد يوالى احتجاجه على الحكومة البريطانية ، فارسل مذكرة الى عصبة الأمم ضمنها احتجاج مصر على التصريح السالف الذكر الذى يتعارض مع حقوقها واستقلالها والـذى ادى الى وقـوع الحوادث الفظيعة التى وقعت حينئذ ، كما أرسل الوفد صورة من هذه المذكرة الى ممثلى الدول الأجنبية فى مصر لتبليغها الى حكوماتهم ، كما وجه كتابا شديد اللهجة بصيغة احتجاج الى وزارة نسيم يحتج فيها على بقائها فى الحكم بعد أن سحبت منها الأمة تأييدها ، وبعد أن حدثت تلك الحوادث التى أدت الى قتل الأبرياء واهدار حرية الصحافة .

وفيما يتعلق بموقف الوفد من حكومة نسيم يجب أن نلقى عليه بعض الضوء . ذلك أنه كما رأيناه فى البداية ينتهج سياسة التأييد والتقرب من نسيم لدرجة أنه غضب على فاطمة اليوسف وجريدتها « روز اليوسف » التى كانت تنطق بلسان الوفد آنذاك وذلك من أجل الحملات التى كانت تشنها ضد الوزارة كما أشرنا فقد استدعى النحاس صاحبة الجريدة ولم يكد يراها حتى أخذ فى تقريعها ومساءلتها : لماذا تعارضين وزارة توفيق نسيم ؟ . وحينما أصرت على موقفها اجتمع الوفد وقرر طـرد الجـريدة وصاحبتها فى ٢٨ سبتمبر ١٩٣٥ . وليس هذا فقط بل كان من بين اسباب طرد عباس محمود العقاد — وهـو كاتب الوفد الأول آنذاك — من الوفد اشتراكه فى الحملة على الوزارة وأحد وزرائها (أحمد نجيب الهلالى) اذ لم يلتزم العقاد بالخط السياسى الذى كان يرسمه الوفد لمهادنة تلك الوزارة فى البداية . هكذا كانت سياسة الوفد ازاء الوزارة فى البداية ثم ها هو يسحب تأييده لها ويحتج على بقائها فى الحكم ويطالبها بالاستقالة . فهل كان الوفد فى اتخاذه هذا الموقف الأخير صادقا مع نفسه ومع الأحداث باعتبار أن الوزارة تنكرت للدستور وبالتالى فقد سحب تأييده لها بعد أن يئس من اعادته واجراء الانتخابات ؟ .

لقد حاول الدكتور هيكل التشكيك فى هذا الموقف حينما يذكر أن نسيم كان مقتنعا بأن الوفد — اذ يطالبه بالاستقالة — انما يجارى فى ذلك تيار الرأى العام ، على حين أنه — أى الوفد — كان يود فى الحقيقة أن تبقى الوزارة فى مناصبها . وبصرف النظر عن تلك النغمة « مجاراة الوفد لتيار الرأى العام » ، وهى نغمة ستصدم الأسماع كثيرا على امتداد تاريخ الوفد وفى كل عمل يقوم به . بصرف النظر عن تلك النغمة كيف يستقيم للوفد أن يصدر قراراته السالفة الذكر بعدم التأييد لنسيم وارسال احتجاج له على بقائه فى الحكم ثم بعد ذلك يود له البقاء فى الحكم ؟ ثم لو وافقنا هيكل وفرضنا جدلا بأن الوفد فعل ذلك لمجاراة الراى العام . فما هو الرأى العام ؟ اليس ايماءات الجماهير وانتفاضاتها بكل فئاتها ؟ وهل يعاب على حزب أو قادة حزب انهم يجارون تيار الرأى العام تيار الجماهير ؟ ولماذا لم يحاول حزب الأحرار الدستوريين هذه المجاراة ؟ . ان الوفد وقد اعتقد أن الطريق بينه وبين نسيم أصبح مسدودا آثر ان ينفذ مراكبه وليكن مجاراة لتيار الرأى العام .

ثم لنتابع تطور المسألة الدستورية وقد أصبح الموقف متفجرا ومنذرا بالثورة الجامعة وقد أعطاه الوفد شحنات جديدة بقراراته السالفة الذكر فالتهبت المشاعر فى جميع انحاء البلاد وكانت المظاهرات تنادى باسقاط الوزارة ووقعت بينها وبين كونستبلات الانجليز عدة معارك أدت الى استشهاد بعض الطلبة واصابة البعض الآخر ، وحطم المتظاهرون مركبات الترام والاتوبيس وتعطلت وسائل النقل والانارة وباتت القاهرة فى أحياء كثيرة فى ظلام دامس ، وبدت العاصمة فى حداد رهيب وحزن عام جدد ذكرى ثورة ١٩١٩ ، كانت فى الواقع شبه ثورة شملت الجميع حتى المدارس الثانوية والابتدائية فأغلقتها الحكومة كما اغلقت الجامعة المصرية وأضربت النقابات وتوقفت الصحافة عن الصدور احتجاجا على تدخل بريطانيا وموقف الوزارة . كانت صورة من ثورة ١٩١٩

– كما يذكر الرافعى وقد عاصر الثورة وصورتها – وكانت نابعة من شعور وطنى يهدف الى تحقيق مطالب البلاد ، وبينما كانت الأحداث تتابع على هذا النحو برزت الدعوة الى توحيد الصفوف وقام الطلبة بدور كبير فى هذه الدعوة وذلك باتصالهم بزعماء الأحزاب ومناشدتهم تحقيق الائتلاف ، وأسفرت المساعى عن تأليف « الجبهة الوطنية » فى ديسمبر ١٩٣٥ من الوفد المصرى والأحزاب الأخرى والمستقلين ، وينبغى لنا أن نوضح موقف الوفد ازاء هذه الدعوة ودوره فى قيام تلك الجبهة وذلك لأهميته فيما أعقب ذلك من الأحداث .

حاول كلا من الدكتور هيكل والرافعى أن يشكك فى موقف الوفد ازاء دعوته توحيد الصفوف ، فبينما يذكر الأول أن الصحف أذاعت أن النحاس باشا لم يقبل الدعوة ولكنه أعلن رضاه بالاتحاد فى الأهداف ، وأن محمد باشا محمود ندد بمسلك رئيس الوفد كما ندد به اسماعيل صدقى وحمد الباسل وأن محمد محمود هو الذى دعا الى الاتحاد فى خطابين القاهما فى ٧ ، ٢٣ نوفمبر ... الخ . ويشير الثانى الى أنه حينما ذهب كسكرتير للحزب الوطنى ومعه حافظ رمضان رئيس الحزب لمقابلة النحاس باشا فى ٢١ نوفمبر ومناشدته قبول الائتلاف وتوحيد الجهود أجابهما جوابا لا يبعث على الاطمئنان اذ قال بانه – أى النحاس أحرص الناس على الوحدة الوطنية ولكن لا بطريق الائتلاف بين الأحزاب فان الوفد قد جرب الائتلاف مرتين فى ١٩٢٥ ، ١٩٣١ فنقض ، ولا يريد أن يعود الى هذه التجربة ، بل يقبل تعاون بين الأحزاب بأن يعلن كل منها مبدأه صريحا وهو التمسك بدستور ١٩٢٣ .

لا شك أن الوفد استقبل دعوة الائتلاف بالتحفظ ، وهو فى تصورنا كان على صواب فى ذلك التحفظ ، ونستطيع بالتالى أن

نبرر من الآن كل تحفظات الوفد وحذره أزاء كل دعوات الائتلاف التى ستبرز وتوجه اليه على امتداد تاريخه . فان تجربة الائتلاف فى عام ١٩٢٨ التى مرت بنا ستظل شبحا مخيفا أمام الوفد « ولا يلدغ المؤمن من جحر مرتين » على حد تعبير النحاس فى عام ١٩٤٢ على أثر حادث ٤ فبراير الذى سيأتى بيانه . ويبدو أن النحاس رفض هذه الدعوة فى عام ١٩٣٥ وكان يعتقد أن الهدف منها قيام وزارة ائتلافية فرفضها كما رفضها فى عام ١٩٣١ . ومن خلال هذا المفهوم يمكن لنا أن نفهم السر وراء تحفظ الوفد ونقدره . وليس معنى هذا التحفظ أن الوفد كان يصر عليه ، بل نجده يبادر فيصدر بيانا فى ٢٧ نوفمبر ١٩٣٥ يوضح فيه أنه لم يشأ أن يسترجع يده الممدودة الى ذلك النفر من مواطنيه وأنه فتح لهم باب الاتحاد على مصراعيه وانه أرسل اليهم من يحاول اقناعهم بوجوب تكوين جبهة وطنية بشروط هى : أولا : أن يطالب الجميع بعودة دستور ١٩٢٣ فورا وبدون تأجيل ، ويكون ذلك برفع التماس بهذا المعنى الى الملك . ثانيا : أن يضرب الجميع عن الحكم حتى يعود دستور الأمة اليها . ثالثا : أن يعلن الجميع استقلال الأمة استقلالا صحيحا تاما .

هذا هو موقف الوفد وشروطه أزاء دعوة الائتلاف وقد رفض الأحرار الدستوريون الشرطين الأولين ، ذلك لأن الغاية من الائتلاف كانت تختلف عند كل منهما ، فبينما كان الوفد يرى أن هدف الأمة ينحصر فى استعادة الدستور ثم اجراء الانتخابات على أساسه ، فاذا فازت الأغلبية قامت الحكومة المستندة على هذه الأغلبية بالمفاوضات لعقد معاهدة مع انجلترا فان نجحت فيها ، وان اخفقت بقى الدستور وبقيت الأغلبية متمتعة بالحكم ، أما الأحرار الدستوريون — كما يذكر د . هيكل — فقد كانوا يجعلون عقد المعاهدة هدف الوحدة أو الائتلاف ، فاذا عقدت المعاهدة وعاد

الدستور وأجريت الانتخابات تولت الأغلبية الحكم ومصر مطمئنة الى أن الحياة الدستورية باقية لا تتعرض لما تعرضت له من قبل .

ويبرر هيكل موقف حزبه بأن الحوادث قد أثبتت أن كل المفاوضات السابقة قد أعقبها اقالة الوزارة القائمة فى الحكم أو استقالتها وحل مجلس النواب أو تعليق الحياة النيابية أو الغاء الدستور كله . وينتهى الى أن المعاهدة هى سياج الدستور . ورغم أن هذا التبرير يمثل حقيقة مؤلمة فى تاريخ الحياة الدستورية المصرية الا أن الباحث المدقق لا يملك الا أن يحمل الاحرار الدستوريين مسئولية تلك الانقلابات الدستورية ، والتجارب مازالت ماثلة فى الأذهان على امتداد الأحداث التى مرت بنا ، وستمثل أمامنا بصور شتى فى الفترة التالية التى سنتناولها بالتفصيل كل فى موضعها . يبدو أن الدكتور هيكل من فرط حرصه على الدستور قد نسى أو تناسى فى غمرة هذا الحرص إن الأحرار الدستوريين واصدقائهم كانوا هم دائما قتلة الدستور . ثم أن الوفد — من ناحية أخرى — كان يقرن مطالبته بعودة الدستور بالمطالبة بابرام الاتفاق مع بريطانيا . فقد أعلن مصطفى النحاس فى خطابه (فى ١٣ نوفمبر ١٩٣٥) أن عودة الدستور يجب ان تكون قبل كل شىء « لأن الدستور هو الطريق الطبيعى للحكم فى البلاد من جهة ، ولأنه هو الذى على أساسه يمكن أن تتكون سلطة تنفيذية تتولى مباشرة ما تقتضيه المفاوضة وعقد المعاهدة من جهة أخرى » .

على أى حال ، ومهما يكن من أمر هذا الخلاف فى وجهات النظر بين الوفد والأحرار الدستوريين لم يكن مثبطا لجهود الطلبة وقد كانوا فى تلك الفترة — كما يذكر فتحى رضوان — قد وصلوا الى شىء من النضوج السياسى أعانهم على الاستقلال عن الأحزاب وتكوين رأى خاص بهم ، فرأوا أن الموقف لم يعد يحتمل اختلاف

زعماء الأحزاب ، وانه يجب الاتحاد والوقوف صفا واحدا ضد بريطانيا والمطالبة بمعاهدة تنهى الوضع القائم . فاندفعوا للمرة الثانية — فى أوائل ديسمبر ١٩٣٥ — للقيام بالمظاهرات وعقدوا اجتماعا فى كلية الطب وأصدروا عدة قرارات ، كما الفوا من بينهم وفدا لتنفيذ هذه القرارات وللسعى حثيثا للتوفيق بين زعماء الأحزاب ، واثمرت تلك المساعى فتم الاتفاق بين الوفد والأحرار الدستوريين على تأليف جبهة وطنية تطالب بعودة الدستور وعقد المعاهدة وتألفت الجبهة وأخذت توالى اجتماعاتها بمنزل النحاس باشا . ثم قامت بتوجيه كتابين أحدهماالى الملك لمطالبته باعادة الدستور ، أما الثانى فقد وجهته الى الحكومة البريطانية تطالبها بتوقيع معاهدة بالنصوص التى انتهت اليها مفاوضات ١٩٣٠ بعد الاتفاق على نص السودان . وفى ١٢ ديسمبر صدر مرسوم ملكى باعادة دستور ١٩٢٣ .

هذا فيما يتعلق باعادة الدستور وهو كما رأينا كان هدف الوفد الرئيسى . أما فيما يتعلق بالهدف الثانى وهو عقد معاهدة مع بريطانيا فهذا مجال دراستنا فى الفصل القادم ، ولنتابع تطور الأحداث ..

عقب عودة الدستور اجتمع رئيس الوفد مع توفيق نسيم والح عليه كى يسرع باجراء الانتخابات لتتولى الأغلبية البرلمانية الحكم والمفاوضات مع انجلترا ، ووعده نسيم بتحقيق ذلك وشرع فعلا فى اعداد العدة لاجراء الانتخابات ، الا أن الأحزاب غير الوفدية اعترضت عليه وسعت لتنحيته عنها . فقدم نسيم استقالته فى أواخر يناير ١٩٣٦ . وحاول الملك أن يؤلف وزارة ائتلافية من جميع الأحزاب فرفض الوفد هذه الفكرة تمسكا منه بآرائه السابقة ، الا أنه وافق على الاشتراك مع الأحزاب الأخرى فى جبهة للمفاوضة لابرام معاهدة مع بريطانيا .

واستقر الرأى على أن يؤلف على ماهر وزارة محايدة لاجراء الانتخابات فألفها فى ٣٠ يناير ١٩٣٦ ، وتألف وفد المفاوضات الرسمى برياسة مصطفى النحاس استعدادا للتفاوض مع انجلترا لعقد المعاهدة . ثم تتابعت الأحداث فتوفى الملك فؤاد فى ٢٨ ابريل ١٩٣٦ وخلفه ابنه القاصر فاروق ، وأجريت الانتخابات فى مواعيدها فأحرز فيها الوفد أغلبية كبيرة واجتمع البرلمان وقرر تكوين مجلس وصاية ، ثم قدم على ماهر استقالة وزارته الى المجلس وعهد الى النحاس بتأليف وزارة وفدية فألفها فى ١٠ مايو ١٩٣٦ . على النحو الذى سنتناوله بالتفصيل كل فى موضعه .

الفصـــل الثانــى

معـــاهدة ١٩٣٦ ودور الــوفد

لا شك أن معاهدة ١٩٣٦ تعتبر نقطة انتقال حاسمـــة فى تاريخ مصر المعاصر وفى تاريخ حزب الوفد على وجه الخصوص ، فالواقع أن الباحث فى تاريخ هذا الحزب لا يمكنه أن يتجاهل معاهدة ١٩٣٦ وذلك لعدة اعتبارات : أولا : لأنها كانت نتيجة لأسلوب المفاوضات ، وهو الأسلوب الذى اعتنقه الوفد منذ تأليفه فى ١٩١٨ لحل القضية المصرية والذى اتبعه سعد زغلول فى ١٩١٩ ، ١٩٢٤ (محادثاته مع ملنر – ثم ماكدونالد) ، كما اتبعه خليفته مصطفى النحاس فى ١٩٣٠ (مع هندرسون) . ثانيا : لأن الوفد كان لـــه دور بارز كما سنرى فى التمهيد لابرام هذه المعاهدة . ثالثا : لأنه ساهم بنصيب كبير فى مفاوضاتها ، اذ كان رئيس هيئة المفاوضات زعيم الوفد ، بالاضافة الى أن نصف أعضائها كانوا وفديين . بل أن الباحث من خلال محاضر جلسات المفاوضات فى لقاء لنا مـــع الأستاذين ابراهيم فرج ، والدكتور محمـــد صـــلاح الـــدين (فى ١٩٦٨/٥/٢٠) حول معاهدة ١٩٣٦ وما أثـــير حـــولها (كـــان صلاح الدين سكرتيرا مساعدا لهيئة المفاوضات آنذاك ثم وزيرا للخارجية فى حكومة الوفد الأخيرة التى قامت بالغاء المعاهدة) فتفضل الأول بتقـــديم محاضر جلساتهـــا لنا . يستطيـــع أن يؤكـــد أن الوفـــد كان هـــو الذى يجلس الى مـــائدة المفاوضـــات مـــن

ناحيــة ومايلز لامبســون مــن ناحيــة أخــرى . رابعــا : أجريت المفاوضات وتم التوقيع على المعاهدة واقرار البرلمان لهــا ووزارة الوفد قائمة فى الحكم والنحاس رئيسا للوزارة وهيئـــة المفاوضات معا ، كما أن قادة الوفد هم ـــ دون الآخرين ـــ الذين أقاموا العرس وكأنهم أصحابه فهللوا للمعاهدة وأطنبوا فى مزاياها حتى اعتقدت جماهير الشعب المصرى ـــ بشعور الولاء للوفد ـــ انها نهاية الطريق .

وبالاضافة الى ذلك كله فان الوفد هو الذى قام بالغاء هذه المعاهدة فى حكومته الأخيرة (٥٠ ـــ ١٩٥٢) وبين عقدها والغائها تشكلت مسيرة الوفد لفترة تتجاوز الخمسة عشر عاما وهى مرتبطة ـــ سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ، وسواء كان الوفد فى الحكم أو مبعدا عنه ـــ بهذه المعاهدة ونتائجها ، ولهذا كله اعتبرنا هذه المعاهدة فاصلا تاريخيا بين مرحلتين فى تاريخ الوفد . هذا فيما يتعلق بارتباط الوفد بمعاهدة ١٩٣٦ التى من الناحية الأخرى ننظر اليها باعتبارها حادثا فريدا له أثره وقوته فى تاريخنــا المصرى المعاصر ، اذ كانت بمثابة فاصل بين عهدين ، من حيث انها وضعت نهاية لفترة فى العلاقات المصرية البريطانية كانت بدايتها ضرب الاسكندرية فى يوليو ١٨٨٢ ، كما أدت الى تحديد وضع انجلترا فى مصر للمرة الأولى ، ولذلك فهى تسجل ـــ وبحق ـــ نقطة انتقال حاسمة فى تاريخ مصر المعاصرة .

فمنذ احتلال الانجليز لمصر فى عام ١٨٨٢ وهم يتطلعون الى اكتساب صفة الشرعية لوجودهم ذلك لأن احتلالهم لها لم يسقــط عنها صفتها كولاية عثمانية منذ عقد « اتفاق لندرة » بين الدولة العثمانية وبعض الدول الأوربية العظمى ومن ثم انتهزت انجلترا فرصة قيام الحرب العالمية الأولى فأعلنت من تلقاء نفسها الحماية كضرورة مؤقتة تحل محل نظام كرومر الذى لم يكن لسلطانه فى الحكم حد معلوم . وحينما انتهت الحرب والزمت معاهدة فرساى

المانيا بالاعتراف بهذه الحماية هب الشعب المصرى يطالب بالغائها وانهاء الاحتلال ، وتألف الوفد المصرى على النحو الذى أشرنا اليه معلنا أن خطته تسوية المسألة المصرية بالاتفاق مع بريطانيا تسوية تحقق الاستقلال التام للبلاد وتصون المصالح البريطانية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال ، وطبقا لخطة الوفد جرت المفاوضات بينه وبين لجنة ملنر ، وقد أخفقت لأن اللجنة لم تقبل ادخال التحفظات التى أبدتها الأمة المصرية على مشروعها قبل اجراء المفاوضات الرسمية وأهم تلك التحفظات وجوب النص صراحة على الغاء الحماية .

وفى عام ١٩٢١ جرت مفاوضات أخرى بين عدلى يكن — رئيس الحكومة آنذاك — وبين اللورد كيرزن وكان مصيرها الفشل لأسباب عديدة أهمها ان بريطانيا اشترطت أن ترابط قواتها فى مصر فى أى مكان ولأى زمان . وفى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ أصدرت بريطانيا من جانبها التصريح الآنف الذكر والذى الغت فيه الحماية واعترفت بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة واحتفظت — لمطلق رأيها — بالتحفظات الأربعة حتى يحصل الاتفاق عليها بمفاوضات جرت تجرى بين البلدين . وعقب صدور الدستور المصرى فى ١٩ أبريل ١٩٢٣ أجريت الانتخابات وفاز الوفد بالأغلبية فألف سعد زغلول الوزارة الدستورية الاولى وجرت محادثات بينه وبين المستر ماكدونالد لم تستغرق أكثر من ثلاث جلسات ولم تؤد الى نتيجة تسمح بالدخول فى مفاوضات رسمية .

وفى عام ١٩٢٧ جرت المحادثات بين عبد الخالق ثروت والسير أوستن تشمبرلن وأفضت الى مشروع رفضه الوفد « لأنه لا يتفق فى أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد ويجعل الاحتلال العسكرى البريطانى شرعيا » . وفى عام ١٩٢٩ جرت محادثات بين محمد محمود والمستر هندرسون ، وعلى اثرها قدم هندرسون الى

الحكومة المصرية مقترحات عرضت فى عام ١٩٣٠ علـى البرلـمـان المصرى الذى فوض الوزارة القائمة آنذاك — برئاسة النحاس — فى أن تتفاوض فيها مع الحكومة البريطانية ، وجرت المفاوضات بين النحاس وهندرسون الا أنها تحطمت على صخرة السودان ، وفى عام ١٩٣٢ أبدى اسماعيل صدقى — رئيس الحكومة آنذاك — للسير جون سيمون — وزير الخارجية البريطانية — رغبته فى اجراء محادثات بين الحكومتين تمهيدا للدخول فى مفاوضات رسمية ، فأجاب سيمون بأنه يعتقد أن مشروعى ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ يصلحان أساسا لمفاوضات مقبلة ولكنه يبدى تحفظين أحدهما خاص بمسألة مواقـع القوات فى مصر والآخر خاص بالسودان .

هذه هى مراحل المفاوضات التى حدثت بين الجانبين المصرى والبريطانى وكان مصيرهما جميعا الفشل ومن ثم عاد الموقف الى ما كان عليه عند تصريح ٢٨ فبراير ، فقد ظل الموقف متجمدا حتى اذابته رياح الأزمة الدولية فى عام ١٩٣٥ من حيث تأثيرها عـلـى الأحزاب المصرية بما فيها الوفد وبالتالى فى تطور العلاقات المصرية البريطانية الأمر الذى سيمهد لابرام معاهدة ١٩٣٦ .

الأزمـــة الدوليـــة :

مر بنا كيف قامت الجبهة الوطنية وتآلفت الأحزاب تمهـيدا لعقد المعاهدة مع انجلترا وعودة الحياة الدستورية . ورغم أن هاتين النتيجتين كانتا من صنع المصريين وحدهم ، الا أننا لا يجب أن نغفل عاملا هاما ساعد على انجازهما ونعنى به الأزمة الدولية التى كانت سحبها القائمة قد أخذت تتجمع آنذاك فى سماء أوربا وأنذرت بعاصفة هوجاء لعبت دورها فى العلاقات بين مصر وبريطانيا وبالتالى تأثر الوضع الداخلى فى مصر . ويحسن بنا الآن أن نتناول تلك الأزمة بشىء من التفصيل ثم دور الوفد أزاءها . ذلك لأن تلك الأزمة كانت الدافع الأول لابرام معاهدة ١٩٣٦ من جانـب مصر

وانجلترا على السواء ولكن بدرجة متفاوتة . فرغم أن المعاهدة تعتبر وليدة جهاد استمر ثمانية عشر عاما الا أن مهدها المباشر كان على اثر ما عانته أوربا وملأ جوها بالغيوم من ناحية ثم استفحال النزاع بين ايطاليا والحبشة من ناحية أخرى ، وكلا المشكلتين دفع انجلترا كما دفع مصر الى الالتقاء فى منتصف الطريق .

فمن ناحية انجلترا شعرت فى ١٩٣٥ بتغير الجو السياسى الذى اعتادته طوال الخمسة عشر عاما الماضية ، فان الظروف الدولية لم تعد فى صالحها من حيث تهديد قوتها البحرية ومركزها فى البحر الأبيض المتوسط نتيجة لظهور ايطاليا كدولة بحرية قوية تؤيدها المانيا ، الأمر الذى جعل انجلترا تنقل مركز قيادة أسطولها فى البحر الأبيض من مالطة الى الاسكندرية . هذا بالاضافة الى انهيار النظم الدولية التى كانت تعتمد عليها انجلترا ، فعصبة الأمم فقدت احترامها بعد أن تخلت عنها الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن قوة اليابان كانت آخذة فى النمو فى شرقى آسيا مما هدد تفوق انجلترا ونفوذها فى الصين .

كل هذه العوامل كانت دافعة لانجلترا لاعادة النظر فى سياستها ، واهم تلك العوامل موقف ايطاليا الفاشستية من الحبشة واعتدائها عليها فى عام ١٩٣٥ ، فان ايطاليا لم تكتف بتنمية نفوذها وقوتها فى الحبشة بل طلبت أن يعمل لمركزها فى البحر المتوسط ومصر والقناة حساب آخر ، كما عززت حامياتها فى ليبيا ، ووصل الأسطول الايطالى الى مركز مساو للأسطول البريطانى فى البحر الأبيض ، ولم يحفل موسولينى بقوات بريطانيا فتحداها كما تحدى عصبة الأمم فهاجم الحبشة واستولى عليها وضمها الى التاج الايطالى .

ازاء كل ذلك سارعت انجلترا الى تحصين مركزها فى البحرين المتوسط والأحمر فعقدت اتفاقاتها مع تركيا وسائر دول

البلقان ، ثم اتجهت نحو مصر وكانت تعلم خطورة موقعها بالنسبة الى قوات ايطاليا التى كانت تستطيع فى وقت الحرب أن تهاجمها من ناحية حدودها الغربية ، ومن ناحية السودان عن طريق ارتيريا والحبشة ، ومن ثم أخذت انجلترا تحشد أسطولها فى المياه المصرية وتزيد قواتها فى مصر زيادة كبيرة ، ومارست مطلق الحرية فى استخدام الموانىء المصرية بما فيها القناة بحريا وبريا وجويا وحرمت دخول المنطقة الغربية بدون اذن خاص من القيادة العامة فيها ، كما ازدادت الطائرات الحربية البريطانية الى أعداد هائلة . كان هذا موقف انجلترا .

اما فيما يتعلق بموقف الشعب المصرى ازاء الأزمة الحبشية الايطالية وبالتالى ازاء بريطانيا فنستطيع أن نصوره من خلال موقف الوفد وزعيمه آنذاك .

كان من الطبيعى أن تثير تلك الأزمة مسألة اعادة النظر فى العلاقات المصرية البريطانية ذلك لان الشعب المصرى لم يرض عن حشد قوات انجلترا اذ رأى فى ذلك سابقة خطيرة ربما يستند اليها الانجليز فى المستقبل ، كما انه قد يؤدى الى اعتداء ايطاليا على مصر ، وكان هذا باعثا على القلق والرغبة فى عقد معاهدة . هذا بالاضافة الى ان غزو ايطاليا للحبشة هز مشاعر المصريين وعواطفهم باعتبار أن الأحباش كانوا مثلهم طلاب حرية ، ثم أن مصر كان عليها أن تقرر موقفها فى هذا النزاع المحتوم بين جارتيها ، ايطاليا من الناحية الغربية ، والحبشة من الناحية الجنوبية ، ثم ان الطريق الذى يصل بين الجارتين يمر فى أراض مصرية وهى قناة السويس ، كما أن استيلاء إيطاليا على الحبشة كان كفيلا بأن يضع يدها على أحد منابع النيل .

كان هذا هو اتجاه الرأى العام وقد عبر عنه رئيس الوفد مصطفى النحاس فى خطبة القاها فى ٨ سبتمبر ١٩٣٥ وقد تناول فيها الأزمة الدولية فقال « قامت حالة خطيرة تجعل البلاد مستهدفة لخطر حرب لا هية نحن متصلون بها اتصالا وثيقا ، لأن ميدانها هو أرضنا ، هو جونا ، هو ينابيع نيلنا ، حالة خطرة يجب ان يكون للأمة بازائها مطلب أسمى من عودة الدستور وأجل خطرا ». ويفصح النحاس عن هذا المطلب فيقول « ان الضرورة تقضى بأن نتعاون معا ، ولا يمكن أن نكره على التعاون كما حصل سنة ١٩١٤ ، فان البلاد قد تنبهت الى حقوقها وعرفت ما لها وما عليها ، وترى المصلحة كل المصلحة فى عقد محالفة شريفة بين البلدين تراعى فيها مصالح الطرفين ، أما القول بان الوقت غير ملائم لعقد مثل هذه المحالفة فانه ينظر للملاءمة وعدمها بحسب ميول الناظر ، فلو انه أراد وئاما وصفاء ومحبة وتحالفا ، فهذا هو أنسب الأوقات » . ويستطرد النحاس فى توضيح فكرته فيقول « ومادام الأمل موجودا ، والباب مفتوحا ، فمن الحرام أن نغلقه بأيدينا ، انما نحن نرقب الحالة بدقة وحذر ، فلئن تحقق الأمل فقد مهدنا له السبيل ، ولئن انقطع فالشأن لنا وللأمة جميعا » .

وكان صوت الوفد هو اول صوت فتح الآذان الى وجوب انتهاز الفرصة لحل المسألة المصرية التى طال الوقت على حلها فاذا كان خطاب النحاس بمثابة انذار مصوغ فى قالب من الحكمة والود والقوة معا ، ولم يكن هذا الخطاب اول صوت للوفد فقد مر بنا الاشارة الى خطاب النحاس الذى القاه فى المؤتمر الوطنى (٩ ، ١٠ يناير ١٩٣٥) حينما صرح فيه باحساسه تجاه السياسة البريطانية وكيف انها أخذت تتجه نحو الاتفاق ، وان عهد المندوب السامى الجديد عهد تفاهم صحيح بين البلدين ... الخ .

واضح تماما أن الوفد كان يرغب فى انتهاز فرصة الأزمة الدولية لابرام معاهدة مع بريطانيا فهل كان الوفد على صواب فى ابداء تلك الرغبة وما هى الأسس التى أقام عليها هذه الرغبة ؟ هل كان الأساس هو العداء والصراع العنيف بين الوفد والقصر والقائم منذ عام ١٩٢٤ ؟ هل يئس الوفد من القصر ومؤامراته فأراد أن يتطور تطورا جديدا بتقريب ما بينه وبين الانجليز ؟ هل أدركت سفينة الوفد — وهى تصارع أمواج المؤامرات وتغالب تيارات القصر وأحزابها والاستعمار والاعيبه منذ أوائل العشرينيات وحتى منتصف الثلاثينيات — هل أدركت من أين تهب الرياح ومن ثم أخذت تقترب شيئا فشيئا — بفعل تيار المد والجزر — من شاطىء الأمان ، أعنى الشاطىء الانجليزى ؟ وهل كان هذا الاقتراب تحت ضغط الأزمة الدولية التى لاحت نذرها فى عام ١٩٣٥ أم كان موجودا قبل ذلك ؟

يحدد البعض هذا التقارب بعام ١٩٣٠ حينما صرح رئيس الوفد عقب فشل مفاوضاته مع هندرسون بقوله « لقد خسرنا المعاهدة وكسبنا صداقة الانجليز » . ويفسرونه بأنه كان نتيجة للخصومة العنيفة بين الوفد والقصر فى الفترة من ١٩٢٤ الى ١٩٣٥ . والواقع أننا نرى فى هذا التحديد والتفسير بعض التجنى على الوفد كحزب . ذلك لأن هذا التصريح فى تصورنا كان من قبيل المجاملات الدبلوماسية بالاضافة الى أن النحاس كان ينشد تغييرا فى السياسة البريطانية فى المستقبل ، وليس معنى هذا النشدان أن يقترب منها ويخطب ودها ، حقيقة أن العداء بين الوفد والقصر كان ماثلا لكنه لا يعنى انحياز الوفد الى جانب الانجليز . والصحيح أن سياسة بريطانيا الجديدة التى حملها باترسون ثم سار عليها خلفه مايلز لامبسون كانت تقوم على كبح جماح الملك فؤاد وتقليم أظافره والتقرب من الوفد الى حد محدود . والوفد من جانبه كان لا يرفض هذا التقرب ، الا أن هدفه منه كان اعادة الحياة النيابية

وابرام معاهدة مع انجلترا لتحديد مركز كل من الدولتين ازاء الأخرى ، وقد ساعد على هذا التقارب تصاعد الأزمة الدولية وتهديدها لكل منهما على النحو الذى أشرنا اليه . فان بريطانيا — تحت وطأة تلك الأزمة — كانت تؤثر أن تقرر الأمور على أساس شعبى ومن هنا كان انصرافها عن القصر واتجاهها نحو الوفد والكتلة الشعبية ثم انها أرادت أن تعالج الوضع المتفجر فى مصر والذى أدى الى قيام الجبهة الوطنية واشعال ما يشبه بالثورة كما اشرنا ، فقد أدركت أن نشوب ثورة جديدة فى مصر كثورة ١٩١٩ كفيلا بأن يضعها فى موقف حرج من الناحيتين الاستراتيجية والأدبية . اذ أدركت أن ظروفها فى عام ١٩٣٥ تختلف عنها فى عام ١٩١٩ حينما خرجت من الحرب ظافرة بالنصر فاستطاعت مواجهة الثورة آنذاك . لكن الوضع فى عام ١٩٣٥ كان جد مختلف إذ شعرت بالرغم من وجود قوات الاحتلال يضعف مركزها فى مصر ، فمركزها كان قائما على القوة والتهديد بها فى نفس الوقت الذى كانت صحفها وحكومتها وبرلمانها تأخذ على أيطاليا الالتجاء الى القوة كوسيلة لفض النزاع مع الشعوب الأخرى ولقمع حرياتها .

نستخلص من هذا العرض أن الرغبة فى الاتفاق كانت مشتركة بين بريطانيا والشعب المصرى وأن الوفد حينما أعلن عن رغبته فى ذلك الاتفاق كان منطقيا ومتمشيا مع الأحداث تماما ومعبرا عن اتجاه الرأى العام الذى برز بشكل واضح فى وثبته فى نوفمبر ١٩٣٥ ، ذلك لأن تحديد أى علاقات بين الدول أجدى من تركها تحت رحمة اى حادث يحدث ، وفى هذا الصدد اشار السير أوستن تشمبرلن فى حديث له مع ثروت أبان محادثاتهما عام ١٩٢٧ ، اشار الى هذا المعنى فقال « ان لب المسألة هو ما اذا كان الشعب المصرى وحكومته على استعداد للاعتراف بالظروف الخاصة التى يجد كل من البلدين أنه وضع فيها تلقاء الآخر وما يترتب على تلك

الظروف من الضروريات بالنسبة لكل منهما . فان كان الجواب سلبا ظلت العلاقات بين مصر وانجلترا تحت رحمة أدنى حادث يطرا وتعرضت تلك العلاقات الى أزمات قد تضطر بريطانيا العظمى الى تسويتها بالقوة » . ثم يجب أن نضع فى اعتبارنا أن السياسة البريطانية كانت قائمة على التسويف والماطلة كلما طالب المصريون حل المسائل المعلقة بين الدولتين ، ولقد كفاها أن اعترفت فى تصريح ٢٨ فبراير بمصر دولة مستقلة ذات سيادة مع احتفاظها بالمسائل الأربعة التى أوردتها على هذا الاعتراف ، وحسبها أن شغل المصريون بمنازعاتهم الحزبية وتسابقهم الى الحكم ، وقد رات انجلترا فى هذا الاعتراف بالاستقلال وفى ذلك السباق الى الحكم ما يسمح لها بأن تشتط فى كل مرة يطلب فيها المصريون المفاوضة لحل المسائل المعلقة ، والا تصل من المفاوضة الى ما يرضى المصريين وأن تشغلهم بعد ذلك بمشكلة جديدة حول الانتخابات او الدستور .

نخلص من ذلك الى حقيقتين : أولا : ان المصريين كانوا راغبين فى تحديد علاقتهم ببريطانيا ، ولأن الوفد كان يمثل أغلبيتهم فقد ارتفع صوته لابداء تلك الرغبة ، كما شاركه فى ابدائها الأحزاب الأخرى — باستثناء الحزب الوطنى — التى تألفت فى جبهة وطنية آنذاك . ثانيا : ان تلك الرغبة كانت منطقية ولا ينبغى لنا أن ننقص أو نقلل من شأنها بحجة أن المعاهدة لم تضع نهاية لتدخل بريطانيا كما كان المصريون يأملون مثلا ، أو أنها لم تؤدى الى خروج قوات الاحتلال من بلادهم الى غير ذلك من نقاط الضعف التى تضمنتها المعاهدة والتى طاب لكثير من المؤرخين والباحثين تناولها بالتحليل والتعليق . ذلك أنه — ورغم ادراكنا لقيمة هذه التحليلات — يجب الا يغيب عن أذهاننا ان كل ما احتوته المعاهدة من المآخذ كان يعتبر سبقاً للأحداث ورهنا بالغيب ، فلم

يكن فى ضمير المصريين حينئذ ولم يدر بخلدهم كل تلك الاحتمالات ، ولكنهم ـ فقط ـ يرغبون فى أبرام اتفاق مع الدولة الغاصبة . حقيقة تطورت هذه الرغبة ـ على أيدى الزعماء المصريين ومنهم زعماء الوفد ـ واتخذت صورة اللهفة لاتمام هذا الاتفاق ، مما اعتبره الاستاذ شفيق غربال مأخذا كان لا يجدر بهم ، ورغم أنه فسر هذا التلهف تفسيرا منطقيا وأرجعه الى أمرين : اكفهرار جو السياسة الدولية من جهة ، واعتقاد هؤلاء الزعماء بأن عدم تسوية ما بين مصر وبريطانيا أدى الى الأزمات الداخلية المصرية من جهة أخرى . رغم هذا التفسير المنطقى للتلهف فان غربال لم يبرره لأنه رأى فيما يتعلق بالأمر الأول أن لبريطانيا مصلحة لا تقل عن مصلحة مصر ـ ان لم تفقها ـ فى نجاح المفاوضات ووضع تسوية نهائية لها ، وأن اضطراب السياسة الدولية تخشاه بريطانيا أكثر مما تخشاه مصر ، وأنه على أسوأ الفروض ـ كما يذكر غربال ـ ماذا تفقد مصر بعد أن فقدت استقلالها وامبراطوريتها. وفيما يتعلق بالأمر الثانى يعتقد غربال أن اخفاق المفاوضات بين البلدين فى كل مرة لم يكن السبب للازمات الداخلية المصرية بقدر ما كان للظروف المواتية لحدوثها .

والواقع أن ما ذهب اليه غربال يعتبر صحيحا من حيث اهتمام انجلترا باضطراب الموقف الدولى وخشيتها منه بدرجة تفوق خشية مصر ، لكنه قد جانبه الصواب فى اعتقاده أن اهتمام انجلترا كان يدفعها الى الحرص على تسوية المسألة المصرية بأى ثمن قبل قيام الحرب ، والأقرب الى الصواب أن انجلترا كانت ترى من مصلحتها ان تدخل الحرب متحررة من أغلال معاهدة تقيد حريتها فى العمل على أرض مصر . ومن ناحية أخرى فقد دلت الحوادث المتلاحقة منذ اخفقت مفاوضات ١٩٢١ على ان كل اخفاق فيها وكل امتناع من جانب مصر عن قبول المعاهدة أعقبه تهديد بريطانى وعدوان على مصر . فان اخفاق مفاوضات عدلى

فى ١٩٢١ أعقبه اشتداد الضغط والارهاب ونفى سعد وصحبه الى جزائر سيشيل ، كما أعقب فشل مفاوضات سعد فى ١٩٢٤ الانذار البريطانى على أثر مقتل السردار ، وفى عام ١٩٢٧ استحدثت أزمة الجيش لتضغط بها بريطانيا على الحكومة المصرية وتكرهها على الدخول فى مفاوضات لعقد المعاهدة المنشودة ، واخفاق مفاوضات ثروت فى ١٩٢٨ أعقبه تقديم مذكرة ٤ مارس التى أباحت لبريطانيا التدخل فى التشريع الداخلى ، كما أعقبه انقلاب محمد محمود الذى عطل الحياة الدستورية ، واخفاق مفاوضات النحاس فى ١٩٣٠ أعقبه الانقلاب الثالث والغاء الدستور وفرض نظام صدقى البغيض على النحو الذى تناولناه .

ننتهى من ذلك العرض لنقرر أن ما ذهب اليه غربال يجافى حقيقة ما كان يجول فى أذهان المصريين وزعمائهم وتطلعهم الى انهاء هذه الحالة الشاذة وبالتالى أثر ذلك فى جنوح الزعماء الى التلهف لعقد المعاهدة . فقد كان هذا التطلع والتلهف طبيعيا ومنطقيا وليس فيه ما يستوجب المؤاخذة .

ومع ذلك فانه بالنسبة لموقف الوفد ينكر بعض قادته دعوى التلهف هذه قائلين انه ليس هناك — فى الظروف التى عقدت فيها المعاهدة — ما يؤيد هذه الدعوى لأن عقد المعاهدة كان أمرا لازما وشيئا طبيعيا . وقد استمر الوفد فى توضيح موقفه من الأزمة الدولية ويتابع تطوراتها وينادى بالتحالف مع بريطانيا ، ففى خطاب النحاس الذى القاه فى ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ فى عيد الجهاد الوطنى والذى كان له صدى أقوى من سابقيه ، والذى جاء عقب تطور الأزمة الايطالية الحبشية تطورا خطيرا بتحرك قوات ايطاليا فى أرتيريا ضد الحبشة فى اكتوبر ١٩٣٥ . فى هذا الخطاب تناول النحاس حالة الحرب وخطرها على مصر موضحا ان الحالة فى مصر فى عام ١٩٣٥ تختلف عنها فى علم ١٩١٤ من الناحيتين الشرعية

والمعنوية ثم قال « ان مصر لن تقبل اليوم أن يساق أبناؤها الى ميدان القتال وتؤخذ قواتها وتصرف أموالها وتستخدم ثكناتها وموانيها ومطاراتها قهرا وغلابا ، وقوة واغتصابا ، ولكنها ترحب مخلصة بأن تذود عن كيانها بكل ما هو فى مقدورها ، متعاونة فى الدفاع مع حليفتها برضاها واختيارها وباعتبارها بلدا حرا يتمتع بالسيادة الكاملة والاستقلال التام » . ويستطرد النحاس فيشير الى وجهة نظر الوفد فى الرغبة فى عقد اتفاق مع بريطانيا فيقول « يستلزم تصفية الموقف كله على أساس الاتفاق مع مصر اتفاقا حرا شريفا يحقق لها الاستقلال التام ويصون مصالح الانجليز التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال ، وذلك ما كاشفنا به الوزارة بمجرد أن رأينا الغيوم تتجمع فى الأفق الدولى لابلاغه رسميا لهم » . ثم يذكر النحاس أن نسيم باشا — رئيس الحكومة آنذاك — قد أخبره أنه تحدث فى هذا بطريقة اجمالية — مع المندوب السامى ثم بالتفصيل مع المستر كيلى ، ثم يقول « وقد قال لنا نسيم باشا أن هذا التبليغ بداية لها ما بعدها ، فصارحناه بوجوب التعقيب عليه على كل حال لأنه اذا كان بداية وجب ألا تبطىء بعده الغاية المحققة لرغبات البلاد — أى عقد معاهدة — واذا كان نهاية فهو مضر لا تقبله ، وأوضحنا أنه لا يصح أن تستقل الحكومة بالتشاور دون نواب الأمة لخطورة الموقف وجسامة المسئولية ، كما أنه لا معنى للتشاور دون تعاون ، والتعاون لا يكون الا نتيجة اتفاق حر يحقق آمال الأمة ويقره نواب البلاد » .

هذا هو موقف الوفد ازاء تطور الأزمة الدولية ونستطيع ان نتبين انه كان يعبر عن اتجاه الراى العام الذى كان يفضل — تحت وطأة الظروف الخارجية والداخلية — ان يحسم الأمر بالوصول الى اتفاق مع انجلترا ، فقد كانت جماهير الشعب المصرى تدرك مدى خطورة الغزو الايطالى المحتمل الوقوع وتدرك فى نفس

الوقت مدى الضعف الذى صار اليه الجيش المصرى بفعل الاحتلال وهو الضعف الذى أشار اليه النحاس فى خطابه السالف الذكر فقال « لقد شاءت السياسة الظالمة التى اتبعتها بريطانيا العظمى منذ الاحتلال أن يكون الجيش المصرى بحالته الراهنة ، قاصر العدة والعدد فى الدفاع عن حياض مصر » . ثم يستدرك ليقول « ومع هذا يجب علينا كمملكة مستقلة ذات سيادة وأمة أبية ذات كرامة أن نتولى نحن حماية الذمار والذود عن الديار بكل ما نستطيع » . فصارى القول ان المصريين وجدوا أنفسهم بين « فكى الرحى » ولا سيما حينما أخذت بريطانيا فى تركيز قواتها فى بلادهم مما أثار اعتقادهم بأنها حولت بلادهم الى معسكر معاد لايطاليا وهو الامر الذى يبرر اعتداء الدولة المعادية للانجليز على مصر التى ترتبط بانجلترا ، كما خشى المصريون أن تتصرف انجلترا فيهم — فى حالة الحرب — وفى مواردهم كما فعلوا فى الحرب العالمية الأولى ، كل هذا جعلهم أكثر استعدادا من ذى قبل لعقد معاهدة مع انجلترا تحدد وضع مصر من الاحتلال البريطانى ، وذلك حتى لا يساق أبناؤها الى ميدان القتال ، وتؤخذ أقواتها وتصرف أموالها وتستخدم ثكناتها وموانيها ومطاراتها قهرا وغلابا وقوة واغتصابا » . كما عبر النحاس فى خطابه السالف الذكر .

وعلى أى حال لم تكن مصر فقط هى التى تأثرت بعوامل الأزمة الدولية ، بل كانت بريطانيا هى الأخرى هدفا لهذا التأثر كما أشرنا ، ومن ثم تلاقت رغبة كل منهما فى عقد معاهدة ، أى من الممكن القول ان الارتباط بين الظروف الدولية والعلاقات المصرية البريطانية لم يتأكد ويتضح قدر ما تأكد ووضح ابان اشتداد الأزمة الدولية واضطراب الأفق السياسى فى عام ١٩٣٥ .

فان انجلترا من ناحيتها كانت تشعر بضعف مركزها فى مصر رغم وجود قواتها ، وكانت تخشى أن تتكرر ثورة ١٩١٩ ، ثم أنها

كانت تدرك مدى قوة الدعاية الايطالية ونشاطها ضدها ، وكيف أنها تحض مصر على التقرب منها وتندد بسياسة انجلترا فى مصر وتطالب بنصيب فى ادارة شركة قناة السويس ، كما تطالب بتخفيض الرسوم التى تفرضها الشركة على حركة المرور فى القناة .

يستبين لنا مما تقدم — ومما ستؤكده الأحداث بعد ذلك — أن بريطانيا كانت قلقة متأثرة بالموقف أزاء مصر حريصة على تسوية علاقاتها معها ، الا أنها فى هذا الحرص لم تكن بنفس الدرجة أو الرغبة القوية التى كانت تعتمل فى صدور المصريين ، وهذا شأن الجانب القوى دائما فى علاقته مع الجانب الضعيف فمهما كان من شأن مخاوف انجلترا أزاء الموقف الداخلى فى مصر وقلقها ازاء الغزو الايطالى ورغبتها فى تسوية علاقاتها مع مصر ، فانها كانت « لا ترجو — ولو بجدع الأنف — أن تسوى ما بينها وبين مصر بأى ثمن قبل قيام الحرب » . كما ذهب بعض المؤرخين الذين رأوا أن مصر كانت تستطيع أن تنتهز الفرصة وتتشدد مع انجلترا حتى ترغمها على تغيير سياستها الاستعمارية .

وذلك لأن انجلترا فى خلال أزمتها مع ايطاليا لم تكن — كما يذكر أرنولد توينبى — يقيد مركزها أو يحد من سلطتها فى مصر سوى تصريح ٢٨ فبراير بعد سقوط السيادة العثمانية عنها بتنازل تركيا عنها فى معاهدة لوزان (يوليو ١٩٢٣) ، وكان هذا التصريح كفيلا بأن يطلق يد انجلترا فى استخدام الأراضى المصرية ومياهها الاقليمية عند نشوب الأزمة الدولية ، فكان من شأنه أن يؤدى الى اغتباط السلطات البريطانية .

على أى حال كانت بريطانيا راغبة فى التمهيد لعقد معاهدة رغم ما يشير اليه توينبى لكنها لم تكن بنفس الدرجة التى كانت

لدى المصريين والتى كان الوفد هو المعبر عنها . ولعله من المستحسن أن نتناول موقف الوفد وخطواته فى التمهيد لعقد المعاهدة وكيف كانت ردود الفعل البريطانية لهذا الموقف .

كان لخطاب النحاس الذى ألقاه فى ٩ سبتمبر والذى أشرنا اليه ، كان له صداه فى السياسة البريطانية ، ففى ١٦ سبتمبر أرسل المندوب السامى الى نسيم باشا — رئيس الوزارة — مذكرة يؤكد فيها أن بريطانيا العظمى تنظر بعين العطف نحو مصالح مصر وآمالها ، وأنها عندما تحين الفرصة ستحيط الحكومة المصرية علما وتستشيرها فى أى تطورات فى الموقف الدولى التى من شأنها أن تمس مصر وتتعلق بها ، وأعقب ذلك اتخاذ عدة خطوات بالاتفاق بين السلطات المصرية والبريطانية — فى أكتوبر ١٩٣٥ — منها تدعيم الحامية البريطانية وتركيز الفرق الاضافية على الجبهة الليبية ، وكان ذلك بعد أن تطورت الأزمة الايطالية الحبشية اذ تحركت قوات ايطاليا فى ارتيريا ضد الحبشة فى ٢ أكتوبر ١٩٣٥ وبالتالى أعلنت انجلترا فى ٨ أكتوبر انتقال قاعدة أسطولها فى البحر الأبيض المتوسط من مالطة الى الاسكندرية أدت هذه الاجراءات الى تبرير اتهام المصريين لانجلترا بأنها تقوم باجراءاتها العسكرية والبحرية دون الرجوع الى مصر ، وبالرغم أن تلك الاجراءات تم اتخاذها بناء على قبول توفيق نسيم ، الا أن استمراره فى الحكم كان يعتمد لحد كبير على تأييد حزب الوفد . ويبدو أن الوفد كان مازال يؤيد نسيم ويشترك معه فى ادارة دفة السياسة فيذكر انحاس فى خطابه — فى ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ — أنه قد اتفق مع نسيم على تقديم مذكرة الى الحكومة البريطانية تتضمن الاشارة الى خطورة الظروف القائمة والحاجة الى الرجوع لرأى الأمة ، وأن حكومة مصر مسئولة عن الدفاع عن حدودها وأرضها وتتولاه بنفسها ، كما أشارت المذكرة الى ان الحكومة المصرية ترى أن ذلك

الوقت هو « أنسب الأوقات » لعقد معاهدة بين البلدين ، وأنه يترتب على الاتفاق بينهما حل مشكلة الامتيازات ودخول مصر عصبة الأمم . وقد أنحى النحاس — فى خطابه — باللائمة على الفكره القائلة بأن الوقت غير مناسب للاتفاق ، ودلل على عكس ذلك بقوله « ان هذا الوقت هو أنسب الأوقات ، لأنه أبرز بجلاء حاجة الفريقين الى التعاون الودى الشريف ، ولأن الخطر المشترك يقرب بين المختلفين للدفاع عن الصالح المشترك ، ونحن اذ نطلب الاتفاق لا ننتهز الفرصة أو نستغل الظروف ، ولكننا نصدر عن رغبة صادقة ونية صافية ، وقد كانت هذه خطتنا منذ تألف الوفد : أن نتفاهم ونتفق على تحقيق استقلال مصر وصيانة المصالح البريطانية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال .. » .

واضح تماما أن النحاس — معبرا عن وجهة نظر الوفد — كان يرغب فى الاتفاق وعقد معاهدة مع بريطانيا وأن أسلوبه هو المفاوضات ، نفس الأسلوب الذى اتخذه الوفد منذ تأليفه ، ولا يستطيع الباحث أن يجد غرابة أو تناقضا فى ذلك ، ذلك لأن النحاس كان مازال مخلصا للمدرسة التى تخرج منها ، أعنى المدرسة التى تولت القيادة فى ثورة ١٩١٩ ، وهى مدرسة قانونية وجدت فى مبادىء تقرير المصير التى نادى بها ويلسون والتى سادت جو مؤتمر السلام عقب الحرب العظمى ، ما يبرر فلسفتها القانونية واتجاهها للاعتماد على سلاح المفاوضات فى كسب الاستقلال ومثالاتها فى تقدير جدوى الدستور فى ظل الاحتلال الأجنبى ، وقد بدت عقلية هذه المدرسة السياسية القانونية أوضح ما تكون فى عملية جمع التوكيلات لسعد زغلول ووفده الذاهب آنذاك الى مؤتمر الصلح على أوسع نطاق ، ورغم هذا فانها لم تجد شيئا فى فتح أبواب المؤتمر على النحو الذى أشرنا اليه .

نخلص من هذه الحقيقة لنقرر أنه رغم أن النحاس كان أكثر ثورية وصلابة من زملائه فى نفس المدرسة ، الا أنه ظل كرجل تربى فى هذه المدرسة مخلصا لها معتزا بها ، فكان يعتبر أسلوب المفاوضات هو الأسلوب الوحيد .. وانصافا للحقيقة التاريخية وحدها لا بد أن نقرر أنه لم يكن بوسع النحاس ومدرسته السياسية أن يجدا أسلوبا آخر فى عام ١٩٣٥ غير ذلك الأسلوب ولأننا سنحمل النحاس مسئولية التمهيد وابرام المعاهدة فينبغى علينا أن نتساءل ماذا كان يستطيع النحاس والوفد أن يفعلا سوى أن يناديا بهذا الأسلوب الذى ربما يعتبره بعض المؤرخين والباحثين أسلوبا قاصرا ؟ ولكى تكون الاجابة موضوعية وحاسمة يلزم لنا أن نضع المعاهدة فى الميزان ونحاول تقييمها حتى يتسنى لنا أن نحكم الحكم الصحيح .

وقبل أن نتناول المعاهدة بالتقييم ينبغى أن نعود الى مجريات الأحداث لنشير الى تلك الخطوات التى أعقبت تأليف الجبهة الوطنية والتى أدت الى التمهيد لعقد المعاهدة والتى شارك فيها الوفد باعتباره العنصر الأول فى تأليف تلك الجبهة .

وقد أشرنا الى كيف كانت مصر فى عام ١٩٣٥ متأثرة بالأزمة الدولية ، وكيف قامت الجبهة الوطنية التى أرسلت بخطابين فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ أحدهما الى الملك لاعادة الدستور وقد أشرنا اليه فى الفصل السابق ، والثانى الى المندوب السامى تطلب فيه المفاوضة فى عقد معاهدة وهو ما سنتناوله الآن . وكانت المقدمات — التى أعقبت طلب الجبهة الوطنية للمفاوضات وعقد معاهدة — غير مطمئنة رغم ما أبدته الجبهة فى كتابها أو مذكرتها السالفة الذكر الى المندوب السامى من شدة الحرص على نجاح الاتفاق بين الدولتين وبيان نتائجه بالنسبة لمصر وانجلترا .

فقد تناولت هذه المذكرة أولا : الأسباب التى تدعو مصر الى الحرص على اتمام الاتفاق ، والآثار التى ترتبت على الفشل فى عقد معاهدة فى السنين الماضية من حيث افساد جو العلاقات بين الدولتين ووضع العقبات فى سبيل ما تريده مصر من تقدم ، وللتدليل على هذا أوردت المذكرة الأمثلة التالية :

١ ــ بقاء الامتيازات الأجنبية المقيدة لحرية مصر والحائلة بينها وبين التشريع المالى وغيره .

٢ ــ وجود ادارة أوربية الى جانب ادارة الأمن العام المصرية .

٣ ــ حرمان البلاد من أن تكون لها قوة دفاع مصرية صالحة للذود عنها ولمعاونة حليفتها .

٤ ــ حرمان مصر من الاشتراك فى الحلبة الدولية ومن دخولها عضوا فى عصبة الأمم .

٥ ــ عدم اتمام الاتفاق أدى الى عدم استقرار الحكم فى البلاد والى اضطراب المرافق العامة .

ثانيا : تناولت المذكرة الظروف الدولية الملحة التى تدفع الى ابرام المعاهدة ، فقد أشارت الى أنه منذ قيام الأزمة الدولية ازداد المصريون يقينا بضرورة المسارعة الى عقد المعاهدة ، حيث أنهم رأوا أن تطور هذه الأزمة قد ينتهى بهم الى الاشتراك فيها ويجعل بلادهم ميدان حرب بسببها « وقد اشتركت مصر فى هذه الأزمة بالفعل منذ لبت الحكومة المصرية دعوة عصبة الأمم لتوقيع الجزاءات على ايطاليا كما اتخذت انجلترا أراضى مصر ميدانا لاستعداداتها الحربية اتقاء للطوارىء ، وقامت الحكومة المصرية من جانبها بتمهيد كل ما تستطيع من أسباب الدفاع بمد المواصلات

وتهيئة الجيش ونقل وحداته الى الجهات التى تقتضيها الظروف».
وأن الشعب المصرى ظل يرقب ذلك كله واثقا بأن التعاون الصادق مع انجلترا فى هذه الأزمة يتيح أنسب الفرص لعقد المعاهدة التى انتهت مفاوضات ١٩٣٠ الى تقرير نصوصها « باعتبارها معاهدة رضيتها انجلترا وصرحت بلسان وزرائها أنها لا تعدل عنها » ومازالت نصوص هذه المعاهدة مقبولة من الحكومة البريطانية حسب تصريحاتها الرسمية ومقبولة كذلك من المصريين على اختلاف هيئاتهم وأحزابهم « فان عدم ابرامها ليس من شأنه أن يؤيد استمرار التعاون الصادق الذى بذلته مصر من جانبها حتى اليوم بكل أمانة واخلاص . لهذا يرجو الموقعون من سعادتكم باعتبارهم ممثلى الشعب المصرى على اختلاف هيئاته وأحزابه السياسية أن تتفضل فتبلغ الحكومة البريطانية طلبنا بأن تصرح بقبولها ابرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بالنصوص التى انتهت اليها مفاوضات النحاس — هندرسون فى سنة ١٩٣٠ ، وأن تحل المسائل التى لم يكن قد تناولها الحل فى المفاوضات المذكورة بالروح الطيبة التى سادت المفاوضات » .

أرسلت الجبهة الوطنية هذه المذكرة فى ١٢ ديسمبر كما ذكرنا وانتظرت الرد عليها ، الا أن الأيام تعاقبت دون وصول هذا الرد ، حتى كان آخر ديسمبر ١٩٣٥ اذ ورد تلغراف من مستر ايدن وزير الخارجية البريطانية يقول فيه أن مطلب الجبهة الوطنية الخاص بتسوية العلاقات بين بريطانيا ومصر بعقد معاهدة قد نال عنايته الجدية ، ولكن النظر فيه يحتاج الى بعض الوقت نظرا لحداثة عهده بتولى الشئون الخارجية ، ولاشتغال الحكومة بالأزمة الحبشية اشتغالا لا يتيسر معه البحث حالا فى المسألة المصرية ، ويحتاج الأمر بعد هذا الى عرض ما ينتهى اليه بحثه على مجلس الوزراء ، ثم يشير أيدن الى أنه ليس الغرض من

معاذيره هذه كسب الوقت والتسويف ، لأنه يميل شخصيا كل الميل الى الوصول الى معاهدة تحقق الصداقة بين البلدين ، ويرجو الا تستمر القلاقل فى مصر بعد علمها بهذا الشعور من جانب انجلترا .

أبلغ مايلز لامبسون مضمون هذه البرقية لأعضاء الجبهة منفردين ولم يسمح باعطائهم صورة منها ، فاجتمعوا وتحدثوا فى امرها ، ويذكر الدكتور هيكل أن اسماعيل صدقى ومحمد محمود قابلا المندوب السامى وأبلغاه أنهما لا يجدان فى هذه الطريقة ما يتفق وما يرجى من تصفية الجو وتحسين العلاقات بين الدولتين ، وأشارا الى تصريحات صمويل هور السالفة الذكر والتى جرحت شعور المصريين ، وأنه اذا أريد ارضاء هذا الشعور لا بد من بيان صريح يقرر قبول انجلترا مشروع ١٩٣٠ كقاعدة للتسوية . ووعدهما المندوب السامى بالرجوع الى حكومته فى هذا الصدد .

واخيراً وفى ٢٠ يناير ١٩٣٦ جاء رد الحكومة البريطانية وابلغه المندوب السامى الى الملك ورئيس الجبهة الوطنية (النحاس باشا) ورئيس الوزراء ، وقد تضمن الرد قبول انجلترا للمفاوضة لعقد معاهدة الا انها اشترطت عدم التقيد بنصوص مشروع ١٩٣٠ كأساس للمفاوضة ، حيث أن الحوادث الدولية الأخيرة جعلت من الضرورى اعادة النظر فى المواد العسكرية الواردة فى المشروع ، كما اشترط على ضرورة الاتفاق أولا على النصوص العسكرية فى مناقشة تمهيدية للمفاوضات ، فاذا انتهت الى نتيجة مرضية انتقلت المناقشات الى مسألة السودان ، فاذا انتهت الى نتيجة مرضية كذلك أجريت المفاوضات لعقد المعاهدة وانتهى الرد بعبارة تتلخص فى أنه فى حالة فشل

المحادثات فى هذه المرة ستكون له عواقب خطيرة ، فقد يترتب على ذلك أن تعيد الحكومة البريطانية النظر فى سياستها نحو مصر . وقد أضاف لامبسون فى نهاية حديثه قائلا : « ليس هذا تهديدا بل هو بسط للحقائق ، فان فشل المفاوضات سيجعلنا فى مصر أمام حالة جديدة تماما » . كما كرر المندوب السامى ما قاله فى أحاديثه السابقة مع رئيس الحكومة ورجال الجبهة من ضرورة بقاء الأحزاب متحدة لأن الحكومة البريطانية ترغب فى أن تجرى المفاوضات مع ممثلى الشعب بأسره .

ولا شك أننا نستطيع أن ندرك من خلال هذه الشروط حرص بريطانيا على تشديد أحكام معاهدة ١٩٣٠ العسكرية وتطبيقها على الحالة التى تغيرت عما كانت عليه من قبل . ذلك لأنها كانت تضع نصب عينيها الأزمة الدولية وانعكاسها على مصر فى تلك الفترة الحرجة ، بالاضافة الى التطورات التى حدثت بعد عام ١٩٣٠ ، ومن ثم رأت اتخاذ هذا الموقف المتشدد لا سيما بعد ازدياد الاستعدادات العسكرية الايطالية برا وبحرا وجوا فى ليبيا وأفريقيا الشرقية والبحر الأحمر مما أزعج السلطات العسكرية البريطانية وجعلهاتتوقع تهديدا ايطاليا لمصر من ناحية حدودها الغربية .

ولعله من خلال هذه الشروط نستطيع من ناحية أخرى أن نجد التبرير لتمسك الجانب المصرى بمشروع ١٩٣٠ وجعله قاعدة للتسوية كما جاء فى مذكرة الجبهة السالفة الذكر — وكما سيتضح هذا جليا فى جلسات النحاس مع الجانب البريطانى مما سنشير اليه فى موضعه — وهو التمسك الذى أخذه الأستاذ شفيق غربال على الجانب المصرى رغم تحرر الجانب البريطانى من ذلك المشروع.

وعلى أى حال كان موقف الجانب المصرى صعبا ولا يمكن لنا أن نحكم حكما دقيقا الا اذا تصورنا الظروف الدولية القائمة

حينئذ ووجود قوات الاحتلال والتهديد بتعطيل الدستور مرة ثانية بل الخوف من ضياع الاستقلال الذى كفله تصريح ٢٨ فبراير ، ثم خوف المصريين من أخطار الفاشية ، اذا تصورنا كل ذلك أدركنا أى موقف صعب كانت تقفه مصر وهى تطب عقد معاهدة مع بريطانيا .

على أى حال فانه عقب وصول الرد البريطانى السالف الذكر استدعى الملك فؤاد نسيم باشا لمقابلته فى ٢١ يناير ١٩٣٦ كما استدعى رجال الجبهة لمقابلته غداة ذلك اليوم وعرض عليهم تأليف وزارة ائتلافية تقوم بالمباحثات التمهيدية قائلا لهم « لما كانت وزارة نسيم باشا لا تمثل أحزاب البلد ، فان دولة رئيسها قد أعرب بعد تفاهم معى بالأمس عن رغبته فى اخلاء مركزه ، مما يدعونا الآن لتكوين وزارة ائتلافية ، ولقد بحثت الأمر قبل حضوركم مع دولة النحاس باشا ، وأظننا قد اقتربنا من أن نتفاهم ، لقد اتفق دولته ٩٩ فى المائة على ذلك وبقى واحد فى المائة وأنا متمسك به أيضا » .

وكان الملك ـ كما يذكر الدكتور هيكل ـ يرجو أن يقتنع النحاس باشا كما اقتنع زملاؤه فى الجبهة بتأليف وزارة ائتلافية برئاسته باعتباره أقدم رؤساء الوزارة بين زملائه . الا أن النحاس رفض تأليف هذه الوزارة تمسكا منه برأيه الذى أبداه فى عام ١٩٣١ ، لكنه لم يرفض ان يشترك هو وأن يشترك الوفد مع الأحزاب الأخرى فى جبهة المفاوضة ابتغاء الوصول الى اتفاق مع انجلترا تعذر الوصول اليه من قبل .

ويلزم لنا ان نقف قليلا أمام هذا اللقاء ليتسنى لنا القاء بعض الضوء على موقف الملك من ناحية وموقف الوفد والنحاس من ناحية أخرى ، وفى هذا الصدد لا بد أن نطرح سؤالين : الأول : هل كان

الملك يتوق حقا الى رؤية المعاهدة حقيقة قائمة — كما يذكر كريم ثابت — وذلك لتستقر العلاقات بين مصر وانجلترا ولا يكون فى البلاد الا « باب واحد » كما قال غير مرة للمقربين اليه حين كان يفضى اليهم برغبته فى عقد معاهدة بين مصر وانجلترا ؟ . الثانى : هل كان الملك مخلصا فى محاولته تأليف وزارة ائتلافية برئاسة النحاس ؟ . وفيما يتعلق بالتساؤل الأول لا جدال فى أن الملك كان يرغب فى عقد المعاهدة ، لكن رغبته لم تكن صادرة عن اخلاص للشعب ووضع حد لأزماته ، بل كانت رغبة ذاتية تمليها الرغبة فى الانفراد بالسلطة دون الانجليز الذين كانوا يحيلون بينه وبينها أحيانا . أما فيما يتعلق بالتساؤل الثانى فلا شك لدينا فى أن محاولته كانت غير مخلصة لاعتبارين : أولا : لأنه كان يدرك أن تجربة الوزارات الائتلافية قد ثبت فشلها واتخاذها تكئة لقلب الحكومة الدستورية بحجة انفضاض الائتلاف واعادة الحكم المطلق من جديد . ثانيا : لأن الملك فؤاد لم يكن خافيا عليه مدى اصرار النحاس على رفض فكرة الوزارة الائتلافية بعد تجربته القاسية فى عام ١٩٢٨ ، وقد أكد هذا فى رفضه للفكرة ذاتها حين عرضت عليه فى عام ١٩٣٢ كما أشرنا ، وكما سيؤكدها بعد ذلك فى عدة مناسبات سنعرض لها فى حينها ، هذا بالاضافة الى أن فكرة الوزارة الائتلافية كانت نتيجة اتفاق وضعه الانجليز مع الملك فؤاد ، وكانت تتمشى مع رغبة الطرفين فى تمثيل جميع الأحزاب فى المفاوضات وعقد المعاهدة .

ونخلص من ذلك الى حقيقة وهى أن الملك كان يهدف من وراء هذه الفكرة الى توريط النحاس باشا فى تلك الظروف الحرجة ووضعه أمام أحد أمرين لا ثالث لهما : أما أن يقبل تأليف هذه الوزارة فيتخلى بذلك عن مبدأ رئيسى فى سياسته ، أو يرفضها فيكون ذلك سببا فى تعريض الجبهة الوطنية لخطر الانقسام ، بيد أن النحاس باشا — واضعا نصب عينيه تلك الاعتبارات — فوت

على الملك هدفه وخرج من المأزق حين قبل الاشتراك مع الأحزاب الأخرى فى جبهة المفاوضات .

والواقع أن هذه الحقيقة تقودنا بدورها الى عدة تساؤلات تطرح نفسها : لماذا يرتضى الوفد لنفسه فى ١٩٣٦ بالجلوس على مائدة المفاوضات مع ممثلى الأحزاب الأخرى مخالفا فى ذلك ما استنه سعد زغلول والنحاس سواء فى الماضى أو فى المستقبل (عامى ١٩٢١ ، ١٩٤٦ مثلا) ، وهذا رغم أنه — كما رأينا — قد رفض الاشتراك فى تأليف وزارة ائتلافية ؟ هل أدرك من استقراء الأحداث فى الماضى والحاضر أن المعاهدة لا بد وأنها ستحتوى على بعض الثغرات أو المساوىء ومن ثم أراد أن يشرك معه تلك الأحــزاب مجتمعة فى تحمل مسئولية ابرامها ؟ أم خشى أقطابه — وهــم فى معظمهم من المحافظين — من تطور الحركة الوطنية وقيام الجبهة — وفيها العناصر المتطرفة كالحزب الوطنى — خشى أقطاب الوفد وقادته انتقال القيادة الى هذه العناصر أن استمرت فى ثورتها أزاء الانجليز ، وبالتالى أسرعت قيادة الوفد الى الامساك بالزمام حتى لا يفلت منها ولكى تحتفظ لنفسها بالقيادة ؟

فيما يتعلق بالتساؤل الأول يؤكد الوفد أن قبوله الاشتراك فى المفاوضات مع الأحزاب الأخرى الممثلة فى الجبهة الوطنية آنذاك كان يعنى انه ينظر الى الأمر باعتباره مسألة سياسية بحتة فرأى أن مصلحة الوطن تقتضى وجود هذه الجبهة وراء المفاوض المصرى لتقوية مركزه وليكون اكثر قدرة على تحقيق آمال البلاد مما لو أجرى الوفد منفردا هذه المفاوضات ، ولا سيما لوجود القلاقل الدوليــة القائمة آنذاك .

ثم انه من ناحية اخرى تجد أن المندوب السامى كان يكرر فى أحاديثه مع الملك ورئيس الحكومة وزعماء الجبهة ضرورة بقــاء

الأحزاب متحدة لأن الحكومة البريطانيـــة ترغـــب فى أن تجـــرى المفاوضات مع ممثلى الشعب المصرى بأسره .

أما فيما يتعلق بالتساؤل الثانى فلا نعتقد أن الوفد ــ وهـــو الحزب الأكثر تطرفا كما وضح من خلال احتجاجاته ومظاهراتـــه وخطب زعمائه التى أشرنا اليها ــ لا نعتقد فى أنه أراد توريـــط الأحزاب الأخرى فى تحمل المسئولية ، ولكنه رأى اصرار بريطانيا على اقرار جميع الأحزاب السياسية المصرية للمعاهدة فى حالـــة ابرامها حتى لا تتعرض للمزايدات الوطنية بعد ذلك ، وبالاضافة الى ذلك وجب ألا نغفل أن بريطانيا كانت تستهدف من وراء اشتراك الأحزاب الأخرى المعتدلة فى هيئة المفاوضة التغلب على تطـــرف الوفد ، ازاء كل هذا لم يجد النحاس مفرا ــ أمام شروط بريطانيا ــ من الاشتراك فى المفاوضات حتى لا يكون عائقا عن ابرام المعاهدة.

على أى حال ارتضى الوفد أن يشارك أحزاب الأقليـــة فى تأليف جبهة للمفاوضات مع بريطانيا لكنه رفض الاشتراك فى تأليف وزارة ائتلافية كما أشرنا ومن ثم استقر الرأى على تأليف وزارة محايدة برئاسة على ماهر باشا فألفها فى ٣٠ يناير ١٩٣٦ ، وعقب تأليفها صدر مرسوم فى ١٣ يناير بتأليف هيئة رسميـــة لاجـــراء المفاوضات من : مصطفى النحاس باشا « رئيسا » ، الدكتور أحمد ماهر ، الأستاذ مكرم عبيد ، الأستاذ محمود فهمى النقراشى ، عثمان محرم باشا ، أحمد حمدى سيف النصر بك ، واصف غـــالى باشا ، محمد محمود باشا ، عبد الفتاح يحيى باشا ، حلمى عيسى باشا ، على الشمس باشا ، الدكتور حافظ عفيفى « أعضاء » .

وينبغى علينا أن نتوقف قليلا لنلقى بعض الضوء على تلـــك الهيئة . فواضح أن الوفد قد استطاع أن يحقق لنفسه فى عـــام ١٩٣٦ ما فشل فى تحقيقه عام ١٩٢١ ابان قيـــام وزارة عـــدلى

وازماعه المفاوضات مع انجلترا على النحو الذى مر بنا ، وما سيفشل فى تحقيقه أيضا فى عام ١٩٤٦ ابان قيام وزارة اسماعيل صدقى كما سيأتى بيانه ، حيث أننا نلاحظ أن الوفد استأثر بأغلبية الأعضاء فى هيئة المفاوضات والرئاسة معا ، اذ ان السبعة الأوائل ومنهم الرئيس كانوا يمثلونه ، بينما نجد أن كلا من احزاب الأحرار الدستوريين والشعب والاتحاد قد مثله عضو واحد . والمستقلون يمثلهم ثلاثة أعضاء . ورغم أنه ليس تحت أيدينا ما يفسر الظروف التى كفلت للوفد تحقيق ما كان يصبو اليه دائما من حيث الأغلبية والرئاسة ، الا أنه يبدو أن بعض الأحزاب قد عارضت فى ذلك ورأت أن يمثل الوفد بعدد مساو لعدد من يمثلون سائر الأحزاب ، بينما تمسك الوفد بأن تكون له الأكثرية العددية فى هيئة المفاوضات .

ومهما يكن الأمر فقد تألفت الهيئة ، وفى اليوم التالى أقسم النحاس باشا كرئيس لها وكذلك اعضائها اليمين أمام الملك . ثم انصرف اهتمام على ماهر رئيس الحكومة الى معالجة مسألة التمهيد لاجراء المفاوضات . فعمل على ازالة الاثر الذى كان قد تركه التهديد الذى اختتم به مايلز لامبسون تبليغه الآنف الذكر ، وانتهت اتصالاته بالمندوب السامى الى الاتفاق على نص تتبادله الحكومتان المصرية والبريطانية بأن كلتيهما ستبذلان غاية الجهد لانجاح المفاوضات ، فان أخفقت فلن يؤثر ذلك فيما بينهما من علاقات طيبة .

وعلى اثر ذلك توفى الملك فؤاد (٢٨ أبريل ١٩٣٦) ونودى بفاروق ملكا على مصر ، وتألف مجلس وصاية واجريت الانتخابات فى موعدها (مايو ١٩٣٦) وفاز الوفد فيها بالأغلبية فقدم على ماهر استقالته والف النحاس وزارة الوفد (١٠ مايو ١٩٣٦) وبذلك أصبح رئيسا للوزارة وهيئة المفاوضات معا . وكان من الطبيعى

أن يكون الشاغل الأول للوفد ـــ ســواء فى الوزارة أو هيئــة المفاوضات ـــ هو اجراء المفاوضات وابرام المعاهدة .

وكانت المباحثات التمهيدية قد بدأت أولـى جلساتهـا بين الجانبين فى ٢ مارس ١٩٣٦ . ثم استؤنفت ومضت فى أدوارهـا المختلفة تتعرض لبعض الازمات . حتى تم التوقيع على النصوص النهائية للمعاهدة فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ووزارة الوفد مازالـت قائمة فى الحكم .

وسنحاول الآن تقييم تلك النصوص مـن خـلال محـاضر محادثات المعاهدة .

تقييم المعاهـــدة :

من خلال العرض السابق للمقدمات التى سبقت ومهدت لابرام معاهدة ١٩٣٦ يتضح لنا عدة ملاحظات : أولا : أن الوفد كان له دور بارز فى التمهيد لاجراء المفاوضات . ثانيا : استطاع الوفـد أن يحقق لنفسه الاستئثار بأغلبية أعضـاء هيئـة المفاوضـات والرئاسة . ثالثا : من خلال الملاحظتين السابقتين بالاضافة الى ما اشرنا اليه من حيث أن المفاوضات أجريت وتم التوقيع عـلى المعاهدة واقرار البرلمان الوفدى لها والترويج بقبولها ووزارة الوفد قائمة فى الحكم ، كل ذلك يضع أمام الباحث حقيقة وهى أن حزب الوفد ـــ أو مصطفى النحاس ـــ يحمل القسط الأكبر من مسئولية ابرام تلك المعاهدة ان لم تكن المسئولية كلها وبالتالى فانه هـو الصانع لها ، هذا رغم أنه لم يتفاوض وحده بل اشتركت معه جميع الأحزاب ـــ باستثناء الحزب الوطنى ـــ فى تلك المفاوضات والتوقيع على المعاهدة . رابعا : أن شبح الأزمة الدولية كان هو الدافـع الأول فى الرغبة ـــ من كلا الجانبين ـــ فى ابرام المعاهدة وسيظل

هذا الشيخ مسيطرا طوال جلسات المفاوضات وكل من الجانبين كان يحاول أن يتخذه ذريعة لاحراز مكاسب له،لكن الجانب البريطانى ــ باعتباره الجانب الأقوى ــ كان أكثر نجاحا فى محاولته . خامسا : ان مصر كانت ــ كما رأينا ــ فى موقف دقيق للغاية وبالتالى فقد كان زعماؤها ــ ولا سيما زعماء الوفد باعتباره حزب الأغلبية ــ يرغبون لدرجة اللهفة فى تحقيق أمل الجماهير التى كانت تدفعهم للحصول على معاهدة تضع نهاية الاحتلال أو على الأقل تضىء لهم الطريق ولكى يتبينوا مواضع أقدامهم ، لكنهم ــ أى الزعماء ــ وفى الحق لم يكونوا متهالكين لتحقيق هذا الأمل كما رأى بعض الباحثين . ولكن هل حققت هذه المعاهدة آمال تلك الجماهير ؟؟

من البديهى أن رجل الشارع لا يدرك لأية معاهدة قيمة ما الا اذا رأى هو وأفراد أسرته ارتقاء فى معيشتهم وأن حريتهم مصونة ومستقبلهم مضمونا ، فاذا عجزت أية معاهدة عن توفير مزية من هذه المزايا فقدت قيمتها فى نظر الجمهور . فان المعاهدات تفقد قدسيتها أحيانا لا لأن بعض الدول تتجاهلها لغايات سياسية فحسب ، بل لأن احترام تلك المعاهدات يتوقف على امكان اقناع الجماهير بأنها وقعت لمصلحتها ولرفاهيتها ، فهل حققت معاهدة ١٩٣٦ هذه الأدلة المحسوسة ؟

فى الواقع لكى نجيب على هذا التساؤل يلزم لنا أن نبحث عدة اعتبارات : منها ــ على سبيل المثال ــ القيام بعقد مقارنة بين نصوص معاهدة ١٩٣٦ ونصوص المشروعات والمعاهدات السابقة لكى يتسنى لنا أن نتبين مدى التقدم او التأخر بين نصوص هذه وتلك . ورغم أن هذا المقياس يبدو لنا ولأول وهلة منطقيا وعادلا الا أنه لا يعطينا التقدير الصحيح للمعاهدة فوق أنه يجافى منطق

الأحداث الدولية القائمة آنذاك ، وقد عبر الدكتور هيكل عن قصور هذا المقياس أبان مناقشة مشروع المعاهدة فى مجلس الشيوخ فقال : « لا يسيغ المنطق الدولى مقارنة مشروع وضع فى عام ١٩٢٠ او فى ١٩٣٠ بمشروع وضع فى عام ١٩٣٦ ، وحسبى دليلا على ذلك أن المعاهدات التى وضعت فى ١٩١٩ وفى ١٩٢٠ وفى ١٩٢٢ قد أصبحت كلها ولا وجود لها لتغير الأحوال الدولية فى العالم فان الشعوب التى لم تبلغ فى الحياة الدولية مبلغنا لا تقارن نفسها اليوم بما كانت عليه فى أعقاب الحرب الكبرى » . وهذا المقياس أتبعه بعض قادة الوفد فى تقييمهم للمعاهدة كما فعل مكرم عبيد سكرتير الوفد العام آنذاك وأحد أعضاء هيئة المفاوضات وذلك فى خطبته المشهورة بالجامعة المصرية ، اذ قام بعمل مقارنة بين النصوص التى انتهت اليها المعاهدة ونصوص المشروعات والمعاهدات السابقة واستخلص أن معاهدة ١٩٣٦ حققت الشرف والاستقلال . وقد نهج محمود سليمان غنام نفس المنهج فى تناوله للمعاهدة الا انه كان اكثر موضوعية فرأى أنها لا تعدو عقد الصلح الذى يبرم فى القضايا العادية ، وإنها — على أى حال — خطوةكبرى فى سبيل الاستقلال .

واذا تغاضينا عن هذا المقياس لنبحث عما اذا كانت هذه المعاهدة قد حققت الاستقلال أو كانت خطوة اليه ، أو اذا كان هذا الاستقلال مازال مطلبا بعيدا عسير المنال ، وهذا الاعتبار كان يهم رجل الشارع حينذاك فى المحل الأول ، فسنجد أن النحاس باشا فى بيانه الذى القاه فى مجلس النواب (٢ نوفمبر ١٩٣٦) ومكرم عبيد فى خطبته السالفة الذكر يؤكدان أن الاحتلال قد زال صفة وفعلا ويرهنا على ذلك ببرهانين : الأول : ان المادة الأولى من المعاهدة قررت « انتهاء الاحتلال عسكريا بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور » . وبذلك يكون الاحتلال قد زال صفة . أما

البرهان الثانى فهو توقيت جلاء القوات البريطانية عن مصر بحالة مادية يتفق عليها الطرفان أو يلجأ فيها الى التحكيم وهى وصول الجيش المصرى الى درجة تمكنه من القيام بمفرده بالدفاع عن حرية الملاحة فى قناة السويس ، وهكذا ــ كما يذكر النحاس باشا ــ « يزول الاحتلال الذى دام أربعة وخمسين عاما وضحينا فى سبيل الخلاص منه ما ضحينا من جهد ونفس ومال » .

وواضح أن هذا البرهان لا يقبل كدليل على زوال الاحتلال فعلا ، اذ أن النص الذى اعتمد عليه كان يحمل فى طياته الالتواء وصعوبة التحديد فلم يوضح مثلا الى أى مدى تكون هذه الدرجة التى تمكن الجيش المصرى من القيام بالدفاع عن قناة السويس .

ومن ناحية أخرى نجد أن الوضع الممتاز الذى كفلته المعاهدة للسفير البريطانى بالاضافة الى وجود قوات الاحتلال فى منطقة القناة وبعض المدن المصرية جعل من المستحيل عمليا ان يمتنع التدخل البريطانى ان لم يكن بطريق مباشر فعلى الأقل بطريق غير مباشر كما سيحدث ، هذا فى الوقت الذى كان ينبغى فيه أن يؤدى ابرام المعاهدة الى تنحية الانجليز عن التدخل فى السياسة المصرية . فقد ظلت الاتجاهات العامة كما هى وبقيت الخطوط التى تسير فيها اقدار الشعب المصرى دون تغيير كبير ، فلم تحل المعاهدة دون تدخل الانجليز وبشكل سافر كما حدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢ مثلا .

الا أن الانصاف يقتضى الا تتأثر بالأحداث التى كانت مازالت فى ضمير الغيب والتى لم تدر بخلد المفاوض المصرى ولم يكن فى الاستطاعة التنبؤ بها فى عام ١٩٣٦ ، أى لا يجب أن نفترض فى المفاوض المصرى اللجوء الى احتمالات قد تحدث فى المستقبل وقد لا تحدث ، فلم يدر فى ذهنه حينئذ توقع حادث كحادث ٤ فبراير أو

غيره ، ثم أن هذا الحادث كان نتيجة لظروف طارئة وعوامل متشابكة كما سيأتى بيانه ، وبالتالى فانه لا يجب تحميل معاهدة ١٩٣٦ وزر هذا الحادث الذى كان رهنا بأحداث المستقبل .

ولعله من المناسب لنا أن نشير الى أن معظم من تناول المعاهدة من السادة المؤرخين أو الكتاب والباحثين كانوا فى تناولهم متأثرين بالأحداث التى أعقبت ابرامها — ونحن لا ننكر عليهم هذا التأثر ولا سيما بعد أن حكمت الأمة جميعها بما فيها زعماء الوفد على تلك المعاهدة بالغائها فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ على النحو الذى سنتناوله فى موضعه — وقد اعترف بهذه الحقيقة ونبهنا اليها الأستاذ شفيق غربال ، ورغم ذلك فلم يستطع أن يتجنبها اذ يقول « ينبغى لى أن أنبه الى حقيقة هامة ، وهى أنى أكتب هذه الكلمات فى مايو ١٩٥٢ أى بعد أن حكمت الأمة حكمها على معاهدة ١٩٣٦ ، ومهما حاولت فلابد أن أتأثر بذلك الحكم » .

واذا كان من الممكن تبرير تأثر الأستاذ غربال بالأحداث التالية لعقد المعاهدة فى تناوله لها وتقييمها ، فاننا لا نستطيع أن نبرر موقف الأستاذ الرافعى الذى تناول المعاهدة عقب ابرامها مباشرة ، وكان فى هذا التناول متجنيا اذ لم ير من المعاهدة الا أوجه النقص فيها ، متجاهلا واقع الأمر فى العلاقات المصرية البريطانية والأزمات والمشاكل . وأثرها فى جنوح الجانب المصرى الى قبول المعاهدة ، وأنه يرى أنه كان واجبا على المفاوض المصرى أن يستمر فى المقاومة ولا يقبل هذه المعاهدة . ويرى كذلك أن الجانب المصرى قبل فيما يتعلق بالشروط العسكرية وأبدية المحالفة نصوصا أسوأ مما ارتضاه فى مشروع ١٩٣٠ . كان الأستاذ الرافعى متطرفا فى موقفه من المعاهدة . ومن الممكن تفسير هذا باعتباره كان سكرتيرا للحزب الوطنى الذى لم يشترك فى

المفاوضات جريا على سياسته - الخيالية - لا مفاوضة الا بعد الجلاء ، وقد شاركه فى هذا التطرف زميله آنذاك فى الحزب الأستاذ فكرى أباظه الذى تناول المعاهدة بكثير من التجنى فقال « كنا نظن أن توتر الحال بين ايطاليا وانجلترا واضطراب الحالة الدولية فرصة ، فاذا بها غصة وأصبحنا الخاسرين بدلا من أن نكون الغانمين الغالبين » .

على أى حال لم يكن الحزب الوطنى وحده الذى اتخذ هذا الموقف من المعاهدة ، اذ أن حزب الأحرار الدستوريين قد عارضها بدوره رغم اشتراك زعيمه محمد محمود فى المفاوضات كما أشرنا ، بل أن المعاهدة استهدفت لطوفان من النقد من جانب الساسة والمؤرخين والباحثين ، ومن الممكن التماس العذر لهؤلاء جميعا باعتبارهم نقدوا ما شاء لهم النقد دون أن يلمسوا الحقيقة من خلال محاضر جلسات المفاوضات وما اكتنفتها من الأزمات والعراقيل التى كان يضعها الجانب البريطانى أمام الجانب المصرى ، ثم لكى يدركو الى أى مدى استطاع المفاوض المصرى التوفيق رغم ما كان يحيط به . فالواقع انه يلزمنا لكى نقيم معاهدة ١٩٣٦ تقييما سليما من حيث نتائجها وما تكون قد حققته لمصر من المكاسب أو جلبته من الخسائر ، ثم لنرى الى أى حد كانت المعاهدة كسبا أحرزه المفاوض المصري ، أو حقا استخلصه من بين أنياب الأسد البريطانى ، يلزمنا ألا نكتفى بالنصوص التى انتهت اليها المعاهدة ، بل ينبغى أن نبحث فى الجو الذى ساد المفاوضات والطريق الذى سارت فيه تلك النصوص حتى أصبحت بنودا ، وذلك من خلال الجلسات الطويلة التى استغرقتها رحلة المفاوضات .

النصـــوص العسكريـــة :

ففيما يتعلق بالنصوص العسكرية يستطيع الباحث فى محاضر الجلسات ولأول وهلة أن يدرك سيطرة الروح الحربية الصارمة

من الجانب البريطانى — حتى فى طريقة تشكيله — وكيف أنه أراد أن يتخذ منها هدفا لتحقيق أهداف أسوأ بكثير مما وصلت اليه النصوص فى النهاية .

ففى الجلسة الأولى (٩ مارس ١٩٣٦) وبعد أن يشير مايلز لامبسون بالحاح الى خطورة الازمة الدولية وتطور الحوادث من حيث احتلال المانيا للراين وكيف أن القدر ربط مستقبل بلدينا برباط واحد ، والمصالح المشتركة ... الخ « يطلب أن تضع البلدان جميع قواتهما البرية والبحرية والجوية فى اناء واحد» ، وحتى يحين الوقت لتصبح مصر قادرة على تحمل مسئوليات الدفاع عن حدودها وهى مسئولية جسيمة يحتاج الاستعداد لها الى وقت طويل — كما يذكر لامبسون — فان البلدين يجب أن يتفقا على أن تكون جميع قواتهما فى مصر شركة واحدة تتولى هذا الدفاع ... » ويترتب على ذلك — كما يطلب لامبسون — « ألا يكون هناك تحديد لعدد القوات البريطانية ، كما أنه ليس من صالح مصر تحديد الأماكن التى تعسكر فيها هذه القوات ، لأن هذا التحديد يعرقل حركاتها ويقلل من فائدة وجودها .. » .

كان هذا هو المطلب الأول الذى قدمه لامبسون ويعنى « الدفاع المشترك » فى أسوأ صوره ، وكانت بداية تنم عما ينتويه الجانب البريطانى أزاء مصر ، مبررا موقفه بأن المسألة العسكرية تغيرت عما كانت عليه منذ ١٩٣٠ . وكانت مفاجأة للنحاس باشا الذى لفت نظر الجانب البريطانى الى خطورة هذه المبادىء وتغلب الروح العسكرية فيها وانه « اذا أريد النجاح — فى تلك المفاوضات — وجب الابتعاد عن هذه الروح والاقتصار على الروح السياسية » . ثم « تناول النحاس مسألة تحديد الأماكن وكيف أن الانجليز — فى جميع المفاوضات السابقة ومنذ لجنة اللورد ملنر — لم يكونوا يطلبون الا منطقة عسكرية فى منطقة القناة فكيف يطالب

الآن بعدم تحديد الأماكن ؟ ثم ينتقل النحاس الى نقطة أخرى فيشير الى أنه لم يكن لوجود الأسطول البريطانى فى الموانىء المصرية أىأثر منذ الاحتلال ثم يتساءل « فكيف يطلب الآن — ونحن نريد تسوية المسألة بانهاء الاحتلال — أن يضاف الى الاحتلال البرى احتلال بحرى أيضا ؟ » .

هذا وقد ظل الجانب البريطانى متمسكا بفكرة « الشركة الواحدة فى الدفاع » يراوغ بها بحجة تطور الأزمة الدولية وما وقع من التقدم الحربى فى خلال السنين الأخيرة ، وكان هذا دافعا لأن يلجأ النحاس بدوره الى المراوغة بنصوص مشروع ١٩٣٠ وسيظل متمسكا بها طوال المراحل الأولى من المحادثات ، وهو التمسك الذى اعتبره شفيق غربال مأخذا من المآخذ التى وقع فيها المفاوض المصرى ، وهذا التمسك فى تصورنا كان ضروريا ولا سيما أن النحاس كان هو الذى يدرك أن مشروع ١٩٣٠ مكسبا باعتبار أن هذا المشروع كان نتيجة مباحثاته مع هندرسون كما مر بنا فرأى — بعد هذا التراجع الشديد من الجانب البريطانى — فى نصوص ذلك المشروع أرضا يستطيع أن يقف عليها خيرا من أن يظل معلقا فى الهواء ، خاصة وأن هذه النصوص كانت محل رضاء الجانب البريطانى فى حينها أى فى عام ١٩٣٠ .

وعلى أى حال تعمد النحاس أن يتجاهل — فى رده على المذكرة البريطانية — اقتراح الدفاع المشترك ، وكرر هذا التجاهل فى جلسة ١٦ مارس ١٩٣٦ التى انسحب منها الوفد المصرى بعد أن طلب النحاس ذلك « لنرى ما يريد حضرات زملائى أن يستوضحوه » — وحينما استؤنف الاجتماع أوضح النحاس باشا :أنه يجب الانتقال من العموميات الى المقترحات العملية التى ترضى الطرفين ولذلك فقد اقترح أن يجتمع الرئيسان معا للتفاهم فى ذلك . الا أن لامبسون لفت نظر النحاس الى اقتراح الجانب

البريطانى بشأن « الدفاع المشترك » « ووضع جميع القوات فى شركة واحدة » وطلب بحثه ودراسته ، كما أصر على أن النصوص العسكرية فى مشروع ١٩٣٠ غير مناسبة ، وحينئذ تساءل محمد محمود باشا : « هل أفهم أن اقتراح الشركة الواحدة مقدم ليحل محل النصوص العسكرية الواردة فى مشروع ١٩٣٠ ؟ » وعندما اجاب لامبسون بالايجاب تدخل النحاس وأبدى استنكاره بشدة لهذا الاقتراح .

هذا تصوير عام للجو الذى ساد المحادثات فى مراحلها الأولى ، ويستطيع الباحث أن يدرك منه مدى تشدد الجانب البريطانى لدرجة أنه كاد أن يؤدى الى قطع المفاوضات فى بدايتها لولا عامل الود والصداقة الذى نلحظه بين النحاس ولامبسون والذى نعتقد أنه كان عاملا مصطنعا يغلب عليه طابع المجاملة الدبلوماسية وقد أشار الى هذه الحقيقة مكرم عبيد فى محاضرته بالجامعة حيث يذكر أن المحادثات كانت وشيكة الفشل لولا مايلز لامبسون ، اذ يبدو أن الوفد كان يرى فى لامبسون « السياسى المعقول الذى ينزع الى السلام ويجنح الى التوفيق ، وانه يتطلع صادق النية الى الظفر بالنجاح فى قضية مصر التى عز حلها على الذين من قبله ولم يكن لهم أسلوبه وبعد بصيرته » . ويؤكد النحاس نفسه هذه الحقيقة فى جلسة خاصة بينه وبين لامبسون ، وذلك حينما يشير الى اقتراح الدفاع المشترك فيقول « كنت فهمت أنه اقتراح منك فلم أشأ أن أواجهك برفضه فى الجلسة العامة احتفاظا بصداقتنا وأرجأت ذلك الى الكلام بينى وبينك ، ولكنى فهمت فى آخر الجلسة الماضية أنكم قدمتم هذا الاقتراح بناء على تعليمات الحكومة البريطانية فسررت كثيرا ، لأنى أستطيع والحالة هذه أن أقول لك كل ما أريد

قوله دون مساس بصداقتنا الشخصية ، تلك الصداقة التى احتفظ بها على كل حال سواء نجحنا فى مهمتنا أو لم ننجح .. » .

وينبغى علينا أن نتوقف قليلا لنطرح سؤالا : هل كان النحاس — حقا — يؤثر صداقة لامبسون مهما كان موقفه فى المفاوضات ومهما كانت نتيجتها ؟ أم أن الأمر لا يعدو من قبيل المجاملات الدبلوماسية ؟ وهل نستطيع — فى حالة ترجيح وجود الصداقة — أن نعتبرها امتدادا لتصريحه المشهور السالف الذكر عقب فشل مشروع ١٩٣٠ والذى قال فيه « لقد خسرنا المعاهدة وكسبنا صداقة الإنجليز » ، ثم هل كان عامل الصداقة فى ١٩٣٦ أساسيا لما سيحدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢ من حيث أن لامبسون — وهو بطل الحادث — كان مايزال يحمل فى قلبه لصديقه الود والاعتراف بالجميل ففرضه على القصر رئيسا لوزارة وفدية ؟ .

فى تصورنا أن الأمر كله لا يخرج عن دائرة الأساليب الدبلوماسية ولا سيما اذا وضعنا فى اعتبارنا أن السياسة الانجليزية كانت لا ترتبط بمسألة العواطف ولكنها تقيم وزنا لصالحها فقط ، بل ان السياسة فى أى دولة لا قلب لها ، ثم أن حادثة ٤ فبراير — كما سيتبين لنا — كانت نتيجة لأوضاع عامة وليست حبا فى النحاس وايثارا له .

ثم نعود لنتابع البحث فى موقف النحاس فى جلساته مع لامبسون ، فنجد أن النحاس كان صريحا فى رفض اقتراحات الجانب البريطانى من ناحية ، كما ألح على تطبيق نصوص ١٩٣٠ قائلا « اننا لا نستطيع أن نترك هذه النصوص لأنها بناء شامخ أقامه الفريقان بعد مجهود مشترك شاق ، وان وجد بها نقص فانى مستعد للتفاهم على تلافيه بما يفى بالغرض المنشود » .

وفى هذه الجلسة اقترح لامبسون أن تعسكر القوات البريطانية فى ضواحى القاهرة (العباسية والحلمية) وتخلى قصر النيل حتى لا تكون القوات أمام أنظار المصريين فيرفض النحاس هذا قائلا « ان الضواحى ليست الا جزءا من المدينة نفسها » . وحينما يحاول لامبسون أن يبرر وضع القوات فى الاسكندرية وضواحيها بمنع انزال جنود الأعداء فجأة الى الميناء ولمقاومة ما قد يقع من الهجوم المفاجىء من جهة الغرب ، يتساءل النحاس مستنكرا « كيف يمكن أن يحدث هذا وقواعد أسطولكم فى البحر الأبيض أقرب الينا من قواعد أسطول ايطاليا أو غيرها من الدول ، فأنتم فى مالطة وقبرص وحيفا ، ولا تستطيع السفينة التى تقصد ميناء الاسكندرية أن تصل اليها الا بعد أن تخترق نطاق أسطولكم وهو أمر غير محتمل ... الخ » .

ولم يستسلم الجانب البريطانى — ولم يكن له أن يستسلم وهو الجانب الأقوى الذى يستطيع أن يفرض ارادته — ففى الجلسات التالية (١٩ ، ٢٣ ، ٢٥ مارس) ظل لامبسون يحاور النحاس ويراوغه حول فكرة « الشركة العامة فى الدفاع » وعدم تحديد الأماكن ويقسمها الى ثلاث نقط عسكرية : نقطة فى الشرق ، ونقطة فى ضواحى الاسكندرية ، وثالثة فى ضواحى القاهرة « ليكون الدفاع المشترك عن مصر دفاعا مجديا ... » . والنحاس من جانبه يقاوم ولا يستسلم هو الآخر ، فكلما لوح لامبسون له بسيف الدفاع المشترك يصر هو على التمسك بمشروع ١٩٣٠ ، وهكذا حتى تمكن من قطع دابر تلك الفكرة .

واستمرت المحادثات ذات الطابع الخاص بين النحاس ولامبسون يتقاذفان الكرة ويحاول كل منهما أن يحقق نصرا لبلاده ، وكان النحاس كثيراً ما يبدى تبرمه فيشير الى « أننا نتأخر ولا نتقدم وأن الشركة بين القوى والضعيف اهدار للسيادة » . ثم

يمضى النحاس فى محاوراته معبرا عن عدم اقتناعه فيقول « ... واقول لكم بصراحة أنه يستحيل على أن أقنع الشعب المصرى بل يستحيل أن أجرح احساسه بأن أقترح عليه فى عام ١٩٣٦ قبـول ثلاث نقط عسكرية بعد ان تم الاتفاق فى ١٩٣٠ على نقطة واحدة فى منطقة القناة وبعد ان ظلت مصر ترقب نهاية الاحتلال مـدة أربعة وخمسين عاما ... » .

وعندما أثيرت مسألة تدريب وتنظيم الجيش المصرى كـى يصبح قادرا على الدفاع تبين بجلاء أن الجانب البريطانى كـان لا يضمر الاخلاص وفقا لما أشرنا اليه . فحينما سـأل النحـاس الجنرال وير — بصفته قائدا عاما للقوات البريطانية فى مصر — عن الوقت اللازم لاعداد الجيش المصرى للدفاع أجابه وير بانـه لا يستطيع الاجابة على سؤاله لا فيما يتعلق بالمعدات اللازمة لـه ولا فيما يتعلق بتدريب الضباط ، هذا مع ملاحظة أن الجيش حينئذ كان تحت قيادة انجليزية وكذلك — كما ذكر النحاس — يمكن جمع العدد المطلوب من الرديف ... الخ .

ثم انتقل البحث فى المناطـق اللازمـة لاجـراء المناورات العسكرية ، فأصر النحاس باشا على أن تقتصر على منطقة واحدة فى جنوب الاسماعيلية ، بينما طالب الجانب البريطـانى بتعـدد المناطق .

فالواقع أن النحاس باشا فى هذه المسألة — كما فى غيرها من المسائل — كان يستند فى تقوية مركزه بالاشارة الى موقـف المصريين ومشاعرهم ازاء ما يطلبه البريطانيون منه فكـان كثيرا ما يشير الى انه يخشى معارضة الشعب المصرى « لانه دقيـق الاحساس فى مسألة الاحتلال الذى يعمل للتخلص منه ، وقد رأى اننا إتفقنا فى ١٩٣٠ على انسحاب الجنود البريطانية الى منطقـة الاسماعيلية ، فاذا علم الآن أنكم تطلبون علاوة على ذلك منطقـة

بجنوب الاسماعيلية وأخرى فى الجهة الغربية فانه يشعر بأن الحالة تزداد سوءا ويفضل ألا يحصل اتفاق .. اننى أعمل للتسهيل جهد طاقتى فلا تحرجوا مركزى ... » .

وهكذا كان النحاس فى محادثاته مع لامبسون لا يهمل الاشارة من حين الى آخر الى مشاعر الشعب المصرى ويتخذ منها سندا للدفاع عن وجهة نظره ، فعندما أثيرت مسألة اقامة الطرق المطلوبة لتسهيل المواصلات للقوات البريطانية ومسألتى خطر الحرب والحالة المستعجلة التى توجب تدحل بريطانيا يصر النحاس بقوة على مراعاة مشاعر الشعب وتجنب اثارته ... الخ .

وفيما يتعلق بمسألة الطرق والمنشآت ينبغى أن نشير الى أن بعض المؤرخين والكتاب السياسيين قد تناولوا تلك المسألة بالنقد لما نصت عليه المعاهدة من اقامتها اذ رأوا انه لم تكن هناك ضرورة لاقامتها وأنها كان يجب ألا تكون — فى تكاليفها — عبئا على مصر بحجة أن الدولة المانحة يجب أن تتحمل أعباء اقامة القاعدة العسكرية فى ديارها ، فوفقا للملحق المادة الثامنة من المعاهدة « تقدم الحكومة المصرية الأراضى وتنشىء المساكن وموارد المياه ووسائل الراحة وذلك على نفقتها الخاصة » . وهذا يبرز الطابع غير المتكافىء للمعاهدة ، اذ من الواضح أن اقامة القواعد العسكرية البريطانية على قناة السويس كان لمصلحة بريطانيا لا لمصلحة مصر ، وكانت العدالة تقتضى أن تتحمل بريطانيا جميع النفقات لأنها المستفيدة . هذا بينما نجد أن وجهة نظر الوفد ترى أن اقامة هذه الطرق والمنشآت كان من صالح مصر باعتبار أنها هى المستفيدة بها أخيرا ومن ثم لا يجوز للحليفة أن تكلف بانشائها لأن ملكيتها ومآلها أولا وأخيرا لمصر ، فهى — كما يذكر الأستاذ محمود غنام — باقية لن يحملها الانجليز معهم الى بلادهم حين يحين موعد الجلاء . ومن ناحية أخرى يجب أن نشير الى أن الحكومة

البريطانية أسهمت فى مصاريف اقامة هذه الطرق والقاعدة كما نص فى ملحق المادة الثامنة السالف ذكرها . ورغم أن النحاس قد أوضح فى مناقشته مع لامبسون أن اقامتها لا يجب أن يكون شرطا ، فان قبول المفاوض المصرى القيام بتلك المنشآت لم يكن التزاما او تدخلا فى شئون مصر الداخلية والاقتصادية أو يعد مظهرا من مظاهر الحماية كما ارتأى الأستاذ الرافعى ، ذلك لأن قيام تلك المنشآت والطرق كان من صالح مصر — كما ذكر النحاس نفسه — وواجب مفروض عليها لكى تتمكن من الدفاع عن كيانها .

هذا فيما يتعلق ببعض النصوص العسكرية وقد رأينا من خلال محاضر جلساتها الروح العسكرية التى كانت تسيطر على الجانب البريطانى الا أننا نلاحظ أن النحاس لم يحاول الاستعانة بالخبراء والقادة العسكريين المصريين لتوضيح بعض المسائل الفنية والعسكرية التى كانت تعرض فى أثناء المفاوضات كما فعل الجانب البريطانى ويبدو أن ذلك يرجع الى المام النحاس ببعض تلك المسائل نتيجة تمرسه الطويل بأسلوب المفاوضات منذ مراحلها الأولى مع سعد ، وقد بدا ذلك واضحا فى مناقشاته مع القادة العسكريين كوير وبروك حول النقاط العسكرية ، ثم انه كان يستعين — عندما تعرض بعض المسائل الفنية — بزملائه المختصين كعثمان محرم باشا وحمدى سيف النصر باشا . لكن ذلك لا يحول دون أن نعتبر هذا تصورا .

على أى حال هذه صورة للمراحل الأولى للمحادثات كمقياس لمدى الصعوبات التى كانت تحيط بالمفاوض المصرى ، وهى من ناحية أخرى تؤكد ما أشرنا اليه من حيث أن النحاس يعتبر هو الصانع الأول للمعاهدة وبالتالى فاننا نستطيع أن نحمله مسئولية ابرامها باعتبار أن المفاوضات فى جوهرها كان هو الذى يقوم

بها كما رأينا وسيظل طوال المفاوضات مسيطرا عليها . ففيما عدا أربع جلسات عامة اشترك فيها كل أعضاء الجانبين دارت المحادثات ذات الطابع الخاص (٣٠ جلسة) بين النحاس من ناحية ولامبسون من ناحية أخرى . وفى خلال مناقشاتهما حول المسائل الفنية والعسكرية يستدعى أحد الخبراء البريطانيين أو وزير الحربية آنذاك (حمدى سيف النصر) أو وزير الأشغال (عثمان محرم) لتوضيح بعض النقاط ، وحتى فى الجلسات العامة كان النحاس هو الذى يناقش الجانب البريطانى ، فيما عدا جلسة ٢٤ يولية حينما اشترك محمد محمود فى مناقشة نظرية خطر الحرب على مصر فلم يوافق عليها ومن ثم فقد غادر الجلسة والتقى ببعض زملائه من الأحرار الدستوريين وشرح لهم الموقف فأيدوه فى موقفه .

ويذكر الدكتور هيكل أن محمد محمود أخبرهم أن المفاوضين الآخرين لا يتحمسون مثله لقطع المفاوضات بل يحاولون حمله على الا ينسحب من هيئة المفاوضة ... ، ويبدو أن محمد محمود أراد أن يظهر وحده بمظهر المتطرف ففعل ذلك . والواقع أن النحاس وأحمد ماهر كان موقفهما أكثر تطرفا كما يتضح لنا من خلال محضر تلك الجلسة وما تلاها من الأحاديث الخاصة ، فقد أخذا يعارضان بشدة وجهة النظر الانجليزية وقد طال الجدل حولها فقد أصر الجانب البريطانى على أن حدوث أزمة دولية يخشى خطرها يوجب على بريطانيا أن ترسل قواتها الحربية لحماية مواصلاتها « وأن هذا النص ــ كما ذكر لامبسون ــ جوهرى الى أبعد حد ويجب أن يكون من النصوص الدائمة » وقد حاول النحاس تعديل هذا النص ، فأصر لامبسون على أنه لا يستطيع مطلقا التنازل عنه ، فاعترض النحاس على هذا التأكيد لأنه يخشى أن يسد الطريق على الاتفاق ... الخ .

نخلص من ذلك أن النحاس كان أكثر تطرفا فى مفاوضتـه لمسألة خطر الحرب الداهم والمفاجأة الدولية عما كان عليه محمد محمود ، وليس معنى ذلك الغض من قيمة معارضته وآثارهـا فقد أشاد بها أحمد ماهر (وكان مازال عضوا بالوفد) فى البرلمان فقال « وأرى لزاما على أن أعلن ما قدمه دولة محمد محمود باشا من خدمات كبرى ، فقد كان دولته معارضا فى مسألة النقطـة العسكرية ... الخ » الا أن أحمد ماهر لا يغفل ما أشرنا اليـه فيستطرد فيقول « كما كان الكثيرون منا معارضين بعض أحكامهـا وكان لموقفه هذا أثر كبير فى تذليل كثير من الصعوبات ، فانكـم ولا شك تعلمون أن للمفاوضين الانجليز شعورا وادراكا ، فهم اذا شعروا أن ما يعرضونه يقبل فى سهولة أبدوا التشدد من جانبهم واعتقدوا انه بقليل من الضغط أو الاقناع يمكنهم أن يحققوا رغباتهم، ولكنهم حين كانوا يعلمون أن دولة محمد محمود باشا ـــ وهـــو الرجل المعروف عندهم بالاتزان والاعتدال فى الحكم ـــ معارض فى هذه النصوص يخففون كثيرا من غلوائهم ، واعتقد أن هذا كـــان خير معوان لدولة النحاس باشا فى اقناع السير مايلز لامبسون وغيره ... » .

ورغم ما ذكره ماهر فاننا نرفض ما ذهب اليه البعض من أن محمد محمود ـــ الذى كان دائما يعد معتدلا أزاء الانجليز ـــ « قد صار أشد تطرفا فى مطالبه من النحاس باشا » . فبصرف النظر عن أنه كان يطالب بمطالب مصرية عادلة لا تطرف فيها فقد علق مسألة الغاء الامتيازات مقابل التسليم بالمعاونة فى حالة المفاجأة الدولية ووافق الجانب البريطانى على ذلك ولم ينسحب نهائيا من وفد المفاوضة أزاء اصرار الجانب البريطانى على هذا النص .

على أى حال لعل هذا التطرف ـــ لو سلمنا به ـــ كان يرجع الى ما عرف عن اعتدال محمد محمود وصداقته للانجليز وأن هذا

كان كفيلا بأن يجعله عرضة للطعن اذا هو أبـدى استعـدادا للمراضاة أو التسليم فى تلك المفاوضات ، أى أنه كان يشعر ــ كما يذكر أمين يوسف ــ بأنه فرد كبير فى ذاته ولكنه ليس زعيم أمة .

المعاهـــدة فى الميـــزان :

بعد أن انتهينا الى أن المعاهدة من صنع الوفد ــ أو بالدقة قادة الوفد ــ فانه ينبغى أن نحاول وضعها فى الميزان وأن نتبين اى الكفتين ارجح ، كفة الالتزامات والأعباء ، أم كفة الحقوق ، أو بعبارة أخرى ما هى التنازلات من جانب المفاوض المصرى وما هى التعويضات التى حصل عليها ؟

وقبل ان نقوم بتلك المحاولة يحسن بنا أن نطـرح قضيـة المفاوضات كأسلوب اعتنقه الوفد وآمن به ، ونشير فى هذا الصدد الى اتهامات بعض المؤرخين والباحثين للوفد بقبوله المفاوضة ثم المعاهدة فقد اعتبروا ذلك بمثابة تخلى الوفد عن دوره التاريخى فى المقاومة الشعبية ضد الاستعمار ، وهى المهمة التى قام عليها منذ تاليفه ، وأنه بذلك لم يعد للوفد دور حقيقى فى الكفاح الوطنى فى مصر ، وأن هذا يفسر التحلل الذى ظهر فى الحزب بعد عـام ١٩٣٦ . ويبدو أن هؤلاء قد أغفلوا حقيقة هامة وهى أن الوفـد منذ نشأته وكما رأينا اتخذ اسلوب المفاوضات سبيلا الى تحقيق الاستقلال ، وقد نص فى المادة الثانية من قانون تنظيمه على أن مهمته « هى السعى بالطرق السلمية المشروعة حيثمـا وجـدوا للسعى سبيلا فى استقلال مصر استقلالا تاما » . ولا شـك أن ما تعنيه « الطرق السلمية المشروعة » هى المفاوضات ، وهى التى سار عليها سعد ثم خليفته النحاس كما أشرنا ، فأين التخلى عن الدور التاريخى ... الخ ؟ وتأسيسا على هذه الحقيقة نرفض القول بان التحلل ظهر فى الوفد بعد ١٩٣٦ ومجال البحث فى هذا

موضع آخر . ان الصحيح فى تصورنا أن الوفد فى قبوله للمفاوضات عام ١٩٣٦ وبالتالى للمعاهدة لم يكن متخليا عن دوره بل على النقيض كان مخلصا لهذا الدور ، وأنه اذا كان قد حدث هذا التخلى ففى عام ١٩٥١ كما سيتضح ذلك أبان حكومة الوفد الأخيرة ، حينما طرح أسلوب المفاوضات وأمتشق حسام الثورية . وليس معنى ذلك أننا نتجنى على الوفد لاعتناقه أسلوب المفاوضات منذ نشأته وحتى أوائل الخمسينيات فان الظروف التى كانت تحيط به وبمصر آنذاك كانت لا تدع له أسلوباً آخر ، فاننا يجب أن نعترف — ونحن اقوياء بالمنطق ودون خداع للنفس — أن الحل الذى يفرض نفسه على أى مشكلة بين طرفين هو انعكاس صادق لأوضاع القوة العسكرية فى كل منهما وتأثيرها الفعلى فى الميدان السياسى . فكيف كانت أوضاعنا العسكرية حينذاك ؟ ان الجواب الذى يحمل بين طياته الحقيقة التاريخية يؤكد لنا بما لا يدع مجالا للشك أن أسلوب المفاوضات كان محتما ولا بديل غيره . فقد كانت المفاوضة — كما يذكر الاستاذ غربال — هى الأداة التى اتخذها قادة الرأى فى مصر لوضع العلاقات المصرية البريطانية على أساس يحقق لمصر أمانيها القومية ، كان هم المفاوض المصرى الا يعطى انجلترا ما يتنافى مع جوهر الاستقلال .

خلاصة القول ان أسلوب المفاوضات كان هو الأسلوب الوحيد أمام الوفد ، ومن هذه الحقيقة ننطلق الى حقيقة أخرى، وهى أن المفاوضة ما هى الا أخذ وعطاء ، وقد اتبعت انجلترا فى مفاوضاتها دائما مبدأ التعويض ، فاذا كانت لها طلبات جديدة فى بعض النواحى فانها كانت تعوض مصر عنها فى نواح أخرى ، ومن خلال هذه الحقيقة نستطيع أن نفهم كيف سارت مفاوضات ١٩٣٦ ، اذ دارت حول اجابة رغبات انجلترا فى بعض المسائل — كالمسألة العسكرية — وتعويض مصر عنها فى مسائل أخرى، أهمها مسألتا الغاء الامتيازات والسودان . وبالاضافة الى كل

هذا يجب ألا نغفل أن انجلترا ــ وقواتها رابضة فى البلاد ــ كان باستطاعتها الاستمــرار فى احتــلال مصر والســودان رغم أنف المصريين ، وكذلك فى الدفاع عن مصر سواء اشتركت فى هــذا الدفاع أو لم تشترك . وكان المصريون يعلمون ذلــك ويدركــون حقيقة الموقف الدولى فى شرقى البحر الأبيض ، ولهذا ــ كما يذكر وبحق أستاذنا الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ــ فقد تنازلوا عن نصف مطالبهم فى سبيل الحصول على النصف الآخر . وعلى ضوء هذه الحقائق يمكن ان نضع المعاهدة فى ميزانها السليم .

التنــــــازلات :

فيما يتعلق بالتنازلات من جانب مصر كان أبرزها جعل المحالفة أبدية ، وقد كان هذا التنازل بالذات هدفا لأقلام المؤرخين والكتاب والمعارضين كالرافعى وفكرى اباظة ، بل استهدفت أبدية المحالفة لهجوم بعض رجال الوفد نفسه ، فقد جاهر محمود سليمان غنام فى ١٩٣٦ ــ النائب الوفدى حينذاك ــ برأيه من حيث أنه ليس من المصلحة ولا من الجائز استمرار التحالف لأنه يعتبر قعودا بمصر عن أن تبلغ هدفها ، كما أن فيه اعترافا من مصر بقصورها الدائم وعجزها المستمر عن النهوض بقدميها وحدها ، ولذلك فقد اقترح غنام أن نتحين الطريق الملائم للتخلص من هذا التحالف المستمر . وكانت ابديــة المحــالفة تتضــح مــن النص فى المعاهــدة على أن أى تغيير يحــدث فيهــا عنــد اعـــــادة نظرهــا يكــون بحيث يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقــدين طبقــا للمبادىء التى أشتملت عليها المواد ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ (مادة ١٦ فقرة ١) .

أما التنازل الثانى فيتمثل فى موافقة الجانب المصرى عند قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها Apprehended International Emergency على أن تلتزم مصر بحكم المحالفة بتقديم معونتها وجميع

التسهيلات لانجلترا بما فى ذلك استخدام الموانىء والمطارات وطرق المواصلات وكان مشروع ١٩٣٠ يشتمل على حالتين فقط هما حالة الحرب Event of War وحالة خطر الحرب Imminent Menace of War ــ وهو تنازل سلم به النحاس بعد محاورات كثيرة كما أشرنا ــ بل وسلم به محمد محمود باشا رغم الأزمة التى ظهر فيها بمظهر « المتطرف » والتى مرت بنا آنفا ، وقد برر النحاس هذه الحالة الثالثة بأنها نفس الحالة الثانية (حالة خطر الحرب) مع فارق واحد ، وهو أن حالة خطر الحرب تكون معلومة ومعلنا عنها ، أما قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها فلا يعلن عنها ، وحكمة هذا عدم تنبيه الدول الأخرى التى يخشى خطرها الى الاستعداد الذى تقوم به الحليفتان درءاً للخطر ، ولعل السبب فى هذا التنازل من الجانب المصرى أن المفاوضات كانت تدور فى ظروف دولية دقيقة يكاد يرى شبح الحرب فيها جاثما ، فلا شك فى أن هذه الظروف كان لها الأثر الفعال فى نفوس المتفاوضين . كذلك حدث تنازل آخر فيما نصت عليه المادة السادسة من حيث انه « اذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى الى حالة تنطوى على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة يتبادل الطرفان المتعاقدان الرأى لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقا لأحكام عهد عصبة الأمم ... الخ . فاننا نلاحظ أن هذه المادة لم ترد فى المشروعات السابقة قبل عام ١٩٣٧ ، ثم انها كانت تعنى ضمنا اشراف انجلترا على شئون مصر الخارجية وعلاقاتها بالدول الأجنبية ، وقد تتغلب انجلترا من الوجهة العملية فتسير مصر فى علاقاتها مع الدول فى خطة لا ترضى الشعور المصرى وينقلب « تبادل الرأى » الى املائه من جانب الطرف القوى . وبالاضافة الى تلك التنازلات حدث تنازل آخر من الجانب المصرى فى النصوص العسكرية حينما نص على تحديد عدد القوات البريطانية البرية بعشرة آلاف ، بينما كان الحد الأقصى فى مشروع ١٩٣٠ ثمانية

آلاف لكننا حينما نبحث فى محضرى جلستى ٦ ، ٧ أبريل سنة ١٩٣٦ وما دار خلالهما من المناقشات بين النحاس من جانب ولامبسون من الجانب الآخر سندرك أن العدد الذى نصت عليه المعاهدة (عشرة آلاف) كان نعمة كبرى ، فان لامبسون ومساعديه كانوا يصرون على أن تزيد القوات زيادة غير محدودة بعدد .
الأمر الذى أثار النحاس فذكرهم بما نص عليه فى مشروع ١٩٣٠ وبموافقة وزير الحربية البريطانية حينئذ « توم شو » من أن يبقى ثمانية آلاف فقط ، كما أصر النحاس على تحديد عدد القوات التى تبقى فى منطقة القناة فى زمن السلم قبل تحديد عددها فى زمن الحرب .

والواقع أن هذا التنازل كان هدفا للحملات الكثيرة التى لم يكن جديرا بها ذلك لأنه لا قيمة للعدد سواء أكان ثمانية أو عشرة آلاف ، ولأن مصر لم يقف مندوب من قبلها يحصى الأفراد فردا فردا بل ان تحديد العدد لا قيمة له اذا نشأت حالة من الحالات الثلاثة المبينة فى المادة السابعة والتى اشرنا اليها آنفا لأنه فى احدى هذه الحالات يكون العدد مطلقا كيفما شاء الانجليز ومتى شاءوا ، ثم اننا لا يجب أن ننسى الأزمة الدولية والحرب الحبشية الايطالية وكانت القوات الايطالية قد وصلت حينئذ الى بحيرة تانا مما جعل النحاس يتساءل : الا يدعونا ذلك الى سرعة الاتفاق والتفاهم لنبعد عن ايطاليا مثلا ما قد تتخيله من امكان الاستناد الى ما بيننا من خلاف بأمل أن تنال تعضيدا من بعض المصريين . خلاصة القول ان زيادة الفين أو ثلاثة آلاف من الجنود ليس بتنازل كبير والعبرة بالمبدا نفسه : وهو وجود قوات احتلال . ثم نأتى الى مكان هذه القوات وقد كان فى مشروع ١٩٣٠ بجوار الاسماعيلية وشمالها ، فاقتضت زيادة الحد الأقصى للقوات البريطانية تخصيص مساحة أخرى

بجوار البحيرات المرة ، وقد أشرنا آنفا الى معارضة النحاس لهذه الزيادة كذلك ازدادت المساحات المخصصة لتموين الجنود فى الصحراء عما كانت عليه فى مشروع ١٩٣٠ وقد حددت نقطتان فى منطقة السويس هما نقطة المعسكر وجنيفة ، بينما حددت فى نصوص ١٩٣٠ من المعسكر الى المحسمة . والفارق فى ذلك بسيط وهو عشرات من الكيلومترات فى أرض اشترط أن تكون بعيدة عن الأراضى المأهولة بالسكان . والواقع أننا من خلال المناقشات التى دارت فى هذا الشأن ندرك أن الجانب البريطانى كان يصر على السماح لقواته باجراء مناورات سنوية فى الصحراء الغربية ، فلم يقبل الجانب المصرى لأن ذلك — على حد قول النحاس — يستدعى اختراق البلاد مرتين سنويا فى الذهاب والأياب . وعندما تساءل لامبسون ، لماذا تدققون كل هذا التدقيق مادامت المنطقة كلها صحراء وبعيدة عن الأراضى المنزرعة ؟ أجاب النحاس باشا قائلا ، « بل يجب التدقيق اذ يلزم فى نظرى ونظر زملائى ، ونظر الشعب المصرى الا يكون مدى تحرك الجنود الانجليزية متسعا الى حد كبير ، وعلى الخصوص من القاهرة وبلبيس والأراضى المنزرعة .... الخ .

هذا مجمل عام للتنازلات أو الالتزامات التى التزم بها الجانب المصرى ولا يحتاج الباحث كبير عناء لكى يدرك أثر الظروف الدولية المضطربة التى كانت تخيم بأشباحها على جو المحادثات ، وهى تنازلات كانت — فى راينا — طبيعية ومتمشية مع منطق الاحتلال والقوة ، ولا يجب أن نحمل الأشياء أكثر من طاقتها . بل يجب قبل أن نطلق الأحكام على تلك التنازلات ونتائجها أن ننظر الى المشكلة ذاتها . فان حل اى مشكلة على مائدة المفاوضات الدولية لا يجرى على أساس النيات أو التصورات أو الافتراضات . وانما مائدة المفاوضات لا تستطيع الا أن تعبر عن الواقع الموجود على الأرض عسكريا وسياسيا وتحوله الى صياغات دبلوماسية وقانونية ،

ولا يمكن أن تكون لهذه الصياغات قوة الا بمقدار تعبيرها عن الواقع الموجود على أرض المشكلة المطروحة للبحث على المائدة ذاتها . ولا شك أن الواقع الموجود عام ١٩٣٦ على الأرض المصرية من ناحية وعلى المستوى الدولى من ناحية أخرى كان معقدا بالغ التعقيد .

التعويضـــــــات :

ورغم هذا الواقع المر الذى كانت تعيشه مصر ، وانجلترا تمسك بزمامها وتحتل أرضها ، فان الجانب البريطانى عوض مصر عن تلك التنازلات فى عدة مسائل اهمها مسألتى الامتيازات الأجنبية ، والسودان .

اولا : الغـاء الامتيـــازات :

أما مسألة الامتيازات الأجنبية (ولها تاريخ طويل لسنا بصدد بحثه) فقد عالجها المفاوض المصرى على أحسن وجه وكسب بالغائها الكثير واسترد للمصريين بعض كرامتهم ، ولذلك يحق لنا أن نسبق الأحداث ونقول انه لو لم يكن فى معاهدة ١٩٣٦ سوى الغاء الامتيازات لكفى ، لأن تلك الامتيازات كانت شرا وبيلا على الوطن اكثر من الاحتلال نفسه ، وقد كان من نتائج الغائها أن صارت مصر حرة فى فرض الضرائب بجميع انواعها وعلى جميع ساكنيها ، ومعاملة الأجانب فى ذلك معاملة المصريين بعد ان كانت تحميهم الامتيازات ، وبذلك أصبحت للبلادميزانية محترمة يمكن أن تواجه بها الحياة المالية فى يسر وكرامة . وقد ألغيت الامتيازات طبقا للمادة الثالثة عشر من المعاهدة . ولقد عولجت فى هذه المفاوضات بأسلوب يختلف عن الأسلوب الذى عولجت به فى المفاوضات السابقة، فقد كانت انجلترا فى المفاوضات الماضية ترمى الى نقل امتيازات الدول الأجنبية اليها وجعل نفسها المسئولة عن حماية مصالح

الاجانب فى مصر ، كما كانت المشروعات السابقة لا تتناول هـذه المسألة فى جملتها ومن أساسها ، بل كان البحث فيها يدور داخل نطاق معين ، وهو توسيع اختصاص المحاكم المختلطة بنقل اختصاص المحاكم القنصلية اليها . أما فى مفاوضات ١٩٣٦ فقد كان هدف المفاوض المصرى الغاء نظام الامتيازات بما فيه المحاكم المختلطة ، وقد رسمت المادة الثالثة عشرة التى أشرنا اليها وملحقها الطريق الى ذلك باتصال مصر بالدول لالغاء الامتيازين التشريعى والمالى فورا ، وتنظيم فترة انتقال لا تطول بغير مبرر تبقى فى خلالها المحاكم المختلطة تؤدى وظيفتها القضائية الجديدة ، فاذا ما انقضت هذه الفترة يعود الاختصاص القضائى الكامل الى المحاكم الأهلية .

والواقع أن النحاس باشا بذل جهدا كبيرا فى اقناع الجانب البريطانى بالتسليم بما جاء فى المادة المذكورة فحينما أبدى لامبسون دهشته من المذكرة التى قدمها الجانب المصرى بخصوص الامتيازات « لأنها — على حد تعبير لامبسون — تذهب الى مدى بعيد جداً بالنسبة لنصوص ١٩٣٠ ولانها تخول مصر الغاء الامتيازات والمحاكم المختلطة بعمل من جانب واحد . وأن هذا خطير ، وانه أى لامبسون — يخشى أن تزج مصر بنفسها فى موقف صعب ... الخ » حينئذ يثور النحاس باشا ويتساءل مستنكرا « كيف لا يفهم شعور مصر الوطنى أزاء هذا النظام الشاذ فتكون رغبتها فى الغائه موضع الاستغراب ؟ كيف يراد أن تتقدم مصر بخطوات تدريجية فى الغائه وقد ألغى من زمن بعيد فى أمم أخرى أقل رقيا منها ؟ كيف تقبل مصر الحرة المستقلة — على حد تعبير النحاس — حليفة بريطانيا بشأن يكون رعاياها فى أرضها أدنى حقا وكرامة من رعايا الدول الأجنبية ؟ . كذلك لم يهمل النحاس الاشارة الى أن الفريق المصرى قد تساهل فى المسألة العسكرية لأنه يريد تعويض هذا التساهل بأن يربح فى المسائل الأخرى . وبصرف النظر عما فى هذه الاشارة من اعتراف ضمنى من النحاس بالتساهل ، الا أنه اعتراف لا حيلة

له فيه ، وهو من قبيل اللباقة ليس الا ، فلم يكن النحاس بقادر على ان يمنع هذا التساهل ومع ذلك فقد تساهل . انه مجرد سياسة أو كياسة ودبلوماسية فى الحديث ورغبة فى التعويض والظهور بمظر المتفضل وهو لا يملك من الأمر شيئا ما ولعل النحاس أراد ـ بذكائه ـ أن ينتهز فرصة تمرد محمد محمود أو تطرفه أثناء مناقشة مسألة « قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها » والتى أشرنا اليها ، وقد تمسك محمد محمود باشا بضرورة تعويض مصر عن ذلك كما ذكرنا بالغاء الامتيازات الأجنبية الغاء تاما ، والنص فى صلب المعاهدة على تعهد انجلترا بمعاونة مصر فى هذا الالغاء .

وقبل أن نصل الى مؤتمر مونتريه الذى الغيت فيه الامتيازات الأجنبية طبقا للمادة الثالثة عشر الآنفة الذكر ، يجدر بنا أن نتناول المسألة الثانية التى اعتبرناها تعويضا أو مكسبا من مكاسب المعاهدة أعنى السودان .

ثانيا : السـودان :

ويجب أن ننوه بأن مسألة السودان والمسألة العسكرية كانا الموضوعين الأكثر صعوبة فى المحادثات بين الجانبين ، وقد كان السودان ـ كما أشرنا ـ الصخرة التى تحطمت عليها مفاوضات ١٩٣٠ ، بل كان مثار المشادة بين المتفاوضين من الجانبين فى المفاوضات السابقة . على أى حال بدأت المفاوضات بشأن السودان وكان تقدمها أسرع من المباحثات العسكرية . وكانت المادة الحادية عشر وملحقها فى المعاهدة تعنى تقدما بالنسبة الى ما قدم الجانب المصرى فى ١٩٣٠ ورفضه البريطانيون حينئذ ، ويوضح لنا مكرم ما حدث فى ١٩٣٠ فيقول « كنا نطلب ارجاع أورطة واحدة من الجيش المصرى ، أو السماح بالهجرة الحرة الى السودان ، أو فى

القليل السماح لنا بالمفاوضة فى مسألة تطبيق اتفاقية ١٨٩٩ بعد مرور سنة من عقد المعاهدة ، فرفضت كل هذه الاقتراحات المتواضعة وفشلت المفاوضات لهذا السبب ، ولقد صارحنا الانجليز وقتئذ بأنهم لا يقبلون أى اشتراك لمصر فى ادارة السودان .

كان هذا فى ١٩٣٠ ، أما فى معاهدة ١٩٣٦ فقد قبل الجانب البريطانى : أولا : أن تكون قاعدة التوظيف هى المساواة بين الموظفين البريطانيين والمصريين . ثانيا : الاعتراف الصريح بالادارة المشتركة بين الفريقين . ثالثا : ارجاع الجيش المصرى من غير قيد . رابعا : ان تكون الهجرة حرة من غير قيد الا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام . خامسا : الا يكون هناك تمييز فى السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الموظفين المصريين فى شئون التجارة والمهاجرة والملكية . سادسا : أن يكون الموظف المصرى فى شئون الرى عضوا فى مجلس ادارة الحاكم العام ، ليستشار فى شئون مصلحته وأن يكون لمصر الحق فى تعيين موظف اقتصادى كبير بالخرطوم ، وموظف عسكرى يكون سكرتيرا للحاكم العام . سابعا : الموافقة على أن الاشتراك فى الادارة لا يعتبر مساسا بمسألة السيادة على السودان .

هذه هى النصوص التى يتضح منها أنها كانت تعنى نجاحا لا شك فيه ، ورغم هذا فقد تجنى عبد الرحمن الرافعى على هذا النجاح فيذكر أن « السودان قد أصبح بموجب المعاهدة مستعمرة انجليزية تحرسه جنود مصرية تحت أمرة حاكمه العام البريطانى ... الخ » ولعل الاستاذ الرافعى — وهو سكرتير الحزب الوطنى آنذاك — كان يرى بعد الخيال ان المعاهدة يجب أن تنص على طرد الانجليز من السودان . أو لعل الرافعى — ومن ذهب مذهبه — يريدون أن يقولوا ان العبرة بالتطبيق » . ولكن هذه قضية أخرى ، فقد كان التطبيق رهنا بالمستقبل واحداثه وشخصياته ولم يكن من

الممكن أن نطلب من المفاوض المصرى أن يرجم بالغيب أو يتنبأ بالمستقبل ليرى هل ستطبق هذه القواعد أم لا ؟ ، لا شك أن ما جاء بالمادة الحادية عشر كان مكسبا لصالح مصر . والى جانب المكاسب التى حققتها المعاهدة فى مسألتى الامتيازات والسودان أحرزت مصر مكاسب أخرى ، فلا شك أن المعاهدة سمحت لمصر فى البدء فى أخذ مسئولياتها وفى تنمية وسائلها ومشروعاتها ، فبدأ الاهتمام فى التزايد بالمدرسة الحربية التى تحولت الى كلية ، واهتمت الحكومة بزيادة عدد الضباط ، وحسن تدريبهم والاستزادة فى التسليح والعمل على انشاء جيش حديث يزيد من هيبة مصر فى أعين جيرانها . كما كفلت المعاهدة قدرا من الاستقرار الداخلى ، وهو عنصر جوهرى بالنسبة الى تقدم النشاط الاقتصادى . وكان من مظاهر الاهتمام بتقوية الجيش أن تسلم المصريون لأول مرة منذ ١٨٨٢ قيادة الجيش وعين اللواء محمود شكرى باشا رئيسا لأركان الحرب ، وأنشئت مدرسة المهندسين العسكريين ، ومدرسة أركان الحرب ، ومدرسة ضباط الصف ، ومدرسة الطيران ، والصناعات الميكانيكية . كما حققت المعاهدة سحب جميع الموظفين البريطانيين من الجيش المصرى ، والغاء وظيفة المفتش العام والموظفين التابعين له ، كما نصت على الغاء أدارة الأمن العام الأوربية ، وخروج العنصر الأوربى من البوليس فى مدى خمس سنوات ، وأطلقت حرية الحكومة المصرية فى الاستغناء عن المستشارين القضائى والمالى ، كما اعترفت انجلترا بأن المسئولية عن أرواح الأجانب فى مصر من اختصاصات الحكومة المصرية وحدها ، ونص فيها على الغاء جميع الاتفاقات والوثائق المنافية لاحكامها ، ومنها تصريح ٢٨ فبراير بتحفظاته الأربعة ، كما أعطت مصر حرية عقد المعاهدات السياسية مع الدول الأجنبية بشرط ألا تتعارض مع أحكام المعاهدة، وتبادل السفراء مع بريطانيا ، ودخول مصر فى عصبة الأمم كدولة مستقلة ذات سيادة ، ومهما يكن من اخفاق عصبة الأمم فى تحقيق

السلام ، فان دخول مصر فى هذه الجماعة كان كسبا معنويا ، وابرازا لمكانتها الدولية ، واعترافا من الدول باستقلال مصر وتحررها من القيود التى حالت فى السنين الماضية دون قبولها عضوا فى تلك العصبة . وهذا اعتراف من الرافعى .

وبالاضافة الى هذه المكاسب نذكر أن المعاهدة قد حققت زيادة فى حصة مصر من دخل قناة السويس ، فان الراسماليين الاجانب كانوا قد جردوا الحكومة المصرية من الاسهم التى كانت تملكها فى الشركة بل وسرقوا كذلك نسبة الـ ١٥٪ من الارباح التى نص عقد الامتياز على وجوب حصول الحكومة المصرية عليها — وكانت قد اضطرت الى بيعها الى الراسماليين الفرنسيين فى عام ١٨٨٠ — وقد ظلت مصر منذ ذلك الحين حتى عام ١٩٣٧ لا تحصل على اى نصيب من أرباح شركة القناة .

هذه هى المكاسب التى أتت بها المعاهدة ، لكن أهم هذه المكاسب وأخطرها وباعتراف جميع السادة المؤرخين والكتاب وحتى المتطرفين منهم كان الغاء الامتيازات الأجنبية ، ولذلك نعجب حين يذكر أحد هؤلاء الكتاب أنه لم يستفد من الغاء الامتيازات الا بعض كبار الماليين ، وبعض كبار ملاك الأرض فقد زاد توظيف أموالهم فى الصناعة ، ورغم أنه يعترف بانتعاش الصناعة المصرية الا أنه يذكر أن السيطرة الحقيقية عليها كانت لكبار رجال المال وبعض كبار ملاك الأرض الذين بدأوا يوظفون بعض أموالهم فى هذه الصناعات .

على أى حال هى محاولة للنقص من قيمة الغاء الامتيازات وقد كانت اغلالا فى عنق مصر وتهديد لسيادتها وسلطانها فى التشريع والقضاء والمالية والادارة والأمن العام . فحققت مصر بالغائها التخلص من القيود التى كانت تحول بينها وبين حق التشريع المالى وغير المالى الذى يسرى على جميع المقيمين بمصر ، كما أصبح بامكانها وضع

ميزانيتها على قواعد مالية صالحة وتوزيع الضرائب بطريقة عادلة. ولم يكن المكسب المعنوى لالغاء الامتيازات بأقل أهمية ، فقد أزال التفرقة القديمة بين المصريين والأجانب فأصبح الجميع متساوين أمام القانون ، وكانت الامتيازات قد أوجدت « تفرقة عنصرية » فى مصر لا تقل خطرا عن التفرقة العنصرية فى البلاد الافريقية ، وكانت مصر هى القطر الوحيد الذى كان لا يزال يجثم تحت عبء نظام الامتيازات ، بعد أن قبلت الدول صاحبة الامتيازات الغاء امتيازاتها فى البلاد الأخرى لا سيما تركيا .

مؤتمـــر مونتريـــه :

وقد عقد لالغاء هذه الامتيازات مؤتمر دعت اليه الحكومة المصرية فى مونتريه بسويسرا فى ١٢ أبريل ١٩٣٧ ، وقد حضره ممثلو الدول ذات الامتيازات ــ وكان عددها ثمانية عشر دولة ــ وقد عقدت عدة اجتماعات من ١٢ ابريل الى ٨ مايو ١٩٣٧ انتهت بأن قررت الدول المتعاقدة كل فيما يخصها قبول الغاء الامتيازات فى مصر الغاء تاما من جميع الوجوه ، وخضوع الأجانب للتشريع المصرى فى المواد الجنائية والمدنية والتجارية والادارية والمالية وغيرها مع مراعاة مبادىء القانون الدولى . كما تقرر اقامة نظام انتقال تبقى بمقتضاه محكمة الاستئناف المختلطة والمحاكم المختلطة القائمة حتى ١٤ اكتوبر عام ١٩٤٨ ، على أن يكون تنظيم هذه المحاكم أبتداء من ١٥ أكتوبر ١٩٣٧ بمقتضى قانون مصرى يصدر بلائحة التنظيم القضائى الذى ألحق نصه بالاتفاق . كان الاستقلال التشريعى أشرف من الاستقلال السياسى وأصدق على حد تعبير فكرى أباظة .

آراء فى المعاهـــدة :

هذا عرض ــ سريع ــ عن المعاهدة وقد حاولنا ابراز مكاسبها ومساوئها ، وكان لا بد من المساوىء لكى نحصل على

المكاسب ، ذلك انه ــ كما يذكر محمد محمود زعيم الاحرار الدستوريين وعضو وفد المفاوضات ــ حيث يوجد طرفان متفاوضان ووجهتان للنظر ، ورأى عام يرتبط به كل من الطرفين ، فلن يستطيع الانسان عقلا أن يرجو الحصول على كل ما يطلبه « لذلك لا أكون معبرا عن رايى الصحيح اذا قلت لكم أن هذه المعاهدة تحقق مطالب مصر القومية المشروعة على وجه كامل وبصورة نهائية ، وغاية ما اذكره لكم أنها خطوة نحو تحقيق هذه المطالب ، وأن ما تجنيه مصر من مزاياها يفتح أمامها بابا ظل حتى اليوم مغلقا . ففى المعاهدة مزايا لا سبيل الى انكارها ، وحسبى أن اشير الى أن نصوصها فى الامتيازات الأجنبية تفضل ما جاء فى المشروعات السابقة جميعها وتهىء لمصر ما ترغب فيه من الغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة ... الخ » ثم يتحدث عن واقع الأمر فيقول « ولولا ظروف خاصة بنا فى مصر ، ولولا ما فى المعاهدة من المزايا ، ولولا ظروف دولية قائمة فى الوقت الحاضر تحيط بنا وتدعونا لنفكر فى الواقع ، والا نقتصر على الحرص على آمالنا ومطالبنا لما جال قبول هذه المعاهدة بخاطرى ... » والواقع ان هذا الراى لم يقتصر على محمد محمود باشا بل شاركه فيه معظم أعضاء وفد المفاوضات ، ولعل من المناسب أن نعرض سريعا لبعض تلك الأراء ، ولعل أكثر تلك الآراء واقعية كان رأى اسماعيل صدقى اذ يقول « ان المعاهدة خطوة كبرى ، ولم تقل انها الاستقلال التام بذاته ، على أننى والذين أعبر عن رأيهم (حزب الشعب) ونحن ابعد ما نكون من الغلو فى تقدير ماكسبناه نخالف مع ذلك كل المخالفة أولئك الذين يذهبون الى ان المعاهدة بمثابة تنظيم للاحتلال أو ما شابه ذلك من الأقوال » . ومن منطق الواقع يستطرد صدقى فيقول « يقول المعترضون أن مصر لم تستفد الفائدة كلها من الظروف السياسية التى صاحبت المحادثات ومع اننا لا ننكر أن انجلترا قد تشددت فيما اقتضته من ضمانات وفيما رضيت به حدا ادنى لهذه الضمانات ، الا أن ثمة حقائق لا يصح أن تفوت فطنة

المصريين كضعف استعداداتنا العسكرى فى العهد الحاضر والى سنوات قادمة .. » ثم ينتقل اسماعيل صدقى الى نقطة أخرى فيرى « أنه يجب أن ننظر الى المعاهدة كمجموعة قائمة بذاتها أسفرت عنها حاجة مصر وبريطانيا ... وانه لما يثير الدهشة فى اعتراض المعترضين على المعاهدة اغفالهم لهذا الوضع وعكوفهم على نصوص المعاهدة تحليلا وتفصيلا تاركين منها ما يتفق الجميع على اعتباره حسنا فى ذاته مبرزين قبل كل شىء ما قد يتسع مبناه أو معناه للنقد أو الاعتراض . ممتنعين حتى عن أن يسائلوا أنفسهم عما قد يكون هناك من سبب حمل المفاوض المصرى على قبول كيت أو كيت مما يعترضون عليه أو عما قد يكون هذا المفاوض قد كسبه فى أمر آخر فى مقابل هذا الذى سلم به » . والواقع أنه مهما كان الرأى فى اسماعيل صدقى ، الا أننا نوافق على ما ذهب اليه ولا سيما فى الفترة الأخيرة . ولعل هذا يرجع الى اطلاعنا على محاضر جلسات المفاوضات ، وقد مسسناها مسا هينا — وقد أدركت منها كيف قاوم وناضل المفاوض المصرى — تحت ضغط ظروف صعبة بالغة التعقيد فى الداخل والخارج — لكى يكسب ما استطاع أن يكسب وكيف اضطر اضطرارا لا حيلة له فيه لكى يسلم ما سلم به . وقد اعترف بذلك صراحة الدكتور أحمد ماهر . فقال « اننا مضطرون الى قبول هذه الشروط ، نظرا للظروف القاهرة التى تحيط بنا ، والتى لا مفر منها » . الا أنه يعترف بأن للمعاهدة مزاياها العظيمة الكبيرة التى دعت الى قبولها ، ولكن هذا لا يغاير أن بها نقصا وعيوباً .... الخ .

كذلك ألقى حافظ عفيفى باشا — برأيه — وكان عضو وفد المفاوضات — فى عام ١٩٣٨ فقال « لقد أحرزت مصر فى السنتين الماضيتين نصرا فى ميدان السياسة الخارجية كان من نتائجه أن استقلت البلاد بشئونها ، وآل الى أبنائها تولى مستقبل بلادهم بأيديهم .. ولكن هذا الانتصار الذى نالته مصر بفضل مجهودات

حكومة النحاس باشا ومعاونة زعماء الأحزاب لها ، وبفضل تضامن الأمة جمعاء والتفافها حول راية الوطن هو فى الحقيقة أول الجهاد لا آخره ... الخ » .

اما راى الدكتور هيكل فقد تراوح بين التأييد والمعارضة ، فحينما سأله رئيس مجلس النواب عن رايه قال ان المسألة مسألة تحليل اكثر منها تأييد أو معارضة .... وعلى عادة الدكتور هيكل أخذ يحلل فى نتائج المعاهدة ثم انتهى الى أن تساءل : هل نقبل المعاهدة أم نرفضها ؟ وأجاب بنفسه فقال : « ان كنتم تريدون لمصر استقلالا تاما فالمعاهدة لا تحقق استقلالها التام فارفضوها . وان كنتم تريدون لمصر أن تتمتع بحقوق الممتلكات البريطانية المستقلة (الدومنيون) فالمعاهدة لا تنيلكم أياها فارفضوها . وان كنتم تريدون تغيير الحالة التى سئمناها دون اهتمام بنتائج هذا التغيير لعل فى الحركة بركة اذن فاقبلوا المعاهدة على أن تعدل بأسرع ما يستطاع تعديلا يزيل ما بها من مساس باستقلال مصر » .

ومهما يكن فهذه هى المعاهدة من خلال بعض آراء من صنعوها — وليست كل الآراء — وآراء بعض الأحزاب القائمة حينئذ .

فما هو راى الشعب ؟ وكيف استقبل الشعب المعاهدة ؟

ويحسن قبل أن نبحث استقبال الشعب للمعاهدة ورايه فيها أن نبحث فى استقبال الوفد وقادته لها ، فالواقع — وهو واقع لا مناص من الاعتراف به — أن راى الشعب — فى معظمه — كان يسير بهدى او غير هدى — منساقا — بعقله احيانا وبعاطفته احيانا كثيرة — وراء زعماء الوفد ، ولا سيما فى عام ١٩٣٦ .

أشرنا فى بداية البحث الى اننا نعتبر أن المعاهدة وفدية فى جزء كبير منها ، فكان من الطبيعى أن يحتفل بها الوفد . لكن يبدو أن زعماء الوفد — وحينما نقول زعماء الوفد فى ١٩٣٦ يجب أن

تنصرف أذهاننا الى النحاس باشا ومكرم عبيد باشا ـ وقد أسكرتهم نشوة استقبال الشعب لهم فأنستهم الحقيقة وهى أن الاستقلال التام مازال فى ضمير الغيب ورهنا بالمستقبل ، ومن ثم غالوا وبالغوا فيما أحرزوه وما أتت به المعاهدة . ولذلك فاننا نوافق الاستاذ شفيق غربال حينما أخذ على الزعماء من بين ما أخذ مبالغتهم الشديدة فى مدح مزايا المعاهدة فى أوساطنا المصرية بينما مرت فى الأوساط البريطانية ولا يكاد يحس بها أحد . والانصاف يقتضينا أن نذكر أن بعض رجال الوفد قد اعترفوا بهذا المأخذ ، الا أنهم عللوه بديما جوجية مكرم والفاظه الرنانة وخطبه المسجعة فيذكر الدكتور محمد صلاح الدين (*) أنه كان غير راض عن الدعاية الشديدة والتهليل الذى صاحب توقيع المعاهدة لأنه كان يشعر بريطانيا بأنها أعطت المصريين حقهم وهذا من شأنه أن يسقط بقية الحقوق التى مازالت قائمة . ولكن الانصاف يقتضى أن نذكر أن رجال الوفد لم يكونوا جميعا بنفس درجة الحماس للمعاهدة ، فبينما أطلق النحاس باشا عليها « معاهدة الشرف والاستقلال » وهى كلمة اخذت حجة على مصر فى مجلس الأمن ١٩٤٧ ، وأقامت الحكومة أقواس النصر لمواكب المفاوضين والدعاة للمعاهدة ، ونظمت هيئات الوفد ـ بأمر الحكومة ـ مظاهرات ضخمة لاستقبال المفاوضين ، وكذلك القى مكرم عبيد باشا خطبته السالفة الذكر يحبذ فيها المعاهدة ويعتبرها نصرا مبينا ، وليس هذا فقط بل أن مجلس الوزراء الوفدى قرر فى ٢٧ ديسمبر ١٩٣٦ اعتبار يوم ٢٦ أغسطس من كل عام عيدا للاستقلال . وبث الوفديون دعاية واسعة النطاق للمعاهدة الجديدة زاعمين أنها حققت لمصر كل ما كانت ترجوه

(*) محمد صلاح الدين كان سكرتيرا لهيئة المفاوضات المصرية ثم وزيرا للخارجية فى حكومة الوفد الأخيرة . لقاء معه ومع الاستاذ ابراهيم فرج فى مكتبهما للمحاماه (٢٧ ش طلعت حرب) فى ١٣/٥/١٩٦٨ .

وتطالب به ، فدقوا لها الطبول . بينما كان هذا موقف النحـــاس ومكرم وحكومة الوفد نجد أن بعض الوفديين نظروا للمعاهدة نظرة أكثر تقديرا ، فنجد أحمد ماهر يعلن أنها ليست الا خطوة فى سبيل الاستقلال وليست الاستقلال كله ، لكنه ــ كما يذكر د. هيكل ــ لم يكن يملك أن يملى هذا الرأى على حزب الوفد وهو ليس رئيسه ، وكل الذى استطاعه أن نصح النحاس باشا بأن يعتبر توقيع المعاهدة خاتمة عهد وفاتحة عهد آخر ، وذلك بأن تندمج الأحزاب كلها فى حزب واحد على نحو ما حدث فى ١٩١٩ ، ثم يترك للزمن أن يفعل بعد ذلك فعله فى تكييف الأمور ومجراها وتنظيم الأحزاب تنظيمـــا جديدا فى مصر . ورغم أن الدكتور ماهر قد انشق بعد ذلك عـــلى الوفد ، الا أن الدكتور محمد صلاح الدين مازال يحمد له هـــذا الموقف ، فى نظرته للمعاهدة ، ولم يكن ماهر وحده فاننا نجد محمود سليمان غنام يذكر أنها كأى اتفاق يحمل الحسنات والهنات ، وانها لا تعدو عقد الصلح الذى يبرم فى القضايا العادية ، وهى على أى حال خطوة كبرى فى سبيل الاستقلال . ويستطرد غنام فيذكر لنا أنه لم ينح نحو مكرم باشا حين وصفها فى محاضرته بالجامعة بأنها معـــاهدة الشرف والاستقـــلال ، بل وجـــد فيهـــا ما جعلـــه ينادى بعدم قبول بعض نصوصها ، مثال ذلك ما حوته من المعاهدة الأبدية ، كما أشرنا . تناقض واضح فى موقف رجال الوفد ازاء المعاهدة ، لكننا لا يجب أن نبالغ فى هذا التناقض ، ولعل تفسير موقف الفريق الأول ــ موقف المبالغة والتهويل ــ يرجع الى ما ألفته الحياة السياسية فى مصر حينئذ من ربط العمل السياسى ببعـــث الحماسة الشديدة لشىء أو الكره الشديد لشىء آخر ، فاعتاد الناس الا يطيعوا زعمائهم الا اذا هيجتهم الخطبة أو المقالة ، وكان الأولى بنا العكس ، فالمزاج المصرى كان أحوج ما يكون الى أن يدرب على الضبط منه الى أن يشجع على الانفعال . واذا كنا نحاول أن نفسر موقف المبالغة فلا يعنى ذلك أننا نبررها ، ذلك لأن المبالغة لم تكن

لها ضرورة ، فزعماء الوفد يعلمون أن البرلمان سوف يقر المعاهدة ومن جهة أخرى يعلمون أن مصر لم تنل كل حقها ، ولا بد من السعي لأن تنال ذلك الحق . وكان من الأصوب أن يخاطب — هؤلاء الزعماء — عقول الناس قائلين لهم لقد بذلنا أقصى ما نستطيع فى الظروف الحاضرة ، ونلنا أقصى ما يمكننا نيله وهو يفوق ما حققناه فى المفاوضات السابقة ، والموقف الدولى ينذر بالعواصف ، والمعاهدة ما هى الا مرحلة من مراحل الجهاد تعقبها مراحل .

موقف لا شك كان فيه بعض التجنى من زعماء الوفد على عقول جماهيره — وسوف نرى أثر ذلك فى قبولها للمعاهدة لكن الحق يتطلب أن نذكر أن هؤلاء الزعماء كانوا أسرع الى تصحيح موقفهم أزاء هذه المعاهدة . فقد شعر المصريون قبل قيام الحرب العالمية الثانية بالخطأ الذى ارتكبه الساسة بعقد هذه المعاهدة فان المصريين لم يغفلوا قط من وجود القوات البريطانية ولم يلحظوا أى تغيير فى الأحوال عما كانت عليه قبل المعاهدة . ومن ثم فقد شارك حزب الوفد فى انتقاد المعاهدة ، لكن ذلك كان بعد أن أصبح فى المعارضة فى ١٩٣٨ ، وقد دأب زعيم الوفد بعد ذلك وفى مناسبات كثيرة على المناداة ببطلان المعاهدة واستنفاد أغراضها ، ففى برقية ارسلها النحاس الى السفير البريطانى على أثر فشل القضية المصرية فى مجلس الأمن (١٩٤٧) يذكر فيها أن المعاهدة لا يمكن أن تفرض علينا الى الأبد ، وأنها أبرمت لظروف انقضت وملابسات زالت وانتهت . « وأصبح من حقنا خصوصا بعد أن ابرم ميثاق الأمم المتحدة ان نعلن أنها أصبحت ساقطة لا وجود لها » .

والانصاف يقتضينا أن نذكر أن موقف النقراشى ورأيه فى المعاهدة كان لا يخرج عن هذا الرأى فحين عرضه لقضية مصر فى نفس العام قدم نقاطا متعددة يوضح فيها أن المعاهدة استنفدت

اغراضها ، فقد كانت حين توقيعها اجراء مؤقتا لمواجهة أزمة دولية. كما أنها مناقضة لاتفاقية قناة السويس الموقعة فى ١٨٨٨ .

هذا على أى حال — كان موقف الوفد ، وبتعبير أدق موقف زعماء الوفد وقادته ، فكيف كان موقف الشعب ؟ بادىء ذى بدأ نريد أن نذكر أن الشعب كان حينئذ ينظر الى أى عمل من خلال عين قادة الوفد ، وقد رأينا كيف كانت نظرة هؤلاء القادة الى المعاهدة ، فكيف نظر الشعب اليها ؟

رغم أن البعض يذكر أن المعاهدة لم تكن تعنى تحالفا بين الشعب المصرى وانجلترا ، وانها فى مدلولها الحقيقى ليست الا تحالفا بين الوفد — وهو فى القيادة الشعبية — وبين انجلترا ، رغم هذا نجد اجماعا من بعض المصادر على ان الشعب — او جمهرته الغالبة — قد ارتاحت اليها بحسبانها مرحلة تدنى من المرحلة النهائية التى يتم فيها الجلاء والاستقلال التام . لكن هناك سؤال يطرح نفسه ، هل كان هذا الارتياح نابعا عن فهم ودراية بما فى المعاهدة ؟ قبل البحث فى المصادر التقليدية ينبغى أن نشير الى حقيقة استقيناها وهى أن الجماهير هللت للمعاهدة لا عن دراية بنصوصها وما فيها من المساوىء والمحاسن ، ولكن فرحهم وتهليلهم كان راجعا الى الحب العميق للوفد وقادته » « وأن كل ما يأتى به الوفد فيه الخير للبلد ... » ويؤيد البعض هذه الحقيقة ويبرر موقفها « بأن الوعى القومى الجديد لم يكن قد نما الى الحد الذى يحمل على احترامه والنزول على ارادته ، لأن ثمار التقدم الاقتصادى والاجتماعى والثقافى لم تكن قد نضجت بعد » . وان ذلك كان سببا فى احتفاظ الوفد بسلطانه القديم على الرأى العام . ويبدو أن الضغط الذى تعرضت له الجماهير ولا سيما فى عهد اسماعيل صدقى كان يساهم فى استجابة الجماهير لخصوم عهد

صدقى واستعدادها لتلقى آرائهم . الا أن ذلك كله لا يمنع أنه ربما وجد الشعب فى المعاهدة خطوة فاستكان اليها مؤقتا حتى يستجمع قواه من جديد ، ثم لا يجب أن ننسى عامل الاقطاع وسيادته فكان صاحب الكلمة العليا فى الريف ويتحكم فى اتجاهات جماهير، وبوجهها حيث يشاء .

ورغم كل هذه التبريرات فاننا لا يجب أن ننساق وراءها ونعتبرها قضية مسلمة ، اذ لو كان الأمر عدم وعى ونضوج الجماهير فى أقصى العزب والنجوع فماذا يمكن القول بالنسبة لمجلس البرلمان ؟ وقد أسفرت الآراء فى مجلس النواب عن قبول المعاهدة بأغلبية ٢٠٣ صوتا بينما رفضها ١٢ صوتا . وفى مجلس الشيوخ وافق عليها ١٠٩ صوت ورفضها ٧ أصوات ، ان البرلمان ، ولا سيما مجلس النواب كان فى أغلبيته وفديا ، ثم أنه ككل برلمانات مصر فى تلك الفترة من تاريخ مصر كان برلمانا يسير على هوى ساسة الأحزاب وزعمائها . وقد اعتقد البرلمان أن مصطفى النحاس هو الذى أتى بالمعاهدة ــ كما اعتقد الشعب ــ وكان هذا الاعتقاد صحيحا لحد كبير كما أشرنا وكما سجل محمد التابعى ذلك فى مقال له بجريدة المصرى ، فكتب يقول ان هذه المعاهدة انتصار شخصى لمصطفى النحاس ، وأن المعارضين لها يقصدون الحط من قدر الوفد وقدر النحاس « ولو أن آخر غير مصطفى النحاس أتى لهم بمعاهدة أقل قيمة من هذه المعاهدة لهللوا لها وقبلوها » . وينتهى الى أنه ولا وفدى واحد يقول ان هذه المعاهدة كلها خير وفوز وكسب لمصر والمصريين ، ومع ذلك فقد أقرها البرلمان وقبلتها مصر .

ولذلك ينبغى ألا نتجنى على الشعب فنذكر أنه تلقى أنباء المعاهدة بعدم الاكتراث وأن هز اكتافه ، ولم تنطلق يد منه بالتصفيق

ولا حنجرة بالهتاف كما ذكر البعض ، فان الزعماء الوفديين — كما رأينا — استطاعوا أن يقنعوا الشعب بأنهم قد أحرزوا له « الشرف والاستقلال » ، فتوهم المصريون أنهم قد حصلوا فعلا عليهما ، ومن ثم انصرفوا أو صرفتهم الأحزاب الى النضال المرتبط بتقلبات الحكم وأهواء السياسة والساسة .

نود ان نستخلص حقيقة هامة وهى أن الجماهير استقبلت المعاهدة كما استقبلها قادة الوفد فمشاعر هؤلاء كانت مرتبطة بأقوال أولئك ، هذا رغم أن المعاهدة — كما أشرنا آنفا — لم تقنع رجل الشارع بالأدلة المحسوسة والسريعة ما كان يتخيله . فلا شك أن ابرز المحسوسات عند الجمهور كان وجود الجنود الانجليز فى كل مكان يتحكمون فيه فهل هيأت له المعاهدة التخلص من ذلك الهوان ؟ حقا تخلص منه — بالقول والخطابة — الا أن الجندى المحتل بقى حيث كان بالفعل يسيطر على جانب كبير من مصر ... أما ما عسى أن يحدث بعد عشرين سنة — مدة المعاهدة — فيما يتعلق بهذه القوات البريطانية ، وما هو حادث من زوال الاشراف البريطانى على الادارة والحكومة ، فهى أمور لا تدخل فى نطاق نظره ولا تؤثر فى تفكيره ، والمعاهدة عنده من هذه الناحية غير ما كان يرجو ويتوقع أن تكون ، الا ان كل ذلك لا يمنع — حينما نضع انفسنا فى الظروف والملابسات التى صاحبت المعاهدة مقدمات ومفاوضات ونتائج عامة — وحينما نتصور كيف كانت السلطات الانجليزية — ومن يشايعها من الوزارات المصرية — ترهق البلاد فى جميع نواحى نشاطها وحياتها ، وكذلك حينما نجد فى نصوص المعاهدة بعض المزايا وما كان فيها من تخفيف وطأة ، كل هذا لا يمنع ان نقرر أن الشعب أحس بفطرته انها خطوة فباركها وارتاح لها وخاصة أن الوفديين هم الذين زفوها له .

نستخلص من كل ذلك أن معاهدة ١٩٣٦ أتاحت لمصر التمتع بالاستقلال الداخلى الى الحد الذى سمح به النضال الحزبى فى مصر فيها بعد وفى ظل النظام الملكى ودستور ١٩٢٣ ، والى الحد الذى سمح بتدخل انجلترا السافر فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، والى الحد الذى سمح بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ دون أن تخشى تدخلا من انجلترا لحماية العرش المصرى الذى كان فى حمايتها قبل عقد المعاهدة . كما هيأت لمصر التمتع باستقلالها الخارجى الى الحد الذى سمح لها باتخاذ موقف الحياد فى حرب كوريا عام ١٩٥٠، والى حد عدم الاعتراف بالصين الشعبية أو الدخول فى صلات وثيقة مع الاتحاد السوفيتى كما هيئات لمصر التمتع بمحالفة بريطانيا العظمى الى الحد الذى سمح وساعد على انتصار بريطانيا العظمى فى الحرب العالمية الثانية ، وسمح بهزيمة مصر أمام العصابات الصهيونية . كما خلصت المعاهدة مصر من جانب كبير من مشاكلها مع انجلترا ، وهى المشاكل التى نظر اليها سعد زغلول ثم مصطفى النحاس وغيرهما من الساسة المصريين على انها تشتيت للجهود التى يجب أن توجه كلها الى تحقيق الاستقلال ، ومن ثم أخذت مصر عقب ابرام المعاهدة — كما سنرى من خلال حكم الوفد — تتجه صوب البلاد العربية ، واخذ التفكير الرسمى فيها يتجه الى العالم العربى ليكتب صفحة جديدة فى تاريخ العرب الحديث .

اذن فان المعاهدة تسجل نقطة انتقال حاسمة فى تاريخ مصر المعاصرة وفاصلا تاريخيا بين مرحلتين فى تاريخ مصر والوفد معا ، وكذلك من الممكن أن نعتبرها النهاية الطبيعية لثورة ١٩١٩ .

الفصل الثالث

التنظيم الحزبى والبرنامج

ان التنظيم الحزبى ليس الا محاولة جمع أكبر عدد ممكن من الأفراد على فكرة واحدة ولأطول زمن ممكن · والحزب — وفق تعريف تقليدى — يمثل مبادىء ومصالح طبقة ، أو هو على الأدق يمثل العناصر القيادية والواعية للطبقة ، ورغم هذا فان الحزب قد يمثل أحيانا أكثر من طبقة ، فقد يمثل عدة طبقات مادام لا يوجد تناقض أو تعارض بين مبادئها ومصالحها ، وأحيانا ما يوجد تناقض بين هذه الفئات ولكن تجمعها مصالح مشتركة ضد فئات أخرى ·

واذا حاولنا القاء نظرة سريعة على الأحزاب وتنظيماتها سواء فى مصر أو فى خارجها سنجدها — ولا سيما فى نشأتها ومراحلها الأولى — أنها تؤكد هذا المعنى ·

ففى مصر كان حزب عرابى يمثل الطبقة الوسطى « البورجوازية » المصرية التى بدأ ظهورها منذ الحملة الفرنسية وعصر محمد على والتى نضجت للثورة فى عهد توفيق ، وكانت تضم المثقفين المصريين والضباط والعلماء والملاك ، وكان برنامج

الحزب اصلاح الحكم والادارة وهدف فى خطته الثورية الى اقامة جمهورية ديمقراطية وطنية ·

ولم يستمر هذا الحزب اذ راح ضحية الاحتلال البريطانى الذى قام بتصفيته هو والجيش معا كما ذكرنا ، ورغم وجود الاحتلال فقد برزت الدعوة لانشاء أحزاب جديدة فتكون الحزب الوطنى وكان فى بدايته بقيادة « بورجوازية » المدن الصغيرة من المثقفين خاصة ، ولكن اتصال مصطفى كامل وقادة الحزب بالأحزاب الأوربية ـ ولا سيما الأحزاب الاشتراكية ـ حمل اليهم أساليب التنظيم العلمى للأحزاب ، فبدأت الدعوة لتكوين نقابات العمال والجمعيات التعاونية الزراعية ، ولتنظيم المثقفين فى نادى المدارس العليا ، الا أنه ـ وباطراد الأحداث وباشتمال القاعدة الشعبية بالثورة خاصة فى الريف عقب حادث دنشواى فى ١٩٠٦ ـ بدأ الحزب الوطنى يتحول من حزب « الصفوة » أو الكوادر الى حزب جماهيرى ، الا أنه لم يهتم اهتماما كبيرا بالمشكلات الاقتصادية كما أهمل المشكلات الاجتماعية اهمالا يكاد يكون تاما لا يبرره القول بأن الهدف الأول كان اجلاء الانجليز وترك الأهداف الأخرى لما بعد الاستقلال ·

وكان تكوين الحزب الوطنى بمثابة رد فعل ضد ظهور « حزب الأمة » الذى تألف بتشجيع من كرومر مندوب الاحتلال ، وكان القوام الأساسى لهذا الحزب جماعة من الباشوات وكبار ملاك الأراضى المصريين وبعض أعضاء مجلس شورى القوانين وبعض كبار الموظفين ، وبعض المثقفين من أبناء كبار ملاك الأرض الذين كانوا قد تشبعوا بالمبادىء والنظريات الأوربية الليبرالية التى سادت فى

القرن التاسع عشر فى ميادين الفكر والاقتصاد والحياة العامة ، كما تشبعوا بتعاليم جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده ·

وتوالى قيام الأحزاب فى مصر فى الفترة من ١٩٠٧ الى ١٩١٤ أى فى الفترة السابقة على قيام الحرب العالمية الأولى وكانت فى معظمها تمثل مصالح طبقة أو أكثر من طبقة · وكان يغلب على تكوينها الطابع البورجوازى بحيث أن وسائلها كانت مقصورة فى أغلب الأحوال على التهييج والاثارة باعتبار أنها كانت قائمة أساسا على المشكلات السياسية مغفلة النواحى الاجتماعية والاقتصادية ، ولاعتمادها أساسا على الأغنياء والمحامين والأدباء والصحفيين والأطباء والمهندسين ولم تمثل فيها الطبقات العاملة ·

ولم تكن الأحزاب المصرية من حيث تمثيلها لمصالح طبقة أو أكثر من طبقة تعتبر فريدة فى نوعها ، اذ نجد فى بريطانيا أن حزب المحافظين فى تنظيمه كان يمثل الاقطاعيين كما يمثل الرأسماليين البريطانيين ، وان كان يمكن القول بأنه لا يوجد فى انجلترا اقطاع الآن بل بقايا الفئات الأرستقراطية القديمة ، أما حزب العمال فيها فهو يمثل العمال كما يمثل التعاونيين والفلاحين وقطاعات الطبقة الوسطى ، وفى الولايات المتحدة الأمريكية نلاحظ أن الحزب الديمقراطى يمثل الزراع كما يمثل التجار أو رجال المال والأعمال فيها ، وفى روسيا يمثل الحزب الشيوعى العمال والفلاحين والمثقفين السوفيت ، وفى فيتنام يمثل حزب العمال فيها العمال والفلاحين والمثقفين والبورجوازية الصغيرة الفيتنامية ... وهكذا .

هذا هو مفهوم الحزب وقد عرفته مصر قبل الحرب العالمية الأولى الا أنها ولظروفها الخاصة ـ لم تطبقه على وجهه الصحيح ·

ثم قامت الحرب فجرفت فى طريقها التنظيمات الحزبية المصرية ، وعندما وضعت الحرب أوزارها كان ذلك يعنى بداية مرحلة جديدة فى تاريخ مصر المعاصر . اذ تهيأت لتطالب بحقوقها ، فتألف « الوفد المصرى » على النحو الذى تناولناه آنفا . وهى لم يتكون بسعى أحد بقدر ما فاض تلقائيا عن كيان الأمة وعن القوى التى تفجرت والتى كانت الثورة والوفد نفسه تعبيرا عنها ، وهى قوى انتظمت الاقطاعيين والتجار والرأسماليين والمثقفين ، كما ضمت العمال والفلاحين .

لكننا لا نستطيع القول بأن الوفد فى نشأته كان يمثل كل تلك الطبقات ، فقد رأينا كيف أغفل فى تمثيله الناحية الاجتماعية وطبقتى العمال والفلاحين ، الا أنه ورغم هذا التصور فان الوفد تألف باعتباره فكرة جمعت البلاد كلها حول هدف واحد وهى الاستقلال ، وهو من هذه الناحية يعتبر تمثيلا للبلاد قاطبة حيث استقر على اختياره جميع المواطنين .

وفيما يتعلق بمسألة التركيب الاجتماعى لحزب الوفد نستطيع أن نلاحظ أنه قد أغفل هذه الناحية لا فى نشأته فقط بل على امتداد تاريخه كله . حقيقة روعيت فى تأليفه بعض الضوابط كأن يكون ممثلا فيه عنصر الأقباط فضم بعض الأعضاء منهم ، وكذلك عنصر قبائل الأعراب فضم أحد كبارهم ، كما مثل كبار ملاك الأراضى ، كما ضم عناصر تمثل اتجاهات سابقة فى السياسة كمعتنقى مبادىء الحزب الوطنى الى غير ذلك من العناصر التى تألف منها الوفد والتى أشرنا اليها . لكنه لم يمثل شتى قطاعات المجتمع المصرى وفئاته المختلفة ، ولا شك أن هذا يعتبر نقطة ضعف واكبت الوفد طوال تاريخه .

بل نلاحظ أن الوفد لم يستمر فى مراعاة تمثيل تلك الضوابط أو العناصر التى روعيت عند تأليفه، ويبدو أن ذلك كان متعذرا ولا سيما فى تلك الفترة المضطربة التى أعقبت نفى سعد وأصحابه فى المرة الثانية . فقد رأينا كيف اعتقلت السلطات الانجليزية رجال « الوفد الثانى » وحكمت عليهم بالاعدام ثم تعدل بالسجن المؤقت ، وكان لا مفر من استمرار الثورة واختيار عناصر جديدة بدلا ممن نفوا او حكم عليهم ، وبالتالى كان لزاما أن تقوم هيئة للوفد تلو هيئة أخرى على النحو الذى أشرنا اليه .

ونظرا للظروف القائمة آنذاك والسرعة التى كانت تتطلبها فى قيام تلك الهيئات أو « الطبعات » ، لم يكن من الممكن مراعاة تلك الضوابط التى روعيت فى تأليف الوفد الأول ، اذ كان من المتعذر التقيد فى هذه الأحوال بتركيب خاص من أى نوع سواء من الناحية الاجتماعية أو الطائفية أو الاقتصادية او غيرها .. وانما كان كل ما يهم الوفد ومن يخلفه بعد النفى والاعتقالات أن تستمر الثورة وأن يقوم على شئونها قادة أيا كانوا يحلون مؤقتا محل القادة المنفيين أو المعتقلين او المحكوم عليهم بالسجن .

فالعملية حينذاك ـ كما يذكر الأستاذ غنام ـ لم تكن عملية تركيب أو تصنيع ، وانما كانت عملية وطنية هدفها ألا يسقط علم الثورة من يد الوفد أيا كانوا ممثلوه . وكان يراعى فقط فى اختيار أعضاء تلك الهيئات التى تقوم مقام الوفد أن يكونوا أهلا لتلقى الصعاب وألا يخشوا الاعتقالات والنفى والسجن والتشريد . ولأنه لو روعيت القواعد والضوابط السالفة الذكر ومسألة التركيب الاجتماعى لما أقدم أحد على الاشتراك فى مثل هذا العمل الوطنى الخطير .

على أى حال ومهما يكن من أمر هذا القصور فلا شك أن الوفد فى تلك الفترة كان تعبيرا اجماعيا وشعبيا يشبه فى ظهوره الحزب الوطنى من حيث أن القضية التى كانت تستحوذ على تفكير قادة كل منهما كانت القضية السياسية والحصول على الاستقلال ، وقد قام كل منهما كحركة سياسية قبل قيامه كحزب رسمى ، بالاضافة الى ما ذهب اليه البعض من أنه وحده هو الذى يمثل القوى الوطنية ، الا أنه ما فتىء أن انتظم على صورة حزب سياسى بعد أن دفعته الأحداث الى ذلك ، كذلك يتشابه الحزبان ويلتقيان فى التفاف جمهور الفلاحين والعمال والتجار والطلاب والموظفين حول كل منهما . ويلاحظ أن هذه الطوائف فى كل الشعوب هى التعبير الصحيح عن الاتجاهات الوطنية ومنهم تؤخذ ايماءات المستقبل والحكم على الوعى الشعبى ومدى نموه أو قصوره .

ولقد ظل الوفد منذ تشكيله فى ١٩١٨ وحتى عام ١٩٢٤ لا يعتبر نفسه كحزب سياسى بل وكيلا عن الارادة الشعبية وتجسيدا لآمالها ، وحينما اضطر بعد ذلك الى اعتبار نفسه كحزب كان ذلك راجعا الى المسئولية التى شعر بها تجاه الثقة الهائلة التى أولاها اياه الشعب المصرى .

ولذلك يجب أن ننظر الى تنظيم الوفد فى ضوء مرحلتين : المرحلة الأولى وهو التنظيم الذى وضعه لنفسه للسير عليه عقب تأليفه ، وكان تنظيما اصطبغ بالشكل السياسى واتخذ طابع النضال للحصول على الاستقلال السياسى ، وهو التنظيم الذى ظل طابع الوفد حتى عقد معاهدة ١٩٣٦ . ثم تأتى بعد ذلك المرحلة الثانية فى التنظيم التى اتخذت شكلا خاصا بها لم يختلف كثيرا عما سبقه لكنه وقد أضيف اليه بعض الاعتبارات أصبح يمثل الشكل التقليدى لمفهوم التنظيم الحزبى بمعناه الحديث .

أما فيما يتعلق بالمرحلة الأولى وسنتناولها دون تفصيل ، فقد وضع الوفد لتنظيمه قانونا صدق عليه فى ٢٣ نوفمبر ١٩١٨ وتضمن ٢٦ مادة ، ونصت المادة الأولى على أن اسمه « الوفد المصرى » كما أشارت الى أسماء أعضائه ، وجاء فى مادته الثانية أن مهمته « هى السعى بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا فى استقلال مصر استقلالا تاما » ، أما المادة الثالثة فقد أوضحت أن « الوفد يستمد قوته من رغبة أهالى مصر التى يعبرون عنها رأسا أو بواسطة مندوبيهم بالهيئات النيابية ... » ونصت المادة الخامسة على أنه « لا يسوغ للوفد أن يتصرف فى المهمة التى انتدب لها ، فليس له ولا لأحد من أعضائه أن يخرج فى طلباته عن حدود الوكالة التى يستمد منها قوته وهى استقلال مصر استقلالا تاما وما يتبع ذلك من التفاصيل .

وقد عالجت المواد الأخرى من القانون تفصيل نظام الوفد وتقسيم أعماله بين ذوى الاختصاص فيه كالرئيس والسكرتير وأمين الصندوق . ففيما يتعلق بالرئيس نص القانون على أنه هو الذى يوجه الوفد ويرأس اجتماعاته ويشرف على تنظيمه ويراقب سير اللجان وعمل السكرتير وحركة الأموال (المادة ١١) وأما مهمة السكرتير فهى أن يلاحظ الأعمال الكتابية للوفد وسجلاته وكل أوراقه ماعدا التقارير (المادة ١٣) ... الخ أما المادة الأخيرة فى القانون فقد نصت على أن « يعين الوفد لجنة تسمى باللجنة المركزية لجمع التبرعات ومراسلة الوفد بما يهم من الشئون .. » . كما حدد القانون عمل أمين الصندوق وهو الاشراف على الحسابات ويعد مسئولا عن النواحى المالية (المادة ١٤) . وقد اشارت لائحة الوفد التنظيمية الى طريقة الاجتماعات من حيث اتخاذها النمط الأوروبى (المادة ١٥) كما اوضحت أن عضو الوفد يستطيع ان

يتحدث مع أشخاص لهم اتجاهات سياسية معينــة لكن هذا يكون بعد التصريح من الرئيس ، وأنه يجب على العضو أن يكتب تقريرا عن هذا الحديث (المادة ١٦ ، ١٩) .

ولا شك أننا اذا حاولنــا القاء نظرة تحليلية سريعــة على ذلك القانون أو تلك اللائحة التنظيمية التى وضعها الوفد لنفســه فسيتضح لدينا دقة الصياغة والألفاظ من ناحية ولعل ذلك يرجع الى العقلية القانونية التى سيطرت على أعضاء الوفد حينذاك ، وكما سنلمس من ناحية أخرى السلطات الواسعة التى منحتها بعض المواد للرئيس ، الأمر الذى يؤكد لنا — ومنذ البداية — أن الوفد قد اتسم بالمركزية الصارمة لا منذ قيامه كحزب برلمانى فى ١٩٢٤ فقط كما يرى أستاذنا الدكتور أحمد عبد الرحمن مصطفى . بل منذ تأليفــه كحركة سياسية ، ويتضح ذلك من السلطات المخلوعة على رئيسه منذ البداية ، فهو الذى كان يرأس جلساته ويوقع قراراته الى جانب اشرافه على ما يقوم به أعضاؤه من أعمال ويتحكم كما رأينا فى اتصالاتهم السياسية ..

ونستخلص من ذلك دلالة لها أهميتها وأثرها بعــد ذلك فى اتجاه الوفد الى سياسة كان هدفها القضــاء على خصومــه السياسيين وعدم اتباعه سياسة قومية تستند الى احترام الرأى المخالف وافساح المجال أمامه فى الحياة العــامة حتى بين أعضائه أنفسهم الأمر الذى سيؤدى الى عــدة انسلاخات وانشقاقات فى بنيــان الوفد على النحو الذى سنتناوله فى موضعه .

على أى حال كان هذا القانون بمثابة اللبنــة الأولى فى تنظيم الوفد وبقى أن نتعرف على المبادىء العــامة لسياسته فى تلك الفترة وبرنامجه .

الواقع أنه لما كان الوفد حين انشائه أبعد ما يكون عن حزب سياسى كما أشرنا بل كان « هيئة موكلة عن الأمة للسعى للاستقلال » « فقد تركزت سياسته آنذاك على العمل من أجل الاتحـاد الوطنى وطلب الاستقلال ، اذ يجب أن نضع فى اعتبارنا أن الوفد كـان بمثابة تنظيم وضع لتحقيق هدف معين ولم يكن حزبا سياسيا له برنامج وأهداف محددة ، ولذلك لم يضع لنفسه برنامجا اجتماعيا مثلا ، وهى ما تفعله الأحزاب السياسية عادة . وبالتالى فلم يهتم الوفد فى تلك الحقبة بالمشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، وقـد أشار سعد زغلول الى تلك الحقيقة فى خطاب له فقـال : « يقولون أين برنامجكم ؟ فنقول نحن لسنا حزب وانما نحن وفد موكل عـن الأمة يعبر عن ارادتها فى موضوع عينته لنا وهو الاستقلال التام ، فنحن نسعى لهذه العملية وحدها ، وانى أعدكم ان شاء الله أنى عند بلوغها أتنحى عن العمل فلا ترونى أعمـل ولا تسمعوننى أتكلم .. أما المسائل الداخلية : هل يكون التعليم اجباريا مجانـا أو بمصاريف ؟ هل يجب فى الأمور الاقتصادية أن يكون هنـاك فوائد على الدين ؟ هل نزرع القطن فى ثلث الزمام أى نصفه ؟ فهذه مسائل أترك الأمر فيها لمن هو أعرف منى بهـا .. وأما فيما يتعلق بالاستقلال فنحن أمة لا حزب . ومن يقول أننا حزب يطلب الاستقلال يكون مجرما ... الخ (*) .

ولا جدال فى أن هذا الموقف من الصعب تبريره بحجة أن الهدف الأول آنذاك كان مجالدة الانجليز والعمل على طردهم ، وأن ما عدا ذلك من الأهداف الأخرى تنتظر لما بعد تحقيق الاستقلال . ولعل هذا الموقف مرجعه أن تكوين الوفد ـ شأنه فى ذلك شأن الأحزاب الأخرى التى قامت فى مصر قبل الحرب العالمية الأولى ـ كان يصطبغ بالصبغـة البورجوازية ، الأمر الذى أدى الى اعتناق

(★) سعد زغلول : مجموعة خطب جمعها محمود فؤاد ، خطبة القاها سعد زغلول فى ٢٠ سبتمبر ١٩٢٣ .

أسلوب التهييج والاثارة باعتبار أن المشاكل السياسية وحدها وليست الاقتصادية أو الاجتماعية هي التى أقامته ·

ومهما يكن الأمر فقد استطاع الوفد من خلال تنظيمه أن يمضى فى تدعيم صفوفه فاستطاع أن يوحد بين الغالبية العظمى من المصريين دون اعتبار الى الاختلافات الاجتماعية أو الدينية ، فقد تآخى الهلال والصليب وراء الوفد ، وقد أشاد المهاتما غاندى بتلك الحقيقة فقال « لقد كان سعد زغلول أستاذى ، وقلدناه فى حركته الوطنية ، قلدناه فى فكرة تأليف الحزب من طبقات كلما اعتقل الانجليز طبقة حلت مكانها طبقة أخرى ولكننا فشلنا فى أمرين : أولهما توحيد الهندوس والمسلمين كما وحد سعد بين الأقباط والمسلمين ، وثانيهما اضراب الموظفين » .

أما فيما يتعلق بنشاط الوفد فقد أخذ يشكل لجانا له ويقيم جهازا سياسيا ، وقد أشير الى أن سعد زغلول هو الذى أقام الجهاز الوفدى فى أعقاب الحرب العظمى ، الا أنه ليس هناك ما يؤيد ذلك ، فقد ظهرت نواة هذه اللجان أثناء جمع التوقيعات على التوكيلات التى لجأ اليها الوفد عقب تأليفه لتعزيز نيابته عن الأمة فى طلب الاستقلال كما أشرنا ، ثم تطورت تلك اللجان أثناء ثورة ١٩١٩ ، حيث قامت الجماعات الوطنية التى تألفت من تلقاء نفسها فى المدن والقرى بتنفيذ الخطط من حيث القيام بالمظاهرات ومهاجمة خطوط السكك الحديدية ومراكز البوليس ونسف الجسور والاستيلاء على السلطة فى بعض المدن ··· الخ على النحو الذى تناولناه فى موضعه ·

لجنة الوفد المركزية :

كانت لجنة الوفد المركزية هى الطور الثالث فى لجان الوفد وقد تعددت نواحى نشاطها فى جمع التبرعات لتغطية نفقات الوفد

فى الخارج ورصد الموقف فى البلاد وجمع المعلومات عنه وارسالها الى الوفد فى باريس لاستخدامها فى الدعاية للقضية المصرية فى دوائر مؤتمر الصلح والأوساط العالمية . كما كانت تتلقى صورا لاحتجاجات بعض الفئات ضد تصرفات السياسة البريطانية فى مناسبات مختلفة ، كما حدث مثلا حينما أرسل موظفوا ادارة التعليم الفنى والصناعى والتجارى فى عام ١٩٢١ احتجاجا الى لويد جورج رئيس الحكومة البريطانية على ما جاء بتصريح لتشرشل يتعلق بالحماية .

ولقد استطاع الوفد أثناء تواجده فى أوربا وبمساعدة اللجنة المركزية التأثير على الرأى العام واتجاهاته فى مصر . وقد تفرعت من هذه اللجنة المركزية لجانا أخرى عديدة فى أنحاء البلاد لجمع التبرعات وارسال المعلومات اليها لترسلها بدورها الى الوفد فى باريس ، كما قامت تلك اللجان بقيادة الحركة الوطنية فى الأقاليم والقرى ، ورغم أن الغموض يحيط بكيفية بدء تأليف تلك اللجان الوفدية الفرعية ومدى بلوغها لقوة التنظيم والتأثير ، فانه من الممكن القول ان عبد الرحمن فهمى كان هو الشخصية المسيطرة فى اللجنة المركزية ومصدر الوحى الحرك للشعور الفدائى ، اذ كان يتلقى التقارير من أنحاء القطر ويدرسها ثم يبت فيها دون أن يترك شيئا منها للغد ، وكان — كما يصفه الدكتور محجوب ثابت عضو اللجنة المركزية — كقائد الجيش يقظة وحذرا من حيث وضعه للخطط واصدار الأوامر للطلاب ... الخ .

وكان الى جانب تنظيم اللجنة المركزية وفروعها ولجانها تنظيم آخر كان موزعا على أساس طائفى وهو لجان الطلبة والموظفين ونقابات العمال ، كما أنشىء تنظيم سرى يضم بعض الجمعيات التى كان اثرها كبير فى الحركة الوطنية ولا سيما ابان اشتعال ثورة

١٩١٩ وفى أعقابها ، إذ بسطت سيطرتها على الحياة السياسية وحررت منشورات عن خيانة السلطان والوزراء والسياسيين الرجعيين فسببت لهم الرعب والفزع ، وظلت تلك الجمعيات تشكل أساسا قويا من أسس الحركة الوطنية حتى انطفأت شعلتها المتوهجة بكارثة مقتل السردار فى نوفمبر ١٩٢٤ .

أما تنظيمات الطلبة التى كانت بمثابة جيش الوفد - على حد تعبير فكرى أباظة - فقد تشكلت على صورة لجان ، ورغم أنها لم تكن فى البداية تابعة رسميا للوفد اذ كانت تعمل بوحى من شعورها الوطنى آنذاك ، الا انها مع مرور الأيام وتعاقب الصراع الحزبى وبعد صدور دستور ١٩٢٣ أصبحت وفدية اذ أخذ الوفد فى تنظيمها وأنشأ « لجنة الطلبة التنفيذية » التى كان لها دور كبير فى نشاط الوفد بعد ذلك .. والى جوار هذه التنظيمات قامت تنظيمات أخرى للعمال والموظفين وغيرها .

هذا هو الهيكل العام للتنظيمات الوفدية فى تلك الفترة وقد أصبحت أكثر دقة وتنظيما بعد صدور الدستور فأخذت تستعد وتهيىء نفسها لمعركة الانتخابات الأولى ، ولقد كان هذا التنظيم الدقيق الى جانب جهاز قوى خاص بالدعاية كفيلين بتمكين الوفد من ربط أنصاره فى المدن والأقاليم والقرى النائية بتعليماته وقراءاته لدرجة أنه لأول اشارة منه تغلق المحلات وتنظم المظاهرات وتبدأ حركة المقاطعة ، وكان لهذا الجهاز عدة لجان وفروع فى أقصى القرى وكلها مرتبطة ببيت الأمة مقر سعد زغلول .

وبفضل هذا التنظيم استطاع الوفد أن يحرز انتصاره الساحق على حزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى فى الانتخابات الأولى التى تولى على اثرها سعد رئاسة الوزارة فى عام ١٩٢٤ .

وحينئذ انتقل الوفد الى طور جديد فى تنظيمه الأساسى ويحسن أن نتناول ذلك ببعض التفصيل باعتباره كان أساسا لتنظيم الحزب فيما بعد ١٩٣٦ . اجتمعت آراء أعضاء الوفد على تنظيم النواب والشيوخ الوفديين فى هيئة تجمع كتلتهم باعتبار أن هذا التنظيم واجب ضرورى تدعو اليه المصلحة العامة ، وتنفيذا لذلك أجمع أعضاء مجلس النواب الوفديين فى ٢٦ أبريل عام ١٩٢٤ فى منزل حمد الباسل باشا عضو المجلس ووكيل الوفد المصرى آنذاك وبدعوة منه لتبادل الآراء فى وضع نظام ثابت « للهيئة الوفدية » ، وحضر الاجتماع رئيس الوفد والوزراء ، والقى حمد الباسل خطابا اشار فيه الى مسئولية الوفد فى ميدان الجهاد وضرورة تكاتفه ثم قال « وتوصلا لهذا الغرض يجب أن نضع لأنفسنا نظاما نسير عليه ، اننا كلنا على مبدأ واحد ونسعى لغاية واحدة ولا ينقصنا الا شىء واحد وهو النظام ثم وقف على أفندى نجيب وقال « ان الوفد يعتبر لجنة تنفيذية لهذه الجمعية العمومية المجتمعة الليلة ، فاذا كان قد أعد مشروع نظام فليعرضه علينا الآن . « فوقف وليم مكرم عبيد - الذى كثيرا ما كان يدعى خطيب الوفد آنذاك - وقرأ المشروع الذى تضمن القواعد الأساسية العامة التى توضع على أساسها فيما بعد قواعد اللائحة الداخلية للهيئة . وكان من بين هذه القواعد قاعدة تقضى بأن يطلق على الوفد اسم « هيئة الوفديين » برئاسة سعد باشا ، فاقترح بعض النواب أن يطلق عليه « حزب الوفد » فأوضح مكرم أن هذا لا يطابق المراد تماما لان الوفديين اعتبروا دائما انهم هم الممثلين للأمة ، وان من عداهم افراد قليلون وفضل الحاضرون كلمة « هيئة الوفديين » على كلمة « حزب » .

كما نصت القواعد الأساسية فى التنظيم على انشاء نادى للهيئة يسمى « النادى السعدى » ، وأن تكون للهيئة لجنة تنفيذية تؤلف أولا من أعضاء الوفد الذين هم أعضاء فى مجلس النواب ، وثانيا من ممثلين للمديريات تنتخبهم الجمعية العمومية ، وتجتمع هذه اللجنة كل أسبوع مرة ، وأعضاء الهيئة مرتبطون بالقرارات التى تصدرها اللجنة فلا يحق لهم أن يخالفوها ، ويعرض كل عضو على هذه اللجنة ما لديه من الاقتراحات والأسئلة التى يريد أن يقدمها للمجلس لتنظر فيها وتقرها قبل تقديمها • وأشارت اللائحة أن سعد زغلول هو الذى يرأس اللجنة التنفيذية التى تشتمل على عضو أو عضوين من كل مديرية ، كما تقرر أن تندمج لجنة الوفد القديمة واللجنة التنفيذية الجديدة •

كان هذا الاجتماع فيما يتعلق بالنواب الوفديين وقد ألقى فيه سعد خطابا أشار فيه الى ضرورة تنظيم هيئة الوفديين « لأن الحكومة يجب أن تشعر بقوة الهيئة التى تسندها ... » وقد ووفق فى هذا الاجتماع على القواعد الأساسية لكى تبنى عليها اللائحة الداخلية للهيئة .

أما فيما يتعلق بأعضاء مجلس الشيوخ الوفديين فقد عقدوا اجتماعا لنفس الغرض فى ٢٤ مايو ١٩٢٤ وقد ألقى كل من سعد زغلول وعلوى الجزار خطابا حول ضرورة تأليف هيئة وفدية فى مجلس الشيوخ تضارع الهيئة الوفدية التى تألفت فى مجلس النواب •

واضح أن الوفد بهذا التنظيم لهيئتى النواب والشيوخ كان يبدأ مرحلة جديدة فى تنظيم الحزب ، ويبدو أن سعد هو الذى أوحى

بهاتين الفكرتين الجديدتين فى تنظيم الوفد . وسوف نلاحظ أن الوفد فى المرحلة التى سنتناولها بالتفصيل يحتفظ بهما الا أنه سيطورهما ويعمل على ادماجهما فى هيئة واحدة باسم « الهيئة الوفدية البرلمانية » .

ومضى الوفد بهذا التنظيم يعتمد عليه فى تدعيم نفوذه وتقوية صفوفه الا أنه كثيرا ما كان يتعرض لهزات وتنتابه مظاهر الضعف تحت تأثير الضربات التى كانت تصوب اليه من جانب الحكومات التى كانت تناصب الوفد العداء وتعمل على تقويض بنيانه وهدم تنظيماته التى كانت لا شك تؤرق الأحزاب والحكومات المناوئة له بسبب تغلغل لجانه فى أنحاء البلاد .

فقد كان يمثل الوفد فى كل مديرية لجنة عامة ، وكان يتبعها فى المراكز لجان فرعية وكذلك فى القرى ، وبالنسبة لهذه اللجان الأخيرة كانت تنشأ من نفسها وتخطر الوفد بتأليفها . وكان الوفد يعتمد على تلك اللجان وبصفة خاصة أثناء الانتخابات اذ كان وجود تلك اللجان فى الدوائر الانتخابية ضرورة حيوية للحزب الذى كان يناضل فى عدة جبهات والذى كان لابد له للوصول الى مقاعد الحكم أن يحرز الأغلبية الساحقة فى هذه الانتخابات . وقد أشار مكرم عبيد الى هذه الحقيقة حينما أعلن لجريدة « نيوليدر » فى لندن عام ١٩٢٩ فذكر أن كل دائرة انتخابية فى مصر وكل اقليم بل وكل قرية وقد أصبح لها لجنتها الوفدية المحلية التى تعتمد فى تألبفها على الفلاحين .

هذا ولم تكن هناك مراسلات متبادلة بين هذه اللجان العامة والمركزية والقروية وبين اللجان الرئيسية بالشكل الروتينى الحكومى ، وانما كانت تنفذ اتجاهات الرأى فى الوفد من واقع

نداءاته ومنشوراته وخطب رئيسه وأعضائه . والدليل الأول على هذا ما حدث مثلا ابان ثورة ١٩١٩ كما أشرنا اذ لم يفكر أحد من الوفد حينئذ فى تحريض الشعب على قطع قضبان السكك الحديدية وكسر عربات الترام وفوانيس الشوارع ومهاجمة الانجليز وغير ذلك من أعمال العنف التى أشرنا اليها ، انما سلك الوفد فى هذا الشأن سبيل تعبئة الشعور العام بالخطب والمنشورات والنداءات الخفية والظاهرة بالرغم من قيام الرقابة البريطانية على وسائل النشر . وهناك أمثلة أخرى كثيرة نذكر منها ما حدث مثلا ابان تولية اسماعيل صدقى للحكم (١٩٣٠ - ١٩٣٣) فرغم مطارقه وضرباته التى وجهها للوفد والغائه للدستور واغلاقه للبرلمان على النحو الذى سلف ، فان الوفد لم تهن عزيمته تماما بل سار فى خطته يتحدى الحكومة فأعلن - مبالغة فى هذا التحدى ، الدعوة الى الاضراب عن دفع الضرائب اتباعا للمبدأ القائل « لا ضريبة بدون تمثيل » : « No Taxation with aut Representation » .

فقد سرت هذه الدعوة فى البلاد ونفذت بعض الوقت لا كله لأنها توبعت من الحكومة باتخاذ اجراءات جنائية قاسية ضد من يعلنها .

ويبدو أن مطارق صدقى وضرباته كانت أكثر تأثيرا من غيرها فى إصابة تنظيم الوفد بنوع من التصدع والضعف ساعد على قيام التنظيمات المتطرفة كجمعيتى مصر الفتاة والاخوان المسلمين وانتشارهما بعد ذلك كما أشرنا ، الا أن الوفد من ناحية أخرى حاول أن يتلافى هذا الضعف وأن يسترد قوته فانتهز فرصة انحسار المد الرجعى وانتهاء عهد صدقى فانصرف الى تقوية صفوفه وتدعيم تنظيمه وقد تهيأت له الظروف بتولية توفيق نسيم باشا الحكم ومن

ثم وجه الدعوة فى أوخر عام ١٩٣٤ الى أعضاء لجانه وأنصاره لعقد مؤتمر عام كان من بين أهدافه رغبة الوفد فى تقوية صفوفه ودعم تنظيمه ، وعقد هذا المؤتمر فى أوائل يناير ١٩٣٥ ، وهو أول مؤتمر عام للوفد المصرى وكان من أعظم المؤتمرات الوطنية شأنا وضخامة ، كما كان اتجاها جديدا فى النشاط الحزبى لم تعهده البلاد من قبل ، وقد أشارت اليه الصحافة المصريـة والاجنبيـة باعتباره تدعيما للوفد ، فنوهت جريدة « النيو ستيتسمان » « الى أن الوفد يبرز بعد احتجاب منظما تمام التنظيم وأصبح لا ينازعه حزب آخر فى الميدان ، وأنه يمثل فى مصر الدور الذى يمثله حزب المؤتمر فى الهند » ، كما وصفت جريدة « النيويوك تايمز » المؤتمر بأنه « المشروع العظيم الأول من نوعه فى مصر » وأنه « الاجتماع الأول الذى يعقده الوفديون منـذ أربع سنوات وقد أبدوا فيه آرائهم بحرية تامة » ثم استطردت الجريدة قائلة « ومعلوم أن أحـوال الشرقين الأدنى والأوسط أدت بعد الحرب الى قيام حركات وطنية ولكن لم تكن لواحدة منها القوة المنظمة التى للوفد » .

ولا شك أن هذا المؤتمر يعتبر تطورا جديدا فى التنظيم الحزبى للوفد ومن الممكن أن ننظر اليه كأساس أقام الوفد عليه أعمدة تنظيمه فى الفترة التالية التى هى مجال دراستنا . ففى هذا المؤتمر تناول مكرم عبيد ـ السكرتير العـام للوفد آنذاك فى خطاب له حول « الوفد المصرى ـ نظامه وأغراضه » وأعلن عن مجموعة من الاصلاحات والقوانين التى اعتزم الوفد ادخالها فى تنظيمه الداخلى ومنها : تعميم لجان الوفد الأصلية والفرعية والانتخابية ، وتحـديد اختصاص كل منها ، وتنظيم ماليتها واجتماعاتها ، وتنظيم لجـان الشبان والعمال وتوسيع نطاقها والعهد اليها بتشجيع الصناعة الوطنية بالاضافة الى أعمالها السياسية ، وانشاء النوادى السعدية

فى المدن المختلفة مع تنظيم محاضرات دورية هدفها اذكاء الروح الوطنية بجوانبها المختلفة : السياسية والدستورية والاقتصادية ·

هذه هى الملامح العامة للطريق الذى سار فيه التنظيم الحزبى للوفد قبل عام ١٩٣٦ وقبل أن ننتقل لنتناول بالتفصيل كيفية تطور تلك الملامح وكيف أصبحت تشكل الهيكل العـام للتنظيم فى الفترة التاليـة وعلى امتداد تاريخ الوفـد يجـدر بنـا أن نشـير الى ملاحظتين : الأولى : أن الوفد لم يضع له فى تلك الفترة الأولى برنامجا اجتماعيا كما أشرنا رغم تأثره ببعض النزعات والأفكار التى كانت تسود أنظمة وأهداف الحزب الواحد والتى انتشرت فى بعض الدول آنذاك ، فلم يكن له مبادىء واضحة فى المجالات الاجتماعية والفكرية والاقتصادية تشبه مبادىء تلك الأحزاب التى فرضت نفسها على بلدان الحزب الواحد · ولعل هذا النقص يرجع الى أن الوفد ـ رغم ميله الى الاستجابة للمطالب الشعبيـة ـ كان بحكم تكوينه بعيدا عن الأفكار الاشتراكية ، فلم يشغل سعد زغلول نفسه بالبحث فى أعماق المشـاكل الاجتماعية ليستخلص منهـا برنامجا اجتماعيا ، بل صرف كل همه للقضية السياسية فانصرف عن التفكير فى قضية التحرر الاجتماعى . الملاحظة الثانية : أنه من الصعب تحديد المسافات الزمنية بالنسبة للتنظيم الحزبى للوفـد ، فلا نستطيع أن نقول مثلا أنه فى عام ١٩٣٦ وبالتحديد تغيرت صورة اللجان الوفدية واتخذت شكلا آخر ، ذلك لأن التطور كان يحدث تدريجيا وفقا لتطور التنظيم الداخلى للحزب . فقد أصبح هذا التنظيم فيما بعد عام ١٩٣٦ متكاملا يقف على أعمدة واضحة كان أساسها التدرج الهرمى .. القاعدة الشعبية العريضـــة ـ التى كانت للوفد ـ تمثل الأساس الأول ـ ثم اللجـان الفرعية فى القرى وأحياء المدن الكبيرة ·

لجـــان الوفــد :

كان لكل لجنة من هذه اللجان رئيس وسكرتير وأمين للصندوق يختارون بالانتخاب من أعضاء اللجنة · ثم توجد لجان مركزية فى البلاد التى بها مراكز بوليس ويدخل فى عضويتهـا رؤســاء اللجان الفرعية بحكم مناصبهم ، ثم اللجان العــامة فى عواصم المحافظات والمديريات ، ويدخل ضمن عضويتها الى جانب الوفديين البارزين فى المحافظة أو المديرية رؤساء اللجــان بحكم مراكزهم ·

وكانت لائحة اللجان الوفدية تقضى بأن يتولى رئاسة هـــذه اللجان العـامة عضو الوفد اذا كان يوجد بالمحافظة أو المديرية ، وكانت كل هذه اللجان يتم اختيار أعضائها الذين يشغلون مراكزهم التنفيذية بالانتخاب من بين أعضاء اللجنة ·

الهيئــة الوفدية العــامة :

وتأتى بعد ذلك – فى التدرج الهرمى – الهيئة الوفدية العــامة وهى تشمل النواب الحاليين والسابقين الى جانب أعضاء الشيوخ الوفديين – الحاليين والسابقين أيضا – كما تضم رؤساء اللجــان الوفدية العامة فى المحافظات والمديريات ، وكذلك تشمل من يرى الوفد ضمه اليها بقرار يصدر من رئيس الوفد (وكان هذا النص معمولا به منذ تكوين الوفد) ، كما تضم اليها أعضاء الوفد الذين لا ينجحون فى الانتخابات · وكان لهذه الهيئة يمين خاص يقسمه العضو عند اندماجه فى عضويتها كما كان لها اشتراك سنوى محدد يحدده الوفد بالنسبة للهيئة الوفدية العــامة ، كما تحدده اللجان الأخرى بالنسبة لها حسب ظروف وامكانيات الأعضاء فى كل محافظة أو مديرية ، وكانت الاشتراكات الخاصة بأعضاء الهيئة الوفدية العامـــة تدخـــل خزينـــة الوفـــد ، أما اللجـــان الأخـــرى فيبقى

اشتراك كل منها فى خزينتها ، هذا الى جانب التبرعات الأخرى التى يتبرع بها أعضاء هذه الهيئات بالاضافة الى الاشتراكات السنوية كما سنشير فى موضعه .

الهيئة الوفدية البرلمانية :

كما يتفرع من الهيئة الوفدية العامة الهيئة الوفدية البرلمانية وهى مكونة من الأعضاء الوفديين فى مجلس الشيوخ والنواب القائمين حينذاك (وهى تعتبر ادماج وتطوير للهيئتين اللتين أنشأهما الوفد فى أبريل ومايو عام ١٩٢٤ كما مر بنا) .

هيئة الوفد المصرى :

وفوق كل هذه التشكيلات - وهو ما يعتبر قمة الهرم - كانت تقوم هيئة الوفد المصرى ، والتى ترسم سياسة الوفد وحكومته التى تتولى الحكم من وقت لأخر . وكان أعضاء الوفد يعينون بقرارات من رئيسه ، حيث كان الوفد يراعى التجديد فى عضويته بادخال عناصر جديدة من وقت لآخر كما سنرى تجديدا لحيويتة ونشاطه أو تقديرا لجهاد بعض الوفديين مع مراعاة تمثيل المحافظات والمديريات فى هيئته بقدر الامكان . وسوف نناقش - بعد قليل - الى أى مدى طبق الوفد هذه القواعد ومتى جنح عن جادة الصواب فى بعض الأحيان ودلالة كل ذلك وأثره فى تنظيم الحزب (*) .

ولنبدأ أولا باعطاء نموذجين للجان الوفد لكى يتسنى لنا القياس عليهما . فاذا أخذنا مثلا قانون اللجنة التنفيذية للجان

(*) فؤاد سراج الدين : لقاء فى ١٩٦٨/٤/١٣ . فيما يتعلق بالناحية التنظيمية لحزب الوفد اعتمدنا أساسا على المعلومات والبيانات والأوراق التى قدمها لنا الأستاذان فؤاد سراج الدين ومحمود سليمان غنام باعتبارهما قد شغلا - الى جانب منصب الوزارة وعضوية الوفد - منصبى السكرتير العام للوفد والسكرتير المساعد له .

الوفد ، ثم قانون لجان الوفد الرئيسية « بمحافظة مصر » لنقيس عليهما فى بقية المحافظات والمديريات يتضح لنا أنه فيما يتعلق باللجنة الأولى كان الهدف من تأليفها نشر مبادىء الوفد المصرى وتأييد مرشحيه فى الانتخابات بكافة الطرق السلمية المشروعة ، ثم الوساطة بين هيئة الوفد وبين اللجان الرئيسية بالمحافظة ، وكذلك الاشراف على تكوين هذه اللجان وتقرير حلها وارشادها فى مهمتها .

وتألف قانون هذه اللجنة من أربعة أبواب : الباب الأول يشير الى اسم اللجنة وأغراضها وتكوينها ، بينما يعالج الباب الثانى نظام الجلسات ، ويتناول الباب الثالث مالية اللجنة أما الباب الأخير فيتناول أحكاما عامة .

أما فيما يتعلق بقانون لجان الوفد الرئيسية « بمحافظة مصر » فقد كان ينقسم الى أربعة أبواب كذلك تشبه فى معالجاتها لنظام الجلسات والمالية وأغراض تكوينها القوانين السابقة .

والواقع أن الباحث فى جوانب التنظيم الداخلى لحزب الوفد لا يمكن له أن يلقى الضوء الكافى دون أن يتناول بالتفصيل أعمدة هذا التنظيم : كمسألة التمويل التى قامت أساسا على الاشتراكات والتبرعات وهى التى قامت عليها مالية الوفد ، ومسألة العضوية فى الوفد ومقاييسها ونظام جلساته ومدى حرية العضو فى المناقشة والتعبير عن رأيه داخل الهيئة وخارجها ، ثم التعرض للمناصب القيادية فى التنظيم ، وجهاز الصحافة الى غير ذلك من المسائل التى لا مندوحة من التعرض لها وابراز جوانبها والقاء الضوء عليها من كافة الزوايا .

أولا : التمويل : الاشتراكات والتبرعات :

لم تكن الاشتراكات النظامية موجودة فى أول نشأة الوفد أو ابان عرض قضية مصر أمام مؤتمر الصلح ، لكنه سرعان ما أدرك أن المال عنصر هام من عناصر استمراره فى مهمته ثم فى بقائه بعد ذلك ، فكانت وسيلته الى المال آنذاك تكمن فى طبيعة اختيار أعضاء الوفد أنفسهم ، اذ كانوا فى معظمهم كما رأينا من كبار ملاك الأرض أو الاقطاعيين الذين ضمهم الوفد بهدف تمويل خزينته ، ولقد استمر الوفد ينتهج هذا الأسلوب على امتداد تاريخه كما سنرى الأمر الذى أثار كثيرا من نقد المؤرخين والباحثين والكتاب المعاصرين وتصويرهم لطبيعة الوفد ونشأته وكيف أنه تشكل من العناصر الاقطاعية والبورجوازية معقلين حقيقة هامة وهى ضرورة التمويل . لكن السؤال الذى يطرح نفسه : هل لو لم يكن لهؤلاء الأعضاء الاقطاعيين وجود فى هيئة الوفد لما أمكنه ولما أمكن للبلاد التحرك خطوة واحدة فى سبيل قيام الثورة واستمرارها ؟ .

هناك وجهة نظر للوفد تؤكد ذلك وتستند على عدة اعتبارات هامة — ينبغى — للانصاف — أن نسوقها ثم نحاول أن نناقشها . . وتتلخص هذه الاعتبارات فى أن الوفد كانت له سكرتارية وفيها موظفون ثم هناك مطبوعات ومنشورات توزع فى أنحاء البلاد ، وكان هذا يتطلب مصاريف لابد منها ، ومن ناحية أخرى كان هناك قتلى وشهداء وجرحى من آثار الصراع وهم ضحايا الانجليز فى المظاهرات وكان لابد من معاونة أسرهم ، وكذلك المعتقلين ، بالاضافة الى الصحف التى كان لا مندوحة عن قيامها الى جوار الوفد والحركة الوطنية تشد الأزر ، وكانت تحتاج المعونة ولاسيما عندما تقطع عنها الاعلانات الحكومية كيدا للوفد . ثم لا يجب أن نغفل ما قام به الوفد فى فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية

من وجود الدعاية للقضية المصرية وبكافة الوسائل واللغات ، ولم يكن هناك من سبيل سوى التمويل بالمال عن طريق التبرعات (١) .

وتنتهى هذه الاعتبارات الى تأكيد حقيقة وهى أن المال كان ضرورة قصوى للحركة الوطنية – ولاسيما فى أول نشأة الوفد والحركة – ولم يكن هناك من سبيل للحصول عليه الا هذا السبيل أى بانضمام هؤلاء الاقطاعيين الى عضوية الوفد ، حيث لم يكن الوفد – عندما أوجدته البلاد على رأس ثورتها – بهيئة حكومية يمكن أن تسيطر على خزائن الدولة والتصرف فيها لتمويل الحركة ، ولعل هذا هو الفارق بين ثورة يقوم بها شعب وثورة أخرى يقوم بها جيش .

هذه وجهة نظر الوفد ولا شك أنها فى تصورنا تحمل فى ثناياها قدرا كبيرا من المنطق وتسندها حقيقة الواقع من حيث أنه لا غنى عن المال فى تمويل أى تنظيم أو ثورة الا اننا من جانبنا نطرح سؤالا هاما : هل المال – أو بالدقة الكثير منه – لازم وحيوى فى وجود التنظيم الحزبى ؟ . واذن ما جدوى النواحى العقائدية ؟ حقيقة أن المال كان ضرورة لابد منها فى التنظيم الحزبى ولا سيما لتنظيم حزب كبير كالوفد لكننا يجب ألا نغفل النواحى العقائدية ، فاذا كانت هذه متمكنة فى نفوس أعضاء التنظيم أمكن التغلب على الصعاب الأخرى وتذليلها كالنواحى المادية وغيرها ، وبالتالى يمكن القول ان العنصر العقائدى أهم من عنصر المال فى التنظيم .

---

(١) محمود سليمان غنام : لقاء فى ١٩٦٧/١١/٣ . وقد أفاض معنا الأستاذ غنام (رحمه الله) فى توضيح تلك الاعتبارات وسرد لنا كثيرا من الأمثلة والأدلة . وحول تفاصيل نشاط الوفد فى الخارج انظر : محمود أبو الفتح) « مع الوفد المصرى » ، « المسألة المصرية الوفدية » .

على اى حال لجأ الوفد منذ بداية تاليفه وحتى انتهائه الى طريق التبرع من أعضائه ، وكان ذلك سرا غير معلوم بين الأعضاء فى البداية اذ أن السلطات الانجليزية كانت تمنع جمع هذه التبرعات للوفد ، بل وتعاقب علها ، فكان الوفد يتحايل فى جمعها ، فمثلا كان البعض يعمل على عقد اجتماعات يعرض فيها على سبيل المثال صور لسعد زغلول فيتزاحم الشعب على شرائها لاقتنائها نظير مبلغ يدفعه أحد الأفراد على سبيل التبرع . وقد حدث ذلك فى جهات متعددة كالرحمانية مثلا ـ كما أشار عبد الرحمن فهمى فى أحد تقاريره التى أرسلها لسعد زغلول ـ فقد ذكر « أن المزاد على صورة سعد وصل الى ألف وخمسمائة جنيه . »

وبالاضافة الى ذلك انصرفت معظم جهود اللجنة المركزية الى جمع التبرعات ، ففى تقرير أرسله عبد الرحمن فهمى ـ سكرتير اللجنة ـ الى سعد فى ٢ أبريل ١٩٢٠ نجده يذكر فيه أنه « لما تراءى لنا أن العدد الكبير من الأعيان الذى ضممناه الى اللجنة فى بلاد القطر لم يف بالغرض المقصود من تعيينه ألا وهو التوسع فى جمع التبرعات اللازمة للوفد ، قام بعض أعضاء الوفد بمصر وألفوا لجنة للمرور على بعض البنادر . وأنضم اليهم بعض أعضاء اللجنة المركزية كفتح الله بركات ومرقس بك حنا .. وقامت هذه اللجنة بالتجول وظهر اثر عملها المرضى » .

هذا فيما يتعلق بمسألة التمويل فى الدور الأول من نشأة الوفد ، وقد تطورت مسألة التبرعات هذه وأضيف اليها نظام الاشتراكات وذلك عند قيام أول برلمان فى ١٩٢٤ وما تبع ذلك من اطلاق اسم الحزب على الوفد وانشاء النادى السعدى ووضع اللائحة التنظيمية كما أشرنا ، اذ ربطت العضوية فيه ـ أى فى النادى ـ بدفع مبلغ معين ، وقد ساهم فيه أعضاء الوفد مساهمة

رسمية كما يساهم الأعضاء فى الشركات ووضع له قانون وضحت فيه مسألة هذه الاشتراكات ٠

ثم تطورت الأمور مرة أخرى فيما يتعلق بجمع مالية الوفد للاستمرار كحزب سياسى ــ وكان ذلك فى أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينيات ــ حيث اشترط على كل عضو ينتخب فى البرلمان أن يدفع اشتراكا شهريا من مكافأته لخزانة الوفد ، وكان البعض ينفذ هذا الشرط والبعض الآخر لا ينفذه ، الا أنه يطالب به عن طريق المختصين فى الحزب ٠

ثم تطور الأمر مرة أخرى ــ وكان هذا فى السنوات الأخيرة ــ حيث أنه يشترط على من يريد ترشيح نفسه لعضوية البرلمان أن يتبرع لخزينة الوفد بما يستطيع ، وهو ما كان رئيس الوفد ــ النحاس باشا ــ يطلق عليه فى صراحة اسم «الواجبات» .

هذا هو نظام التمويل الذى اتبعه الوفد ، والواقع أنه كان لا يختلف عن الأحزاب الأخرى فى أنحاء العالم من حيث أن نظامها الحزبى كان يحتم على أعضائها القيام بهذه التبرعات باعتبارها الأساس الوحيد الى جانب الاشتراكات لتمويلها وتمكينها من أداء رسالتها ٠ ثم أن كل الأحزاب فى مصر لجأت الى هذا السبيل لأنه مهما بلغت ثروة بعض القائمين بها أو البارزين فيها فانهم كانوا لا يستطيعون مداومة تمويل أحزابهم بالمال اللازم ولفترات طويلة ٠ ثم أنه لا شك أنه من الأكرم لها أن تمول بطريق التبرعات من أنصارها والاشتراكات من المندمجين فى عضويتها عن أن تمول من أشخاص معينين يحسون أنهم أصحاب فضل عليها وأنها بدون أموالهم الخاصة لا تستطيع البقاء ٠ لا جدال فى أن السلوك الأول افضل والا كانت الأحزاب وصحفها وأنديتها ملكا خاصا لبضعة أشخاص محدودى العدد يستطيعون عند اللزوم السيطرة عليها والتحكم فى توجيه سياستها ٠ وقد أراد حزب الوفد

أن يتجنب هذا فرأى فى التبرعات ـ أو الواجبات كما أسماها النحاس ـ أمرا مشروعا وحقا واجبا لأن الوفد ـ كأى هيئة ـ كان يحتاج لصحف الى جانبه تؤيده ، كما ذكرنا فكان لابد له من الصرف عليها من حيث النفقات الباهظة فى الطبع والتحرير والتوزيع وكافة ما يتعلق بها من المصادر والغاء الرخص لأصحابها وما ينتج عنهما من الخسارة الفادحة التى كان على الوفد أن يعولها فيسعفها بالمال لتواصل النضال ولاسيما اذا كانت محاربة هذه الصحف آتية من الوزارات المعادية للوفد التى كانت تصادرها اداريا وتشرد موظفيها · فكان الوفد يتلقفهم ويعاونهم بما يلزمهم من نفقات عيشهم هم وأسرهم . هذا فضلا عما كان يدفعه كضمانة الافراج وكفالات الاستئناف بالنسبة للصحفيين الذين كانت النيابة تقبض عليهم أو تحكم عليهم المحاكم نتيجة لكتاباتهم فى الصحف الموالية للوفد ·

ومن ناحية أخرى فانه لما كان الوفد يعانى الكثير من الاضطهاد من جانب القصر وأحزاب الأقلية من حيث اذا ما قامت مظاهرة مؤيدة للوفد تعقبتها الحكومة القائمة بالقبض على كثير من أفرادها وزجهم فى السجن فكانت النيابة تفرج عنهم بضمانات وكفالات باهظة أيضا ثم اذا ما حوكموا وأدينوا واستأنفوا الأحكام قضى عليهم بكفالات كان الوفد يتولى دفعها · ثم أن المقبوض عليهم من الطلبة أو غيرهم فى هذه المظاهرات كانوا فى حاجة الى غذاء متواصل فى السجن أو المستشفى ·

وهناك أمر آخر لا يجب أن نغفله وهو عقد الاجتماعات العامة فى المناسبات المختلفة كالاحتفال بذكرى سعد زغلول ، أو الاحتفال بعيد الجهاد الوطنى وغير ذلك مما كان يتطلب اقامة السرادقات التى كانت تحتاج الى الأموال .

كل تلك الأوجه تعطينا دليلا واضحا على أن هذه التبرعات « والواجبات » لم تكن تؤخذ من الأعضاء عبثا وانما كانت تصرف لسير الأمور فى الوفد كهيئة مناضلة ضــد الاستعمار والقصر وأحزاب الأقلية ، واذن لا ضير - فى تصورنا - فى جمعها والدعوة اليها ، وهذا أمر عادى فى البلاد البرلمانية ويطلب علنا وفى غير خفاء ولاسيما بالنسبة للبلاد التى تدين بنظام الأحــزاب · هذا فضلا عن ان تلك الواجبات أو التبرعات كانت تدفع من الأعضاء طوعا واختيارا ، ولم يكن الوفد يملك القــوة التى تجبرهــم على دفعها ، فلم يكن يدفعها الا القادرون منهم ، فهناك أعضاء فى الهيئة الوفدية لم يكونوا يدفعونها لتعسر حالتهم المادية وكان الوفد يعــلم ذلك عنهم · وكانت هذه الأموال تجمع وتقيد فى سجل خاص ·

ونخلص من ذلك الى التسليم بأحقية الوفد فى جمع هــذه الأموال لاستمرار بقائه وتدعيم تنظيمــه شأنه فى ذلك شأن كل الأحزاب ولطبيعة نشاطه ، الا أننا لا نجد مفرا من أن نطرح سؤالين يفرضان نفسيهما : السؤال الأول · هل سارت هذه التبرعات فى طريقها المرسوم لها أم انحرفت عن جادة الطريق على امتداد تاريخ الوفد ؟ ثم نصل الى الثانى : هل كانت الأيدى التى تصرفت فى هذه الأموال فوق مستوى الشك أم هل اقتصرت وجوه الصرف منها على الأمور المشروعة السالف ذكرها ؟ .

فيما يتعلق بالسؤال الأول وهو يتصل فى الوقت نفســه بمقاييس العضوية سواء عضوية الوفد أو الهيئة الوفدية العامــة وكيف أصبحت هذه المقاييس تتحكم فى اختيار هؤلاء الأعضاء مع مرور الأيام · اذ نلاحظ أن الوفد ولاسيما فى الآونة الأخيرة أخــذ يضم الى عضويته رجالا ليس لهم الكفاح أو النضال الذى كان السمة البارزة لأعضاء الوفد ، فقد ضم اليه من ليس لهم سابقة جهاد معين أو ناحية بارزة من أمثال : عبد الجــواد حسين ،

عبد اللطيف محمود ، كما تسربت الى قيادته عناصر اقطاعية من عائلات البدراوى والوكيل وغيرها • اذ يبدو أن البـــاب الذى دخل منه هؤلاء الى الوفد كان باب التبرعات والاكتتابات ، فطالما أن هناك من يستطيع أن يدفع المبالغ الطائلة ـ وكان هناك الكثيرون آنذاك ـ فان الوفد ـ أى قيادته كانت تفتح له الباب على مصراعيه ، وبالتالى أصبح للمال الذى كان يدفع لتنشـيط الوفـد وقيـامه بواجباته هدف آخر بعيدا عن تلك الواجبات ، الأمر الذى سيؤدى الى المساهمة فى تدهور تنظيم الوفد • لكن الانصاف يقتضينا أن نشير الى أن ذلك لم يقتصر على الفترة الأخيرة فقط بل كان معمولا به منذ نشأة الوفد وفى الفترة الأولى ، بل لعله كان أكثر وضوحا فى تلك الفترة عن الفترة التى نتناولها بالدراسة •

ولعله من المناسب هنا أن نعرض لقائمة أعضاء الوفد فى ثلاث فترات مختلفة • أولا فى عام ١٩٣٦ ، وكان أعضاء الوفـد كالتالى : النحاس ، أحمد ماهر ، محمود فهمى النقراشى ، مكرم عبيد ، عبد الفتاح الطويل ، محمد صبرى أبو علم ، محمد حفنى الطرزى على حسين ، كامل صدقى ، سيد بهنس ، حمدى سيف النصر ، عثمان محرم ، واصف غالى ، ويصا واصف ، محمـد المغازى عبد ربه ، عبد المجيد الرمالى . ثانيـــا : فى عـــام ١٩٤٨ كان أعضاؤهم : النحاس ، حمدى سيف النصر ، عثمان محرم ، أحمد حمزة ، مصطفى نصرت ، محمود سليمان غنام ، فؤاد سراج الدين ، على زكى العرابى نجيب الهلالى ، عبد السلام فهمى جمعة ، محمد المغـازى عبد ربه ، محمد الوكيل ، فهمى ويصـا سيد بهنسى ، عبد الفتاح الطويل ، على حسين • ثالثا : أما فى عـام ١٩٥٢ فكانوا كالتـالى : النحـاس ، فؤاد سراج الدين ، عبد السلام فهمى جمعة ، عثمان محرم ، محمد الوكيل ، عبد الفتاح

الطويل ، أحمد حمزه ، مصطفى نصرت ، محمود غنـــام ، سيد بهنسى ، فهمى ويصا ، محمد المغازى عبد ربه ٠

ويلاحظ على تلك القوائم تأثرها بحــركة الانشـقاقات التى سنعالجها فى موضع آخر ، والتى أدت الى خروج بعض الأعضاء ودخول غيرهم ، كما يلاحظ أنها كانت تمثل بقدر الامكان محافظات ومديريات البلاد ٠ ثم أنها بالمقارنة بالقوائم السابقة لأعضاء الوفد سواء فى نشأته أو فى العشرينات أو أوائل الثلاثينات يتأكد لنـا ما ذكرناه آنفا من أن عنصر الاقطاع كان أكثر وضوحا فى تلك الفترات السابقة عن الفترة التى نحن بصددها ٠

على أى حال كان هذا العنصر ضرورى لتنظيم الوفد ولكن بشرط أن يشمل هذا التنظيم العناصر الأخرى المناضلة فى سـبيل العقيدة ، ولعله من خلال القوائم يتضح لدينا أن الوفد كان حريصا على ذلك ٠ وسوف نتناول ذلك بالتفصيل فى تناولنـا للعضوية ٠

أما فيما يتعلق بالسؤال الثانى الذى طرحناه حول مدى جدية وجوه الصرف فى أموال الوفد ، فنسوق مثلين لتوضيح ذلك ، الأول يتعلق بالفترة الأولى للوفد ٠ والثانى فى نهاية رحلته ٠ فمن حيث الفترة السابقة لاكت بعض الألسن وفى مقدمتهـا جـريدة الكشكول آنذاك وخصوم الوفد متهمة سعد زغلول بأنه أثرى مما جمع من مال الوفد ، فانبرى الوفد ــ وعلى لسان حرم سعد ــ ونشر بيانا فى جميع الصحف آنذاك تضمن ما كان يملكه سعد حينمـا أنشىء الوفد ثم عقب وفاته مدعمة بالمستندات التى أثبتت أنه باع أكثر أطيانه ٠ كان قد سبق ذلك الاتهام اتهام آخر حينما خطب محمد على علوبة باشا فى مقر حزب الأحرار الدستوريين متهما سعد

---

(١) هذه القوائم من واقع محاضر اجتماع الوفد ومحررة بخط الأستاذ محمود سليمان غنام وهى محفوظة لدينا ٠

ـ فيما اتهمه به ـ بأنه اختلس من أموال الوفد جزءا اشترى به سيارة فخمة له ، فعقد الوفد اجتماعا للرد على هذا الاتهام وقدم فيه سعد النحاس للمجتمعين قائلا أن الذى سيرد على خطبة علوبة النحاس « سيد الناس » ، وانبرى النحاس يرد بالوثائق والأرقام مفندا الاتهامات ومن بينها تهمة الاختلاس ٠

أما فيما يتعلق بنهاية الرحلة مع الوفد وذلك حينما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ وما تبع ذلك من قرار حل الأحزاب والزامها بتقديم ما لديها من أموال ، فقد سارع النحـاس من تلقاء نفسـه بما تبقى لديه أمانة من أموال الوفد وكانت تربو على المائة ألف جنيه تقريبا وسلمها للمسئولين ، رغم معـارضة بعض زملائه فى تقديم المبلغ كله طالبين منه الاحتفاظ ببعضه لنفسه قائلين له أن الأحزاب الأخرى سلمت مبالغ هزيلة لا يزيد أى منها على ألفين من الجنيهات ، هذا مع ملاحظة أن خزانة الوفد كانت قد تعرضت لما يشبه الفراغ فى عام ١٩٤٨ نظرا لعدة اعتبارات سنتناولها فى موضعها

عضوية الحـزب :

تطورت العضوية فى الحزب وأصبحت مع توالى الأعوام تتم بالاختيار دون شروط وانما كانت تراعى فيها عدة أمور من حيث الصلاحية للعمل فى الوفد ومدى الفائدة المرجوة من نشاط العضو المنضم ومنفعته للهيئة وشعبيته ، وكذلك كما يذكر الأستاذ غنام ـ ظروف أخرى لم تكن لها مواضع مرسومة ولكنها تعتمد على الثقـة والقدرة على النضال ٠

ويبدو أن الوفد قد استحدث لنفسه قواعد أخرى بضم العضو على أساسها ولتطبيق ذلك ينبغى علينا أن نلقى نظرة على أعضاء الوفد فى عام ١٩٣٧ والانشـقاق الذى أدى الى خروج أحمـد

ماهر ومحمود فهمى النقراشى من صفوف الحزب ، اذ سنجد أن عددا مبيرا منهم لم يكن يتوفر فيه صفة القدرة على النضال بل كانت السمة البارزة أنهم من كبار الملاك الزراعيين ٠ ولعل ذلك كان يعنى أن خروج ماهر والنقراشى فى عام ١٩٣٧ كان انتصارا لتلك العناصر الاقطاعية لكونهما كانا ينتميان الى الطبقات المتوسطة وأنه اذا كانت قيادة الوفد قد تخلصت فى الانقسامين اللذين حدثا فى ١٩٢١ ، ١٩٣٢ من العناصر الاقطاعية والرأسمالية الكبيرة والقبلية ٠ فانها ستعود مرة أخرى فى نهاية عام ١٩٣٧ وبعد التخلص من ماهر والنقراشى ولكن بدرجة أقل ٠ اذ أصدر الوفد قرارا بضم : محمد صبرى أبو علم ، عبد الفتاح الطويل ويوسف الجندى وهؤلاء الثلاثة لا غبار عليهم من حيث أنهم كانوا أولا أصحاب جهاد وسوابق فى الكفاح من أجل الوطن وثانيا لأنهم من الطبقة الوسطى ، الا أن الوفد لم يكتف بهؤلاء بل ضم معهم بنفس القرار : محمد سليمان الوكيل باشا ، محمد المغازى عبد ربه باشا ، بشرى حنا باشا ، محمد الحنفى الطرزى باشا ، كمال علما باشا ، أحمد مصطفى عمرو باشا ، فهمى ويصا بك ، سيد بهنس بك ٠

ونحن اذا تأملنا معظم هذه الأسماء وجدنا أنهم من كبار ملاك الأرض الزراعية ، ومعنى هذا أن الاقطاع أصبح قوة لها وزنها فى قيادة الوفد ، وبرغم ما أشرنا اليه من حيث أن تلك العناصر كانت لازمة لتدعيم خزينة الحزب الا أن التوسع فيها كان يعنى انفصال قيادة الوفد تدريجيا عن القاعدة الشعبية ، وبالتالى كان ينم عن تحول خطير الشأن فى الحزب ٠

وليس مرجع ذلك التحول أن هؤلاء الأعضاء كانوا من كبار الملاك فحسب فاننا كما سبق أن أشرنا لو نظرنا الى الوفد سواء فى نشأته أو بعد ذلك سنجد أن معظم أعضائه كانوا من نفس هذه

الطبقة اذ كانت لهم الأغلبية دائما فى الوفد باستثناء فترات قليلة جدا الا أن الوضع حينذاك كان يختلف من حيث التفاف الشعب حول الوفد باعتباره كان يمثل هدفه فى طلب الاستقلال كما كان الشعب ينطوى تحت زعامة سعد التى كان لا ينازعه فيها أحد . أما فى عام ١٩٣٧ فقد تعددت الأهداف والزعامات ·

بالاضافة الى ذلك أن هؤلاء الأعضاء الجدد لم تكن لهم كما أشرنا سابقة جهاد ونضال فى حزب الوفد ، وتطبيقا لذلك ضم الوفد اليه فى ديسمبر ١٩٣٧ عثمان محرم باشا وعلى ذكى العرابى باشا وعلى حسين باشا وأحمد نجيب الهلالى بك ومحمد محمود خليك بك ، فاذا دققنا النظر فى هؤلاء أيضا سيتضح لنا أن معظمهم لم يكونوا من الوفديين بل ومنهم من كان عدوا للوفد ، فمثلا عثمان محرم سبق أن خرج على الوفد ، كما أن نجيب الهلالى كان حديث عهد بالوفدية ·

على أى حال يبدو أن اختيار هؤلاء الأعضاء كان يخضع لظروف وملابسات خاصة يغلب عليها العلاقات الشخصية ، الا أنه ليس معنى اختيارهم أنهم كانوا أكثر صلاحية أو أفضل من غيرهم ممن لم يقع عليهم الاختيار ، فقد كان هناك فى خارج هيئة الوفد رجال أفضل ممن اختيروا أعضاء فيه ، الا أنها الاعتبارات الخاصة هى التى هيأت لهؤلاء هذه العضوية · ومهما يكن الأمر فينبغى أن نوضح أن الوفد لم يضع شروطا لعضويته كشروط الالتحاق بعضوية الهيئات والشركات مثلا وانما كانت ترجع الى ترشيحات شخصية من الرئيس والأعضاء ثم يزكيها الوفد مجتمعا وذلك تأسيسا على

أن قانون الوفد قد خول لرئيسه وأعضائه ضم من يريدون دون قيد أو شرط ٠

أن هذا النص كان ثغرة ازدادت اتساعا مع مرور الأعوام فأصبحت فجوة باعتبار أن رئيس الوفد كان هو الذى يعين عضو الوفد المصرى ، وهيئة الوفد تختار أعضاء الهيئة الوفدية ، وأعضاء الهيئة الوفدية هم الذين يتحكمون فى اللجان الفرعية ، وبذلك أصبح تشكيلا عكسيا شأنه فى ذلك شأن الأحزاب المصرية ، ولكن اذا كان هذا التشكيل أمرا عكسيا بالنسبة لتلك الأحزاب الأخرى باعتبار أنها كانت لا تمثل الا نفسها أو أقلية ضئيلة فانه لم يكن مقبولا من الحزب الذى كان يعتبر ـ وبحق ـ حزب الجماهير والقاعدة العريضة للشعب ٠

وهناك ملاحظة تتعلق بعضوية الوفد وهى أن اختيار الوزراء الوفديين فى حكومات الوفد كان لا يخضع لتلك العضوية ، أى لم يكن يستلزم اختيار الوزير أن يكون عضوا بالوفد ٠ اذ نلاحظ أن كثيرا من وزراء الوفد لم يكونوا أعضاء فيه ، بل نجد أن بعض من أختيروا وزراء فى وزارة الوفد الأخيرة لم يكونوا وفديين أصلا ولا حتى بعد أن اختيررا فى الوزارة ٠ وكذلك لم يكن كل عضو بالوفد يختار وزيرا فى وزاراته ٠

هذه هى عضوية الوفد وسوف يضع الوفد لها شروطا وذلك حين يضع لنفسه تنظيما جديدا وبرنامجا محددا قبل صدور قرار حل الأحزاب ٠

وينبغى علينا وقد تناولنا العضوية فى الوفد أن نعرض للحرية التى مارسها أعضاء الوفد ومداها سواء فى اجتماعات

الوفد أو خارجها باعتبار أن ممارسة تلك الحرية فى أى تنظيم يعنى فى تصورنا حجر الزاوية أو نقطة الارتكاز فى تقوية هذا التنظيم وبقائه ٠

سبق أن أشرنا الى أن قيادة الوفد مارست سـلطة مركزية هائلة مما أدى الى عدم التحرز فى فصل بعض أعضاء الوفد الأمر الذى أثار كثيرا من النقد لتنظيم الحزب باعتبار أن قيادته كانت تسيطر على أعضائه وأعضاء الهيئة الوفدية وتحد من ممارستهم لحريتهم فى ابداء آرائهم سواء فى مناقشاتهم داخل الحزب أو فى البرلمان أو الصحافة ٠ ويدفع الوفد عن نفسه – وبعنف – هذا الاتهام مؤكدا أنه غير صحيح « بل ينقصه الواقع وشهادة الشهود ، اذ حقيقة – كما يذكر الأستاذ فؤاد سراج الدين – أن الوفد كان يتبع سواء فى هيئته الخاصة أو البرلمانية أو العامة نظاما ديمقراطيا بحتا تتبعه جميع الأحزاب الديمقراطية فى العـالم » ٠

ويستطرد سراج الدين فيذكر أن المناقشـة كانت تدور بين أعضاء الوفد « فى منتهى الحرية » وتنتهى القـرارات بأغلبيـة الآراء ، ولم يكن للنحاس باشا – باعتباره رئيس الوفد – أكثر من صوت عادى « كأى صوت فى الوفد » وأنه كثيرا ما غلب على رأيه ، اذ حينما نرى الأغلبية غير رأيه كان يرضخ لقرارها بروح ديمقراطية ثم يدافع عن هذا القرار بأمانة واخلاص أمام الهيئـة الوفدية ثم أمام الرأى العام ، وكان على كل عضو أن يلتزم حينئذ برأى الأغلبية ، ثم يصدر القرار باسم الوفد كله لا باسم أغلبية أعضائه وكانت مناقشات الوفد لا تظل سرية بل كانت تنشر أحيانا فى الصحف ٠

الا أنه يبدو أنه كان هناك فرقا بين قـرارات الوفـد وبين المناقشات التى تدور فى السياسة العامة وما يحيط بها والتى كان

يتعرض لها بعض أعضاء الهيئة الوفدية أو الهيئة الوفدية العامة ٠ فأما بالنسبة للقرارات التى يتخذها الوفد (مثل فصل بعض أعضائه) كان الأعضاء يلتزمون بتنفيذها ولا يخرجون عنها ٠ أما المسائل العامة فكثيرا ما كان بعض الأعضاء (سواء فى الهيئة الوفدية العامة أو الهيئة الوفدية البرلمانية) يبدون آراء لا تتفق وسياسة الوزارات الوفدية القائمة حينئذ وفى صراحة تامة ، فيذكر الأستاذ غنام أنه « لم يحدث فى أى وقت من الأوقات أن حاسبنا أحد لا رئيس الوفد ولا أحد أعضائه على هذه الاعتراضات لأنها كانت من قبيل تبادل الرأى ٠٠٠ » وأنه كان من حق كل عضو أن يبدى رأيه فيها داخل المجلس ومن ذلك مشروعات القوانين التى تقدم للمجلس ، ومسائل الميزانية واعتمادها وكذلك تصرفات الوزراء فى وزاراتهم التى تتصل بالسياسة العامة للحكومة ، فكانت كل هذه المسائل ينبغى أن يترك للنواب الوفديين الحرية المطلقة فى مناقشتها ونقدها ٠

ويؤكد الأستاذ فؤاد سراج الدين هذه الحقيقة فيذكر أنه وفر الحرية المطلقة « والى أقصى حد » بوصفه السكرتير العام للوفد لأعضاء الهيئة الوفدية فى البرلمان « وعلى نحو لم يسبق له مثيل فى تاريخ الوفد » ٠

والواقع أن الباحث لا يستطيع أن يرفض هذه الحقيقة استنادا الى الأدلة التالية :

أولا : محاضر الوفد والهيئة الوفدية البرلمانية والهيئة الوفدية العامة فى الفترة من ١٩٤٨ الى ١٩٥٢ ٠

ثانيا : محاضر جلسات البرلمان ولاسيما ابان حكومة الوفد الأخيرة ١٩٥٠ / ١٩٥٢ ٠

ثالثا : الصحف الوفدية خلال الفترة الأخيرة ٠ فبالنسبة لمحاضر الجلسات توضح لنا مدى الحرية التى كانت مكفولة فى المناقشات سواء بين أعضاء الوفد أو أعضاء الهيئة الوفدية وكذلك بالنسبة لتتبع جلسات البرلمان ولا سيما مجلس النواب الوفدى الأخير فلن نجد كبير عناء فى أن نلمس الحرية التى منحت للنواب الوفديين فى المناقشة والنقد واستجواب الوزراء الوفديين ، ومعارضة مشروعات الحكومة ، اذ كانت المعارضة الحقيقية للحكومة الوفدية الأخيرة تصدر من النواب الوفديين أنفسهم ، وسوف نشير الى بعض مظاهر تلك المعارضة حينما نتناول وزارة ١٩٥٠ ــ ١٩٥٢ ٠ أما الصحافة الوفدية وغير الوفدية فقد تمتعت فى تلك الفترة الأخيرة وبشهادة جميع المصادر والمراجع بحرية لم يسبق لها مثيل من حيث نشر آراء بعض النواب الوفديين ٠

الا أنه يبدو أن تلك الحرية التى تمتع بها أعضاء الوفد والهيئة الوفدية فى تلك الفترة الأخيرة وبالتحديد منذ أواسط الأربعينيات لم تكن مكفولة بنفس الدرجة فى الفترة السابقة عليها بل منذ قيام الوفد وليس ذلك تجنيا منا بل باعتراف السكرتير العام للوفد نفسه وفقا لما جاء فى عبارته السالفة الذكر التى يقول فيها أنه وفر الحرية الى أقصى حد وعلى نحو لم يسبق له مثيل فى تاريخ الوفد » ٠ وهذا يعنى فى تصورنا التغير الذى حدث فى الوفد والذى كان لابد له أن يحدث وفقا للتيارات والمذاهب الحزبية التى انتشرت كنتيجة للحرب العالمية الثانية والتى أدت بدورها الى نشوء التيارات المذهبية فى حزب الوفد الأمر الذى سيؤدى بدوره الى تخلخل تنظيمه على النحو الذى سنتناوله بالتفصيل فى موضعه ٠

هذا بالاضافة الى عوامل أخرى ومنها ـ على سبيل المثال ـ التغير الذى حدث آنذاك فى منصب السكرتير العام للوفد والذى سنشير اليه بعد قليل ٠

وقبل أن نتناول سكرتارية الوفد باعتبارها أحد الأعمدة التى قام عليها التنظيم الحزبى للوفد ينبغى علينا أولا أن نتناول زعامته ٠

ثالثا : زعامة الوفد : مصطفى النحاس

وقد تولاها سعد زغلول فى المرحلة الأولى منذ تشكيل الوفد فى ١٩١٨ ، واستمرت زعامة الوفد معقودا لواؤها له حتى توفى فى عام ١٩٢٧ (كما أشرنا ٠ فاختار الوفد مصطفى النحاس خليفة له ٠ وقبل أن نتعرض للظروف والملابسات التى تم فيها هذا الاختيار يجدر بنا أن نبحث فى شخصية النحاس ومن أى نبع كان منبعه وكيف كان مساره حتى انتهى به مطافه الى صفوف الوفد ٠

ولد مصطفى محمد سالم النحاس فى ١٥ يونية عام ١٨٧٩ فى سمنود ، وكان له خمسة أشقاء وأخ من أبيه ٠ وقد التحق مصطفى بالمدرسة الناصرية بالقاهرة حيث حصل على الشهادة الابتدائية ، فانتقل الى المدرسة الخديوية وحاز على البكلوريا ، فانتقل الى مدرسة الحقوق فتزعم فيها حركة طلابية تنادى بالارتفاع بمستوى خريجى الحقوق ، وحصل على الليسانس وكان ترتيبه الأول ، وعقب التخرج استغنى عن الوظيفة فعرض عليه الزعيم محمد فريد العمل بمكتبه فى المحاماة نظير مرتب حسن فأجابه بأنه مستعد للتعاون معه وليس أجيرا عنده ٠

ثم عمل بعد ذلك محاميا بالمنصورة ، ثم عين قاضيا فى عام ١٩٠٤ ولم يكن قد مضى على ادراج اسمه فى المحاماة أكثر من ثلاث سنوات ، وفى عام ١٩١٦ كان قاضيا فى ميت غمر وكان سعد زغلول وزيرا للمعـارف آنذاك • ويحدثنا مؤرخ النحاس بأنه كان معجبا بسعد منذ أن كان مستشارا فكان يتتبع أحكامه ، ثم ازداد اعجابه به فى الوزارة • وحينما تقلد سعد وزارة الحقانية نقل النحاس قاضيا الى القاهرة فى احدى دوائر المحكمة الأهلية حيث حدث خلاف بينه وبين رئيس الدائرة ترامى نبؤه الى سعد فاستدعى النحاس وبحث معه موضوع الخلاف ثم نصحه ــ كأب ــ بألا يكون شديدا مثله مع زملائه فى معاملتهم • ولعل فى ثنايا تلك الواقعة وهذه النصيحة نستطيع أن نضع أيدينا على أحد مفاتيح شخصية كل من سعد والنحاس من حيث الشـدة والتطـرف فى الخصومة •

على أى حال مكث النحاس فى القضاء مدة خمسة عشر عاما (١٩٠٤ ــ ١٩١٩) تنقل فى خلالها من ميت غمر الى أسوان ثم القاهرة ثم طنطا ، وفى محكمة عابدين أنعم عليه السلطان حسين برتبـة « البكوية » لعدالته فى اصدار حكم فى قضية هامة •

والواقع أنه رغم عدم ممارسة مصطفى النحاس للسياسـة طوال هذه الفترة الا نه كان معجبا بحركة مصطفى كامل فأخذ يشجعها واتصل برجالها وتبادل معهم الرأى ، ومن ثم فقد اختلط بالمشتغلين بالمسائل السياسية فاتصل بطلبة المدارس العالية وأصبح وكيلا لناديهم •

وحينما وضعت الحرب العالمية أوزارها ، وعقد مؤتمر السلام وأخذ الزعماء وقادة الرأى فى البلاد يجتمعون ويتشاورون على

النحو الذى سلف ، كان الشباب فى طنطا يجتمعون عند مصطفى النحاس القاضى آنذاك هناك • ثم تألف الوفد واختار سعد مصطفى النحاس عضوا به لتمثيل الحزب الوطنى ومعه الدكتور حافظ عفيفى كما أشرنا • وحول ظروف هذا الاختيار يذكر لنا محمد أمين يوسف أنه حينما التقى بالنحاس للتفاوض معه بشأن اختياره عضوا بالوفد سأله عن آرائه فتبين له أنه معجب بسعد زغلول باشا وشديد الانتقاد لموقف لجنة الحزب الوطنى التنفيذية ، ثم أبدى سروره لانضمامه الى الوفد لولا بعض الصعاب المالية التى تمنعه من اعتزال وظيفته ولأنه العائل الوحيد لشقيقته وأبنائها ••• فأبلغ أمين يوسف هذا لسعد الذى أبدى استعداده لتذليل تلك الصعاب ثم طلب منه مقابلته ودعوته الى بيت الأمة فذهب النحاس واختير عضوا بالوفد •

وبعد أن سلطنا بعض الضوء على مصطفى النحاس حتى اختياره يجدر بنا أن نمضى فى توضيح معالمه حتى نصل به الى مقعد زعامة الوفد فى أغسطس ١٩٢٧ ، لعل الصورة تصبح أكثر وضوحا •• فعقب اختياره عضوا بالوفد وحينما نفى سعد وزملائه الثلاثة فى مارس ١٩١٩ ، واشتعلت ثورة ١٩١٩ بدأ يمارس دوره الجديد فأخذ يرسل الاحتجاجات ويشارك فى تنظيم الاجتماعات وحركة الاضرابات فاتصل بلجنة الموظفين ، وكان يحمل المنشورات السرية من القاهرة الى طنطا فاستدعته القيادة البريطانية (فى ١٦ مارس ١٩١٩) مع من استدعت من أعضاء الوفد وحملتهم تبعية الثورة القائمة •• وحينما أفرج عن سعد وصحبه وسمح للوفد بالسفر الى مؤتمر السلام كان النحاس بين أعضائه (فصلته الحكومة لسفره مع الوفد) ووثق فيه سعد فعينه سكرتيرا للوفد الى جانب عضويته • وابان وجود

الوفد فى باريس ذهب النحاس مع من ذهبوا لمفاوضة لجنة ملنر · وحينما أراد الوفد استشارة الأمة فى مشروع اللجنة تولى النحاس عرضه ملتزما مجرد العرض مخالفا بذلك زملاءه الذين كانوا معه · وكان موقف النحاس فى ذلك محل تقدير سعد ·· ثم تتطور الأحداث فتؤدى الى الانقسام ثم الانشقاق فى ١٩٢١ بين سعد وزملائه وتنقسم الأمة الى سعديين وعدليين ويخرج من الوفد معظم أعضائه ولم يبق الى جوار سعد سوى مصطفى النحاس واثنين من الأعضاء (ويصا واصف وسينوت حنا) ·· وحينما يعتقل سعد فى المرة الثانية (ديسمبر ١٩٢١) يعتقل معه مصطفى النحاس فى سيشل كما مر بنا وهناك تتوطد الصلات بينهما · وقد حاول مكرم عبيد — فى شهادته أمام محكمة الثورة — أن يشوه تلك العلاقة فذكر أنها لم تكن طيبة وأن سعدا كان يخص مكرم بالحب ··· الخ ··

وحينما يحين قطف ثمار الكفاح فيؤلف سعد وزارته فى ١٩٢٤ يختار النحاس وزيرا معه · وفى عام ١٩٢٦ وحينما ألف عدلى وزارته الائتلافية رفض النحاس دخولها برغم الحاح سعد فى أن يشترك فيها ، ويعلل اللورد لويد ذلك « بأن النحاس باشا كان قد التزم خطة العداء الذى لا هوادة فيه نحو بريطانيا العظمى ، اذ لم يكن قد تعلم بعد أن العداء لبريطانيا لا يتفق مع تقدم مصر · » ثم استقالت وزارة عدلى (أبريل ١٩٢٧) فاتجهت أنظار سعد الى النحاس وعرض عليه فكرة توليته رئاسة الوزارة فرفضها النحاس مؤثرا البقاء وكيلا لمجلس النواب ··

ويختار الله سعدا الى جواره ، فيختار الوفد مصطفى النحاس خليفة له ·

وينبغي علينا أن نرجىء تناول كيفية هذا الاختيار والملابسات التي لابسته ، لنحاول أولا القاء نظرة تحليلية على شخصية النحاس من خلال العرض السابق • ونستطيع أن نستخلص منه عدة حقائق : أولها أن مصطفى النحاس كان سليلا للطبقة المتوسطة ، الا أننا نرفض ما ذهب اليه البعض من أن اختياره لزعامة الوفد بعد ذلك كان يعنى تأكيدا للطابع البورجوازى لقيادة الوفد وله مغزاه • فرغم تسليمنا بأن النحاس يعتبر من صميم البورجوازية الا أننا نستبعد وجود هذا المفهوم في أذهان أعضاء الوفد حين اختيارهم له رئيسا للوفد •• •• ثانيا : أن النحاس كان بطبيعته ميالا الى التطرف ، ولم يغير من تطرفه أنه كان وزيرا مسئولا مع سعد • وستظل هذه الصفة تلازمه بعد ذلك • والحقيقة الثالثة التى نستشفها من تاريخه - وحتى زعامته للحزب - نزاهته وعدله ، وقد أشارت الصحافة الى ذلك ابان ترشيحه لرئاسة الوفد فذكرت روز اليوسف أنه « نقى الصفحة طاهر الذيل » ، كما أشارت الى مواقفه المشرفة مع مصطفى كامل ثم مع سعد زغلول •

حقيقة أخرى أو صفة ستلازم النحاس طوال حياته السياسية وهى الصراحة والاندفاع اذ كان « صريحا جدا وكلمته على طرف لسانه ومتسرعا جدا وكان لهذه الصفة أثر فى أن تنبأت الصحافة بوقوع الصدام بينه وبين أعضاء الوفد الا أنها استدركت فاعتقدت أن مهام الرئاسة ومسئوليات الزعامة كفيلة بتهدئة حدة تسرعه (*)

ومن الممكن أن نستخلص من هذه الحقائق حقيقة هامة وهى أن اختيار النحاس - وقد عرف بالتطرف - رئيسا للوفد حفظ للوفد

(★) هذه الحقيقة اكدها لنا رجال الوفد : الاساتذة الافاضل : فؤاد سراج الدين ، محمود سليمان غنام ، ابراهيم فرج ، د• محمد صلاح الدين ، عبد الفتاح حسن ، وقدموا لنا كثيرا من الامثلة والوقائع التى تؤيدها •

بعض طابعه الثورى ، وهو الطابع الذى كان هوى الجماهير وأنشودتها من أجل الحرية والاستقلال ٠

فكيف اختير النحاس رئيسا للوفد وما هى الظروف والملابسات والتيارات التى صاحبت هذا الاختيار ؟

بادىء ذى بدأ يجب أن نضع فى اعتبارنا أن زعامة سعد للوفد كانت طاغية وجارفة ٠ وبالتالى فان اختيار زعيم مكانه كان لاشك مسألة شائكة ومعقدة لعدة اعتبارات : منها أولا أن زعامة سعد لم تسمح بقيام زعامة أخرى الى جانبها ٠ ثانيا : أن بعض أعضاء الوفد - كبشر - لابد قد استهوتهم - فكرة الزعامة والانفراد بالسلطة وهذا من شأنه - كما يحدث فى أى تنظيم - أن يؤدى الى التنافس والأحقاد ٠ ولعل هذه الاعتبارات كانت قائمة فى أذهان أعضاء الوفد حين اجتمعوا للنظر فى تلك المسألة ٠ اذ قامت بينهم عدة آراء واتجاهات كان من بينها اتجاه يرى « أنه ليس من الخير اختيار شخص واحد بالذات ، اذ ليس فى وسع رجل واحد أن يرث نفوذ سعد ، وأن اختيار شخص ليملأ مركزه كفيل بأن يؤدى الى الحسد والانقسام ٠٠ » ونصح هذا الاتجاه باختيار حرم سعد للرئاسة الفخرية للوفد وانتخاب النحاس سكرتيرا وتأليف لجنة من ثلاثة ليعملوا كرؤساء (*) ٠

وعلى أى حال رفض أعضاء الوفد هذا الاقتراح خشية احداث الانقسامات فى داخله ، ومن ثم اتجهت الآراء لاختيار زعيم واحد ٠ وكان هناك تنافس بين اثنين من رجالات الوفد : الأول محمد فتح الله بركات باشا الذى كان - كما يذكر الدكتور محمد حسين هيكل - يد سعد اليمنى أثناء حياته ، فضلا عن أن سعدا خاله ، اذ كان الرأس المدبر فى الوفد آنذاك ومحور كل حركة فيه والمشارك

(*) كان هذا رأى أمين يوسف زوج ابنة أخت سعد زغلول ووالد الصحفيين مصطفى وعلى أمين ٠

فى رسم سياسته لدرجة أن أطلق عليه خصوم الوفد لفظ « داهية الوفد » .

أما الثانى فكان مصطفى النحاس . وانقسمت الاراء والاتجاهات حول ترشيح وتزكية كل منهما . ويبدو أن الفكرة السائدة آنذاك كانت اختيار فتح الله بركات لعدة اعتبارات منها : أولا صلة القرابة التى تربطه بالزعيم الراحل . ثانيا : الثراء الذى يساعده على أداء مهام الرئاسة . وكان يؤيد هذا الاختيار الأعضاء الكبار فى السن والاقطاعيين كبار الملاك . وكان يقف فى الاتجاه الآخر أغلبية أعضاء الوفد وهم من عنصر الشباب المثقف والطبقة المتوسطة آنذاك وكان على رأس هؤلاء : على الشمسى باشا ، ويصا واصف ، مرقس حنا وغيرهم ، فقد رأوا أن نفس الأسباب التى تدعو الى انتخاب فتح الله بركات هى نفسها التى تدعو الى تنحيته . هذا بالاضافة الى أنه غير متعلم ولا يعرف اللغات الأجنبية وأن رئيس الوفد باعتباره صاحب الأغلبية البرلمانية سيتولى الوزارة وهو بهذا معرض للاتصال الدائم بممثلى الدول الأجنبية . ثم أنه اقطاعى الخلق . لكل تلك الأسباب رغبوا فى اختيار النحاس باعتباره شخصا تتوافر فيه النزاهة والرعاية لمصالح الوفد . وقد تردد حينذاك أن فخرى بك عبد النور والأستاذ مكرم عبيد كان لهما ولطائفة أعضاء الوفد المقربين منهما أثر كبير . فى اختيار النحاس رئيسا للوفد .. ولما كان الوفد هيئة قائمة على التنظيم الدقيق فقد أذعن الكل لهذا القرار وان بقيت فى نفوس الكثيرين ندوب بسببه ظهرت آثارها فيما بعد . ويقال فى تبرير هذا الاختيار أن أغلب أعضاء الوفد مالوا الى اختيار النحاس لأنه أقرب اليهم من فتح الله بركات الذى كانوا يهابون شخصيته القوية الطاغية . الا أن البعض يرجع فشل بركات فى الوصول الى زعامة الوفد الى مساعى مكرم عبيد بالذات بحجة

أنه كان يرهب سطوة شخصية بركات وبراعته فى المناورة السياسية • ونحن نميل الى الأخذ بهذا الرأى الأخير ونعتبره أساسا لطغيان نفوذ مكرم على النحاس والوفد كله وتسلطه على مقادير كل منهما بعد ذلك وفى الفترة من ١٩٢٧ ـ ١٩٤٣ الأمر الذى سيؤدى بالضرورة الى الانسلاخات والانشقاقات التالية فى تاريخ الوفد بل ويؤدى ـ فى النهاية ـ الى فصل مكرم نفسه وطرده من الحزب فى ١٩٤٢ على النحو الذى سنفصله كل فى موضعه •

ولقد تعرض مكرم ـ فى شهادته أمام محكمة الثورة ـ لتلك المسألة فأضاف جديدا فقرر أن الوفد اعترض على فتح الله بركات لأنه « لا يعرف الخطابة » فرشح الأعضاء مرقص حنا فاعترض بحجة أنه لا يجب أن يكون رئيس الوفد قبطى رغم عدم وجود فارق بين المسلم والقبطى ، ويواصل روايته فيؤكد لنا « أن الاتجاه كان بأن تكون رئاسة الوفد فى ثلاثة هم : النحاس ، ومرقص حنا وفتح الله بركات » « فأنا اعترضت ، فقالوا نختار النحاس رئيس ومكرم سكرتير والاثنان يكملان بعضهما ••• الخ » •

على أى حال ـ ومهما تكن وجهات النظر ـ فقد انتهزت الصحافة المعادية للوفد ولاسيما صحافة القصر مثل صحف الاتحاد التى أرادت أن تصطاد فى الماء العكر وتدق أسفينا تمزق به سفينة الوفد فقد حاولت أن تشيع الفرقة بين الأعضاء ومن ثم أخذت تؤيد ترشيح فتح الله بركات بحجة أنه أفضل من مصطفى النحاس • وفوت الوفد تلك الفرصة على أعدائه وحسم الموقف حينما اجتمع فى ١٤ سبتمبر ١٩٢٧ واختار بالاجماع مصطفى النحاس رئيسنا له ، كما اختير فى نفس الاجتماع « وليم مكرم عبيد » سكرتيرا عاما للوفد •

لكن السؤال الجديد بأن يفرض نفسه الآن ـ ونحن بصدد تنظيم الحزب الذى كانت رئاسته قمة هذا التنظيم ـ هو : هل كان النحاس كفؤا لامساكه زمام القيادة فى حزب الوفد ، أو بعبارة أخرى هل وجدت زعامة الوفد ضالتها فى شخص النحاس ولاسيما عقب زعامة سعد الجارفة بشهادة جميع المصادر والمراجع ؟

فى الواقع لكى يجاب على هذا السؤال اجابة موضوعية جادة يلزم للباحث أن يفتش وينقب عن جوانب شخصية النحاس ليس فقط فى المرحلة التى انتهت بتوليته زعامة الوفد وهى التى تناولنا خطوطها العامة ، بل يجب أن يمتد البحث ليشمل جوانب تلك الشخصية من خلال قيادته لسفينة الوفد عبر بحر السياسة المصرية المتلاطم الأمواج طوال ربع قرن كامل (١٩٢٧ ـ ١٩٥٢) ؛ ولأنه لا يمكن أن نفصل تاريخ النحاس ـ وهو زعيم الوفد ـ عن تاريخ حزب الوفد كحزب ، وهو ما تتناوله تلك الدراسة فمن الممكن أن يتم البحث فى شخصية الزعيم من خلال البحث فى الحزب وبالتالى فاننا سنقتصر على ما ألقينا من ضوء فى المرحلة السالفة الذكر ومن خلاله نحاول الاجابة على السؤال المطروح حول كفاءة النحاس للزعامة .

يعتقد أمين يوسف أن اختيار النحاس لم يكن خطأ اذ تولى الزعامة بنجاح من ١٩٢٧ الى ١٩٤٦ ، الا أنه يستدرك فيقول « الا انه لا يمكن اعتباره مساويا لسعد زغلول باشا فى القدرة الخطابية ، وان كان اشتهر بأنه رجل مستقيم ونزيه وعادل ... الخ . وبصرف النظر عن أن أمين يوسف لابد كان متأثرا بصلة المصاهرة بسعد بالاضافة الى عدم وفاقه مع الوفد فى تلك الفترة ، ويبدو أنه كان واقعا تحت تأثير ما أشيع حينذاك من أن وفاة سعد

ستترك فراغا فى الوفد وتضعف الحركة الوطنيــة وتحطم بنيانه وأن خليفته ليس على غراره · وقد أشار مكرم أيضا الى هذه الحقيقة ـ لكن فى عام ١٩٥٤ ـ حينما ذكر أن النحاس بمفرده لم يكن يستطيع أن يملأ الموقف فى مكان سعد ، وأن النحاس نفسه كان يستنكر أن يملأ هو هذا الفراغ وكان يقول لزملائه حينما عرضت عليه الرئاسة « اختاروا رئيس من بينكم وأنا أخدم القضية بجانبــه كما خدمت سعدا من قبل ودعونى فى موضعى كما أنا سكرتيرا للوفد ·

واذا طرحنا جانبا اعتبار أن مكرم هو الآخر كان واقعــا تحت تأثير ما حدث بينه وبين النحاس فى عام ١٩٤٢ مما سيأتى بيانه ، فلا شك لدينا أن احساسا بالرهبة ـ وهذا طبيعى ـ قد انتاب النحاس وهو يختار ليجلس مكان سعد · أما أن هذا الاحساس كان نابعاً عن شعوره بضالتــه وادراكه أنه ليس كفؤا له ، أو كان مصدره رهبة الموقف وعظم المسئولية التى ستلقى على عاتقــه فى حزب كبير تصطرع فيه الآراء وتحتدم ، فهذا ما يقف الباحث ازاءه صامتــا ·

ومهما يكن الأمر فقد اختير النحاس رئيسا للوفد فى عام ١٩٢٧ وأخذ فى ممارسة مهامه ، وهى لا تختلف كثيرا عن تلك المهام التى نظمها قانون الوفد الأول والتى مارسها سعد فى قوة وشكيمة ، باستثناء بعض التفصيلات التى أضيفت وفقا لتغير سياسة الوفد الى حد ما وما جد فى حقل السياسة المصرية من الأحزاب والتيارات السياسية المذهبية ، ومن الممكن القول بأن مهام الرئيس فى تلك الفترة قد تطورت الى مرحلتها الأخيرة ، فقد كانت مسئوليــات الرئيس ينظمها قانون خاص نص على أن يؤدى الرئيس أمام الوفد

يمينا خاصا ، كما كان أعضاء الوفد يؤدون نفس اليمين أمام الرئيس ، ونص على أن يدعى الوفد للانعقاد بناء على طلب الرئيس ، كما نص على أن الرئيس هو الذى يمثله ويمثل الهيئة الوفدية ويحدد موعد انعقاد جلساتهما ويرأسها ويشرف على جميع أعمالها وينوب عنهما أمام المحاكم ولدى مختلف الجهات ، وهو الذى يعين الموظفين اللازمين للوفد وللهيئة الوفدية كما يتولى شئون ترقيتهم ومجازاتهم وعزلهم ، وليس لأحد أعضاء الوفد أن يحادث باسم الوفد أى شخص الا بتفويض من الرئيس وعليه أن يدون الحديث كتابة ويقدمه للرئيس ، فان تحدث بغير اذن من الرئيس وجب عليه أن يعلن محدثه بأنه يتكلم بصفته الشخصية ٠

رابعا : سكرتارية الوفد :

من الثابت أن السكرتير العام للوفد فى جميع مراحله كان هو بمثابة العمود الفقرى فى تنظيم الحزب واليد اليمنى للرئيس ومحرك النشاط فى الحزب والمسيطر على وجوه هذا النشاط ٠

وقد تولى هذه السكرتارية على امتداد تاريخ الوفد خمسة من أعضائه تفاوتت مدة كل منهم تبعا للظروف الخاصة بالحزب ٠ فقد تولاها أولا مصطفى النحاس منذ نشأة الوفد حتى وفاة سعد كما أشرنا (١٩١٨ ـ ١٩٢٧) ، ثم تلاه مكرم عبيد حيث اختير سكرتيرا عاما فى نفس الاجتماع الذى اختير فيه النحاس رئيسا للوفد وظل يشغل المنصب حتى فصل من الحزب عام ١٩٤٢ ، وكان الثالث محمد صبرى أبو علم الذى شغل المنصب فترة لا تتجاوز الثلاث سنوات (١٩٤٣ ـ ١٩٤٦) ثم توفى : فخلفه عبد السلام فهمى جمعة وكانت رحلته قصيرة مع المنصب (١٩٤٦ـ١٩٤٧) وتخللتها

بعض العواصف كما سنرى · أما نهاية المطاف فقد كانت مع محمد فؤاد سراج الدين (١٩٤٨ ـ ١٩٥٢) ·

والواقع أن الباحث فى حزب الوفد وفى سكرتاريته على وجه الخصوص وبالتحديد فى الفترة من ١٩٢٧ حتى حل الحزب (فى يناير ١٩٥٣) لا مفر له ـ أى للباحث ـ من أن يسلط الضوء على الشخصيتين اللتين سطع نجمهما وبرزا فى منصب السكرتارية ونعنى بهما مكرم عبيد وفؤاد سراج الدين ، فلا جدال فى أن كلا منهما ـ وبطريقتـه وكان لهما أثر كبير على مقـادير الحـزب ـ فعاليته بصرف النظر عن نوع هذا التأثير ·

ولنبدأ بالبحث عن مكرم : كيف انضم الى الوفد وكيف كانت علاقته بزعيمه ولاسيما مصطفى النحاس ثم كيف استطاع من خلال تلك العلاقة الأخيرة أن يفرض شخصيتـه على الحـزب والزعيم معـا ·

فيما يتعلق بانضمام مكرم الى الوفد توضح لنـا الوثائق والمراسلات السرية المتبادلة بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى فى عام ١٩١٩ كيفية دخول مكرم عبيد الى الوفد · ففى صيف ذلك العـام وكان الوفد فى الخارج قد أحس بحاجته الماسة الى شخص ذى مواهب فكرية وله قدرة فى اللغـة الانجليزية للدعاية للقضية المصرية فى أمريكا ·· فكتب سعـد الى عبد الرحـمن فهمى فى ٢٤ أغسطس ١٩١٩ يقول « لعله لم تيسر لوليم مكـرم السـفر الى أمريكا » ثم عاود الكرة فى أول سبتمبر فيقول « لا نزال نرى ضرورة سفر وليم مكرم لأمريكا ··· والرجا مضاعفة الهمة فى تيسير هذه المسألة بأى طريقـة كانت ··· »

وجرت مفاوضات اصدر الوفد بعدها قرارا فى سبتمبر ١٩١٩ (بقبول حضرة وليم مكرم عبيد للمسـاهمة فى أعمال الوفد لما

يعهده فيه من الكفاءة وأن يعطى اليه مائة جنيه شهريا مقابل مصاريفه ، وأن استغنى عى خدماته قبل مضى سنتين من تاريخ مباشرة العمل فيعطى مكافأة خمسمائة جنيه » الا أن مكرم عبيد لم يقتنع بهذا بل طلب الانضمام الى هيئة الوفد وجعل ذلك شرطا أساسيا لقبول السفر وترك وظيفته ، فأرسل عبد الرحمن فهمى الي سعد فى ١٨ أكتوبر ١٩١٩ يخبره بشروط مكرم راجيا اياه أن يقبل الوفد عضوية مكرم ، فأرسل سعد فى ٧ نوفمبر يعتذر باسم الوفد عن قبول عضوية مكرم « لعدم معرفته شخصيا من أغلب حضرات الاخوان ولأن اشتراط تحمل الوفد بمصاريف مخالفة للائحته ثم تصمت الوثائق ازاء ما تم فى شروط مكرم وكيف نفذها الا أن مكرم نفسه يوضح الحقيقة فيذكر أنه كان موظفا فى بداية الثورة (سكرتيرا للمستشار مستر « ايموس ») وأنه كتب مذكرة بالمطالب الوطنية فاستدعاه المستشار وعنفه قائلا له « أنه لا يجب أن يغفل أنه سكرتيره » فرد عليه مكرم بأنها وطنيته التى دفعته الى ذلك فقال المستشار « أنا أحترم وطنيتك ولكن بقاءك معى أصبح مستحيلا » ٠٠ ثم نقله الى التدريس فى كلية الحقوق ٠٠ ويستطرد مكرم فيذكر أن سعد عينه هو وعلى ماهر سرا أعضاء فى الوفد ٠٠ ويمضى مكرم فى موكب الوفد فيثق فيه سعد ويرسله الى انجلترا — حينما كان عدلى يتفاوض هناك — يقوم بالدعاية والخطابة فى مطالب مصر ، وكان مازال — حينئذ — مدرسا فى كلية الحقوق فيفصله عدلى من وظيفته ٠ نخلص من هذا بحقيقتين : الأولى أن مكرم كان من صميم البورجوازية فهو ابن الطبقة الوسطى وليس له مورد سوى وظيفته ، الثانية أنه كان حريصا غاية الحرص ويتضح ذلك من خلال شروطه التى وضعها لكى يسافر الى الوفد فى باريس ٠ ولعلنا نستطيع أن نقارن بين موقف مكرم وموقف النحاس فى ملابسات دخول كلا منهما الى الوفد والظروف المالية الصعبة التى

كانت تجابهما ، الا أن النحاس اندفع ـ كعادته ـ بالانضمام بينما كان مكرم ـ كما رأينا ـ متأنيا مترددا · ومهما يكن الأمر فقد انضم مكرم عضوا للوفد ـ وسواء اكان سرا أم جهرا ـ وسرعان ما حاز تقدير الزعيم · وازدادت العلاقة بينهما توثقا حينما اعتقل مع سعد (ديسمبر ١٩٢١) حتى لقد أطلق عليه « ابن سعد البكر » · وتوفى سعد فكان لمكرم أثر كبير فى اختيار النحاس رئيسا للوفد على النحو الذى أشرنا اليه ، كما أنه ـ أى مكرم ـ اختير مع النحاس سكرتيرا عاما للحزب كما مر بنا ·· وتبدأ مرحلة أخرى يصبح فيها مكرم والنحاس أصدق صديقين فى السياسة المصرية ومن خلال تلك الصداقة يمسك مكرم بزمام الأمر فى الحزب ويصير اليد اليمنى لزعيمه فيسيطر على عواطفه وعقله وقلبه لدرجة أنه حينما عزم النحاس على الزواج (فى ١٩٣٤) كان لمكرم يد فى اختيار الزوجة ·· والى جانب سكرتارية الحزب شغل مكرم منصب وزير المالية فى وزارات الوفد ، وأصبح مكرم محرك الوفد ومركز نشاطه وحركته الدائمة والقوة الدافعة له فى الانتخابات وغيرها من مظاهر النشاط الشعبى وأطلق عليه القاب « المجاهد الكبير ـ خطيب الوفد ـ صاحب المصطفى » ·· وازداد سلطان مكرم الى حد أثار عليه الأحقاد من كل جانب فهبت الأعاصير واقتلعته من جذوره : من الوزارة والوفد وسكرتاريته (مايو ١٩٤٢) بعد أن أمضى بها مدة خمسة عشر عاما · هذا عن النجم الذى هوى فماذا عن النجم الذى صعد الى نفس المقعد واعتلى أعنى فؤاد سراج الدين ؟

وقبل أن نتناول اختياره لمنصب سكرتارية الوفد وظروف هذا الاختيار لابد وأن نلقى بعض الضوء على تاريخه كى نستطيع ـ من خلال الضوء ـ رؤية ملامح هذه الشخصية التى تركت بصماتها الواضحة وكان لها آثارها فى سياسة الوفد مما دفع الكثير من

المؤرخين المعاصرين والكتاب أن يتناولوها – من خلال الوفد – وبوجهات نظر مختلفة ٠

ولد فؤاد سراج الدين فى ٢ نوفمبر ١٩١٠ ٠ وقد تخرج فى كلية الحقوق عام ١٩٣١ ٠ وقد اشتغل بالمحاماة لميله اليهـا ٠ بينما كانت رغبة والده أن يعمل بالنيابة ولذلك فقد انتهز فرصه شجار وقع بينه – أى فؤاد – وبين أعضاء المحكمة وذهب الى على ماهر باشا (وزير العدل فى وزارة اسماعيل صدقى حينئذ ١٩٣٢) ورجاه فى تعيين فؤاد بالنيابة ٠ وعين وكيلا للنائب العـام والتحق بالدراسات العليا بمعهد العلوم الجنائية (كان ملحقا بكلية الحقوق) فى أكتوبر ١٩٣٢ وظل بالنيابة حتى ٢٠ يونيو ١٩٣٤ اذ توفى والده وحينئذ وجد أنه من المتعذر التوفيق بين أعمالهم الخاصة فى الزراعة وعمله بالنيابة ولاسيما أنه أكبر اخوته ، ومن ثم قدم استقالته ليتفرغ للزراعة ٠ وكان بطبعه وميوله الخاصة وفديا خلال مدة دراسته ٠٠ وقد بدأت اتصالاته برجالات الوفد حينما تحرر من قيـود الوظيفـة ٠ وفى ١٩٣٥ – كان واضحـا جـدا أن الأمور ستعود الى مجراها الطبيعى وتجرى انتخابات جديدة ٠ فأخذ يستعد للترشيح مكان والده فى دائرته (كان والده مستقلا ولم يكن وفديا) ٠٠ واستقال توفيق نسيم وخلفه على ماهر الذى أجرى الانتخابات (مايو ١٩٣٦) ورشح فؤاد نفسه على مبادىء الوفد المصرى عن دائرة بلقاس وفاز بالتزكية (*) وكان انتصار

(★) فؤاد سراج الدين : لقاء معه فى ١٩٦٨/٤/٦ ، ويذكر الأستاذ فؤاد أنه فى عام ١٩٣٥ – واستعدادا للانتخابات البرلمانية فى وزارة على ماهر فى مايو ١٩٣٦ قام فؤاد سراج الدين باستصدار حكم قضائى من محكمة شربين لتصحيح تاريخ ميلادى (من وجهة نظره – لكى يكون ٦ يناير عام ١٩٠٦ بدلا من التاريخ الحقيقى (٢ نوفمبر ١٩١٠) وذلك لتذليل عقبة السن من أجل الترشيح لعضوية مجلس النواب اذ كان عمره حينذاك ٢٥ عاما بينما كان القانون يحتم الا يكون أقل من ٣٠ عاما ٠

الوفد ساحقا فى هذه الانتخابات فألف النحاس الوزارة (٢٣٦ / ١٩٣٧) . ولأن فؤاد أصبح عضوا فى الهيئة البرلمانية الوفدية فقد كان من الطبيعى أن تزداد اتصالاته برجال الوفد ووزرائه وأقيلت وزارة الوفد (٣٠ ديسمبر ١٩٣٧) وأصدر محمد محمود (الذى ألف الوزارة عقب اقالة النحاس) قرارا بحل مجلس النواب واجراء انتخابات وقد كان من المقرر فيها أن يسقط جميع الوفديين ولا سيما رئيس الوفد وأعضاؤه .

وينتهز فؤاد الفرصة فيتفق سرا مع الرئيس الراحل مصطفى النحاس ـ وبحضور مكرم عبيد السكرتير حينئذ ـ على التنازل له عن دائرته الانتخابية باعتبار أنها مضمونة « جدا » بالنسبة له ـ أى فؤاد ـ مهما بذل من جانب الحكومة ، كما اتفق على حيلة ، لتحقيق نجاح النحاس ، وفاز فعلا بالتزكية « وابتهجت مدينة طنطا وأبلغنا تليفونيا بنجاح الخطة « الا أن الحكومة ـ كما يذكر فؤاد ـ لم تقف جامدة ازاء هذه الحيلة فبعد اتصالات تليفونية بين الغربية ووزارة الداخلية قدمت فى حوالى الساعة السابعة والنصف مساء أوراق ترشيح مرشح آخر ضد النحاس باشا .. وسقط النحاس كما سقط أعضاء الوفد وسكرتيره مكرم .

على أى حال كانت مجاملة طيبة ومحاولة أظهر فيها فؤاد مكنون حبه لرئيس الوفد ، وقد تحدث عنها عبد الفتاح الطويل فذكر أنها « كانت مجاملة قربت النحاس من فؤاد الذى أراد أن يعطى الفرصة لرئيس الوفد .. » وظل فؤاد ـ شأنه شأن الوفد ـ فى المعارضة من ١٩٣٨ ـ ١٩٤٢ وفى أثناء ذلك توثقت علاقته « جدا » بالنحاس خاصة وبأعضاء الوفد عامة .. حتى شكل النحاس وزارته فى فبراير ١٩٤٢ ولم يدخلها فؤاد عند بدء تشكيلها . الا أنه حينما أجريت الانتخابات فى مارس ١٩٤٢ رشح نفسه ونجح بالتزكية ودخل مجلس النواب للمرة الثانية . وفى

أول أبريل ١٩٤٢ اختاره النحاس وزيرا للزراعة · واستمر فيها حتى نوفمبر ١٩٤٢ فنقل من الزراعة الى وزارة الداخلية بالاضافة الى الشئون الاجتماعية ، حيث بقى وزيرا للوزارتين حتى اقالة الوزارة فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ ·

هذا عن النيابة ثم الوزارة ، أما عضوية الوفد وسكرتاريته فقد أختير فؤاد عضوا به فى عام ١٩٤٧ ، وكان محمد صبرى أبو علم قد توفى وأختير عبد السلام جمعة سكرتيرا عاما للوفد مكانه بينما كان الاتجاه العام فى الحزب هو اختيار فؤاد سراج الدين سكرتيرا · وقد انتهزت الصحافة المعارضة الفرصة حينئذ فحاولت جريدة « أخبار اليوم » أن تصطاد فى الماء العكر فأشارت الى وجود تنافس وخلاف داخلى بسبب منصب سكرتير الوفد ، وأن فؤاد سراج الدين كان معارضا لتعيين عبد السلام فهمى جمعة سكرتيرا ، الا أن الواقع ـ كما يذكر محمود غنام ـ أن اقامة عبد السلام جمعة الدائمة فى طنطا جعلته غير مستطيع عمليا أن يلاحق الأحداث الجارية فى ذلك الحين ووجوب تتبعها وتنفيذ ما يرى الوفد الاتجاه اليه فى السياسة العامة · ففى أحد اجتماعات الوفد التى تمت آنذاك (فى ١٩٤٨) للبحث فى حالة الركود التى انتابت الوفد وكان عبد السلام جمعة مازال يشغل منصب السكرتارية ، فبعد أن أشار النحاس الى وجوب تنفيذ قرارات الوفد المتعلقة بنشاطه الخارجى والداخلى « قال غنام بك » أن الحالة أكثر من ركود بل هى حالة موت ، وأن من أهم أسباب هذه الحالة حالة سكرتارية الوفد ، وأنه يقترح أن يقوم أحد أعضاء الوفد بأعمال هذه السكرتارية نيابة عن عبد السلام باشا » ·· وأيده عثمان محرم الا أنه أقترح « استبدال عبد السلام باشا بعضو آخر يعين سكرتيرا عاما للوفد نظرا لظروفه الخاصة » ·· كما أشار حمدى سيف النصر « الى أنه سبق أن تحدث مع الرئيس منذ خمسة أسابيع فى

هذا الموضوع وذكر له أن عبد السلام باشا لاقامته فى طنطا أصبح لا يستطيع القيام بعمل السكرتارية وأنه يجب تغييره ، وأنه لا يزال عند رأيه ٠٠ » ٠ وقال أحمد حمزة بك أنه يقترح أن يتولى عبد السلام باشا وكالة الوفد وفؤاد باشا يتولى السكرتارية العامة ، وأيده فى ذلك عثمان باشا وغنام بك ٠ ثم وافق الأعضاء على أن ينتدب عثمان باشا والعرابى باشا لمقابلة عبد السلام باشا لاقناعه بالتخلى عن السكرتارية على أن يخلفه فؤاد باشا ٠٠٠ ، وكانت وجهة نظر فؤاد باشا كما أبداها أنه يعتقد أن مجرد تغيير سكرتير للوفد بآخر لا يؤدى الى النتيجة المقصودة ٠٠٠ الخ ٠

على أى حال أخذ أعضاء الوفد ورئيسهم النحاس يتحدثون مع فؤاد سراج الدين فى أمر ترشيحه فاشترط عرض الأمر على عبد السلام فهمى جمعة باعتباره من أقدم أعضاء الوفد وله ماض كبير وقال أنه فى حالة تنحيه ــ أى جمعة ــ لا مانع عنده مادامت هذه رغبة الوفد ٠ فاستدعى النحاس عبد السلام جمعة وحدثه فى هذا ووافق جمعة على ترشيح فؤاد نظرا لاقامته فى طنطا ٠ وتم اجماع الوفد على ترشيح فؤاد سكرتيرا عاما له ٠٠ الا أنه ــ ورغم هذا الاجماع الذى يتحدث عنه فؤاد وغنام ــ فيبدو أنه كانت هناك عدة اتجاهات متعارضة فقد حدثت فى جلسة عقدها الوفد ــ بعد ذلك ــ لانتخاب السكرتير مفاجأة وهى عدول عبد السلام فهمى جمعة عن تنحيه مظهرا رغبته فى سكرتارية الوفد وبشرط أن يكون ذلك باجماع الآراء ، وتم فعلا الموافقة على بقائه سكرتيرا عاما ٠ وحينئذ اقترح أعضاء الوفد ــ الذين لم يكونوا مقتنعين بملاءمة ظروف عبد السلام جمعة لهذا المنصب ــ اقترحوا انشاء منصب جديد لأول مرة فى تنظيم الوفد وهو « سكرتير عام مساعد » للوفد وذلك للقيام ببعض الأعباء التى تستلزم مباشرة

السكرتير العـام لها فى حالة غيابه بموطنه طنطا ، ورشحوا فؤاد سراج الدين لهذا المنصب · ويبدو أن هذا الترشيح كان محاولة لترضية فؤاد الا أنه اعترض واقترح اختيار غنام باشا لهذا المنصب الجديد · واختير غنام سكرتيرا مساعدا للوفد ·

كانت هذه هى الجولة الأولى لفؤاد مع سكرتارية الوفد ، ولا شك أنها كانت تجربة مريرة كانت كفيلة ـ لو لم يعالجها الوفد داخل كواليسه وبين أعضائه وبالحكمة والهدوء ـ بأن تؤدى الى زعزعة بنيانه ، هذا البنيان الذى كان مازال قويا رغم الأعاصـير والزوابع التى تهب عليه من كل صوب حتى من داخـله وهو ما سنتعرض له بعد قليل · استمر الوفد فى تنظيمه ولكنه كان استمرارا ظاهريا ، فلاشك أن بذور الصراع ستنمو مع الأيام وتتخذ لها طابعا جديدا فى انقسامات الوفد : أعنى انقسامه الى عدة أجنحة : جناح يمينى وجناح يسارى وجناح معتدل · فان الخطر الحقيقى الذى واجه الوفد ـ على امتداد مراحـله ـ لم يكن من قبيل القصر والاستعمار وأحزاب الأقلية فقط بقدر ما كان بسبب بذور تفكك ظهرت فى كيان الوفد نفسه ·· والواقع أننا نرى فى هذا التفكك الذى سيتخذ صورة أخرى فى أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات تفككا طبيعيا لا مناص من حدوثه فى حزب كبير ضم جميع طوائف الشعب منذ قيامه ، جمع الباشوات وكبار ملاك الأرض والفلاحين والمثقفين والبورجوازيـة اليسـارية التقدميـة · وكانت الوطنيـة المشتركة توحد بين هذه العناصر المتباينة ، الا أنـه ـ ومع مرور الزمن ـ انحل هذا التماسك بالتدريج وزادت الفرقة بين الطبقـات الثرية التى استفادت أكثر من غيرها من حالة تقـدم البلاد ، وبين الجماهير الكادحة التى حرمت من ثمرة هذا التقدم ·· ولذلك فقد

كان طبيعيا أن تاتى نهاية الوفد مع تباشير يوليو ١٩٥٢ ويحين اجل النظام البرلمانى المتداعى الذى كان دعامة الوفد ٠

وقبل أن نتعرض - بالتفصيل - لانقسام التنظيم الحزبى فى الوفد الى أجنحة يمينية ويسارية ينبغى أولا أن نلاحق الأحداث مع احدى دعائم هذا التنظيم - اى السكرتارية العامة - وكيف انتهت الى فؤاد أو انتهى هو اليها ٠ ونعتمد فى ذلك على ما يذكره فؤاد وغنام من أن عبد السلام جمعة حاول فى البداية التوفيق - قدر ما سمحت به ظروفه - من الحضور الى مصر ومتابعة الأحداث ، الا أنه وبمرور الوقت أحس الجميع أن ظروف عبد السلام باشا لم تعد تسمح له بالقيام بأعباء السكرتارية على الوجه الأكمل وشعر هو بذلك ٠ ورغم ذلك فان الوفد لم يفكر فى تنحيته ولا حتى بالايحاء له بذلك رغم ما كان معروفا عن الصراحة المتناهية عن النحاس باشا فى مثل هذه الأمور دون مبالاة بأى اعتبار ، كما أن فؤاد لم يبدو منه سعى الى هذا المنصب كما لاكت بذلك « أخبار اليوم » أو ألسنة بعض الناس ٠٠ اذن ماذا حدث ؟ ٠ أوفد النحاس عثمان محرم الى عبد السلام جمعة ليفاتحه فى الأمر ٠ واقتنع عبد السلام بصعوبة ظروفه ومن ثم سلم استقالته - الى عثمان محرم - من سكرتارية الوفد لتوصيلها الى النحاس باشا ٠

وسرعان ما اجتمع الوفد وقرر بالاجماع فى أواخر عام ١٩٤٨ تعيين فؤاد سراج الدين سكرتيرا عاما للوفد ، مع بقاء محمود سليمان غنام سكرتيرا مساعدا له ٠ ولابد أن ندع سؤالا يطرح نفسه : على أى الأسس كان اختيار الوفد لفؤاد سكرتيرا عاما له - وعمره حينذاك ٣٨ عاما وحديث عهد بعضوية الوفد (١٩٤٧) ؟ وكيف بلغ فؤاد ما بلغه من مكانة فى الوفد حتى يختاره أعضاؤه

لنفس المقعد الذى شغله النحاس ثم مكرم ثم صبرى أبو علم ثم عبد السلام جمعة وكلهم ـ أو معظمهم على الأقل ـ من الطبقة الوسطى وكل منهم له سوابق فى الجهاد والنضال وارتقى السلم درجة درجة بالكفاح والكد ؟ . هل هى علامة التحول الخطير الذى حدث فى الوفد ؟ ثم وأين القاعدة العريضة التى كان يرتكز عليها الوفد أين جماهير الشعب ولجانه وتنظيماته ؟ لندع هذه التساؤلات لنقرر أن فؤاد بلغ مكانته فى الوفد وحكومة الوفد بعدة عوامل : هو رجل على كفاية لا شك فيها ، وهب المقدرة على مجاملة الناس واستمالتهم (تنازله للنحاس عن دائرته) ، حقا أنه ـ كما يذكر الأستاذ محمد زكى عبد القادر ـ لم يكن صارما فى وفديته فهو لم يكن وفديا قديما ـ ولا حتى أسرته ـ وربما مهد له هذا أن يجامل غير الوفديين ويحظى بسمعة الاعتدال وعدم تغليب الحزبية فى كل الأمور . ثم لا يجب أن نغفل ما كان عليه من ثراء ومركز عائلى كبير وما عرف عنه من التمسك بالتقاليد من حيث الشهامة والمروءة والنجدة والكرم ... كل هذا ـ وغيره ـ مهد له المركز الممتاز الذى بلغه فى الوفد وحكومته الأمر الذى سيؤدى الى أن يكون عاملا مؤثرا وخطيرا فى تنظيم الوفد وسياسته ولا سيما فى سنواته الأخيرة . لم يكن سراج الدين ـ كما يذكر الأستاذ محمد زكى عبد القادر ـ من غمار الشعب ولم يكن فى نفس الوقت من طبقة الأتراك والشراكسة ، فهو فلاح ابن فلاح من أعيان الريف ذوى الثراء الواسع الموروث .

لكن ما هى الأسباب المباشرة التى دفعت الوفد ـ أو قادة الوفد ـ الى اختياره لمنصب السكرتير العام ، يذكر الأستاذ غنام عدة أسباب لهذا الاختيار من بينها أن فؤاد لم يوجد ما يشغله من أعمال كما يشغل غيره كعبد السلام فهمى جمعة . وكذلك لقربه

من النحاس باشا واستطاعته قضاء معظم الوقت معه ليلا ونهارا (*)، ثم لكفاءته وتهيئة منزله لاستقبال جموع الوفديين وتبادل الرأى معهم ، يضاف الى ذلك مقدرته المالية على ما يقتضى الصرف من رعاية للوفد من غير أموال الوفد .

على اى حال اختير فؤاد للسكرتارية العامة وظل - ومعه غنام سكرتيرا مساعدا - حتى قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ . فاعتقلا فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢ وصدر قانون جديد لتنظيم الأحزاب فاجتمع الوفد (فى ١٢ سبتمبر) وقرر تعليق وضعهما (فؤاد وغنام) بعض الوقت حتى يبت فى المسائل المنسوبة اليهما والتى اقتضت اعتقالهما .

وحينئذ وجد فؤاد فى هذا الاجراء ما اقتضاه أن يبعث للنحاس باشا بكتاب استقالته من سكرتارية الوفد وعضويته ، يذكر فيه أن هدفه من الاستقالة تسهيل الأمور ابقاء على كيان الوفد ، لكن يبدو أن فؤاد كان قد أدرك اتجاه الرياح ولمح بذكائه أن الوفد والنظام كله كانا يحتضران . وقد رد النحاس على الاستقالة بكتاب فى ١٦ سبتمبر ١٩٥٢ . وقد اجتمعت الهيئة الوفدية ، وبعد أن تلا النحاس عليها رسالة فؤاد تحدث بعض أعضاء الهيئة الوفدية منادين بعدم قبول هذه الاستقالة وقال لهم النحاس « اننى لم أوافق عليها ولكنى أقبلها تنفيذا لرغبته » . ثم خاطب النحاس باشا ابراهيم فرج وطلب منه أن يتولى منصب السكرتارية العامة بالنيابة حتى يتم الافراج عن فؤاد وعودته لمنصبه أو اختيار آخر مكانه . واقتنع ابراهيم فرج بقبول المنصب مؤقتا .

ومهما يكن الأمر فقد كانت هذه آخر مراحل أو أطوار منصب سكرتارية الوفد ، فماذا عن مهامها التى كانت تمارسها فى هذا

(★) كان منزل النحاس باشا مواجها لقصر فؤاد باشا سراج الدين ومازالا قائمين بشارع احمد باشا بجاردن سيتى .

الطور الأخير ؟ فى الواقع أنها لا تختلف كثيرا عن تلك المهام التى كانت تمارسها فى الأطوار الأولى اللهم الا من حيث تطور تنظيم الوفد نفسه كاحداث منصب « السكرتير المساعد » ، وتطور أهدافه ، ومع ذلك نشير الى بعض هذه المهام : كأن يتولى أحد السكرتيرين أعمال السكرتارية الخاصة بالوفد فعليه تحرير محضر لكل جلسة من جلساته يتضمن ملخص المناقشات ومنطوق القرارات ويثبت أسماء الحاضرين والغائبين واعتذارات المعتذرين ويوقع على المحاضر مع رئيس الوفد ، ويعرض المحضر على الوفد فى الجلسة التالية للتصديق عليه · هذا فيما يتعلق برئاسة الوفد وسكرتاريته ·

خامسا : وكالة الوفد :

كانت هناك فكرة متداولة بين أعضاء الوفد منذ عام ١٩٤٨ حول اعادة منصب وكيل الوفد ، وقد طرحت للبحث ابان أزمة اختيار سكرتيرا عاما للوفد بدلا من عبد السلام فهمى جمعة التى أشرنا اليها اذ اقترح حينئذ تولية عبد السلام جمعة وكيلا للوفد · فلم يوافق على زكى العرابى على انشاء هذا المنصب « الا اذا كان هناك ضرورة لذلك أما أن تنشأ وظائف شرفية لا حاجة اليها فلا يقر هذا الرأى » وقد أوضح النحاس فى الاجتماع السالف الذكر أن الحالة تستوجب أن يوكل الأمر الى شخص ينوب عن رفعته فى القيام بالأعباء تحت اشرافه مباشرة · ووافق النحاس العرابى على عدم تعيين عبد السلام جمعة وكيلا للوفد « لأن أعباء الوكالة اكبر بكثير من أعباء السكرتارية » ولذلك فقد اقترح تعيين عضو نائبا للرئيس يقوم بالنيابة عنه بكثير من الأعمال وخصوصا حضور لاجتماعات وتوقيع الخطابات بالنيابة عن الرئيس أو باسمه · فأشار غنام الى أنه مع موافقته على الفكرة فقد يساء فهمها فى الوقت

الحاضر « خصوصا بعد حادث النسف الأخير (نسف منزل النحاس عام ١٩٤٨) ولذلك فهو يرى صرف النظر عنها فى هذا الوقت ووافق النحاس والأعضاء على ذلك ٠

ويبدو أن مسألة انشاء منصب وكيل للوفد أو نائب الرئيس مجرد فكرة الهدف منها فى تصورنا تغطية مسألة تنحية عبد السلام فهمى جمعة عن منصب السكرتارية وحفظا لكرامته ٠٠ وعلى أى حال ظلت هذه الفكرة حبيسة حتى قدر لها أن تبرز مرة أخرى فى عام ١٩٥٢ وعقب قيام ثورة يوليو حينما وضع الوفد لنفسه نظاما جديدا نص فيه على انتخاب وكيلين للرئيس (مادة ٥) ٠

هذا هو الهيكل العام لتنظيم حزب الوفد وكان لابد أن يستند هذا التنظيم بجهاز للصحافة يدعمه ويحافظ على بقائه ٠

الصحافة الوفدية :

٠ حينما أعلنت الهدنة وتألف الوفد المصرى وقامت ثورة ١٩١٩ كانت جميع الصحف مؤيدة للحركة الوطنية دون مقابل مادي من الوفد ، وكان الاقبال على قرائتها شديدا ، وكانت كلما أغلقت السلطات البريطانية صحيفة قامت بدلها صحيفة أخرى فى الحال اذ كان الأمر لا يستدعى أكثر من مدد مالى محدود ٠

واستمرت الصحف على هذا النمط الى أن قام حزب الأحرار الدستوريين وأنشأ جريدة السياسة (فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢) فانتهجت ناحية حزبية خاصة كلسان معبر عن اتجاه الحزب آنذاك ، فكان لابد للوفد كرد فعل أن يخصص جرائد تدافع عنه وعن وجهات نظره ، فاتخذ من جريدة « الأخبار » التى كان يصدرها أمين الرافعى ، واتخذ كذلك جريدة « المنبر » التى كان يصدرها

عبد الحميد حمدى ، كما اتخذ جريدة « مصر » التى كان يصدرها الأستاذ المنقبادى ، وجريدة « وادى النيل » بالاسكندرية ، اتخذها الوفد جميعها لتكون مجالا لنشر نشاطه وتدبيج المقالات المؤيدة له والمناهضة لخصومه .

وكانت أهم هذه الصحف آنذاك وأخطرها جميعا صحيفة الأخبار من حيث تعبيرها عن الأمانى المصرية والفكرة التى تألف من أجلها الوفد المصرى ، وقد زاملتها جريدة الأهرام فى ذلك . فرغم أنها كانت معروفة آنذاك بأنها غير مصرية ، الا أن القائمين على شئونها جينما أحسوا بتيار الوطنية العارم يكاد يطغى عليها غيروا من سياستهم وأسرعوا الى وضع أكلشيه بأن جريدة «الأهرام» مصرية للمصريين وأخذت تستجيب لنشر ما يؤيد ثورة ١٩١٩ وخطة الوفد وتعمل على تشجيع الوطنيين ...

وكانت تصدر فى الاسكندرية آنذاك جريدة « الأهالى » ويصدرها الأستاذ عبد القادر حمزة وجريدة « الأمة » وكان يصدرها الأستاذ محمد الهوارى .. وظلت « الأهالى » تصدر فى الثغر الى منتصف عام ١٩٢١ ، ثم حدث أن اتفق الوفد مع عبد القادر حمزة على أن ينقل صحيفته الى القاهرة لتكون من ألسنة الوفد ، وكان الاتفاق على ذلك سرا ، لكى تصرح السلطات بهذا النقل اتجه عبد القادر حمزة الى انتهاج سياسة النقد للوفد ولزعيمه .. وكان اتجاها مصطنعا أتى ثماره فى خداع السلطات فسهلت نقل الجريدة الى القاهرة ، ولم يكد يستقر الحال فيها حتى أماطت اللثام عن تأييدها السافر للوفد ، وأصبحت الأهالى لسانا مدويا من ألسنة سعد زغلول هز أركان الاحتلال وأرق مضاجع الانجليز ، فصدرت الأوامر بتعطيلها .. وأخذت الحكومة تتعقب عبد القادر

حمزة وقلمه وهو يحاول استئجار صحف لينشر فيها رأيه ويعبر عن رسالة الوفد ، واستطاع أن يكتب فى « المحروسة » كما استطاع استئجار جريدة « الأفكار » · ثم حصل بعد ذلك على ترخيص باصدار جريدة « البلاغ » اليومية ، وأصبحت لسان حال الوفد واتخذت شعارها من كلمات سعد زغلول « الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة » وفى موضع آخر « يعجبنى الصدق فى القول والاخلاص في العمل وأن تقوم المحبة بين الناس مقام القانون » ، ثم تعرضت البلاغ للاغلاق واعتقال صاحبها فترة من الزمن ثم عادت الى الظهور وأصدرت نسخة أدبية أسبوعية باسم « البلاغ الأسبوعى » فى نوفمبر ١٩٢٦ ·

ثم صدرت جريدة « كوكب الشرق » كصحيفة وفدية (فى سبتمبر ١٩٢٤) فاخت البلاغ فى اتجاهها الحزبى ، وأعلن صاحبها أحمد حافظ عوض أن شعارها « استقلال مصر استقلالا تاما ، كما صدرت جريدة « الجهاد » لمحمد توفيق دياب كجريدة وفدية صباحية ، كما أنشئت جريدة « روز اليوسف » وسارت فى نفس الاتجاه الوفدى ·· الا أن بعض هذه الصحف اختلفت فى سياستها مع السياسة العامة للوفد وأدى هذا الاختلاف الى خروجها من معسكره ، كما حدث بالنسبة لجريدتى « البلاغ » و « الجهاد » وكذلك « روز اليوسف » ·

هذا فيما يتعلق بصحافة الوفد قبل عام ١٩٣٦ · أما فى عام ١٩٣٦ فقد أنشأ محمود أبو الفتح ومحمد التابعى وكريم ثابت جريدة « المصرى » وقد أشرف الوفد المصرى على سياستها على أن تكون لسانا له ، وهى تعتبر أول صحيفة رسمية له منذ تكوينه ··

ثم ظهرت جريدة « صوت الأمة » و « الوفد المصرى » وقد أشرف على تحريرهما صبرى أبو علم سكرتير الوفد آنذاك والدكتور محمد مندور وحافظ شيحا وغيرهم ، وكان الوفد يشرف على تحريرهما اشرافا فعليا . والى جانب تلك الصحف أنشأ الجناح اليسارى صحفا أخرى مثل « رابطة الشباب » وسوف نتناول تلك الصحف فى تناولنا للجناح اليسارى فى الحزب .

وعلى أى حال كانت هذه الصحف الوفدية هدفا لهجوم الصحف الأخرى التى كانت تعبر عن لسان القصر وأحزاب الأقلية ، كصحيفتى « الاتحاد » و « الشعب » لسان حال القصر واسماعيل صدقى وحزب الشعب ، وكذلك جريدتى « السياسة » اليومية والأسبوعية » لسانا حال الأحرار الدستوريين ، وجريدة « الكشكول » ، وفى الفترة الأخيرة كان هناك « صحف أخبار اليوم » لصاحبيها مصطفى أمين وعلى أمين . وكان أهم ما يبدو فى رسالتها مخاصمة الوفد المصرى سواء كان فى الحكم أو فى المعارضة . وكذلك صحيفة « الأساس » لسان حال الحزب السعدى . والواقع أنه اذا كانت الصحافة الوفدية قد تكفلت بالعبء الأكبر فى مناصرة الحركتين الدستورية والاستقلالية ، وكان لها فى ذلك أخطر الأثر بدون شك ، فان صحافة الأحرار الدستوريين قد شغلت الرأى العام بالنواحى العلمية والاجتماعية والآراء الحرة . لكن السؤال الذى يفرض نفسه الآن : كيف كانت الصلات المادية بين الوفد والصحف التى كانت تنطق بلسانه ؟ .

فيما يتعلق بصحف الفترة الأولى أى التى ظهرت قبل عام ١٩٣٦ فقد أشرنا الى نوع تلك الصلات من حيث أن الوفد كان يمولها من التبرعات التى كانت تجمع آنذاك . أما الصحف التى

ظهرت فيما بعد عام ١٩٣٦ فيذكر غنام وقد أصبح عضوا فى الوفد وسكرتيرا عاما مساعدا له وبالتالى أصبح مضطلعا على نشاط الحزب ، يذكر أن الوفد كثيرا ما كان يمول الصحف الوفدية آنذاك ويشرف على تحريرها اشرافا فعليـا كجرائد « المصرى » و « صوت الأمة » و « الوفد المصرى » و « البلاغ » فى الفترة الأخيرة ، فقد كان الوفد يمد هذه الصحف بأموال طائلة كان مصدرها مما يجمعه الوفد من تبرعات أعضائه وأعضاء الهيئة الوفدية السـالفة الذكر والتى كان يطلق عليها رئيس الوفد « واجبـات » .

التنظيم الذى اتبعه الوفد فى مرحلته الثانية والذى يبدو أنه كان اجتهاديا خضع لكثير من التيارات والاتجاهات الأمر الذى سيحاول الوفد أن يتلافاه فى تنظيمه الجديد الذى وضـعه لنفسه عقب قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ اذ سيحاول الوفد فى هذا التنظيم أن يضع لنفسـه قواعد وأسس ثابتة وأن يضع برنامج له اذ نص فى مادته الأولى مثلا على أن « هيئة الوفد المصرى هيئة سياسية ديمقراطية اشتراكية » وانها تشكل الوفـد المصرى الـذى يعتبر بمثابة مجلس ادارة الهيئة ويتكون من واحد وعشرين عضوا ، وكذلك الجمعية العمومية ثم لجان الوفد العامة والمركزية والفرعية ولجان الشباب الوفديين (المادة ٢) . كما نص فى هذا التنظيم على أن يختار الرئيس والأعضاء الهيئة الوفدية العـامة عن طريق الاقتراع السرى لمدة ثلاث سنوات ، ثم وضع شروطا لاختيار عضو الوفد هى : أن يكون قد مضى على عضويته فى الهيئة الوفدية وقت انتخابه العضوية خمس سنوات متوالية على الأقل ، أو يكون قد سبق له عضوية مجلس الشيوخ على مبادىء الوفد ولم يكن قد فصل من الهيئة ، أو سبق انتخابه مرتين عضوا بمجلس النواب على مبادىء الوفد (مادة ٤) .

كما تنبه الوفد – فى نظامه الجديد – الى مسألة فصل الأعضاء فنص على ألا يفصل عضو من الوفد الا بقرار من الهيئة الوفدية العامة وبناء على طلب من الوفد المصرى (مادة ٨) .

وفيما يتعلق بالهيئة الوفدية العامة التى أشرنا اليها نص النظام الجديد على اختصاصها من حيث انتخاب الرئيس واعضاء الوفد بطريق الاقتراع السرى ولمدة ثلاث سنوات وابداء الرأى فى ما يعرضه الوفد عليها من موضوعات وكذلك البحث وابداء الرأى فى كل ما يعرضه أعضاء الهيئة الوفدية من اقتراحات على أن يكون الاقتراح موقعا عليه من عشرين عضوا على الأقل وأربعين على الأكثر (مادة ١٨) .

وقرارات الهيئة الوفدية تعتبر نهائية الا اذا طلب الوفد اعادة بحثها فى خلال أسبوع من صدورها وفى هذه الحالة يعاد العرض على الهيئة ويكون قرارها نهائيا . أما جلسات هذه الهيئة فسرية ولا يذاع ما يدور فيها الا بقرار من الهيئة الوفدية ذاتها ، ويجتمع بدعوة من الرئيس كلما اقتضت الضرورة ذلك أو كلما وجد لديها من الأعمال ما يستدعى اجتماعها وتنعقد بصفة دورية مرة كل ثلاثة شهور ، وللهيئة الوفدية لجنة تنفيذية وتشكل من رؤساء لجان الوفد العامة فى المحافظات والمديريات ، وثلاثة من أعضاء الوفد يختارهم الوفد ، وسكرتير الهيئة الوفدية ثم من تنتخبهم الهيئة الوفدية .. ويشترط لصحة انعقاد اللجنة حضور ثلث أعضائها (المادة ٣٠) .

كما نص فى التنظيم الجديد فيما يتعلق بدور لجان الوفد والشبان الوفديين على أن الغرض منه هو العمل على نشر مبادىء الوفد والمعاونة على تنفيذ برنامجه وتأييد مرشحيه فى الانتخابات (٣٧ ، ٣٨) وقد نص على أن الوفد يتولى الاشراف العام على

تأليفها بعواصم المحافظات والمديريات وبالاقسام والمراكز وبالبلاد والقرى ، وأن تكون قرارات الوفد ملزمة لها واجبة التنفيذ ، وقد وضع الوفد شروطا للقبول بهذه اللجان ، وكانت تتبع هـذه اللجان فى تسيير أعمالها النظم المقررة باللائحة وتعمل وفقا لأحكامها ٠

هذه هى مراحل التنظيم الحزبى للوفد التى استطاع من خلالها أن يحسن انتهاز الفرصة السانحة من حيث تحمس الجماهير له وانطوائها تحت لواء لجانه وقيامها بالدعاية النشيطة وممارستها للسياسة وتمرسها بها ٠ نقول استطاع الوفد من خلال كل هـذا ولاعتبارات كثيرة أخرى أن يتغلب على الأحزاب الأخرى ، ولاسيما الأحرار الدستوريين الذين قصروا حياتهم السياسية على القاهرة – وفى صالوناتهم المغلقة – ولم يكترثوا بأن ينشئوا لهم مثل هذه التنظيمات فى الأقاليم وريف مصر ٠ ولاشك أيضا أن تنظيم الوفد كان يرتكز – فى أسسه – على القاعدة الشعبية العريضة من العمال والفلاحين والطبقة الوسطى الصغيرة ، ولعله بذلك كان يتعرض « للضغط السفلى » من جانبها ، لذلك لم يشأ أن يقطع صلته بالقاعدة حرصا على كيانه وليتخذ منها قوة تسنده – اذا ما دب الخلاف بينه وبين الأحزاب الأخرى أو بينه وبين القصر ولذلك لا غرابة البتة فى أنه – أى الوفد – قام بكثير من الأعمال التى سنتعرض لها بالتفصيل فى مواضع أخرى والتى استهدفت صالح هذه القاعدة الشعبية ٠٠

الا أنه – ورغم قوة تنظيم الوفد بالنسبة للأحزاب الأخرى – فانه كان لا يخلو من الفجوات من حيث أن رئيس الوفد كان هو الذى يعين عضو الوفد المصرى وهيئة الوفد تختار أعضاء الهيئة الوفدية الذين يتحكمون فى اللجان الفرعية ، فأدى هذا الوضع الى تسرب عناصر غريبة عليه خلخلت كيانه وأضعفته ٠

ولذلك رأينا فى مقاعد الزعامة والوزارة والتوجيه قوما بعيدين عن الوفد وليست لهم تاريخ جهاد أو تضحيـة أو بـلاء مذكور فى حين بقى الذين يمثلون الكيان الحقيقى للوفد : المحامون وصغار التجار ورؤساء اللجـان بعيـدين عن مراكز السـلطة والتوجيه ، بل رأيناهم - فى ظروف كثيرة - يعارضون الوزارة والزعامة جميعـا ، أدى هذا - بطبيعة الأمر - الى الصراع داخل الوفد بين تلك العناصر التى تنتمى الى الطبقة المتوسطة والتى تعتبر نفسها صاحبة الحق - أصلا - فى قيادة الوفد ، وبين العناصر شبه الاقطاعية الجديدة (صراع صبرى أبو علم مع فؤاد سراج الدين) ، ولا شك فى أن هذا الصراع كان تهديدا للوفد بالتمزق كما كان من أسباب تدهوره فقد أدى الى اتساع الهوة بين قيادة الوفد وبين القواعد الجماهيرية له فبدأ نوع من التخلخل فى صفوفه ثم فى علاقته بالجماهير الشعبية . الا انه لابد أن نطـرح عـدة تساءلات : لماذا تدهور الوفد وتخلخل نظامه فى أواسط الأربعينات تخلخلا سيؤدى - بعد قليل - الى انقسامه الى جناحين ؟ وهل يرجع ذلك الى تغلغل العنصر الاقطـاعى (فؤاد سراج الدين ، البدراوى ، الوكيل وغيرهم) أم هناك اعتبارات أخرى أدت الى هذا التخلخـل ؟ . سـبق أن ذكرنـا أن الاقـطاع كان عنـصرا ظاهرا - فى تكوين الوفد منذ نشأته ، بل وبالقيـاس وبعمليـة احصائية نتتبع فيها مراحل الوفد وطبقية أعضائه سننتهى الى أن الاقطاع كان أكثر تسلطا وتغلغلا فى المراحل الأولى للوفد عنـه فى المراحل الأخيرة .. فقط أن قربنا من هذه المراحل الأخيرة ولأنها كانت الارهاصات والمقدمات لثورة يوليو ١٩٥٢ ، ولمـا جسدته لنا هذه الثورة واقعا حيا وقريبا يجعلنا نفزع فنبالغ فى الصورة رغم أننا - مرة أخرى - لو تعمقنا الأمـر وألمنـا بكل أبعاد الصورة لوضح لنا أن الوفد فى آخره كان أكثر ثورية - فى

بعض النواحى دون بعضها الآخر وكان هذا لاشك نقصا وعدم عقائدية منه الا أنه على أى حال ـ ومن بعض وجوهه ـ كان أكثر ثورية فى نهايته عنه فى بدايته ، الا أن هذه الثورية كانت نابعة من الجناح اليسارى الذى سيبرز لنا حقيقة واضحة فى عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥١ .. وانما مع ذلك كله كان نظام الوفد يهتز بل يتمايل من الاهتزاز لماذا ؟ هناك عدة اعتبارات يجب ألا تغيب عن الأذهان أولها الزعامة ، فان زعامة سعد لا شك فى أنها كانت طاغية طغيانا أسطوريا ، شخصية مسيطرة على مظ حولها ومن ثم توارى التخلخل واختفى الاهتزاز اللذان كانا من الممكن أن يظهرا ويهويا بالوفد . ثانى الاعتبارات الروح التى امتلأت وطنية وتدفقت أملا فى ذلك الوقت وحفظت جموع الشعب كتلة واحدة وراء الوفد فحفظت له قوته . اعتبار آخر : هو أن الوفد ـ فى الفترة الأولى ـ ظل بلا منازع أقوى الأحزاب وأكثرها تجاوبا مع الجماهير ودفاعا عن حقوق الوطن وتضحية فى سبيلها ـ يأتى الى الحكم بسلطان الجماهير فيركله القصر باقالة اثر اقالة ـ ، كان هذا فى المراحل الأولى للوفد . أما فى المرحلة الأخيرة ـ والتى نحن بصددها ـ والتى تأتى عقب توقيع المعاهدة فنجد مصطفى النحاس هو الزعيم . وقد قاد سفينة الوفد ربع قرن ، الا أنه عاصر كفاح الشعب نصف القرن أو يزيد من حيث الوقوف ضد الاستعمار والقصر ، واذا جاز لنا أن نتصدى للحكم عليه أو تقييم تاريخه الحافل ـ الذى يعد جزء لا يتجزأ من تاريخ شعب مصر ـ فليكن الحكم عليه فى اطار العصر الذى ظهر فيه والمدرسة السياسية التى نشأ فيها وهى مدرسة ثورة ١٩١٩ . وأيا كانت الأخطاء التى وقع فيها النحاس ـ وكان لابد له أن يخطىء فى كفاحه المتواصل ، الا أنه كان أكثر ثورية وصلابة من زملائه المنتمين الى تلك المدرسة ، ورغم هذا فاذا قارنا شخصيته بشخصية سعد

سنجد أن النحاس ـ بشخصيته العاطفية الى حد ما وباعتراف بعض رجال الوفد أنفسهم قد سمح لمن حوله أن يسيطروا عليه بل وتنافسوا فى السيطرة الأمر الذى ساعد على تدهور كيان الوفد ۰ ومن ناحية أخرى نجد أن الوفد ـ بعد ۱۹۳٦ ـ قد بدأ يجتاز مرحلة جديدة فى حياته ۰ فان انتهاء النزاع بين بريطانيا ومصر ـ وقد أوقفته المعاهدة لفترة مؤقتة ـ كان من شأنه أن يفتح المجال لاختلاف الرأى فى شئون الاصلاح الداخلى ، ولذلك فقد كان لزاما على الوفد ـ ولو لتبرير علة وجوده بعد عقد المعاهدة ـ أن يدرك أن المرحلة الجديدة من الكفاح الوطنى كانت تتطلب مضمونا اجتماعيا للثورة ، كما كان يجب عليه أن يضع برنامجا اجتماعيا تقدميا كبديل لكفاحه فى سبيل الاستقلال بعد ۱۹۳٦ ۰ ومن هذه النقطة نبدأ بالبحث فى برنامج الوفد ۰

برنـامج الوفـــد :

لما كان الوفد قبل ۱۹۳٦ أقرب الى أن يكون هيئة موكله عن الأمة للسعى للاستقلال ـ وقد كان فى هذه الفترة لا يعتبر نفســه حزبا سياسيا ـ لذلك لم يضع لنفسه برنامجا اجتماعيا كمــا أشرنا ، الا أننـــا حينما نبحث فى برنامج حـكومة الوفد الأولى التى عرفت يومئذ باسم « حكومة الشعب » (يناير ۱۹۲٤) نجـد أنها الى جانب مطلب الاستقلال رفعت شعارات بتدعيم الديمقراطية ، ورفع مستوى المعيشة ، ولذلك فهناك سؤال يطرح نفسه : هل كانت حكومة الشعب تمثل الشعب فعلا أم أنها كانت تمثل الطبقتين البورجوازية والأرستقراطية ؟ فى الواقع أنها كانت فى تكوينها وفى برنامجها وسياستها تمثل البورجوازية المتوسطة ، وقد سارت حكومات الوفد ـ قبل ۱۹۳٦ ـ فى هذا الخط يقيدها ويعوق نموها النظرة المحدودة التى كانت طابع القيـادة فى النـظر للمســائل

الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وهذا يرجع الى تكوينها البورجوازى ، ومن ناحية أخرى يجب الا نتجاهل الصعوبات التى كانت تجابه قيادة الوفد فى محاولاتها لتطبيق بعض المبادىء الديمقراطية التى كانت تاتى فى خطب زعمائه او خطب العرش ، وكانت تأتى هذه الصعوبات من جانب القصر أحيانا أو الانجليز أحيانا أخرى ، أو الأحزاب المناوئة . على أى حال كان هذا شأن الوفد قبل ١٩٣٦ ، لكنه كان فى استطاعته بعد ذلك - وبعد أن اعتقد أنه حقق الاستقلال - أن يتحول الى حزب جماهيرى له برنامج اجتماعى . حقيقة لقد حدثت مثل هذه المحاولات فى مؤتمرات الوفد ابتداء من مؤتمر عام ١٩٣٥ لمواجهة مشكلة ايجاد مثل هذا البرنامج ، الا أن هذه المؤتمرات لم تسفر عن شيء من ذلك وكان على الوفد أن ينتظر حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية ليجدد كفاحه فى سبيل الاستقلال بنفس الأسلوب السابق وهو المفاوضة وان فرضت عليه قوى الشعب فى عام ١٩٥١ الكفاح المسلح (عقب الغاء المعاهدة فى أكتوبر ١٩٥١ كما سنرى) ، لكن الوفد بذلك أضاع من حياته فترة طويلة من ١٩٣٦ حتى نهاية الحرب دون أن يضع لنفسه برنامجا اجتماعيا يعمل فى اطاره . ويبرر الوفد هذا القصور بأنه : أولا : كان مازال لا يعتبر نفسه حزبا بالمعنى التقليدى وانما كان يمثل شعبا ، وانه فى قراراته وخطب قادته ونداءاته كان يحاول التجاوب مع كل متطلبات طوائفه ولا يخص طبقة دون أخرى ، وثانيا : أنه حتى لو اعتبر نفسه حزبا فلم يكن يجدر به أن يدخل فى سباق وتنافس مع الأحزاب الأخرى فى صياغات ودعايات ديماجوجية ، ووضع برامج ، وأن العبرة بالواقع ، واقع قرارات الوفد واصلاحاته وقوانينه ، وقد أشار النحاس الى هذا المعنى فى أحد اجتماعات الهيئة الوفدية فى عام ١٩٤٨ وذلك حينما يطالبه بعض أعضاء تلك الهيئة بوضع

برنامج اقتصادى للوفد فيجيبه النحاس قائلا : « برنامجنا الاقتصادى معروف ، كما لنا برنامج سياسى ، وهو تحرير البلاد فى الخارج والداخل ، ولكننى لا أستطيع أن أضع كادرا للبوليس مثلا ، وبرنامجنا العام هو العدالة الاجتماعية ٠٠٠ الخ » ، وبالاضافة الى ذلك كان الوفد يترك لبعض أعضاء الهيئة الوفدية ، ولبعض كتابه وصحفييه أمثال عزيز فهمى ، وسلامة موسى ، د٠ محمد مندور ، أحمد أبو الفتح ٠٠ الخ يترك لهم الحرية الكاملة بل ويشجعهم للتحدث فى المسائل الاجتماعية سواء فى اجتماعات الهيئة الوفدية أو البرلمان أو فى الصحافة كما أشرنا ٠

ومن الواضح أن هذه التبريرات لا تقف على ساق من الحقيقة أو المنطق ، ولكن التفسير الصحيح هو أن زعماء الوفد ــ رغم كونهم من الوطنيين ــ الا أنهم كانوا محافظين فى الشئون الاجتماعية والاقتصادية ، فكانت ميولهم المحافظة قوية الى الحد الذى دفعهم ــ رغم بعض التشريعات الاجتماعية التقدمية التى وضعوها ــ الى عدم وضع برنامج اجتماعى أو المساس بالضرئب الأساسية أو النظام السياسى للبلاد ٠ حقا أن الوفد قد أقر بعض التشريعات العمالية والاجتماعية ابان حكوماته (٣٦ ــ ٣٧ ، ٤٢ ــ ٤٤ ، ٥٠ ــ ٥٢) على النحو الذى سيتضح لنا ، من خلال دراستنا لحكم الوفد ٠ لكنه ــ أى الوفد ــ فى اقراره لهذه التشريعات كان يبدو وأن أعضاؤه ، وهم كبار الملاك يتسامحون فيها : بعضهم يقرها عن ايمان واخلاص ، بينما البعض الآخر كان يرى فيها وسيلة أمن لتجنيب الهياج والاضطراب فى المدن ، ثم أنه من ناحية أخرى لو راجعنا كل التشريعات والاتجاهات التى بدت من حكومات الوفد سنجد أن

بعضها كان ينحى نحوا اشتراكيا محضا ، وبعضها الآخر ينحو نحوا رأسماليا محضا ، بينما بعضها الثالث كان يتسم بالرجعية ٠

على أى حال كان هذا التخبط فى تشريعات الحكومات الوفدية وتناقضها راجعا الى أن الوفد لم يضع لنفسه برنامجها محددا يسير على هداه ، ولذلك فقد تنبه لنفسه ـ أخيرا وبعد فوات الأوان ـ وبعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وصدور قانون تنظيم الأحزاب ـ تنبه فوضع لنفسه هذا البرنامج (فى ١٦ سبتمبر ١٩٥٢) وقد تناول فيه : السياسة الخارجية والداخلية والدستور ، والقضاء ، وديوان المحاسبة والادارة الحكومية ، والجيش والبوليس ، والعمال والفلاحون ، والتربية والتعليم ، الصحة العامة ، السياسة الزراعية ، السياسة الاقتصادية والمالية ٠٠٠ الخ ٠

ومهما يكن الأمر فان الوفد ـ بعد عقد المعاهدة ـ حاول جاهدا أن يحتفظ بالكتلة الشعبية وراءه دون برنامج فباءت بالفشل ، حيث أخذت تيارات جديدة تنشأ فى داخله وبين الرأى العام ، وأخذ الافتراق فى مصالح الطبقات ونظرتها الى الاصلاح يبرز شيئا فشيئا ، ومن ثم أخذ تنظيمه يتفكك تدريجيا ، ولولا أن المسألة الدستورية برزت الى سطح الحياة السياسية ـ فيما بعد ١٩٣٦ ـ ومحاولة القصر الاستئثار بها ـ وكان الوفد كما نعرف أول المدافعين عن الدستور منذ انشائه ، لولا هذا لكان افتراق الآراء والصراع بينها فى الوفد قد بدأت عقب توقيع المعاهدة ، ولكن توارى ولم يمض فى طريقه الطبيعى بسبب الصراع على الدستور بين الوفد والأحزاب الأخرى وأسلوب الحكم الداخلى ٠ لاشك أن هذا الصراع ـ الذى أفسد الحياة السياسية وصبغها بالديماجوجية ـ حفظ للوفد كتلته الى حد ما ولكنه لم يحفظها بنفس

القوة التى كانت عليها عندما كان كفاحها موجها ضد الانجليز : لذلك فقد ظل تنظيم الوفد – دون برنامج – يمارس قوته وسلطاته والأغلبية الجماهيرية حوله متمسكة به لعدة اعتبارات : أولا : لتراثه الطويل فى الكفاح ، وثانيا : لدفاعه – بكل قوته – عن الحقوق الدستورية ، هذا بالاضافة الى اتجاهاته الشعبية – كما أشرنا – والتى كانت تبدو بين الحين والحين فى اصلاحاته الداخلية وتشريعاته الاجتماعية ٠٠ حقيقة أن الوفد أصدرها دون انبعاث نظرية متكاملة من نظريات الحكم الاقتصادية الا أنه كان مؤمنا بالاقتصاد الحر والتجارة الحرة ، كما أنه كان متأثرا باتجاه أنصاره وكثرة عددهم وتمثيلهم لطبقات متعددة ويحاول ارضاءهم ثم ما هى نظريات الحكم سوى أنها مبادىء وصياغات وتشريعات توضع لخدمة الشعب أفرادا وطبقات ؟ والوفد فى سياسته كان يحقق بعض تلك النظريات ، واذا كان قد فشل فى تحقيقها كلها فذلك يرجع الى عدة صعوبات أهمها أن الوفد لم يمارس الحكم (فيما بين ١٩٢٤ – ١٩٥٢) سوى فترات محدودة أى أنه بذلك كان جهاز معارضة أكثر منه أداة حكم ، وحتى وهو فى الحكم كان عليه أن يناضل فى جبهات متعددة : القصر من ناحية وأحزاب الأقلية من ناحية أخرى ، ثم الانجليز وقواتهم رابضة فى قلب البلاد ، أى أن الوفد لم ينفرد بالسلطة حتى وهو فى الحكم ٠

ثم أنه – وهو فى القيادة الشعبية – كان عليه أن يصمد وأن يكون أكثر ثورية ولاسيما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وخروج المعسكر الاشتراكى منها منتصرا ، ولذلك سنجده فى عام ١٩٥١ يطرح أسلوب المفاوضات ويعتنق فكرة الكفاح المسلح ، حين وجد أن لا مفر منه – ولو بضغط الشعب – حينما تأهب له واستعمله فى معركة القتال ٠ على أى حال كان استسلام الوفد

وعدم تطوره بداية لانفصاله عن الشعب ، بل انفصال الوفد عن الوفد ان صح هذا التعبير ، ذلك لان حكومته (١٦٥٠) كانت مثارا لسخط بعض الوفديين الذين كانوا يمثلون الجناح المناوىء للقيادة فجمع حوله الانصار وكتلهم استعدادا للمعركه التى كانت كل الدلائل تشير – حينئذ – الى انها واقعة حتما لانقاذ قيادة الوفد من الانحراف الجديد ٠ ولأول مرة فى تاريخ الوفد تنشر مساجلات ومناقشات حامية وتدور فى اجتماعات هيئته العامة ، وكلها تحمل على سياسة وتنظيم الوفد ، وبدأ هذا الخلاف فى كل منظمات الوفد : فى الهيئة الوفدية ، وفى الشباب الوفدى ، وحتى فى اللجان الاقليمية ، ووضح أن الأمور تسير داخل تنظيم الوفد فى طريق التفكك ، فكانت قيادته تضع نصب عينيها الحكم ومحاولة البقاء فيه أطول فترة ممكنة ، ومن ثم أصبحت – القيادة – حريصة على استقرار الأوضاع التى كانت تحاربها قديما ٠ وكان لهذا التقهقر – فى سياسة الوفد – أثره ، فتأثرت أجنحة داخله بالاتجاهات الاشتراكية ، ولم تكن هذه الاتجاهات فى الحقيقة وليدة أحداث عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥١ بل ترجع جذورها الى أوائل الأربعينات حين ظهرت فى أفق السياسة المصرية جماعات شيوعية استمدت نفوذها من الانتصارات السطفيتين ، وقد تأثرت بها مجموعات من الطلبة الوفديين والمثقفين ، وقد تمخض هذا عن ظهور مجموعة أطلق عليها « الطليعة الوفدية » التى قام بينها وبين قيادة الوفد تناقض وصراع ، كما قام بينها وبين اليسار المتطرف تناقض آخر ٠

اليسار فى الوفد :

استمرت الطليعة الوفدية فى نشاطها داخل الوفد فأصدرت عدة بيانات وقرارات كان من شأنها بلورة الأفكار الجريئة التقدمية

في الحرب ، وأدى هذا الى اصدار عدة جرائد كانت منبرا لآراء وأفكار الجناح اليسارى فى الحزب مثل : صوت الأمة ورابطة الشباب والفجر الجديد ، كما عقد الوفد مؤتمرا فى عام ١٩٤٣ ناقش فيه بعض الاتجاهات والتيارات الجديدة التى كان يغلب عليها الطابع الاجتماعى العمالى كما أصدر الوفد لائحة جديدة ، وكانت كل هذه التيارات مجالا للأفكار الجديدة التقدمية فى الحزب وبداية لتبلور الجناح اليسارى فيه ·

والواقع أن هذه الفترة ـ منذ أواسط الأربعينات حتى أوائل الخمسينات ـ كانت مليئة بالارهاصات التى كانت تنبىء باتجاهات وتيارات جديدة تهب على تنظيم الوفد ، ففى عام ١٩٤٦ تم انشاء اللجنة الوطنية للطلبة والعمال التى شارك فيها بعض عناصر من الاخوان المسلمين الى جانب الوفديين والتى ظهرت كجبهة جديدة فى حزب الوفد ، وتألفت من شباب الوفد وممثلى المنظمات الاشتراكية ، وكانت تطالب بالجلاء بدون قيد ولا شرط كما طالبت بحق السودانيين فى تقرير المصير ، وكان لتلك اللجنة دور كبير فى النضال المصرى المحتدم فى تلك الفترة الحرجة ، ولذلك فقد وجهت حكومة اسماعيل صدقى ـ القائمة آنذاك (١٩٤٦) ضرباتها لتلك اللجنة ، كما وجهتها الى طليعة القوى القومية الديمقراطية الممثلة فى شباب الوفد وبعض الصحفيين الأحرار ، ولا شك أن تلك الضربات من حوادث القبض والاعتقال كان لها تأثيرها على جماعات الوفديين اليساريين ·· الا أنها من ناحية أخرى كانت المفجرة لبارود اليسار فى الوفد فى تلك الفترة ، وكان مما ساعد على تدعيم اليسار أن بنيان الوفد القديم كان يهتز ويتخلخل بدخول العناصر الغريبة المشار اليها ، هذا بالاضافة الى أن زعماء الوفد أخذت تبهرهم مباهج الحياة وقد أتاحت لهم المكافآت الضخمة

والمناصب الرفيعة هذا النوع من الحياة فنقلتهم الى طبقــة جديدة فتنكروا لماضيهم وجهادهم وطبقتهم ومن تم ضعف ارتباطهم بالماضى والجهاد والطبقة الأولى ٠٠ والأمثلة كثيرة وحية فى الأذهان ، فقد أورد أحمد بهاء الدين مثالا على ذلك بابراهيم عبد الهادى ومحمود سليمان غنام باعتبارهما كانا من أعضاء لجنة الطلبة القديمة تم « أفندية » الوفد المكافحين والمحامين المغمورين الذين أصبح منهم الوزراء والأغنياء وأصحاب العزب ٠ وفى هذا ما يؤكد كيف بدأ الزعماء ثم كيف تطوروا ٠٠ وبالاضافة الى هذا العامل الذى كان من أسباب ثرة اليسار فى الوفد كان هناك العامل الآخر الذى مر بنا وهو نظام الوفد وتكوينه وتشكيلاته ــ التى أشرنا اليها ــ فقد كان النظام عتيقا لا يسمح « للقاعدة » أى لجماهير الحزب وشبابه وتشكيلاته الصغيرة أن تكون لها قوة ضغط حقيقية على القيادة لكى تظل هذه القيادة مربوطة دائما الى اتجاهات القاعدة ومطالبها المتجددة المتطورة ٠ وكان من الممكن أن يحدث هذا لو كان عضو الوفد ينتخبه أعضاء الهيئة الوفدية ، وهؤلاء تزكيهم لجــان الحزب الفرعية ، اذ كان لابد أن يراعى عضو الوفد ــ وهو فى قمة التنظيم ــ اللجان الفرعية فى أقصى أنحاء القطر ويعمل لها حسابا ٠٠ كل هذا كان مدعاة لظهور قيادات جــديدة فى اليمين واليسار : ففى اليمين كانت جماعة الاخوان المسلمين وحزب مصر الفتاة ، وفى اليسار كانت الجماعات الماركسية ٠٠ ، وقد قام تحالف بين هذا اليسار المتطرف والوفد ٠ باعتبار أن الوفد كان يموج حينئذ ــ ولاسيما جناحه اليسارى ــ بالاتجاهات الاشتراكية والأفكار التقدمية ٠٠ الا أن العناصر اليسارية ــ وقد قامت فيمــا بينها عدة متناقضات وصراعات ــ قد فشــلت فى ايجــاد ركيزة شعبية عريضة لها لأن الوفد كان يسيطر على قلوب الجماهير ويستحوذ على أفئدتها لارتباطه فى اذهانهم ــ ومنذ عام ١٩١٩ ــ

بالعمل الوطنى · ففى عام ١٩٢٤ وابان وجود الوفد فى الحكم أخطأت تلك العناصر فاصطدمت بالوفد حينئذ ، ومن ثم سنحت الفرصة لضرب الحزب الشيوعي الأول دون رد فعل لدى الجماهير الكادحة التى كان ايمانها بالوفد أعمق من فهمها لرسالة الحزب الشيوعى ، وفى الثلاثينات كان الضعف والفشل أيضا راجعا لايمان الجماهير ـ أيضا ـ بحزب الوفد · الا أنه ورغم هذا الفشل الذى أصاب اليسار بوجه عام فان الجناح اليسارى فى الوفد كان يقوم بدوره الطليعى فى نظام الحزب غير مبال بالعراقيل التى تقف فى سبيله سواء من بعض قادة الوفد ـ وهم الذين يكونون الجناح اليمينى ، أو من اصطدامه بالجماعات الماركسية ، فقد برز اليسار فى الوفد فى تلك الفترة وكان يمثل فكره ومنهجه الدكتور محمد مندور الذى أصبح حينئذ « الكاتب الأول فى الحزب » وقد تألقت كتاباته وتميزت بالثورية والوطنية واليسارية والوعى الاشتراكى ·· فنادى بمساهمة العمال فى الأرباح ، وباعتبار العمل مصدرا أساسيا ووحيدا للثروة ، وأخذ يكشف استغلال الباشوات وكيفية حصولهم على الثروات بطرق ملتوية ضد مصالح الجماهير الشعبية والعاملة ·

لكن مندور ـ ورغم أنه كان يمثل اليسار فى الوفد ويعتبر وفى تلك الفترة كاتبه الأول ـ نلاحظ أنه لم يذب فى التكوين التقليدى للحزب ، بل حاول أن يخلق تيارا جديدا داخل الحزب بكتاباته التى كانت ادانة علمية وثورية للباشوات ووثيقة ضد الاستعمار الاقتصادى ، فقد كشفت عن أساليبه ودهاليزه التى كان يحاول أن يختبىء فيها عن الأنظار ، ولا يترك مندور حكومة الوفد فيهاجمها فى عام ١٩٤٤ · كما يهاجم اسماعيل صدقى مناديا بوجوب عدم الاعتراض على الضرائب التصاعدية · والواقع أننا لا نغالى كثيرا اذا اعتبرنا أن مندور كان يمثل الطلائع الثورية

لثورة يوليو ١٩٥٢ ، فقد كتب تحت عنوان « أس الفساد « يقول : « .. هذه الحالة وهذه السياسة أصبحت شيئا لا يطاق ، واكبر الظن أن هؤلاء « الباشوات » وأولئك الساسة الحكام لا يحسون على الاطلاق أن الحالة فى مصر لم تعد تسمح بمثل هذه السياسة لا من الناحية الأخلاقية ولا من الناحية السياسية » ، ثم يقول « وأنه لمن اعادة القول أن نصور ما بلغه الشعب المصرى من بؤس نتيجة لمتفاوت الثروات تفاوتا قليل النظير فى بلاد العالم أجمع ، ومن اعادة القول أيضا أن نصور ما نرى الشعب آخذا فيه من اليقظة والفطنة الى حقوقه فى الحياة » . ثم يستطرد ملقيا بنبؤته فيقول « والذى لا ريب فيه هو أن مصر تجتاز الآن من الناحية الاجتماعية مرحلة اشبه ما تكون بالمرحلة التى اجتازتها فى أعقاب ثورة ١٩١٩ ... يخيل الينا أن هؤلاء « الباشوات » فى نوم عميق وان يقظتهم ستكون مزعجة » هذه نماذج من كتابات مندور ممثل اليسار فى الوفد والذى استطاع أن يجمع حوله « الطليعة الوفدية » والمثقفين والعمال وهو يعترف بذلك فيقول « لسنا نحن الذين نردد هذه الأفكار ، وانما نلتقطها من ألسنة الشبان جميعا فى الجامعة بل ومن ألسنة أساتذتهم ، كما نلتقطها من أفواه جميع موظفى الدولة الذين يزيد عددهم عن المليون ونصف وذلك فضلا عن عمال الحكومة وصغار موظفيها الخارجين عن الهيئة ، وأما عمال الشركات والمصانع الأهلية فقد أصبحت هذه الآراء نشيدهم المستمر » . كان مندور ابرز قادة اليسار فى الوفد وكان يقف الى جانبه حينئذ زميله « الدكتور عزيز فهمى » وغيره من الشباب المثقفين الوفديين الذين ارادوا اصلاح حزبهم وتطويره ضد الاطار الحزبى ، الا انهم كانوا يصطدمون دائما ثم يفشلون نتيجة معارضة « آبائهم » لهم ، فقد اصطدم مندور وزملائه بالقيادات التقليدية للحزب وهى قيادات كانت اقطاعية أو رأسمالية تسللت الى الحزب

ـ فى فترات مختلفة ـ وأرادت الابقاء على تكوينه الفكرى الغامض الذى يدور حول أهداف وطنية عامة بعيدة عن أية دعوة اجتماعية واضحة ، فالدعوات الاجتماعية التى كان ينادى بها مندور ـ والتى أشرنا الى بعضها ـ كان من شأنها الاضرار بمصالحهم كاقطاعيين ورأسماليين ٠

لاشك أن الأفكار والتيارات التى كانت تموج داخل الوفد منذ أواسط الأربعينات ٤٥ ، ٤٦ ، ١٩٤٧ والتى توهجت بعودة الوفد الى الحكم (يناير ١٩٥٠) واستمرت تفتح نوافذ لها فى تنظيمات الوفد طوال عهد الوزارة الأخيرة للوفد ، لا شك أن هذه الأفكار كانت ارهاصات ومقدمات لثورة يوليو ١٩٥٢ التى كانت تجسيدا وتحقيقا لأحلام وأفكار اليسار الوطنى فى الوفد سواء على الصعيد السياسى أو الاقتصادى ، ولذلك فمن الممكن أن نقول أنه لولا قيام الثورة ـ وقد جاءت فى وقتها ـ لكان التطور الطبيعى لمندور وجماعته فى الطليعة الوفدية هو أن ينفصلوا عن الوفد لانشاء حزب اشتراكى ديمقراطى جديد ٠ هذا ورغم أن اليسار فى الوفد كان متأرجحا الا أنه قد أثير ادعاء بأنه اذا ما ساد الوفد واستمر فى الحكم فانه سيحقق مطالب العمال العادلة والتى طال عليها الزمن ٠ على أى حال لو كان هذا الانقسام ـ أو الانشطار بمعنى أدق ـ قد تم لكان من الممكن أن نعتبره الأول فى تاريخ تنظيم الحزب ، حيث كانت الانقسامات التى وقعت فى داخل هذا الحزب تقوم عادة على أساس من المصالح الشخصية وافتراق الآراء والأمزجة ، وكان المنقسمون فى معظمهم ينفصلون عن الوفد لاعتبارات شخصية أو رغبة فى الانتهازية السياسية ومهادنة القصر والاستعمار ، أما هذا الانشطار الجديد ـ والذى كان يمثله مندور وعزيز فهمى ـ فكان يعتبر ـ لو تم ـ انقساما الى مزيد

من الثورية واليسارية والأفكار التقدمية . هذا عرض للجناح اليسارى ـ فى الوفد ـ من بعض نواحيه فالواقع أن دراسة اليسار فى الوفد تحتاج لدراسة أوفر وأشمل ولقد كانت لليسار صحافته كما لليمين صحافته ، فكانت جريدة « رابطة الشباب » ـ وهى الصحيفة الوفدية التقدمية ـ تمثل أفكار اليسار وثورته وتشن هجوما على صحيفة الوفد الأخرى التى كانت تمثل الجناح اليمينى وهى « المصرى » واتهمت رئيس تحريرها بأنه الشريك الجديد فى « أخبار اليوم » وأن كلمة الصحيفة اليومية يكتبها مصطفى وعلى أمين كما هاجمت « الجماهير » رئيس تحرير هذه الصحيفة .

ولعل هذه الاتهامات والتناقضات كانت داعيا لأن يقترح الكثير من شباب الوفد على حزبهم أن يمتلك جميع الصحف الناطقة بلسانه ، حيث كانت « الطليعة الوفدية » قد ظهرت خلال هذه الفترة وأخذت تعبر عن أفكار هؤلاء الشباب المرتبط بتقاليد حزبه فى الدفاع عن الحرية والاستقلال مع النزوع التقدمى والايمان بالمضمون الاجتماعى لأهداف الثورة الوطنية الديمقراطية . نخلص من هذا العرض لنقر حقيقة هامة فيما يتعلق بتنظيم الوفد فى الفترة الأخيرة ٤٥ ـ ١٩٥١ ، وهى الرغبة العارمة فى احداث تغيير وتطوير لتنظيم الحزب .. ويتضح هذا من خلال بعض محاضر جلسات الهيئة البرلمانية الوفدية التى عقدت آنذاك ، ففى جلسة بتاريخ ١٢ ابريل ١٩٤٨ طرحت عدة حقائق للبحث منها وجوب تغيير بعض وسائل وأساليب الحزب ، فنرى مثلا أن بعض شباب الوفد يطلب من النحاس فى الاجتماع السالف الذكر رفع شعار الثورة وتجميع القوى ويشيرون فى هذا الصدد الى أن شباب الوفد يرى فى الوسائل التى يتخذها الحزب غير مجدية « وأن الوسيلة الفعالة هى اثارة كل عضو للشعور فى دائرته وأنه يجب

تركيز الصحافة وتوحيد اتجاهها ، ورعاية الشبان الذين يصابون بالضرر وتمكينهم من وسائل الحياة ، ثم تنمية برامج الوفد بما يتمشى مع تطور الزمن من سنة ١٩١٩ الى سنة ١٩٤٨ ويقولون أيضا « ليس لدينا برنامج لكسب الطوائف المتذمرة ويجب أن نعد لهم برنامج وأن ندعوا اليه » ، فيجيب النحاس « بأنه لا يمكن الآن وضع برنامج الطوائف على أساس الميزانية وحسب توزيعها » وعلى كل حال ففيما عملناه أيام الحكم ما يمكن الحديث عنه والقياس عليه ... الخ .

ويبدو أن هذه الأفكار التى كانت تموج بها تنظيمات الوفد قد أخذت العيون تترصدها وتتحسس منابعها ، وكان القصر غير غافل عنها فكان يأتيه التقارير بنشاطها ، وكان « النبيل » عباس حليم أحد مصادر هذه التقارير التى كانت ترسل للقصر ، ففى أحد تقاريره يتهم الوفد بأنه « الهيئة الوحيدة فى البلاد التى احتضنت الآراء والأفكار الثورية المتطرفة والهدامة المعادية للملكية المصرية .. وأنه ثبت أنه – أى الوفد – يهيىء كافة الظروف لأصحاب هذه المبادىء للقيام بالجولة الخاطفة التى تنتهى الى النظام الجمهورى الشيوعى ، اذ انطوى تحت لوائه فى الفترة من ١٩٤٥ – ١٩٤٩ كافة الهيئات الماركسية والتروتسكية وجماعات المخربين الهدامين وقد توغلت فى صفوفه واحتلت مراكز الصدارة فى كافة لجانه تنشر دعوة جديدة أطلق عليها : استخلاص حقوق الجماهير المفقودة .. الخ ولا شك أن ما أورده عباس حليم فى هذا التقرير وتقاريره الأخرى لم يكن يتسق – فى معظمه – مع الحقيقة لعدة اعتبارات أهمها أن عباس لا ريب كان يكره الوفد ويكن له الحقد ولاسيما بعد أن انتزع منه اللواء الذى طالما حاول أن يتظاهر بزعامته وهو لواء العمال ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى

يحاول عباس ـ وهو من أسرة الملك ـ أن يرضى مولاه ويرضى الرغبة عنده في هدم الوفد وهو فى كل هذا كان مذعورا متطيرا من الأفكار التى سادت الوفد حينئذ والتى ماجت بها صحافته وضجت فيه هتافات الجماهير وقدفت بنداءاتها الثورية حينئذ (٥٠ / ١٩٥١). هذه الأفكار التى أطلق عليها عباس فى تقرير آخر « المخدرات المذهبية » والتى آمن بها الوفد والتى تسربت الى كثير من الهيئات ، واستعملها لتحقيق وصوله الى الحكم فى يناير ١٩٥٠ » . ويمضى التقرير فيذكر « أنه بعودة الوفد الى الحكم انتصرت الماركسية ، وبانتصارها تطورت العقلية والتفكير الوفدى وظهر ذلك واضحا فيما كانت تنشره الصحافة الناطقة بلسان الوفد أى التى يمولها الوفد بطريق غير مباشر . » واضح أيضا مبالغة عباس حليم فى هذا التقرير حيث أن الوفد وبالدقة قيادته فى وزارته الأخيرة (١٩٥٠ ـ ١٩٥٢) لم يتطور نحو الماركسية والمذاهب المتطرفة وتفسيره لهذا ـ كما يذكر بعض قادته ـ أن البلاد لم تكن حينئذ مستعدة لقبول مثل هذه المذاهب والأفكار ، وأن المناخ الاجتماعى لم يكن فى استطاعته أن يتحمل هذا التطور المفاجىء ، وأن التطور الصحيح ـ فى رأيهم ـ كان يجب أن يسير بالتدريج ودون قلاقل أو اضطرابات ، وأن الوفد لو فعل ذلك وحاول تغيير نظام الحكم ـ مثلا ـ لكانت قوات انجلترا الرابضة فى قناة السويس ـ مستعدة للحيلولة دون ذلك وبشتى الطرق ، ثم أن الشعب لم يكن يعى ـ حينئذ ـ ما هى المذاهب السياسية والأفكار الثورية والنظام الجمهورى ، ولم يكن ـ فى رأى قادة الوفد ـ بالذى يستطيع أن يفعل شيئا .

والواقع أن الشعب فى تصورنا كان كالرجل المريض الذى استعصى عليه الدواء فيئس من الشفاء ، لا استسلاما منه ولكن

كرها وعدم ثقة فى الأطباء وهم الساسة آنذاك لكن الوفد كان مازال بالنسبة لهذا الشعب ـ الذى يئس من الشفاء ـ بمثابة الطبيب الذى مازال المريض يأمل فيه الخير وعلى يديه سيتم الشفاء . كان الوفد يستأثر بالدور الطليعى فى حياة البلاد السياسية ولم يهدد هذا الدور سوى قيام بعض التنظيمات السياسية الجديدة سواء كانت يمينية كتنظيمات الاخوان المسلمين ، أو يسارية فى أقصى اليسار وهى التنظيمات الشيوعية ، أو تنظيمات أخرى تتذبذب بين اليمين واليسار كجماعات « مصر الفتاة » ، وقد أحس الوفد بخطر هذه التنظيمات فحاول أن يجدد برنامجه السياسى ، فكان من مخططاته الجديدة احترام الدستور القائم ، والنظام الملكى واتباع سياسة خارجية لا تخرج عن أطار ميثاق الأمم المتحدة ، والايمان بالوحدة العربية والعمل على تحقيقها ، والعدالة الاجتماعية ، واصلاح الادارة الحكومية ، الا أنه عندما عاد الى الحكم فى ١٩٥٠ لم يعمل على تحقيق هذا البرنامج ويرجع هذا الى عدة اعتبارات : أهمها هذا الانشطار الذى حدث داخل الفرد . والذى أشرنا اليه ثم داخل الوزارة الوفدية نفسها ، فقد كان تشكيلها غير متجانس اذ أدخل فيها أشخاص ـ مهما كانت كفايتهم ـ الا أنهم لم يكونوا من الوفديين القدماء وليس لهم سابق رأى أو عمل فى تنظيمات الحزب ومعاركه . فلا جدال فى أن اشخاصا كالدكتور أحمد حسين والدكتور طه حسين والدكتور زكى عبد المتعال والدكتور حامد زكى كانوا على كفاية الا أنهم ـ وان بدت عليهم بعض النزعات المتفقة مع نزعات الوفد ـ لم يكونوا على اتفاق معه فى كل الخطط والآراء ، فضلا عن أن توليهم مناصبهم الوزارية أحفظ عليهم الكثيرين من أعضاء الوفد والهيئة البرلمانية الذين كانوا يعتقدون أن دورهم قد حان ، وقد أوجد هذا فى الحزب روحا من التفكك كانت جديدة على حزب الوفد .

هذا بالاضافة الى أن النفوذ الذى مارسه فؤاد سراج الدين فى هذه الوزارة وفى المباحثات التى أجراها لتشكيلها لم يرق لعدد كبير من الوفديين القدماء فى الحزب والحكومة ، الأمر الذى أدى الى ظهور عدة جبهات فى الوفد وحكومته لكل منها خصائص ومصالح تخالف خصائص الأخرى ومصالحها كل هذا كان نذيرا بالمصير الذى انتهى اليه التنظيم الحزبى للوفد ٠

الفصـــل الرابـــع

الانســلاخات والانشقاقات فى الوفد

حينما تكون الوفد فى عام ١٩١٨ كان واضحا فى تكوينه تباين أعضائه واختلاف شخصياتهم .. فقد كانوا كما رأينا يمثلون عناصر مختلفة وأشتاتا متفرقة ، فالى جانب ممثلى الرأسمالية الوطنيـة الناشئة فى المدن والريف ، ضمت قيادة الوفد عناصر أخرى تمثل الاقطاعيين من فلول حزب الأمة وكان لها الأغلبية فى القيادة ، هذا بينما كان سعد زغلول — رئيس الوفد — وممثلو الرأسمالية الوطنية يشكلون أقلية من الناحية العددية .

ولا شك أننا نلمح فى هذا التكوين — منذ البداية — تنافرا وانقساما فى قيادة الوفد الأمر الذى سيؤدى الى خلافات فى الآراء على امتداد تاريخ الوفد وبالتالى انسلاخ بعض الأعضاء وانشقاق البعض الآخر ومن ثم ميلاد أحزاب وهيئات اخرى الى جانب الوفد تنازعه أحيانا وتهادنه أحيانا أخرى .

والواقع أن تكوين هذه الأحزاب وتلك الهيئات — بعد الثورة — كان أمرا طبيعيا اذ هو يكمن فى طى الكتل الاجتماعية التى اشتركت فى الثورة الى جانب الاختلاف الكامن بين الزعماء المصريين فى الطبائع والأمزجة . حقا أن ثورة ١٩١٩ كسبت تأييد البلاد كلها والتـف

حولها الشعب بجميع طوائفه ، لكن — يجب أن ندرك — أن أسباب التأييد كانت تختلف من طبقة الى طبقة ومن فريق الى آخر ، فهناك طبقة آزرتها مؤمنة متحمسة هى طبقة الفلاحين من الملاك الصغار والمتوسطين والاجراء .. وطبقة أيدتها الى حين وهى طبقة كبار الملاك التى سرعان ما انفصلت عنها بصورة أو بأخرى حينما أوغلت الثورة فى مراحلها وبدأ التناقض بين مصلحة كبار الملاك وجماهير الكادحين . ثم هناك طبقة أيدتها خوفا أو رغبة فى استدامة المصالح فى ظل المد الجديد ، وكانت على استعداد لأن تأتمر بها اذا انتصرت أو تحولها عن غايتها اذا استطاعت وهؤلاء كانوا من المصريين غير الخلص من الأتراك والشراكسة والأرمن ومن اليهم ممن أثروا فى مصر وأصبحوا سادة فيها .

ولا غرابة فى ذلك فان طبقة كبار الملاك الاقطاعيين — وهم أول من حنى الجباة حين دهمت مصر نكسة الاحتلال البريطانى — هم أنفسهم سرعان ما سنجدهم على أثر انحسار المد الثورى — فى أعقاب الثورة — ستتسع الهوة بينهم وبين الأحرار من كل لون .

على أى حال وباعتبار أن الوفد كان تعبيرا شعبيا وتجسيدا لآمال الأمة فى الاستقلال المنشود يبدو أن الأمر كان طبيعيا فى وجود تلك التناقضات الطبقية والاجتماعية والطائفية (مسلمون وأقباط) فى الوفد ، وهو الأمر الذى كان يحمل فى طياته بذور الخلافات والأرض الصالحة لانماء تلك البذور ، وسيؤدى فى النهاية الى انفصال تلو انفصال . لذلك فاننا اذا تتبعنا ما وقع فى الوفد من استقالات أو ما اصدرته قيادته من قرارات بفصل بعض الأشخاص سنجد أنها كانت وليدة بعض الأحداث اختلفت فيها الآراء ، وظن البعض أن الاستقالة أو الانفصال يدنيه من تحقيق أغراض خاصة أو مصلحة عامة يراها بوجهة نظره وعلى طريقته الخاصة .

ولنتناول الآن أولا هذه الاحداث وما أدت اليه من الانقسامات والانشقاقات قبل عام ١٩٣٦ . وكانت بداية هذه الأحداث الخلاف الذى نشب بين أعضاء الوفد أبان سفرهم لعرض القضية المصرية أمام مؤتمر الصلح وذلك حينما خاب أملهم بعد اعتراف معاهدة مرساى بالحماية ومن ثم تسرب اليأس الى نفوس بعض الأعضاء .. اذ قدم عزيز منسى مستشار الوفد استقالته وتلاه حسين واصف باشا عضو الوفد ثم على بك حافظ رمضان . وقد برروا استقالاتهم بأن مهمة الوفد قد انتهت وبالتالى فعليه أن يعود الى مصر ليعرض على الأمة نتيجة مسعاه . كما عاد على شعراوى باشا الى مصر وانعزل عن الوفد وكل نشاط سياسى .

ورغم أن تلك الاستقالات لم تفت فى عضد الوفد — ومازال الأمل يداعب أعضاءه — الا أنه سرعان ما حدثت الازمة الثانية بينهم فأدت الى خروج اسماعيل صدقى باشا ومحمود أبو النصر بك من صفوفه . والسبب الرئيسى فى خروجهما اعتقادهما بأن الموقف بعد موافقة مؤتمر الصلح على الحماية البريطانية على مصر يحتم على الوفد أن يسعى للتفاهم مع انجلترا عن طريق لجنة « ملنر » التى أعلنت ايفادها لوضع نظام أساسى داخل اطار الحماية . وقد حاول اسماعيل صدقى فى مذكراته تبرير خروجه بعدم ميله الى تحكيم العواطف بل الاتجاه نحو الوضع المفيد والوصول الى النتائج . الا أنه راح ضحية منطق « الواقع المفيد » اذ فصله الوفد هو وزميله أبو النصر فى ٢٤ يوليو ١٩١٩ ، ويبدو من خلال ما ذكره محمود أبو الفتح المرافق للوفد آنذاك فى باريس أن صدقى وأبى النصر كانا مفترى عليهما من سعد والوفد .

على أى حال فرغم أن هذه الأزمة كادت تعصف بمركز الوفد وبالوحدة الوطنية الا ان الوفد اجتازها وبقى متماسكا حول سعد

لكنه كان تماسكا ظاهريا أضعفت منه الأزمات المتوالية التى حدثت بين أعضاء الوفد فى الخارج .

وكانت الأزمة الثالثة أبان وزارة عدلى حينما بدأت المفاوضات بينه وبين الوفد بصدد اشتراكه فى المحادثات الرسمية التى دعيت اليها مصر لعقد معاهدة مع انجلترا كما اشرنا ، فقد أدت هـــذه المفاوضات التى جرت بين عدلى وسعد الى انقسام المصريين بين سعديين وعدليين وبالتالى أدت الى انشقاق جديد فى بنيان الوفد ، ذلك انه حينما عرض عدلى الاشتراك فى المفاوضة على هيئة الوفد (فى ٢٨ أبريل ١٩٢١) رأت أغلبية أعضاؤه عدم اشتراك الوفـد فيها وفى الوقت نفسه عدم محاربة الوزارة القائمة بها ، الا أن سعدا كان قد اتخذ خطة للهجوم ضد عدلى ووزارته فأعلن عدم ثقته بها وقامت بينهما مساجلات فى هذا الصدد . الأمر الذى أدى الى استقالة على شعراوى من الوفد كما حرر خمسة أعضـــاء آخرون خطابا الى سعد نشروه فى الصحف يبدون فيه اعتراضهم على عدم اكتراثه برأى أغلبية الأعضاء . فسارع سعد فى اليوم التالى ونشر بيانا فى الصحف الى الأمة باعتبار هؤلاء منفصلين عن الوفد وأن الوفد ماضى فى سبيله وقد سمى هؤلاء الأعضاء المنفصلون منشقين وانضم اليهم عبد العزيز بك فهمى والدكتور حافظ عفيفى بك وعبد الخالق مدكور باشا ثم تلاهم جورج خياط بك (استقال فى يونيو) . هذا وقد بقى مع سعد من أعضاء الوفد كل من : مصطفى النحاس بك والاستاذ واصف بطرس غالى وسينوت حنا بك والاستاذ ويصا واصف . أما على ماهر فرغم انه كان مختلفا مع سعد فى السياسة العامة « الا انه كتب خطابا اليه يذكر له فيه انه بصفته مصريا فانه رهين اشارته » .

وهكذا لم يبق بجانب سعد فى الوفد الا الاقلية ، ورغم ذلك فقد ظل الركب سائرا والسفينة تصارع الأمواج وربانها ـــ سعد ـــ

مازال مدار آمال الأمة والقريب من قلوب الجماهير ، ورغم ذلك فلا يجب أن نغفل دلالة تلك الأزمات المتوالية على اسراف سعد فى الخصومة . هذا الاسراف الذى سيلازم قيادة الوفد فى عهد خليفته مصطفى النحاس والذى سيؤدى الى كثير مما شاب السياسة المصرية من ضعف كانت له آثاره الوخيمة على مصير البلاد . فقد أدت هذه السياسة الديماجوجية الى الانقسامات والخلافات التى أدت بدورها الى تكوين أحزاب ألقت كل منها بدلوها فى بحر السياسة المصرية .

والواقع أننا لو تأملنا كل تلك الأحزاب سنجدها ـ فيما عدا الحزب الوطنى ـ انشطرت عن الوفد أو صدرت عن أشخاص كانوا أصلا من أنصاره . فالأحرار الدستوريون ، وحزب الاتحاد ، وحزب الشعب ، وحزب « الوفد السعدى » أو ٧½ ، والهيئة السعدية ، والكتلة الوفدية تألفت من أشخاص انفصلوا عن الوفد فى أوقات مختلفة كما سنرى .

فقد تأسس حزب الأحرار الدستوريين من الأعضاء المنشقين على الوفد والمخالفين لسعد والسابق ذكرهم ، لذلك كان طابعه منذ تأليفه العداء لسعد والوفد ، وقد عقد مؤسسوه أول اجتماع لجمعيتهم العمومية فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ واختير عدلى يكن رئيسا له . ولقد ظل هذا الحزب بعيدا عن معسكر الشعب ، وتمثل ذلك فى تعاونه مع المستعمر من ناحية والقصر من ناحية أخرى اذ شغل المكان الذى كان يشغله حزب الأمة أو حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية ، حيث اتبع سياسة الاعتدال والكياسة وكان يمثل التوازن بين القصر والوفد والانجليز . كما أنه هو الذى لعب الدور الاكبر فى صدور تصريح ٢٨ فبراير وقيام دستور ١٩٢٣ كما أشرنا .

على اى حال كان حزب الأحرار الدستوريين وليد الانشقاق فى قيادة الوفد ، ونعنى الانشقاق بمفهومه اللغوى باعتبار أن جزءا من القاعدة خرج من صفوف الوفد ولو بدافع القرابة للأعضاء الذين انفصلوا عنه .

أما حزب الاتحاد أو حزب « القش » كما أطلق عليه سعد زغلول فكان وليد أرادة القصر الذى كان يعمل دائما على هدم الوفد بحجة أنه الحزب المناوىء للقصر والعرش ، الا انه مما يلفت النظر أن بعض الوفديين قد انضموا الى الحزب .. ورغم أن عددهم كان قليلا الا أن ذلك كان دليلا على الانتهازية التى اتسمت بها الحياة السياسية المصرية فى أعقاب ثورة ١٩١٩ . وقد استعان القصر فى تأسيس هذا الحزب بحسن نشأت باشا الذى وجدها فرصة سانحة للعمل ضد الوفد ومن ثم أخذ يضم اليه المنفصلين عنه ، وكانت قد بدأت فى ذلك الحين حركة استقالات من الوفد والهيئة الوفدية وأعلن أصحابها أنهم مستقيلون بحجة عدم ولاء سعد للعرش ، وانضم معظمهم الى حزب الاتحاد .

وقد أفصح الحزب عن نفسه حين أطلق عليه فى الدوائر الشعبية اسم « حزب الملك » واختير يحيى ابراهيم باشا رئيسا له . ورغم المظاهر التى اصطنعها القصر وحواريوه لاضفاء صفة الحزب على هذا الوليد الا أن ولادته كانت غير شرعية .. فى حين بقى الوفد صامدا حائزا لثقة الشعب وتمثل ذلك فى الانتخابات التى أجرتها وزارة أحمد زيور فى مارس ١٩٢٥ فانه على الرغم من كل الضغوط التى مارستها هذه الحكومة فقد فاز الوفد بالأغلبية على النحو الذى أشرنا اليه .

ولاشك — مرة اخرى — ان شخصية سعد فى المحل الأول كانت تغالب عوامل هذه الانفصالات باعتبار أنه كانت تتجسد

فيه الفكرة الوطنية بالنسبة للجماهير . لذلك لم يؤثر كثيرا – ولا قليلا – خروج كل تلك المجموعات . مجموعة اسماعيل صدقى وابو النصر ، ثم مجموعة كبار الملاك « حزب الأحرار الدستوريين »، ومجموعة محمد سعيد وعبد الحميد البيلى « حزب الاتحاد » وكانت هذه المجموعات التى انقسمت على الوفد وسعد زغلول رئيسا له ، ثم توفى سعد واختير النحاس زعيما للوفد على النحو الذى سلف .

قبل أن ننتقل الى الانفصالات التى حدثت فى صفوف الوفد والنحاس ممسكا بزمام قيادته يجدر بنا أن نلفت النظر الى عدة اعتبارات أولا : ان الانقسامات السالفة الذكر والتى أشرنا اليها بايجاز كانت وليدة التناقضات الطبقية الكامنة فى الوفد منذ انشائه وفى ثورة ١٩١٩ . ثانيا : أن الوفد استطاع أن يجتاز المحنة ويحتفظ بقوته وسيطرته الشعبية رغم تلك الانفصالات ذلك لأن سعد كان الصق بالجماهير وبالتنظيمات السرية والعلنية التى نبعت من الوفد . ثالثا : أن مكرم عبيد وقد مارس نفوذه فى اختيار النحاس خليفة لسعد ثم اختياره سكرتيرا عاما للوفد على النحو الذى مر بنا كل هذا سيؤدى الى طغيان نفوذ مكرم وأثره الكبير فى الانشقاقات التالية بل ان خروجه نفسه من الوفد كان نتيجة لممارسته هذا النفوذ كما سنرى .

وبينما الركب سائرا بالوفد وعلى رأسه النحاس وفجأة وأبان وجود اسماعيل صدقى فى الحكم وقع فى حزب الوفد انقسام جديد أدى الى خروج مجموعة من أعضائه اطلقت على نفسها « الوفد السعدى » وهى مجموعة عناصر كانت تمثل قطاعات من الراسمالية النامية فى اتجاه الاحتكار من ناحية والقبيلة من ناحية أخرى . وكان سبب هذا الانسلاخ الجديد فكرة روج لها القصر والانجليز

بقصد التعجيل بعقد المعاهدة ففى يناير ١٩٣٢ برزت فكرة تأليف وزارة قومية من الوفديين والأحرار الدستوريين وقد اعتنق الأحرار الدستوريين هذه الفكرة لأنهم استبطأوا عودتهم الى الحكم بعدما سلخ صدقى فى الحكم سنتين تقريبا ومن ثم أخذوا يدعون الى هذه الوزارة القومية واجتذبوا الى صفهم ثمانية من أعضاء الوفد فراجت الفكرة بينما رفضها النحاس وأحمد ماهر والنقراشى ومكرم . ومن ثم فقد نشأ الخلاف بين اعضاء الوفد وتطور الى انقسام بدت بوادره باستقالة نجيب الغرابلى من الوفد فى أغسطس سنة ١٩٣٢ . ورغم أن الغرابلى سحب استقالته الا أن النحاس قبلها وأعلن استقالته فى أكتوبر ١٩٣٢ فاعترض على هذا الاعلان بعض اعضاء الوفد الذين نشروا بيانا يعلنون فيه تضامنهم مع الغرابلى وانقطعوا مؤقتا عن جلسات الوفد . فأصدر النحاس بيانا فى ٢٠ نوفمبر باعتبار مسلك هؤلاء الأعضاء خروجا على الوفد وانفصالا عنه ، بينما ترك لفتح الله بركات باشا تحديد موقفه بعد شفائه من مرضه ، وقد أصدر بهى الدين بركات بيانا باسمه أعلن فيه تضامنه مع الأعضاء ، ثم نشر على الشمسى باشا بيانا بتأييد موقفهم فاذاع النحاس بيانا بفصله هو أيضا من الوفد كما كان قد استقال جورج خياط من قبل لأسباب صحية .

ولقد كان الوفد يراعى دائما — ولا سيما عقب كل انقسام يحدث فى صفوفه — أن « يدعم » نفسه بدماء جديدة فيضم أعضاء جددا كما أشرنا . ففى ديسمبر ١٩٣٢ — وعقب انسلاخ « السبعة والنصف » — ضم اليه اثنى عشر عضوا جديدا الى هيئته بدلا ممن انفصلوا أو توفوا .

كانت هذه هى الانقسامات التى حدثت فى الوفد قبل عام ١٩٣٦ وتوقيع المعاهدة ، وهى فى مجموعها ذات طابع يختلف عن الطابع

العام الذى لازم الانقسامات التى حدثت عقب ذلك ــ وقبل أن ننتقل الى تلك الانقسامات الجديدة ذات الطابع المختلف ــ يود الباحث أن يلفت النظر الى أنه رغم الانقسامات الخطيرة التى تعرض لهــا الوفد منذ تشكيله ـ والتى أشرنا اليها بايجاز ـ رغم هذا فانها لم تستطع أن تنال من شعبيته أو تضعف من قوته ، وهذا دليل على أن الوفد كان ما يزال يمثل الفكرة التى كانت فى ضمير الشعب المصرى والتى كان يتجسد فيها كفاحه ونضاله من أجل الاستقلال .

ثم اننا يجب الا نغفل أبدا أن كل تلك الانقسامـــات كانت طبيعية تماما من حيث أنها كانت تمثل التناقضات الصارخة التى كان يحملها فى طياته بالاضافة الى انه لم يكن حزب بالمعنى المفهوم وانما حركة سياسية لا تقيم وزنا للتناقضات الطبقية ولذلك فقــد استمر سعد زغلول مستمدا قوته من ارتباطه بالحركة الوطنيــة والتصاقه بالجماهـــير .

بالاضافة الى كل ذلك نلاحظ أن تلك الانقسامات والانفصالات التى حدثت فى صفوف الوفد حدثت وهو خارج الحكم ، بينما سنجد أن الانقسامات التالية ــ والتى سنتناولها بالتفصيل ــ جرت كلها والوفد متربع على كرسى الحكم ، الأمر الذى يؤدى بنا الى أن نعتقد أنه كـــان لاختـــلاف المذاهـــب والتيـــارات وفقـــا لاختـــلاف الامزجة والطبائع . وهذا يتمثل لنا فى الانفصالات الثلاثة التى أدت الى خروج أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى وزملائهما فى عـــام ١٩٣٧ وتكوين الهيئة السعدية ، ثم فى خروج مكرم عبيد ومجموعته فى ١٩٤٢ وتأليف « الكتلة الوفدية » ثم أخيرا فى خروج نجيب الهلالى أبان وزارة الوفد الأخيرة على النحو الذى سنتناوله بالتفصيل كل فى موضعه .

اولا: انشقاق ماهر ، النقراشى ، محمود غالب :

ولنبدأ بالانقسام الأول أو « الانشقاق » الأول فى تلك الفترة ــ وهو الانقسام الثانى فى عهد النحاس ــ فقد حدث عقب توقيع معاهدة ١٩٣٦ والاتفاق مع انجلترا بشأن الغاء الامتيازات الأجنبية فى معاهدة مونتريه وكانت وزارة الوفد فى الحكم ، وهى التى ألفها النحاس عقب الانتخابات التى اجراها على ماهر وفاز فيها الوفد بالاغلبية ، ومن ثم فقد عهد أوصياء العرش اليه ــ باعتباره زعيم الاغلبية ــ بتشكيلها . حدث أنه لم يدم الأمر طويلا بهذه الوزارة . فعلى أثر تولية فاروق سلطته الدستورية رفع النحاس فى ٣١ يوليـة ١٩٣٧ استقالة وزارتـه طبقـا لمـا جـرى بـه العـرف . ثـم عهـد الملـك بالتـالى الى النحـاس (فى أول أغسـطس ١٩٣٧) بتأليف الوزارة الجـديدة . وقـد ألفهـا النحـاس فى ٣ أغسطس على نحو فاجأ به الرأى العام اذ أدخل فيها تعديلا جوهريا كبيرا ، بأن أخرج منها أربعة من وزرائه السابقين وهم : محمود فهمى النقراشى ، محمود غالب ، محمد صفوت ، على فهمى، وأدخل بدلا منهم أربعة جددا هم : محمود بسيونى : محمد محمود خليل ، محمد صبرى أبو علم ، عبد الفتاح الطويل ..

وكان هذا التعديل مثار دهشة الرأى العام وذلك لاعتبارين : الأول : أن هذه الوزارة كانت استمرارا للوزارة الماضية ولم تكـن الاستقالة الا اجراء شكليا اقتضاه تولى الملك سلطته الدستورية ، الاعتبار الثانى أن النقراشى كان يعتبر دعامة كبرى من دعـائم الوفد ، كما يعتبر من أكفأ رجاله ، وكان له بين الوفديين كثير من الأعوان والأصدقاء .. وسرعان ما تساءل الناس ــ وكان لابـد لهم من هذا التساءل ــ عن السبب فى هذا الاستبعاد ، وكـان

الجواب الذى قدمته الوزارة « ان هناك خلافا حول مشروع استنباط الكهرباء من مساقط المياه بخزان أسوان » .

وقبل أن نتناول هذا التفسير الذى قدمته الوزارة للجماهير المتسائلة — والذى لم يكن وحده وراء تلك الأزمة — قبل هذا وقبل أن نتناول وقائع هذا الخلاف وملابساته يجب أن نلقى بعض الضوء على هذا المشروع الحيوى . فقد ظهر أن الحاجة ماسة اليه عقب اتمام التعلية الأولى لخزان اسوان فى ١٩٢٦ ، وقد وافق مجلس النواب — حينئذ — على تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية ١٩٢٦ / ١٩٢٧ الذى حدثت على « الوصول الى الدرجة القصوى فى استثمار القوى الطبيعية وأهمها مساقط المياه » . ثم أشار التقرير « الى القوى الآلية التى يمكن استخراجها من خزان أسوان لصناعة السماد وادارة آلات الرى ٠٠٠٠ الخ » وكذلك فى ١٩٢٧ يأتى فى تقرير اللجنة المالية عن مشروع ميزانية ١٩٢٧/ ١٩٢٨ تأكيدا لما جاء فى تقرير السنة الماضية .. واستمرت تلك الصيحات تدوى فى مجالس النواب مبرزة حاجة البلاد الماسة لهذا المشروع دون خطوات ايجابية من جانب الحكومات حتى جاءت وزارة الوفد الى الحكم ويعود المشروع فيبعث حيا من جديد ، اذ يناقشه مجلس النواب ويوافق على مشروع ميزانية ٣٦ / ١٩٣٧ الذى فيه « أوصت اللجنة المالية ان لا يعطى امتياز مشروع الكهرباء من الخزان لأى شركة أو هيئة أجنبية وأن تقوم الحكومة بنفقاته بمفردها وتتولى ادارته .. » .

ليس هذا فقط بل يقف مكرم عبيد فى مجلس النواب اثناء نظر المشروع ويوضح خطوات الحكومة بشأنه . فيشير الى تكليف الحكومة له ومعه عثمان محرم باشا زميله بدراسة المشروع كما وضعته الوزارة النسيمية من الناحية المالية والفنية .. ثم يستطرد مكرم فيذكر أن سياسة الحكومة أزاء هذا المشروع تتلخص فى « أن

يكون المشروع مشروعا وطنيا بحيث يؤدى كل ترتيب مالى الى السيطرة التامة للحكومة عليه ، والا يكون الانتفاع به مقصورا على استخراج السماد ، فهناك صناعات أخرى كالحديد والمفرقعات والبويات يمكن أن تعتمد على هذا المشروع » .. ثم ذكر مكرم « أن الحكومة تريد الشروع فى أقرب وقت مستطاع فى تنفيذ هذا المشروع العظيم حتى لا تضيع على الحكومة وعلى الزراع الفوائد الزراعية والصناعية المنتظرة منه ، وانه أكبر خطوة تخطوها مصر المستقلة فى سبيل الصناعات الكبرى » .. ثم يشير مكرم فى نهاية تقريره الى أن المشروع بعد استكمال بحثه واستيفاء شروطه المالية سيعرض بأكمله على البرلمان حتى لا يبرز الى الوجود الا اذا أقررتموه .. » .

يتضح من هذا مدى اهتمام حكومة الوفد باتمام هذا المشروع الذى عرض على مجلس الوزراء قبيل سفر الوفد الى مؤتمر مونتريه بأيام قلائل الأمر الذى أدى الى التسرع حيث طلب الى الوزراء الموافقة عليه دون دراسة كافية وأن يقروا باعطاءه لشركة انجليزية دون عرضه على خبراء عالميين للبت فى مواصفاته ودون طرحه فى مناقصة عالمية تختار على اساسها اصلح الشركات للقيام بهذا العمل الضخم .. » .

ويذكر الدكتور هيكل « أن شركة انجليزية كان يمثلها فى مصر الكولونيل جراى قد عرضت أن تقوم بهذه العملية الضخمة على أن يتم الأمر بينها وبين الحكومة المصرية مساومة دون مناقصة » . وتعاقدت الحكومة مع الشركة المذكورة للقيام بالمشروع ، الأمر الذى فجر الخلاف فى مجلس الوزراء اذ ظهر أن بعض الوزراء كمحمود فهمى النقراشى ، ومحمود غالب كانوا يؤيدون المعارضة ، وأدانوا علنا وزير الأشغال (عثمان محرم) اتخاذه قرارا سريعا فى المشروع « الذى كان لا يزال فى حاجة الى مزيد من الدراسة » .

وسرعان ما انتهزت المعارضة الفرصة فألقت بدلوها ، اذ اثار محمد محمود زعيم المعارضة فى مجلس النواب هذه المسألة فبعث بكتاب الى رئيس المجلس « الدكتور أحمد ماهر » طلب فيه أن يعرض المشروع فى مناقصة عالمية تتقدم فيها الشركات العالمية بعطاءاتها ليسند العمل الى أكثرها خبرة ومالية . ولقد كان كتاب محمد محمود صدى لاجتماع مجلس ادارة حزب الأحرار الدستوريين الذى اجتمع برياسته فى ٣١ مارس ١٩٣٧ وأصدر بيانا عن هذا المشروع هاجم فيه الحكومة « لأنها لم تفكر فى انتداب خبراء عالميين لابداء رأيهم فى هذا المشروع من جميع نواحيه » .

كما وجه النائب أحمد بك عبد الغفار استجوابا الى النحاس باشا مشيرا فيه « الى وجود عصبة من بعض الشركات الأجنبية هدفها احباط عمل الحكومة المصرية فى تنفيذ مشروع توليد الكهرباء الذى وضع تصميمه « عبد العزيز بك أحمد » . . ثم يوجه الاستجواب الاتهام صراحة الى عثمان محرم فيشير الى « أن هذه العصبة عهدت بالتنفيذ الى عثمان محرم باشا الذى كان ذا صلة بالشركة الانجليزية المعروفة « انجلش اليكترك كومبنى لميتد » .
« English Electric Company Limited »

كما اتهمت المعارضة عثمان محرم بأنه اتصل بالحكومة المصرية فى عهد وزارة توفيق نسيم باشا واستمر متصلا يعمل لمصلحة الشركة الى أن عين وزيرا للأشغال فى مايو ١٩٣٦ ، ثم قيامه بالمفاوضات معها بصفته وزير للأشغال وعرضه المشروع على مجلس الوزراء واشتراكه مع المجلس فى نظر طلب المصادقة ... كما نددت المعارضة بأن « يتولى عثمان محرم وحده اختيار الخبراء العالميين ويتولى هو تحديد أتعابهم والموافقة على أن تكون اجتماعاتهم فى لندن وليس فى مصر » .

لا شك أن المعارضة ـــ وقد أحست باشتداد الخلاف فى مجلس الوزراء ـ كانت مغتبطة اذ رأت فى ذلك الخلاف أضعاف لشوكة الوزارة التى تناوئها . والوزارة من جانبها سرعان ما نزلت الى ميدان الصراع ، ولما كان مكرم عبيد قد اشترك فى بحث المشروع مع عثمان محرم بتكليف من مجلس الوزراء ـــ كما مر بنا ـــ فقد شارك فى هذا الصراع وتولى الدفاع عن وجهة نظر الحكومة وتابعه جميع الوزراء فى الاصرار على الاتفاق مساومة مع الشركة الانجليزيـــة « بحجة أن لهذه الشركة سرا فنيا لا يمكن افشاؤه ، وأن هـــذا السر يبيح للحكومة أن تتجاوز عن المناقصة الى الممارسة » .

هذا بينما تشبث كل من محمود غالب والنقراشى بموقفهمـــا المعارض لوجهة نظر مكرم وعثمان محرم ، وانضم اليهما محمـــد صفوت ورأوا أن هناك شركات عالمية قد أبلغت الحكومة المصرية أنها تقبل القيام بهذه العملية مقابل خمسة ملايين جنيه بينما كانت الشركة الانجليزية تطلب ٧ ملايين ومائتى الف جنيه ، ولذلك فقد تمسكوا بطرح العملية فى المناقصة على خلاف الرأى الذى انتهى اليه معظم الوزراء » . كان هذا الخلاف فى مجلس الوزراء ـــ وقد تسربت أنباؤه الى المعارضة والجماهير ـــ كفيلا بوقوع أزمـــــة وزارية ، لذلك فقد أرجأ النحاس المشروع « تفاديا لوقوع هـــذه الأزمة الا أنه ـــ كما يذكر الرافعى ـــ كان حانقا غاضبا وأسرها فى نفسه » لذلك أنتهز ـــ النحاس ـــ فرصة اعادة تشكيل الوزارة (فى ٣ أغسطس١٩٣٧) فاستبعد النقراشى وغالب وصفوت وعلى فهمى ـــ كما مر بنا ـــ . ويفسر الدكتور هيكل هذا الاجراء بأنـــه « كأنما أريد بذلك اتمام هذه الصفقة ـــ صفقة المشررع ـــ بـــأى حال » . . وأن ذلك كان « مجافاة لدواعى الحكمة والاتزان والحفاظ على أموال الشعب » .

والواقع أن الدكتور هيكل كان مبالغا فى هذا التفسير الذى ساقه لنا بدليل أن هذه « الصفقة » لم تتم « بأى حال » والتفسير الصحيح للتعديل الذى اجراه النحاس ــ وهو يحمل فى طيه ما يثبت أن دوافع الاستبعاد كانت ابعد من مجرد المعارضة فى مشروع كهرباء خزان أسوان ــ التفسير الصحيح يسوقه لنا النحاس باشا نفسه حين خاطب الجماهير فى الاسكندرية فى ٣٠ أغسطس سنة ١٩٣٧ ، اذ فند لهم الخلافات المتكررة التى كانت تدور فى مجلس الوزراء بين النقراشى من ناحية ومكرم عبيد من ناحية أخرى » ولذلك فتحقيقا لعامل الانسجام بين أفراد المجلس كما يقول « رايت اخراج النقراشى لكن برضائه مع الاحتفاظ بوفديته » . ثم يشير النحاس ــ فى خطابه المذكور ــ الى ما تصوره المعارضة بأنه خلاف بين مسلم وقبطى فينفى هذا بشدة ويصفه بأنه « فتنة يراد بها فرض النقراشى على النحاس ، فليس هو النقراشى الذى يرضى لنفسه أن يفرض على النحاس وليس هو النحاس الذى يفرض عليه النقراشى .. » .

ورغم أن النحاس لم يوضح فى خطابه تلك « الخلافات المتكررة التى كانت تدور فى مجلس الوزراء بين النقراشى ومكرم ، الا أننا نعتقد أن بواعث تلك الخلافات لم تكن مقصورة على مشروع الكهرباء وانما كان هذا الخلاف حول ذلك المشروع وهو السبب المباشر للانشقاق بمثابة القطرة التى طفح بها الكيل . على أى حال كان خطاب النحاس تفسيرا ــ ولو أنه مبتورا ــ انما جاء فى وقته ولا سيما بعد أن أخذ كل من النقراشى وغالب ــ بعد استبعادهما ــ ينشران بياناتهما ، فنشر محمود غالب عدة بيانات فى جريدتى البلاغ والأهرام يشرح فيها ادوار الخلاف الذى وقع فى الوزارة بينه والنقراشى من ناحية وعثمان محرم ومكرم من ناحية أخرى موضحا فيها وجهة نظره هو والنقراشى ، وسارع مكرم عبيد فأدلى بدلوه بنشره عدة بيانات فى جريدة « المصرى » يرد بها على

غالب مفندا اتهاماته · وكانت هذه البيانات مثـار حديث مستفيض فى الاندية وبين الرأى العام وفى بعض الصحف حول نزاهة الحكم .

ويستطيع الباحث من خلال هذه البيانات ـ الغالبيـة والمكرمية معا ـ أن يخرج بالحقائق الآتية :

١ ـ ان كلا من محمود غالب ومكرم عبيد كان مندفعا وراء عاطفته الخاصة .. الا أن عاطفة الأول من الممكن تقديرها باعتبارها صادرة عن رجل كان يمسك ـ حتى وهو فى الحكم ـ بميزان القاضى العادل الذى لا يميل ، أما عاطفة الثانى باعتباره كان سياسيا محترفا فكانت تحركها عوامل كثيرة ليس من بينها ـ المنطق وقرع الحجة بالحجة ـ بل غلبت عليها « الديماجوجية » واللعب بالألفاظ والهجوم غير البناء .. ومن ثم فقد اتسمت بياناتهما ـ ولا سيما بيانات مكرم ـ بكثير من اللغو والتهويش والبعد عن الصدق وعرض وجهات النظر بأمانة .

٢ ـ التسابق بين كل منهما حول شخصيتى ماهر والنقراشى. فبينما كانت محاولة محمود غالب أبرز تعاطف النقراشى وماهر بل واشتراكهما معه فى رأيه ، كانت محاولة مكرم واضحة فى تجنيبهما وابعادهما عن هذا الخلاف لا حبا فيهما واستئثارا بهما بل لرغبة فى التشتيت بينهم واضعاف قوتهم . وكانت محاولة مكرم ـ فى الواقع ـ تتسم بكثير من الدهاء والذكاء معا فى تصوير غالب على انه « الفارس الوحيد » الذى يصول بمفرده فى الميدان فيطلب منه بالحاح « الا يتدخل بين أعضاء الهيئة الواحدة » .. « والا يعمل على زيادة الخلاف العائلى بنشره وتوكيده فى الصحف مما لا يليق ولا شأن له ـ أى غالب فيه .. » .

ولا شك اننا نلمح فى هذا القول نفسه الخلاف فى وجهات النظر بين « أعضاء الهيئة الواحدة » وأن ماهر والنقراشى كانا فى

جانب غالب وأن دور الأخير فقط يتمثل فى أنه هو الذى - على حد قول مكرم - نشر الخلاف العائلى بالنشر فى الصحف .

ونخلص من ذلك لتأكيد حقيقة وهى أن الخلاف كان موجودا وسيتضح بعد قليل أن ماهر والنقراشى كانا يقفان وراء غالب - أو امامه - وقد كانت أسباب الخلاف أبعد وأعمق وأكثر من مجرد الخلاف على مشروع كهرباء خزان أسوان . كيف كان ذلك ؟ .

النحاس فى الحكم - وقد اعتقد أنه كسب بالمعاهدة صداقة الانجليز وصار محل ثقتهم ، وقد توصل الى الغاء الامتيازات الأجنبية والخلاص منها شيء ثمين - حقيقة - بالنسبة لمصر والمصريين ، يضاف الى هذا تخلصه من الملك فؤاد - وهو عدو الوفد اللدود - وانتقال العرش الى فاروق الذى لا يخشى شره آنذاك .. كل هذا - ومصطفى النحاس يعتقد « أن من حقه أن يتسامى ويتكبر» كما يذكر الرافعى فعز على زملائه القدماء ورفقائه فى الوفد أن يظهر بهذا المظهر فأطلقوا السنتهم فى انتقاده « وكان أول من أطلق لسانه بانتقاده محمود فهمى النقراشى وشاطره هذا الشعور محمود غالب وصفوت فقد كانوا لا يكتمون تبرمهم من سوء معاملته وتطور حالته النفسية » . ويرجع البعض هذه « الحالة النفسية » الى زواج النحاس غير المتكافىء ، الأمر الذى أدى الى وضعه فى موقف غير ملائم » . فلاشك أن الزوجة الصغيرة ذات النفوذ الكبير على زعيم الوفد كان لها تأثيرها الكبير مما أدى الى تعيين الأقارب فى مناصب هامة الأمر الذى أدى الى تحرج زعيم الوفد وخلق له الكثير من المتاعب ، وكثيرا ما كان محمود غالب يذيع متبرما أن زوجة النحاس تطلب منه - فى وزارته - بعض الأعمال التى تتنافى والمصلحة العامة .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى نفوذ مكرم . فقد كانت سلطته - كسكرتير للوفد وصديق مقرب لرئيسه - تتزايد

باستمرار ، وكان استئثاره بالنفوذ والسيطرة على النحاس باشا يقوى ويشتد فأثار ذلك أعضاء الوزارة — ولا سيما أعضاء الوفد منهم — أمثال ماهر والنقراشى ومن ثم تولدت الأحاسيس والانفعالات فى نفوسهم الأمر الذى سيؤدى الى الشقاق ثم الانشقاق ، وقد ساعدت السياسة التى اتبعها النحاس باشا بعد عودته من مؤتمر مونترو على نمو هذا الاتجاه ، فقد أكدت تلك السياسة وجود الخلافات وبالتالى أدت الى الصراع بين الشخصيات .. لكن هل كانت هذه الخلافات وتلك الأحاسيس والانفعالات وليدة أحداث وزارة الوفد ١٩٣٦ / ١٩٣٧ أم أن جذورها أعمق من ذلك ؟

سبق أن أشرنا الى ما جاء فى شهادة الاستاذ نجيب الهلالى — أمام محكمة الثورة — حينما سئل عن أسباب خروج ماهر والنقراشى من الوفد اذ قرر « أن حقيقة الخلاف لها ذيول وجذور فى وزارة توفيق نسيم اذ كان من رأى النحاس ومكرم عبيد تأييد نسيم كى يعود الدستور وكانوا يعتبرونه همزة الوصل بين الوفد والانجليز ، بينما النقراشى وماهر كانا يريان عكس هذا الرأى ... الخ » ويؤيد هذا حادث فصل الوفد لفاطمة اليوسف فى جلسته (فى ٢٨ سبتمبر ١٩٣٥) واعلانه أن « جريدة روز اليوسف » لا تمثل الوفد فلا شك أن مكرم عبيد — الذى كان يلعب حينئذ الدور الأول فى حياة النحاس والوفد — كان هو المسئول الأول عن هذا الفصل بينما كان ماهر مؤيدا لموقف روز اليوسف فى مهاجمتها لوزارة نسيم لتباطئها فى عودة الدستور . بل ان البعض يرى أن خروج فاطمة اليوسف وجريدتها من الوفد كان تمهيدا ومرتبطا بخروج ماهر والنقراشى — فيما بعد — من الوفد .

هذه هى جذور الخلاف العميقة ، أما مشروع الكهرباء فلم يكن سوى « المفجر » لشحنة هذه الخلافات ومع ذلك — وحينما

نعود الى ما حدث عقب تعديل الوزارة واخراج النقراشى وزملائه فاننا سنجد الوفد – أو مصطفى النحاس – كان حريصا على تهدئة الموقف واسترضاء النقراشى عن طريق الاغراء فعرض عليه – بعد اقصائه من الوزارة – عضوية مجلس ادارة شركة قناة السويس. وشكره النقراشى وأصبح الجميع يعتقد أن المسألة قد سويت وأن خروج النقراشى من الوزارة لن يؤثر على علاقاته مع زملائه أعضاء الوفد أو مركزه فى هيئة الوفد » .

والحقيقة أن الباحث فى ملابسات هذا العرض السخى لا يستطيع أن يقطع برأى : هل قبله النقراشى لأول وهله – ورفضه بعد ذلك لاعتبارات سنوردها – أم أنه رفض هذا العرض فى بدايته منتويا ألا رجعة الى السلام والوئام ؟ فانه مما لا شك فيه أن النحاس باشا عرض هذا المنصب على النقراشى وقد أشارت اليه جميع المصادر الا أن محمود غالب فى بياناته السالفة الذكر يؤكد أن النقراشى رفض هذا المنصب لتوه وأن غالب فى لقاء له مع النحاس افهمه « أنه يكون مخطىء اذ اعتقد أن النقراشى باشا قبل عرض الحكومة تعيينه عضوا فى مجلس ادارة قناة السويس .. ».

لكن مكرم عبيد – وفى أحد بياناته أيضا – يؤكد قبول النقراشى بل والتفاهم بينه وبين النحاس باشا على ذلك . وتأكيدا لهذا يذكر مكرم « أن الرئيس كلفه رسميا أن يعرض على جناب مندوب شركة القناة فى مصر تعيين النقراشى باشا عضوا فى مجلس الادارة وقام مكرم بالاتصال بمندوب الشركة وتفاهم معه .. الخ » .

على أى حال نحن نميل الى أن النقراشى وافق فى البداية على هذا العرض ، مخالفين بذلك ما ذهب اليه الاستاذ الرافعى الذى يذكر أن النقراشى رفض هذه العضوية وبرهن بذلك على تمسكه بنزاهته واستقامته وكرامته ... الخ .

لكن هناك سؤال يطرح نفسه وهو : اذا كان النقراشى قد قبل هذا العرض فما الذى حدا به الى الرفض والتراجع بعد ذلك ؟ .. لقد لعبت جريدة « البلاغ » دورا كبيرا فى هذا حيث انتهزت الفرصة واصطادت — بخبث ودهاء — فى الماء العكر اذ خرجت بمقال لصاحبها « عبد القادر حمزة » تعاتب فيه أو تعيب على النقراشى قبوله لهذا المنصب ذى الخمسة آلاف جنيه ثم قال « أنه لا يصدق هذا الخبر لأن النقراشى رجل مشهود له بالنزاهة والاعتزاز بالنفس ولا يمكن أن يتراجع عن خطوة خطاها . » . ونجحت البلاغ فى اصطيادها اذ أخذت النقراشى العزة والكبرياء فأعلن انه لم يقبل المنصب المعروض وانه ماض فى سياسته وفى معارضته مشروعات عثمان محرم وزير الأشغال .

وفى اعتقادنا أن النحاس كان مترددا فى موقفه ازاء النقراشى : تنازعته الحيرة بين عواطفه وزمالة الكفاح وذكريات الماضى — وبين رغبة لا قبل له بها .. كان النحاس — بذكائه — يدرك أن النقراشى من اكفاء رجال الوفد وله بينهم كثير من الأصدقاء — ولا سيما صديقه الأكبر د. أحمد ماهر وفى الوقت نفسه كان هناك من يلعب دورا آخر . وبينما تأخذ الحيرة بخواطر النحاس بين مد وجزر يقيم حفلة ويحضرها النقراشى الذى ما أن يراه الشيوخ والنواب الوفديون حتى يحيطوا به ويرحبوا به ويرجونه تسوية الخلافات مع زملائه فى الوفد وبينما هم كذلك — كما يذكر محمد التابعى — اقبل النحاس ورأى النقراشى فتقدم منه وتصافح معه وصفق الحاضرون وهتف حسن يس بحياة النحاس ثم بحياة النقراشى .. وتعانق النحاس والنقراشى وتفاءل الحاضرون خيرا . » .

لكن يبدو أن الأمر لم يكن بيد الحاضرين وليس الخير كذلك فى ركابهم وانما كان الأمر حينئذ — وحتى عام ١٩٤٢ — فى يد مكرم الذى لم يكن حاضرا هذا المشهد الدرامى ، وقد ذهب اليه محمد

التابعى عقب هذا الحفل يزوره لمرضه فسأل مكرم التابعى عن تفاصيل اللقاء فرواها له . وتبسم مكرم وقال : كده ، طيب لما نشوف » .. وتناول التليفون وطلب دار الرئيس – وكان قد عاد الى داره مباشرة بعد انتهاء حفلة الشاى . ونترك التابعى يكمل القصة فيقول « بعد حديث قصير عن وعكة مكرم قال مكرم ... مبروك يا باشا ، ولا بد أن النحاس سأله مبروك على أيه لأن مكرم قال : مبروك الصلح مع النقراشى » . وفهم التابعى من رد مكرم أن النحاس أنكر أن هناك صلحا . لأن مكرم قال « انا كمان استغربت الخبر وقلت مش معقول » .

نستخلص من هذه الرواية – وما سبقها وما سيتلوها أن مكرم كان هو الصانع الأول لكل انقسام حدث فى الوفد فى الثلاثينيات .. فمكرم هو الذى اختلف مع نجيب الغرابلى وادى هذا الى خروج « السبعة والنصف » فى ١٩٣٢ ، ومكرم هو الذى غضب على فاطمة اليوسف وطردها هى وجريدتها من الحزب ١٩٣٥ ، ثم أن مكرم هو الذى حارب العقاد « كاتب الوفد الأول » وفصله من الوفد ١٩٣٥ ، وفى عام ١٩٣٧ – كما سنرى – سيسعى حثيثا حتى يطرد اثنين من دعامات الوفد وأركانه القوية : ماهر والنقراشى ، الا أننا – ورغم ذلك – لا بد أن ننظر فى هذا الانشقاق الى عوامل أخرى من بينها الظروف والأقدار التى كانت تساعد مكرم على توسيع الهوة بين النقراشى والوفد وبالتالى كان لا مناص من أن تتطور الأمور الى ما تطورت اليه . ففى ٢٣ اغسطس ١٩٣٧ – وكان قد مضى على اقصاء النقراشى وزملائه من الوزارة حوالى ثلاثة اسابيع – احتفل الوفد – كعادته – بذكرى وفاة سعد واقام سرادقا وحضر النقراشى الحفل وهتف انصاره باسمه ، فاستنكر انصار النحاس هذا الهتاف واشتبك الفريقان فى معركة دامية سقط فيها عدد من الجرحى . وكان ذلك

اول اشتباك يقع بين الوفديين منذ اقصاء النقراشى وزملائه من الوزارة .

والواقع أن الباحث فى أمر تلك الانقسامات التى حدثت فى الوفد طوال تاريخه لا يجد مثل هذه المعارك والعنف الذى صاحب انقسام ١٩٣٧ ، فقد كان لأحداثه ومعاركه صدى كبير فى القرى والمدن وفى الأوساط الوفدية ، ذلك لأن النقراشى – حينئذ – كان معدودا – وبحق – من أركان الوفد القديمة والقوية ، وكان موثوقا بنزاهته واستقامته ، فلا غرو أن التفت حوله جماعة كبيرة من أنصار الوفد وشبابه .. الا أنه من ناحية أخرى كان هذا الالتفاف حول النقراشى وشعوره بأنه على حق أزاء تصرفات الوزارة التى كانت مثار الانتقاد مثل انشاء فرق « القمصان الزرقاء » والاستثناءات والتى سنتناولها بالتفصيل فى موضعها ، نقول لعل كل هذا أشعر النقراشى – وهما – أنه سيكسب الجولة ضد النحاس ومكرم فبالغ فى قوته . ومما يفسر هذا الشعور – ولا يبرره – أنه أجاب على سؤال القى اليه عقب تلك الأحداث عما يريد أن يفعله فقال « سأسعى لانشاء حكومة عادلة أعتقد أن مصر بحاجة اليها » .

ولا شك أننا عندما نرنو بالبصر الى أعوام ١٩٤٦ /١٩٤٧ ، ١٩٤٨ نجد أن النقراشى قد حقق نبوئته ولكن من حيث انشائه حكومة فقط ، بيد أن العدل كان مطلبا عسير المنال على يد النقراشى فى حكومته . لكن الانصاف يقتضينا أن ننظر الى النقراشى فى عام ١٩٣٧ – واعتبار ماضيه فى الحركة الوطنية – وباعتباره – مازال – ركنا من أركان الوفد .. يجب أن ننظر الى النقراشى بحسب ماضيه قبل ١٩٣٧ لا بحسب مستقبله السياسى واشتراكه – بنصيب كبير – فى افساد الحياة السياسية فى مصر بعد ذلك والواقع أن الباحث فى أمر هؤلاء الساسة لتأخذه

الحيرة ـ والاضطراب أحيانا فى موازين التقدير ـ اذ يراهم فى فترة مبكرة من حياتهم وطنيين ثم فى فترة تالية يصيرون وكأنهم غرباء عن أنفسهم وماضيهم حتى أن الانسان ليحسبهم فى الفترة الأخيرة مخالفين لما كانوا عليه فى الفترة الأولى من حياتهم . وعلى أى حال هذا موضوع بحث طويل لسنا بصدده الآن ، فقط ـ وباعتبار تلك النظرة للنقراشى على ضوء تاريخه القديم لا ندهش لانقسام الوفد على نفسه أمام الخلاف الذى نشب بين النقراشى من ناحية والنحاس ومكرم من ناحية أخرى ، لا سيما وقد توقع الوفد ـ وكان صادقا فى توقعه هذا ـ أن يغضب أحمد ماهر ـ رئيس مجلس النواب حينئذ ـ لغضب صديقه وزميل كفاحه ورفيق المشنقةفى ١٩٢٥ النقراشى وأن يقف الى جانبه يسانده ويدافع عنه ، ليس هذا فقط بل ان الوفد فوجىء بالسيدة صفية زغلول تغضب من أجل النقراشى الى حد تهديدها باغلاق « بيت الأمة » فى وجه الوفد اذا استمر هذا الخلاف . ومن ثم فقد بذلت صفية زغلول وساطتها فجمعت الزعماء الأربعة عندها (النحاس ، مكرم ، د. ماهر ، النقراشى) وناشدتهم الاتفاق حرصا على وحدة الوفد . الا أنها فشلت فى رأب التصدع الذى أصاب بنيان الوفد ، ذلك لأن الأيدى الخفية كانت تعمل ، فقد قامت لجان الوفد بعدة حملات شديدة شنتها على النقراشى بعد هذا الاجتماع بغية تحطيمه ، كما نظمت سلسلة حفلات لتكريم النحاس » وكانت الخطب التى تلقى فيها تدور حول التأييد للنحاس والطعن فى مناوئيه » . وليس هذا فقط بل أعد « النحاسيون » مضابط طافوا بها على التجار والصناع والعمال فى العاصمة والأقاليم لتأييد النحاس . كما طفحت جريدة « المصرى » بمقالات تنفث السموم بتوقيع « وفدى » و « برلمانى » مليئة بالقذف ضد النقراشى وغالب وتدعوهما للاستقالة : الأول من الوفد والثانى من عضويته فى مجلس الشيوخ . وكان النقراشى ـ باعتراف جميع المصادر ـ

عنيدا صلب الرأى لا يركن الى المهادنة ، فأصدر بيانا فى ٧ سبتمبر ١٩٣٧ رد فيه على ما أسماه « الحملة الكاذبة » وطالب فى هذا البيان بحل فرق القمصان الزرقاء واحترام الشورى ... الخ . كما أوضح فيه سلامة موقفه من المعارضة فى تنفيذ مشروع كهربة خزان أسوان بدون مناقصة ، ثم دعا ــ فى نهاية البيان ــ حكومة الوفد الى المساواة بين المصريين واحترام حرياتهم . وخطا خطوة أخرى فامتنع عن حضور اجتماع الوفد الذى حضره كل الأعضاء فى الاسكندرية .

وكان من الواضح عندئذ « أنه قد بلغ السيل الزبى » وأصبح الأمل فى السلام على « شفا جرف هار فانهار » ، فحان أوان الفراق وأصبحت « سفينة » الوفد لا تحتمل هذا الراكب العنيد ولابد أن تقذف به على الشاطىء . فقد اجتمع الوفد فى ١٣ سبتمبر ١٩٣٧ وناقش موقف النقراشى ، ثم أذاع بيانا باعتباره منفصلا عن الوفد ، وكان هذا القرار باجماع رئيس وأعضاء الوفد ــ ما عدا الدكتور ماهر الذى أعلن أنه لا يزال يعتبر النقراشى عضوا فى الوفد . كما امتنع عن ابداء الرأى « ابراهيم سيد أحمد » .

ونقف قليلا لنحلل موقف أحمد ماهر ، فلا شك لدينا أن فى التزامه هذا الموقف كان يمثل الرجل الحريص على الوحدة والابتعاد عن سياسة الحزبية والتحزب وعدم الانقياد للأهواء وتصفية النفوس وهو المبدأ الذى نادي به عقب توقيع المعاهدة ، لذلك كان طبيعيا أن يقف بجانب للنقراشي ويعتبره عضوا فى الوفد المصرى له من الحقوق ما لغيره من سائر أعضائه وله أن يطلعه على ما يدور من قرارات ومناقشات ولذلك فقد أصر فى الاجتماع السالف الذكر على تسجيل ذلك فى قرار الوفد الخاص بفصل النقراشي باشا .

ولا شك أن هذا الموقف من جانب أحمد ماهر كانت له نتائج ستبرز لنا بعد قليل وتؤدى به فى النهاية الى نفس المصير ٠ وقبل ذلك نشير الى أنه لما كان الوفد ــ دائما ــ حريصا على ادخال عناصر جديدة فيه عقب كل خلاف أو انقسام فقد أصدر الوفد قرارا ضم اليه أعضاء جددا وكانت تغلب عليهم الصفة الاقطاعية كما أشرنا ، ومن خلال هذه الحقيقة نطرح سؤالا يفرض نفسه : هل نعتبر خروج النقراشى ــ ثم خروج أحمد ماهر بعد فترة وجيزة ــ تطهيرا للقيادة الوفدية حقيقة كما رأى البعض الذى لاحظ أن خروجهما جعل القوى المركزية المسيطرة فى الوفد تنتمى الى الطبقة المتوسطة واقترابها من القواعد الجماهيرية ، أم نعتبر أن خروجهما كان انشقاقا لا شك أنه افسح المجال وفتح الباب على مصراعيه أمام العناصر الاقطاعية الجديدة ــ التى أشرنا اليها والتى كانت مازالت فى ضمير الغيب ــ للدخول فى صفوف الوفد وبالتالى فان خروجهما كان دليلا على أن الوفد بدأ ينزلق الى المنحدر الخطر الذى سيؤدى به الى الهاوية ؟؟

نريد أن نوضح من خلال هذا التساءل ــ لو رجحنا شقه الثانى ــ أننا لا نستطيع أن نعتبر أن خروج ماهر والنقراشى كان انسلاخا أو تطهيرا لقيادة الوفد ، فلفظ انسلاخ فى ــ تصورنا ــ يطلق على الأفراد الذين خرجوا ــ أو أخرجوا ــ من الوفد بمفردهم ثم ذابوا ولم يتركوا أثرا لهم مثل جماعة صدقى وأبى النصر ٠ ومجموعة البيلى والسبعة ونصف لكن أحمد ماهر والنقراشى ومحمود غالب لم يذوبوا ولم يكن من الممكن أن يذوبوا طالما أن للتاريخ ذاكرة تعى ، فتاريخ ماهر والنقراشى الممتد من أحداث ثورة ١٩١٩ (ولا سيما دور أحمد ماهر مع عمه عبد الرحمن فهمى فى اللجنة المركزية) ثم اختيار سعد زغلول لهما فى وزارته الدستورية ١٩٢٤ ، ثم القاء القبض عليهما وتقديمهما لمحكمة الجنايات بتهمة الاغتيالات السياسية فى يونيو ١٩٢٥ واقتراب

حبل المشنقة منهما ، ثم اشتراكهما فى وفد المفاوضات فى معاهدة ١٩٣٦ ، وتوليتهما : للنقراشى وزيرا للمواصلات ، ود. ماهر رئيسا لمجلس النواب .. ورأى ماهر فى المعاهدة باعتبارها ليست الا خطوة فى سبيل الاستقلال وكان رأياً جريئا وفريدا ودقيقا ارتفع من بين رجال الوفد الذين نظروا الى المعاهدة على أنها معاهدة الشرف والاستقلال (كما وصفها مكرم فى محاضرته بالجامعة ، والنحاس فى البرلمان والصحافة) هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ظروف خروجهما وما كان يحيط بالوفد حينئذ وما لاكته الألسن وتحدث به الناس أزاء تصرفات حكومته ، فلو قارنا بين خروج ماهر والنقراشى فى ١٩٣٧ وبين كل الانقسامات التى مضت فى تاريخ الوفد سندرك أن الوفد كان مازال محتفظا « بالأسطورة» الخيالية ولذلك فلم تؤثر فيه الانقسامات قبل ١٩٣٦ ، أما انقسام ١٩٣٧ وقد لا بسه وأدى اليه تصرفات وفدية كانت موضع شك من الراى العام ، لذلك فنرجح تسمية « انشقاق » بمعناه ومفهومه اللغوى والمادى ولا سيما اذا مددنا البصر — فيما بعد — وتكوين ماهر والنقراشى لهيئة لا شك — ومهما كان الرأى فيها — أنه كان لها أنصارها فى الأقاليم والريف من الطبقة المتوسطة والشعبية صحيح كانت تشكل أقلية ضئيلة بالنسبة للوفد لكنهما على أى حال كان لها أنصارها فى الريف — حتى ولو اعتبرناها « الحزب صاحب المصالح الصناعية بالدرجة الأولى » وأن « قادته رجال مال ، وأن أحمد ماهر أصبح فيما بعد رئيسا لمصانع نسيج القاهرة » .

نخلص من هذا بحقيقة أن خروج النقراشى — ثم ماهر — من الوفد كان انشقاقا بمعناه اللغوى والمادى بمعنى خروج جزء من قاعدته سواء بدافع القربى والصلات العائلية بين المنشقين وذويهم — كما حدث لعائلة محمود غالب مثلا — أو بدافع الاقتناع بأن

موقف المنشقين كان سليما بينما كان موقف النحاس ومكرم — فى تصورهم — تطرفا وتخريبا لا داعى لهما هذا رغم اعتقادنا بأن المصطلحات مثل « الانشقاق » و « الانسلاخ » ليست ثابتة باعتبار أن القاعدة الشعبية كانت غير مؤثرة وغير فعالة فى مثل هذه الأحداث التى كانت تقتصر فى الغالب على بعض الشخصيات التى تحاول التأثير على الناس ويتوقف نجاحها أو فشلها على عوامل عدة منها العصبيات والمصالح ... ثم نعود الى مجريات الأحداث عندما أصدر الوفد قراره بفصل النقراشى فى ١٣ سبتمبر ١٩٣٧ باجماع الآراء — ما عدا د. ماهر — وكان هذا ايذانا بظهور أحمد ماهر فى الميدان فقد آن له أن يظهر ، وكان الوفد - كما سبق أن أشرنا - يتوقع هذا منه « بل أن الناس عجبت يومئذ لماذا لم يخرج — منذ مدة — ليناصر صديقه وعدت سكوته وبقاءه — فى الوفد — أمرا عجيبا » ... برز أحمد ماهر فأصدر بيانا — عقب قرار الفصل — نعى فيه على رئيس الوفد أنه « حدد وجهة نظره فى الموضوع المعروض للبحث وأبدى رأيه فيه صراحة ، فقد خير الأعضاء بين شخصه وشخص النقراشى باشا ، وجعل مدار الرأى هذا المحور الدقيق » . وقد عقبت « جريدة المصرى » على بيان ماهر بأنه « صديق للنقراشى ولعل ما فعله من حق الوفاء له » ... والواقع أن أحمد ماهر كان يؤيد النقراشى وغالب فى موقفهما — على اثر استبعادهما من الوزارة — بل منذ ظهور الخلافات حول مشروع الكهرباء وان كان لم يظهر لهذا التأييد حينئذ — أثر خارجى ، اذ كان فقط ينتظر الفرصة الملائمة لاعلان خروجه على زعامة مصطفى النحاس . اذ كان ماهر حانقا على سياسة النحاس فى الداخل فمضى فى توجيه النصح له ولمكرم وزملائهما حرصا على وحدة البلاد ، وأن تكون المساواة فى الحقوق والواجبات بين الناس سواء . كل هذا

كان داعيا لأن يشتد الخلاف بين الدكتور ماهر (رئيس النواب) وبين النحاس رئيس الوزراء فساءت العلاقات بينهما ، الأمر الذى تداول فيه الرأى العام واغتبطت له المعارضة وهللت صحفها .

كان هذا الخلاف بين النحاس وماهر مثار تساءل : هل يرجع الى مناصرة ماهر للنقراشى وغالب فى موقفهما من مسألة استنباط الكهرباء من مساقط أسوان أم يرجع الى تمسك الدكتور ماهر بالرأى الذى أبداه عقب توقيع المعاهدة حين نادى بأن يكون اشتراك الأحزاب فى توقيعها خاتمة النضال الحزبى وفاتحة عهد جديد تتطور فيه الأحزاب الى صورة أخرى ؟ يذكر الدكتور هيكل « أنه لم يقف على السر فى اشتداد الخلاف » الا أنه — أى هيكل — قدر أن ماهر عرف الاتجاه الجديد أزاء النحاس ووزارته ، وأن ثمة تفكيرا فى اسناد رياسة الوزارة اليه اذا أيده مجلس النواب وأغناه عن حل المجلس واجراء انتخابات جديدة .

والواقع أن الدكتور هيكل كان صادقا فى تقديره . فان الأفق السياسى حينئذ كان مشحونا بالضباب وقد تعذرت فيه الرؤية بين الوزارة من ناحية والقصر من ناحية أخرى مما أنذر بوقوع الصدام — والظلام حالك — بينهما . فقد تتابعت سلسلة من الازمات بين الوزارة والقصر — كان أعنفها تعيين القصر لعلى ماهر رئيسا للديوان الملكى فى أكتوبر ١٩٣٧ رغم ارادة الوزارة مما سنتناوله فى موضعه .

نخلص من هذا الى أن فكرة اقالة الوزارة الوفدية كانت تطوف حينئذ فى أذهان القصر ورجاله ولا سيما على ماهر (شقيق د. أحمد ماهر — بالذات ، ومن ثم فان خصوم النحاس — بزعامة أحمد ماهر — كان يحدوهم الأمل فى أن يتمكنوا — بعد اقالة الملك

للنحاس ـ من استدعاء زعيم وفدى آخر حيث أن الحزب كان يتمتع بأغلبية ساحقة فى البرلمان • ولا شك أن أحمد ماهر ـ بعد اشتداد الخلاف بينه وبين النحاس ـ كان محط الآمال ، آمال القصر على الأقل الذى عمل دائما ـ ومنذ عهد فؤاد ـ على تفتيت الوفد •• ويشير الى ذلك الدكتور هيكل فيذكر أن الشيخ المراغى قابله يوما بمنزل لطفى السيد (بمصر الجديدة) ودار الحديث حول من يخلف النحاس ووزارته ، وكان رأى الشيخ أن يخلفه الدكتور ماهر عضو الوفد ورئيس مجلس النواب لأنه يؤيد النقراشى وغالب فى موقفهما من النحاس ومكرم « ولأن توليه يؤدى الى انقسام الوفد وضعفه »•
ومهما يكن الأمر فقد حاول أحمد ماهر ـــ محاولة أخيرة ـــ ولعله كان يقدر النتائج المنتظرة ، واشفاقا على وحدة الوفد رأى أن يقنع النحاس بالعدول عن سياسته فى الوزارة . « الا أنهما اختلفا واشتد خلافهما ولم يكن بد لحسم هذا الخلاف من اجتماع الهيئة الوفدية وأن تسمع حجج الطرفين وتؤيد أحدهما وتخذل الآخر »•
واجتمعت الهيئة الوفدية فى ٢٣ ديسمبر ١٩٣٧ وانبرى ماهر فى الاجتماع يشرح النتائج الخطيرة التى ستترتب على سياسة الوزارة « وود لو تخلى رئيس الوفد عن الحكم حسما للخلاف الناشب بين القصر ورئيس الأغلبية ، واسناد الحكم الى أحد رجال حزبه من زملاء « رفعة » النحاس باشا حتى تبقى للأمة وحدتها وللوفد تضامنه وقوته » . وفى هذا الاجتماع تحدث مكرم عبيد وآخرون وظهر أن الخلاف عميق وأنه يؤدى الى انقسام الوفد ، ولم يقترح أحد من المجتمعين وسيلة للاتفاق .. وانسحب الدكتور ماهر من الاجتماع ولم يتبعه من الحاضرين سوى ثلاثة أعضاء ، وقد حاول بعض شباب الوفد الاعتداء عليه أثناء خروجه من النادى السعدى وواجهته بمظاهرة عنيفة هتفت بسقوطه وبحياة النحاس . ولا شك أن تلك كانت النهاية ما بين النحاس وأحمد ماهر ، نهاية اطمأن لها النحاس ومكرم اذ أيدهما النواب ،

ثم ان الدكتور ماهر وحده « كان الرجل الذى يخشى ويراد استرضاءه » — على حد تعبير الدكتور هيكل . الا أن المسرح كان مازال معدا فالدكتور ماهر مازال عضوا بالوفد والوزارة الوفدية مازالت متربعة على كرسى الحكم ، وتتابعت فصول الرواية : تفاقمت الأزمة الدستورية بين القصر والوزارة فأقالها الملك فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ، وكلف محمد محمود - زعيم المعارضة وحزب الأحرار الدستوريين — بتشكيل الوزارة كما سيأتى بيانه . واجتمع مجلس النواب فى ٣ يناير ١٩٣٨ برياسة أحمد ماهر . ورغم انه — كما ذكرنا — كان مازال عضوا بالوفد الا أنه رفض أن يتحدث النحاس باشا — رئيس الوزارة السابق — قبل قراءة خطاب العرش . ثم أمر بتلاوة مرسوم الاقالة قائلا انه لا يسمح بالتعليق عليها مما أهاج النواب الوفديين ووقفوا يعلقون ويعقبون على الاقالة وأحمد ماهر يطلب منهم عدم الكلام — وحينما أشتد هياجهم أمر بوليس المجلس باطفاء الأنوار ورفع الجلسة .

ولا شك أن هذا الموقف من أحمد ماهر كان مجافيا للروح الديمقراطية وللدستور مجافاة الاقالة ذاتها — التى أعدها شقيقه على ماهر ووقعها فاروق — للدستور ، فانه مهما يكن الرأى فى سياسة وزارة النحاس ومجافاتها للعدل والمساواة ، ومهما تكن أسباب الخلاف ، فلم يكن يجدر بأحمد ماهر — وتاريخه المشرف — أن يتخذ مثل هذا التصرف ، وكم كان موقفه عظيما لو ارتفع الى مستوى الأحداث وتناسى خلافه فى وجهات النظر مع النحاس ومكرم ووقف يصد طغيان شقيقه والقصر .. ولكنها - مرة أخرى - آفة هؤلاء الرجال وتقلبهم فى فترات حياتهم بين الوطنية والديماجوجية . ولاشك أنها سقطة وقع فيها أحمد ماهر كما سقط فيها غيره فالواقع أن تقلب الأفراد مع النزوات والمنافع والأهواء النفسية آفة لا يسلم منها حزب سياسى .

على أى حال كان ما يزال هناك مشهد آخر لكى تتم فصول الرواية ، وكان مسرحها فى هذه المرة النادى السعدى . فحينما أسدل الستار على الفصل الماضى واضطر النواب لمغادرة المجلس ذهبوا الى ناديهم ومن الغريب أن أحمد ماهر لم يتردد فى الذهاب معهم فقد كان — كما يذكر التابعى — (وكما ذكر مكرم نفسه فى بياناته السالفة الذكر) كان ماهر صريحا شجاعا . وهناك — فى النادى — وقف بين صيحات الغضب والاستنكار والاتهام بالخيانة وأخذ يهاجم سياسة مصطفى النحاس الخاطئة التى أدت الى اقالة الوزارة ، فاشتدت ثورة النواب وأعضاء الوفد . « فغادر أحمد ماهر قاعة الاجتماع وانسحب معه — فى هذه المرة — تسعة وعشرون شيخا ونائبا من أعضاء الهيئة الوفدية .. وقد قرر الوفد فى ذلك الاجتماع – ٣ يناير ١٩٣٨ – فصل الدكتور ماهر ، وبنى الفصل على عدة أسباب : تضامنه مع النقراشى ، وعدم اعترافه بقرار فصله ، ولتصرفاته الأخيرة فى جلسة مجلس النواب · وهكذا فصل الوفد أحمد ماهر (فى يناير ١٩٣٨) كما فصل النقراشى (فى سبتمبر ١٩٣٧) ، وقد أذاع أحمد ماهر بيانه فى ٤ يناير ١٩٣٨ أعلن فيه أن حزب الوفد قد انحل عندما وصلت الى قيادته عناصر غير وفدية أصيلة وبذلك لم يعد الوفد — فى رأيه — يتألف من مجموعة المبادىء الوطنية كما كان ، والواقع أن هذا البيان كان صحيحا الى حد ما ، فقد مر بنا كيف أن الوفد ضم اليه — فى ديسمبر ١٩٣٧ وقبل هذا بقليل — مجموعة من الأعضاء كانوا كلهم — باستثناء عدد قليل — غرباء عن الوفد وكانت السمة التى تميزهم – أنهم – فقط – من كبار ملاك الأرض ، الا اننا من ناحية أخرى نستطيع أن نلقى اللوم على ماهر ورفاقه اذ أنهم لا شك كانوا مشتركين فى المسئولية وكانوا يستطيعون — لو تناسوا ذواتهم — أن يبقوا فى حظيرة الوفد ليصلحوا ما أعوج منه .. الا انه يبدو أنهم كانوا — وقد حان أوان الفراق — تملؤهم الرغبة فى تكوين حزب جديد شأنهم فى ذلك

شأن كل ــ أو معظم ــ من خرج من الوفد . ومن ثم فقد اجتمع شمل أحمد ماهر والنقراشى والدكتور حامد محمود معهما كما انضم اليهم ابراهيم عبد الهادى أحد نواب الدقهلية حينئذ ، وعدد غير قليل من النواب والشيوخ الذين كانوا أعضاء فى الهيئة الوفدية ، وألفوا حزب « الهيئة السعدية » واختاروا الدكتور ماهر رئيسا لها ، وانضم اليهم فى الهيئة الجديدة « كل من يئس من اصلاح حالة الوفد على يد النحاس » . وهل أصلحت تلك الهيئة حالة الوفد أو حتى حال نفسها ؟ سؤال تتوقف اجابته على دراسة تاريخ تلك الهيئة ولسنا بصدده الآن . ولكن الذى لا شك فيه أنها ألقت بنفسها ــ شأنها فى ذلك شأن أحزاب الأقلية ــ فى احضان القصر ومرغت رأسها وأنفها فى تقبيل أعتابها وناصبت الوفد العداء .. ولذلك هناك سؤال يلح فى أن يطرح نفسه ومن خلال البحث أليست هناك علاقة مريبة وشك بين القصر وما حدث من الانشقاق وتأليف الهيئة السعدية على انقاضه ؟ بصرف النظر عن « شهر العسل » الطويل الذى استمر وكله مناجاة بين فاروق وبينها ــ أى الهيئة ــ والذى يشير بأصبع الاتهام الى قيام هذه العلاقة ابان تأليفها بل وقبل خروج ماهر والنقراشى .. فان واقع العلاقة بين الوفد والقصر يفرض ترجيح قيام هذه العلاقة « المشينة ثم السوابق « حزب الشعب ١٩٣٠ » حيث كان القصر دائما يرغب فى أن يضع لنفسه ــ بين آن وآخر ــ حزبا جديدا يهدف منه الى تفتيت وهدم الوفد . ويرجح الاستاذ فتحى رضوان أن انشقاق ماهر والنقراشى وتكوينهما لحزبهما كان بايحاء من الدوائر ذات النفوذ التى ترسم سياسة مصر وتحرك الخيوط المتصلة بالزعامات والزعماء ، ويقول ان هذه الدوائر كانت قد قررت قيام هيئة سياسية جديدة تنتمى لسعد وتعمل باسمه ولا تخضع فى الوقت نفسه للنحاس ، وأنها حاولت ذلك عقب وفاة سعد وبعد فشل فتح الله بركات فى الوصول الى زعامة الوفد ، وكانت تلك المحاولة فى ١٩٣٢ التى أشرنا اليها ، ويستطرد فيقول « ان هذه الدوائر نفسها لم تيأس من امكان تنفيذ

هذه الفكرة ذاتها » فقد كان واضحا لها أن النقراشي وماهر لن يطول صبرهما على استئثار مكرم والنحاس بالسلطة فى الوفد وأن التصدعات لا ريب فيه ولم يبق الا أن تحضر له الظروف وترتب له النتائج .

على أى حال تألف الحزب السعدى — على أثر انشقاق فى حزب الوفد — وكان من الطبيعى وتأييدا للفكرة السابقة أن ينضم الى الجبهة السياسية المعادية للوفد ، شأنه فى ذلك شأن بقية الأحزاب التى تولدت عن الانسلاخات والانشقاقات التى حدثت فى حزب الوفد . ولا بد أن نتساءل هل كان من الممكن تلافى هذا الانشقاق النقراشي — الماهرى ؟ وهل كان خروجهما — ماهر والنقراشي — من أجل الاقتتال على السلطة أم كان لاختلاف الفكر وتباين الفهم وعدم انسجام الطبائع والأمزجة ؟

فى الواقع لم يكن هناك بد من خروج ماهر والنقراشي فانه كان — فى رأينا — نتيجة محتمة لعدة اعتبارات : أولا : لأن ثورة ١٩١٩ قد انتهت — سياسيا — بتوقيع المعاهدة فى ١٩٣٦ ، ولا شك أن الذى جمع الوفد حتى هذا التاريخ لم يكن الاتفاق فى مذاهب الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى والسياسى ولكنها الرغبة فى مقاومة النفوذ البريطانى ومحاولة التخلص منه . ثانيا : لأن الوقت قد حان لظهور الافتراق الطبيعى على هذه الأسس . ولذلك فان انشقاق ماهر والنقراشى فى تصورنا كان هو الانشقاق الوحيد الذى جاء فى وقته وكان توقيته سليما بعكس الانسلاخات والانقسامات التى سبقته .

أما الاقتتال على السلطة فلم يكن سوى سبب ثانوى ، ولو كان مكرم تنازل عن سلطته فى الوفد لماهر والنقراشى لما تغير الأمر كثيرا فيما عدا احتمال تأجيل خروجهما بعض الوقت .

وهناك سؤال آخر يفرض نفسه : ما هى نتائج هذا الانشقاق بالنسبة للوفد أولا ثم بالنسبة لمصلحة الوطن ثانيا ؟

فأما بالنسبة للوفد فلا شك أن خروج ماهر والنقراشى وأنصارهما من بين صفوفه كان نقطة تحول فية ونستطيع أن نعتبره بداية لتدهور الوفد . ذلك أن الخلاف فى الرأى بين أعضاء الهيئة الواحدة أمر طبيعى وهو أمر تعارفت عليه جميع الهيئات ذات النظم النيابية والاحزاب السياسية فى العالم مثال ذلك ما حدث فى حزب المحافظين فى انجلترا عام ١٩٣١ . ويبدو أن قادة الوفد كانوا يغفلون هذا المبدأ الديمقراطى السليم ؟ هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد كانت شخصية الرجلين ولا سيما الدكتور ماهر مكسبا كبيرا للوفد فكان يجب عليه الاحتفاظ بهما ، هذا بالنسبة للوفد .. أما بالنسبة للوطن فهناك اعتباران أولا : الخسارة الفادحة لعدم اتمام مشروع كهرباء خزان أسوان فى تلك الفترة ، فلو أن المشروع نفذ فى هذه الوزارة لكسبت البلاد من ورائه آلاف الجنيهات اذ أنه حينما تم تنفيذه بعد ذلك تكلف أضعاف المبلغ الذى كان سيتكلفه لو نفذ فى ١٩٣٧ اذ لو قد تم فى هذا العام لعاد على البلاد بأرباح كانت تغطى كل ما كان ممكنا أن يضيع نتيجة سرعة التنفيذ أو حتى أخطائه .

وقد أشار سابا حبشى (وزير التجارة والصناعة فى وزارة على ماهر ١٩٣٩) – وهو ليس وفديا – الى تلك الحقيقة فى مذكرة أكد فيها استعداده لأن يعلن على الملأ وفى كل مناسبة أنه درس هذا المشروع دراسة كافية من جميع نواحيه ، فتبين له « أن الوفد كان على حق كل الحق فيه » وأنه كان يظن أن الحملة الصحفية التى تناولت المشروع لها ما يبررها من الاعتبارات التى تستند الى المصلحة العامة ... وأنه اقتنع اقتناعا ثابتا بشأن

الخسارة التى منيت بها مصر من جراء عدم تنفيذ المشروع كانت أشد ما أصاب البلاد فى نهضتها الاقتصادية الحديثة ، ولو كان قد تنفذ – قبل الحرب – لأتيح لمصر فى خلال سنى الحرب وحدها ما لا يقل عن مليون ومائتى ألف طن من السماد بواقع ثلثمائة ألف طن فى العام فضلا عن صناعة الحديد والصلب وما يتفرع عنها ... الخ . ومما لا شك فيه أن خروج حزب جديد الى حقل السياسة المصرية وانضمامه الى معسكر احزاب الأقلية كان عاملا فى ازدياد واشاعة الفساد فى السياسة وسيطرة الديماجوجية عليها .

ثانيا : انشقاق مكرم عبيد

كان انشقاق أحمد ماهر والنقراشى من صفوف الوفد فى ١٩٣٧ / ١٩٣٨ الانشقاق الأول عقب ابرام معاهدة ١٩٣٦ . أما الانشقاق التالى فقد كان مقدرا له أن يقع فى عامى ١٩٤٢ / ١٩٤٣ وأبان وجود الوفد فى الحكم عقب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ الذى سنتناوله فى موضعه . وقد أدى هذا الانشقاق الجديد الى خروج أحد الأعمدة التى قام عليها بنيان الوفد وأكثرها رسوخا منذ نشأته ، أعنى مكرم عبيد .

فقد مر بنا كيف أصبح مكرم عضوا بالوفد وكيف سار فى قافلته يوطد علاقته بزعيمه سعد لدرجة اطلاق لقب « ابن سعد البكر » عليه ، وهى حقيقة أشار اليها مكرم فى شهادته أمام محكمة الثورة فقال « والله سعد كان يقول لى يا مكرم أنا مسلم وانت قبطى ، وانا أحمد الله انى أنجبت مكرم ، انت من دمى يا مكرم ... الخ » ومن خلال هذه العلاقة استطاع مكرم أن يمارس نفوذه ويفرض شخصيته فى صفوف الوفد وقد رأينا كيف كان له أثر كبير فى اختيار مصطفى النحاس خليفة لسعد فى زعامة الوفد . ثم اختير هو سكرتيرا عاما للحزب وبذلك توطدت الصداقة بينهما حتى أصبحا لا يكادان يفترقان . ولعله من المناسب هنا وقبل أن نتناول عوامل هذا الانشقاق وظروفه وملابساته أن نشير الى ملامح تلك العلاقة التى قامت بين النحاس ومكرم ونتتبعها حتى مجىء وزارة الوفد الى الحكم فى فبراير ١٩٤٢ وذلك لأهميته فى توضيح أسباب الخلاف .

بدأت علاقة الصداقة بينهما منذ انضمامهما الى الوفد ثم زادت توطدا أثناء نفيهما مع سعد فى جزائر سيشل ، وقد أشار مكرم الى تلك العلاقة فقال « انا كنت معه على صلات اكثر من الاخوة » .

ولطالما كان مكرم يردد فى خطبه كيف كان أخوه مصطفى النحاس يواسيه فى مرضه بالمنفى ويجلس معه فيديم مجالسته وتمريضه . وهكذا توطدت الصلات وازدادت تعمقا على مر الأيام حتى أصبح مكرم بشهادة كل المراجع والمصادر محور نشاط الوفد والقـــوة الدافعة له فى الانتخابات وغيرها من مظاهر النشـــاط الشعبى مستغلا تلك العلاقة الوطيدة برئيس الوفد حتى أصبح الرأى العام يعتقد انه هو الذى يحرك النحاس ، وذهبت الآراء فى تفسير ذلك مذاهب شتى ، فالبعض يرجعه الى أن مكرم كـــان ذو صـــلات بمجموعة من الساسة الانجليز فى لندن بحكم أسفاره الكثيرة الى العاصمة البريطانية ودراسته فى أكسفورد وعلاقاته المتينة برجال حزب العمال خاصة وعلى رأسهم مستر رمزى ماكدونالد رئيس الحزب وكليمنت اتلى وغيرهما ، بينما يفسره البعض الآخـــر بأن النحاس كان بحكم طبيعته من النوع الذى لا بد أن يسيطر عليه شخص ما ، والواقع أن النحاس يعتبر مسئول الى حد كبير عـــن اعتقاد جماهير الوفد واعضائه والرأى العام فى سلطان مكـــرم عبيد وذلك لايثاره له واصطحابه فى غدواته وجولاته وبما يسبغه عليه من الأوصاف وبالثقة المطلقة به ، لقد رأينا كيف كان لمكـــرم اثر كبير فى خروج مجموعة الـ ٧½ ثم خروج الأستاذ العقاد كاتب الوفد الأول وطرد السيدة فاطمة اليوسف وصحيفتها «روز اليوسف» من الوفد ، ثم انشقاق ماهر والنقراشى من صفوفهم على النحو الذى سلف .

وقبل انشقاق ماهر والنقراشى وبالتحديد فى عام ١٩٣٥ نجد النحاس يصطحب معه مكرم — دون اعضاء الوفد — فى رحلـــة طويلة فى بلاد الصعيد ثم يشير فى كل خطبه ويشيد بمآثر مكـــرم فيذكر مثلا « .. وبجانبى الآن ابن قنا البار زميلى وصديقى وأخى العزيز الأستاذ مكرم المجاهد الكبير الذى لا تفخر به مديرية قنـــا

فقط بل تفخر به مصر كلها فقد وهبها كل ما حباه الله من كريم الخلال وشريف السجايا وجليل المواهب ... الخ » وفى خطاب آخر يتحدث عن « شمس الجهاد الصحيح التى أوجدت فى قنا ابنها البار مكرم ، أوجدته فأوجدت فيه نارا تشتعل وطنية وحماسة تشعل كل من رآها فلا يلبث أن يشتعل مثلها ، واذا هو يأخذ بمجامع القلوب فيتنافس كل بلد فى الافتخار بالانتساب اليه وتود كل مدينة أن تشارككم فيه . وأول من يشارككم سمنود ، وأول من يشارك سمنود مصطفى النحاس ... الخ » .

كيف توطدت هذه العلاقة بين النحاس ومكـــرم — والتى جعلت منهما أصدق صديقين فى السياسة المصرية قبل أن يصبحا — عام ١٩٤٢ أعدى عدوين فى السياسة المصرية أيضا ؟ بصرف النظر عن أن هذا الأسلوب يصطبغ بالصبغة الديماجوجية فان هـــذه العلاقة لم تكن وليدة الجهاد والوطنية فحسب بل أدى اليها عامل هام وهو « الناحية الشخصية » ، لدرجة مثلا انه عندما عزم النحاس على الزواج فى عام ١٩٣٤ كانت الزوجة من اختيار مكرم . وبالتالى كان بالضرورة أن يزداد نفوذ مكرم وسيطرته على النحاس أو هكذا كان الأمل عند مكرم ، والسؤال الذى يطرح نفسه الآن : اذا كانت العلاقة بين هذين الرجلين قد بلغت هذا المبلغ من القوة فكيـــف انتهت الى ما انتهت اليه من فصل مكرم من الوزارة ثم من الوفـــد ثم من سكرتارية الوفد ثم فصله من مجلس النواب وفى النهايـــة اعتقاله ؟ هذا هو موضوع بحثنا الآن .

ولكى نطمئن على أن علاقة النحاس ومكرم كانت على خـــير ما يرام حتى تأليف النحاس لوزارته فى فبراير ١٩٤٢ — ولذلك أهميته — وحتى لا يتبادر الى الأذهان أن مكرم دخل الوزارة والود مفقود بينه وبين النحاس . نعود قليلا الى مقدمات تأليف الوزارة .

ففى أوائل فبراير ١٩٤٢ . وقبل استدعاء النحاس لتأليف الوزارة - كان هو وزوجته فى زيارة لبلاد الصعيد وكان يرافقهما فى هذه الزيارة مكرم عبيد وبعض رجال الوفد وبينهم فؤاد سراج الدين ، وحينما استدعى النحاس الى القصر للتشاور فى الموقف السياسى حينئذ - سافر الى القاهرة ومعه مكرم ، وقد تركا السيدة حرم النحاس وفؤاد سراج الدين والمرافقين لاستئناف الرحلة .. واضطر فاروق - على أثر توجيه الانذار البريطانى - لتكليف النحاس بتشكيل الوزارة وكان مكرم وزيرا للمالية والتموين معا . اذن كانت العلاقة كما هى طيبة وها هو مكرم يمارس نفوذه - كالعادة - بل انه - فى أمسية ٤ فبراير وقبل تأليف الوزارة - كان همزة الوصل بين النحاس والسفارة البريطانية لازالة آثار « الانذار الكريه » ، فهو الذى أشرف على صياغة الخطابين الذين تبودلا بين النحاس والسفير لتأليف الوزارة ، ويذكر مكرم أنه « صاحب هذه الفكرة » وقد اشترط على النحاس تنفيذها والا لن يدخل الوزارة وأنه كتب الخطابين هو والهلالى وسمارت (السكرتير الشرقى بالسفارة البريطانية « وكل هذا يؤكد نفوذ مكرم أبان تشكيل الوزارة واستمر هذا النفوذ عقب ذلك فعندما حلت الوزارة الوفدية مجلس النواب القائم آنذاك ، كان مكرم هو الذى تولى المحادثات مع أعضاء أحزاب المعارضة بغية التوفيق بينهم وبين الوزارة بشأن الدوائر والانتخابات . وليس هذا فقط بل ان مكرم كان مستشار النحاس فى اختيار الوزراء حتى أنه - أى مكرم . اعترض على ادخال صهر النحاس فى الوزارة وأن النحاس قبل هذا الاعتراض ، ويضيف مكرم دلائل أخرى ليثبت بها قوة مركزه ونفوذه فى الأيام الأولى لوزارة ١٩٤٢ فيذكر مثلا أنه ألح فى تضمين خطاب قبول تشكيل الوزارة « عهدا صريحا بمنع المحسوبية والاستثناءات « حتى لا يعود الناس فيأخذوا علينا ما كان محل نقد ومؤاخذة فى عام ١٩٣٧ » وأنه فعلا تم هذا التضمين ..

ويضيف مكرم دليلا آخر فيذكر أنه هو الذى وضع خطاب تشكيل الوزارة وحرره ، كما عهد النحاس اليه بالاشراف على قسم الصحافة بوزارة الداخلية وارشاد الرقيب الى سياسة الوزارة العامة . .

كل هذه السلطات بالاضافة الى تقلده — أى مكرم — وزارتى المالية والتموين ، وهما وزارتان لا شك فى جلال خطرهما ولا سيما فى وقت الحرب ، كل هذا يوضح لنا — وبما لا يدع مجالا للشك — ان مكرم فى فبراير ١٩٤٢ هو مكرم فى وزارة ٣٦ /١٩٣٧ وما قبلها .

نريد بهذا أن نوضح هذا النفوذ لمكرم ونبرزه — فى البداية — لكى نهمل اتهاما توجهه بعض الدوائر الوفدية الى مكرم بأن سبب الخلاف كان شعور مكرم بتقلص نفوذه وسيطرته فى وزارة ١٩٤٢ . وأهمالنا لهذا الاتهام او الادعاء يقودنا بدوره الى أن نطرح سؤالا : اذن ما هى أسباب الخلاف الجوهرية ؟ ونقول أسباب لأنه فى الحقيقة — كما سنرى — تشابكت عدة عوامل مجتمعة وأسباب متنوعة أدت فى النهاية الى خروج مكرم من الوفد والقيام بحملة تشهير فى كتابه الأسود ثم تأليف حزب جديد هو « الكتله الوفدية » · وهذه الأسباب نستطيع أن نقسمها الى أسباب مباشرة واخرى غير مباشرة ، وسنبدأ بالبحث فى تلك الأسباب « غير المباشرة » باعتبارها كانت بمثابة التمهيد وملء الخزان بالبارود فى انتظار من يشعله · وهى من الممكن أن نعتبرها مقدمات الخلاف أو بوادره . يذكر الاستاذ نجيب الهلالى أنه « لمح بوادر الخلاف بين النحاس ومكرم منذ الأيام الاولى للوزارة » وأن مصدرها السيدة حرم النحاس ، وان مكرم ذهب اليه عقب تشكيل الوزارة بقليل وشكى له من بعض تصرفاتها ويؤيد الدكتور هيكل دور حرم النحاس فى هذا الخلاف فيذكر انه « كانت لها مطالب فى وزارة المالية ارادت ان يحققها مكرم لذويها وانه لم يجيبها الى ما طلبت فاحفظها ذلك عليه واوقعت فيه عند النحاس قائلة له « انه بالغ فى اكرام مكرم مبالغة

جعلت الناس تعتقد أنه كل شيء وأن النحاس ليس شيئا ، وأطمعت مكرم فلم يعد يسمع لها ولا لزوجها قولا . ويبدو أن هذا القــول لا يبتعد كثيرا عن الحقيقة اذ أن السيدة زينب الوكيل وقد رأت مدى نفوذ مكرم وسيطرته على شئون الوفد وزعيمه حاولت ــ بغريزة المرأة ــ أن تنقل هذا النفوذ الى قبضتيها ، ولا سيما نفوذها على زوجها شأنها فى ذلك شأن الزوجة خاصة اذا كانت تتمتع بما كانت تتمتع به تلك السيدة فقد كانت تحقد على مكرم ــ مثلا ــ اسراف الصحافة فى الكتابة عنه وعن حركاته ونشاطه « بينما لا تكتب عن النحاس والوزارة نصف ما تكتبه عن مكرم » . وليس هذا فقط بل كانت تحقد على مكرم أنه اذا خرج من الوزارة عمل فى المحاماة وربح منها الأرباح الطائلة فى حين لا يشتغل النحاس بالمحاماة واذا ترك الحكم لم يكن له الا معاشه فقط » ويذكر الدكتور هيكل أنها كانت لا تجد بأسا بأن تصارح مكرم بذلك أمام زوجها ، فاذا ذكر لها مكرم مكانة النحاس من الشعب وجلال قدره فى الناس ضحكت ساخرة وقالت « يكفينا نعيرها » .. وهذه قضية هامة يتوقف عليها تحليلنــا للموقف كله ، ومن ثم فانه يجب أن نبحث ــ قليلا ــ فى شخصية هذه السيدة . لا شك انها كانت تشعر ــ وهى السيدة الجميلــة والذكية وزوجة لزعيم سياسى كبير ورئيس للوزارة ــ ان من حقها أن تبرز الى المكان اللائق بها فى المجتمع المصرى القائم حينئذ على المظاهر والوجاهة ، الا أن هناك سؤالا يطرح نفسه : هل استطاعت هذه السيدة أن تؤثر على زوجها وتسيطر عليه ؟ لا شك ان الزوجة الصغيرة كانت ذات نفوذ كبير على زعيم الوفد ، فكان لها تأثيرهــا عليه ، ولا ينكر بعض رجال الوفد هذه الحقيقة ويبررونها بــــأن النحاس باشا بحكم طبيعته ــ ورغم عظمته ــ كان من النوع الذى لا بد أن يوجد الى جانبه شخص قوى يستطيع السيطرة عليه .

ويقرر الدكتور محمد صلاح الدين ، وقد كان من أخلص الوفــديين لمصطفى النحاس وأقربهم الى قلبه كما كان موضع ثقته ــ ان هذا

الشخص كان فى وقت ما مكرم عبيد ، وبعد ذلك كانت زوجته زينب هانم التى سيطرت عليه وسيرته كما تريد .

نستخلص من هذا بأن زينب الوكيل استطاعت أن تؤثر فى زوجها وتتسلط عليه ومن ثم فهى حين حقدت على مكرم ما سبقت الاشارة اليه بالاضافة الى طبيعة المرأة وحبها للتسلط على من بجوارها ، ولا سيما الزوج — وهذا بالاضافة الى عامل هام — سيظهر فى الأفق بعد قليل — وهو ظهور فؤاد سراج الدين فى حلبة الوفد مسلح هو الآخر بأسلحته الكثيرة . كل هذا يؤدى — وهو طبيعى فى اعتقادنا — الى نشوب معركة بين مكرم من ناحية وزينب من ناحية أخرى ، ولكن — وبالسوء حظ مكرم هذه المرة — كانت أسلحة المعركة غير متكافئة ، فبينما كان مكرم يقف وليس معه الا سلاحه القديم سلاح الجهاد والوطنية — بمفهومه — وصداقة الزعيم والأسلوب الديماجوجى ، كانت السيدة زينب تملك الأسلحة الكثيرة أهمها قوة وارادة المرأة فاستطاعت بهما أن تستحوذ على زوجها وبالتالى أن تزيح مكرم من طريقها .

الا أنه ورغم تقديرنا لعامل الصراع بين زينب ومكرم من أجل التسلط والنفوذ — وقد استمر لفترة طويلة كان النحاس فى أثناءها يعانى هو الآخر صراعا لا يقل ضراوة عن صراعهما ، لكن صراع النحاس كان بين ذكريات ماضيه ورفيق كفاحه وصديق الزمن وبين الزوجة التى يبدو أنها أخذت بمجامع قلبه وعواطفه — نقول رغم تقديرنا لهذا العامل فى هذا الخلاف الذى سيؤدى الى خروج مكرم من الوفد والوزارة الا أنه لم يكن هو العامل الوحيد ، فقد كانت الى جانبه عوامل أخرى هيأت وساعدت على اشعال نار هذا الخلاف .

فيذكر الأستاذ محمد فؤاد سراج الدين عامل كان — فى اعتقاده — مبعثا للخلاف بين النحاس ومكرم وهو أن مصطفى النحاس فى هذه الوزارة (٤٢ / ١٩٤٤) استن سنة جديدة لتلافى ما حدث فى وزارة ٣٦/ ١٩٣٧ وخروج ماهر والنقراشى من الوفد بسبب ما كانوا يعتقدونه من سيطرة مكرم باشا على مصطفى باشا واستئثاره بكل النفوذ والحظوة لديه . ومن ثم فان النحاس باشا فى وزارة ١٩٤٢ — ومنذ البداية — عمل على ايجاد نوع من الموازنة بين أعضاء « الوفد الكبار » حتى لا يتوهم بعضهم — كما حدث سابقا — أن مكرم يطغى عليهم أو أنه يستأثر بكل المكانة لدى رئيس الوفد فتتولد الأحاسيس والانفعالات وينتهى الأمر الى انشقاق جديد .. » والأخ مكرم فوجىء بهذه الخطة — وهو لماح وذكى الى حد بعيد — ولكنه أخطأ فى تفسيرها ، فبدلا من أن يفهمها على وجهها الصحيح اعتقد أنها تحول فى شعور النحاس نحوه أو فى مكانته هو عند النحاس . « ولم يستطع مكرم — وهو المعروف بعصبيته وعنفه كما يذكر سراج الدين — أن يتمالك أعصابه أو يسيطر عليها فاستسلم لأوهامه ولأقوال السوء من بعض المتصلين به يضخمون له الأمور ويستثيرونه ويفهمونه أن الأمر خطة مرسومة لزحزحته عن مكانه فى الوفد والهيئة الوفدية . فاندفع مكرم حتى وقعت الواقعة ... » .

ورغم وجاهة هذا الرأى — أو هذا التبرير — الا أنه من الثابت أن مكرم — كما مر بنا — دخل الوزارة محتفظا بنفوذه ممارسا سلطانه مشاركا فى توجيه النحاس . ومن ناحية أخرى فاننا نعتقد أن مكرم وهو السياسى الذكى لم يكن يرضى لنفسه — لو كانت خطة النحاس صحيحة كما يذكرها فؤاد — أن يروح ضحية هذه الخطة ويجعلها قبرا لصداقته بالنحاس ولنفوذه فى الوفد فلا جدال فى أن مكرم — كقبطى — لم يكن يأمل فى زعامة الحزب المباشرة ، ولذلك فقد استمر نفوذه على النحاس

والحزب ، وكان مصمما على الاحتفاظ بهذا النفوذ . لكنه لم يكن من البلاهة بحيث يثير ما أثار من العواصف التى اقتلعته من جذوره من الوزارة والوفد ومجلس النواب ثم قذفت به فى النهاية الى الاعتقال .. واذا كانت هذه الخطة حقيقة قد جالت فى خيـــال النحاس ـــ بحسن النية ـــ فان هذا لا يمنع أن زوجته ـــ وقد أرادت بمكرم شرا ـــ كانت تدبر له ـــ بسوء النية ـــ لكى يصل الحـــال بمكرم الى ما سيصل اليه . ثم انه كان من المحتمل أن تقبل نظرية فؤاد سراج الدين لولا أن الماضى من ناحية والمستقبل من ناحيـــة أخرى ـ فيما يتعـــلق بطبيعـــة النحـــاس ـ يؤكـــدان عكس ذلك . فلا شك أنه فى الماضى ـــ أى قبل ١٩٤٢ ـــ كانت شخصية مكرم تلقى بظلالها الكثيفة حول النحاس ـــ وذلك باعتراف بعض رجـــال الوفد أنفسهم ـ أما فى المستقبل فستسيطر شخصـــية أخرى هى شخصية فؤاد سراج الدين ـ فيما يتعلق بطبيعة النحاس ـ يؤكدان عكس ذلك . بالاشتراك ـ مع السيدة حرم النحاس . ولذلك فالسؤال الذى يطرح نفسه ـ بالحاح ـ هو : هل كان الأستاذ ؤاد نفسه وراء الأكمة يحرك الخيوط بمهارة ؟ أو بصيغة أدق : هل لعب فؤاد دوره فى هذا الخلاف ؟

تشير معظم المصادر الى دور فؤاد باشا فى تحريك خيوط المؤامرة التى راح ضحيتها مكرم . فعندما يحدثنا الدكتور هيكل فى مذكراته عن الأقوال التى تبادلها الناس ابان الخلاف ـ وفى تعليله يقول « وحسبى أن أنكر أن عنصرا جديدا دخل الوزارة قبل خروج مكرم منها كان له من بعد أثر واضح فى الوفد وسياسته ذلك هو الشاب محمد فؤاد سراج الدين الذى عين وزيرا للزراعة ولم يكن قد بلغ الخامسة والثلاثين سنة . ولما أخرج مكرم من الوزارة عين فؤاد بك وزيرا للداخلية ثم وزيرا للداخلية والشئون الاجتماعية معا » . وبينما لا يشير الدكتور هيكل بوضوح الى حقيقة دور فؤاد فى

الخلاف ، يذكر الاستاذ فتحى رضوان أن أسهم سراج الدين كانت فى صعود مستمر عند النحاس وفى دوائر الوفد وانه قد أعان على الهاب هذه الخصومة بين النحاس ومكرم » ومن خلال هذا يلزمنا أن نشير سريعا الى بداية العلاقة التى نشأت بين النحاس وفؤاد سراج الدين ، فقد مر بنا أنه قد تقدم فؤاد بترشيح نفسه فى الانتخابات عام ١٩٣٦ على مبادىء الوفد وان مكرم هو الـــذى رشحه ، ثم توطدت العلاقات أبان الانتخابات التى أجراها محمد محمود فى ١٩٣٨ حينما تنازل فؤاد عن دائرته للنحاس على النحو الذى سلف ثم كان لشخصية فؤاد نفسه ــ ولا يجب التهوين من شأنها ــ) أثر فى توطيد هذه العلاقة الا أنه ورغم كل هذا وما يعترف به فؤاد نفسه من قوة علاقته برجال الوفد عامة والنحاس بصفة خاصة فانه ليس بالضرورة أن تؤدى هذه العلاقة الى القضاء على علاقة مكرم بالنحاس ، وتأسيسا على هذا نستطيع أن نرفـــض الشكوك التى حامت حول دور فؤاد فى القضاء على علاقتهما اللهم الا اذا كان فؤاد قد استطاع بذكائه ـــ بطريقة أو بأخرى ـــ أن يبرز مساوىء مكرم وأسلوبه الديماجوجى وأثره فى تفتيت بنيـــان الوفد وزعزعة كيانه أو لعل هذا كان يجول فى خيال مكرم لا سيما وقد عرف عنه الخيال الخصيب .

ان الأمر لا يعدو فى تقديرنا ان مكرم قد أحس بذكائه هـــو الأخر أن حب فؤاد ـــ وهو حب جديد ـــ يتسلل فى انسياب الى قلب مصطفى النحاس وروحه وأنه يوشك أن يحتل مكانه فطار لب مكرم وطاش صوابه وسار يتخبط على غير هدى . ويؤيد هذا الأستاذ محمود غنام بقوله « ولا أكون متجنيا على التاريخ اذا قلت أن حالة الغرام بين النحاس ومكرم قد أدت الى الغيرة من حلول شخص آخر لدى النحاس بدلا من مكرم فقد اعتقد مكرم عندما توثقت العلاقة بين مصطفى النحاس وسراج الدين أن قلب مصطفى قـــد بعد عن حب مكرم » . الى أنه من ناحية أخرى نجد الدكتور محمد

صلاح الدين يؤيد حقيقة دور فؤاد فيما يتعلق بالاشاعات التى انطلقت آنذاك ويبدى صلاح الدين أسفه فيذكر « أن فؤاد كان ينبغى عليه أن ينتظر بعض الوقت الا أنه يبدو أنه كان طموحا ومتسرعا للوصول الى تحقيق أطماعه الواسعة فاتخذ كل الوسائل لتحقيقها وكانت تسنده مؤهلاته فى كونه شاب وسيم وغنى الأمر الذى فتح مجالا للشائعات والشكوك وينتهى بصلاح الدين الى أن لفؤاد يدا فى اخراج مكرم من الوفد .. » .

ويتناول الأستاذ فؤاد هذا الاتهام لينفيه ويدفعه عن نفسه مدللا على أن علاقته بمكرم كانت وثيقة جدا ، وقد بدأت قبل دخوله الوزارة بمدة طويلة ، وقبل انتخابه عضوا بمجلس النواب ، كما يذكر أنه حينما اختير وزيرا فى ١٩٤٢ كان يعتقد أن مكرم هو الذى رشحه لمنصب الوزارة لعلاقتهما الوثيقة ولما كان يسمع منه من عبارات الاطراء فى شخصه باستمرار . وظل فؤاد على هذا الاعتقاد حتى خرج مكرم من الوفد والوزارة فعلم الحقيقة وهى أنه — أى مكرم — عارض بشدة فى اختياره وكيلا لوزارة الداخلية عقب تشكيل الوزاة مباشرة (فى فبراير ١٩٤٢) وكان الذى رشح فؤاد — كما علم فيما بعد — عبد الفتاح الطويل وايده النحاس وأعضاء الوفد ، وعارض مكرم فقال له عبد الفتاح الطويل « اننى كنت أعتقد أنك أول الموافقين على هذا الترشيح نظرا لما نعلمه عن علاقتك الوثيقة بفؤاد » . ولكن مكرم أصر على موقفه مما جعل النحاس باشا حينئذ يرجىء الأمر حسما للمناقشة .. وكان من الممكن للباحث فى صلة مكرم بفؤاد — وبالتالى فى أسباب الخلاف بين مكرم والنحاس — أن يجد فى هذا الموقف الحلقة المفقودة بين فؤاد ومكرم — حين رفض الأخير اشتراك الأول فى الوزارة فى بداية تأليفها — الأمر الذى أدى الى أن يلقى فؤاد بوزنه فى الهاب الخصومة واشعال نارها بين النحاس ومكرم . نقول كان من الممكن لولا أن فؤاد يذكر أنه لم يعلم بهذه التفصيلات الا بعد خروج مكرم من

الوزارة والوفد وقد نقلها اليه نجيب الهلالى وصبرى أبو علم وعبد الفتاح الطويل شخصيا . وكان من الطبيعى الا يخبرونى — كما يذكر فؤاد — بها قبل خروج مكرم من الوفد » .

والواقع أن الباحث حين يطالع الصحافة ولا سيما الوفدية وبالذات جريدة « المصرى » لا يحتاج كبير عناء لكى يدرك علاقة الود بين فؤاد ومكرم فى الفترة من ١٩٣٦ الى أوائل عام ١٩٤٢ ، فتشير جريدة المصرى الى زيارة قام بها مكرم عبيد لكفر الجرايدة واستقبال آل سراج الدين له واحتفالهم به وكرمهم أياه ، وقد استمرت هذه العلاقة الوطيدة حتى بعد تأليف الوزارة فكان مكرم يستدعى فؤاد الى منزله حينما كان وزيرا للمالية والتموين — ولم يكن فؤاد قد اشترك فى الوزارة بعد — وذلك ليسأله رأيه فى بعض المشاكل والأزمات الخاصة بوزارتيه . فيذكر فؤاد — مثلا لذلك — حينما استدعاه مكرم وسأله رأيه فى « أزمة القمح » التى كانت مستحكمة حينئذ (١٩٤٢) وعما اذا كان لفؤاد اقتراحات خاصة بشأنها .. وعندما قدم له فؤاد اقتراحه لتفريج الأزمة ابتهج مكرم وكان رده — كما يذكر فؤاد — « ان قام وقبله مرارا وقال له انه اصر على اختياره وزيرا فى الوزارة ... الخ . فشكره فؤاد قائلا له « أنت تعلم مشاغلى الخاصة وأننى زاهد فى أى منصب حكومى ولو كان منصب وزير » ونعتقد أن قول فؤاد بالزهد فى منصب الوزير كان فيه ادعاء ومبالغة ، فان الرجل الذى يضطر لتغيير تاريخ ميلاده ليتمكن من دخول مجلس النواب لا نستبعد أن طموحه يتخذ أى وسيلة ليصل الى منصب الوزير وهذا ليس عيبا . والسؤال الذى يطرح نفسه الآن : هل كان دخول فؤاد سراج الدين الوزارة نفسه عاملا من عوامل الخلاف بين النحاس ومكرم ؟ وبصيغة أدق هل كان دخوله الوزارة تمهيدا لخروج مكرم منها ؟ . ينفى فؤاد هذا بشدة وبحجة أنه لم يكن هناك داع اطلاقا يدعوه لمحاربة مكرم أو زحزحته من مكانه لأنه — أى فؤاد — لم يكن يطمع فى مكانه

بالوفد اذ لم يكن عضوا فى الوفد حينئذ (١٩٤٢) .. هذا بالاضافة الى انه كان يعتقد أن مكرم هو الذى رشحه للوزارة لعلاقته القوية به وهى العلاقة التى اشرنا اليها . — ويستطرد فؤاد فى توضيح وجهة نظره — أو تبريرها — فيشير الى أن الخلاف بين مكـــرم والنحاس بدأ قبل دخوله الوزارة » فانا لم ادخلها الا فى أبريل ١٩٤٢ وكانت الوزارة قد شكلت فى فبراير ١٩٤٢ (٥ فبراير) وفى هذه الفترة بين تشكيل الوزارة ودخولى فيها كانت الخلافات قد أخذت مجراها وبدات تظهر للجميع .

ولا شك أن هذا الدفاع يحمل الكثير من الحقيقة ، فالثابت — كما مر بنا — أن سحب الخلاف كانت قد بدأت تتجمع فى أفق الوزارة عقب تشكيلها بقليل — أى فى فبراير — كما ذكر الاستاذ نجيب الهلالى فى شهادته أمام محكمة الثورة . ويؤكد مكرم نفســه هذه الحقيقة فيذكر أن خلافاته مع النحاس ظهرت قبل اختيار سراج الدين وزيرا فى الوزارة . الا أنه ومن ناحية أخرى يبدو أن الرغبة فى دخول فؤاد الوزارة كانت عاملا فى الخلاف بين النحاس ومكرم . اذ يذكر مكرم أن النحاس حدثه فى يوم ما عن رغبته فى تعيين فؤاد وزير زراعة فرفض مكرم بحجة أنه ما زال جديدا فى الوفد ، وحينما الح النحاس رشح له مكرم محمد الوكيل باعتباره أقدم منه . وما ذكره مكرم فى شهادته يناقض ما ادعاه فى لقائه مع سراج الدين من انه هو الذى اقترح تعيينه وزير .

على أى حال نستطيع أن نقرر أن الخلاف بين النحاس ومكرم كان موجودا قبل دخول فؤاد سراج الدين الوزارة الا انـــه ظل خلافا متواريا ، فقد كان الاثنان يتحاشيان اظهاره ، ولهذا لا نجد اثرا له فى الصحافة طوال شهر فبراير ١٩٤٢ ، الا أن مكرم كان أكثر صراحة ، فقد حدث عندما اتفق النحاس باشا وزوجته على كتمان خبر الخلاف الذى نشب بينهما وبين مكرم — لدرجة أنه

عندما ذهب الهلالى باشا واحد الوزراء الآخرين الى والدهـــا عبد الواحد الوكيل لتوسيطه فى الصلح بينها وبين مكرم باشا وجداه لا يعرف شيئا — هذا فى الوقت الذى خرج فيه مكرم يقول لأصدقائه ويذيع لهم أن زينب هانم شتمته وأهانته ... الخ .

كان هذا الخلاف المستور تجرى أحداثه بينما كان هناك عامل آخر يعمل فى الخفاء ويعد المسرح لظهوره ، فقد كان القصر — وقد تناهى الى أسماعه بوادر هذا الخلاف — يعد نفسه للقيام بدور فيه . فقد نشرت جريدة « الأهرام » فى ١٣ مارس ١٩٤٢ تصريحا لمكرم يصف فيه مقابلة له للملك ويعلن فيه أنه عرض على المسامع الملكية أهم شئون التموين والسياســة والقطن .. كمـا أشـاد ببساطة الملك وديمقراطيته « وانه ملك للجميع » .. كان هــذا اللقاء بين فاروق ومكرم بتدبير من أحمد حسنين — رئيس الديوان الملكى حينئذ — وقد كان هدفه منه — كما يذكر التابعى صديقه — الانتقام من مصطفى النحاس ، اذ كان حسنين يحس بانه لطمـــه فى حادث ٤ فبراير — ومن ثم فقد دبر هذا اللقاء ليساعد فى اشعال نار الخلاف بينه وبين مكرم . وحقق حسنين هدفه ، فعلى أثر نشر تصريح مكرم السابق غضب النحــاس الذى كان قد حـذر مكرم من هذه المقابلة الملكية . — ويذكر التابعى أنه قد زار النحاس فى مساء نفس اليوم — ١٤ مــارس ١٩٤٢ — وجـرت فى حضوره محادثة تليفونية بين النحاس وبين مكرم الذى كان يحدثه فى أمر خاص بترشيحات الوفد .. فقاطعه النحاس طالبا منه تفسيرا لتصريحاته المنشورة بالصحف ولامه على عدم عرضه ما نشره عليه قبل أن ينشر متسائلا لماذا تجاهله هذه المرة ثم أظهر له امتعاضه مما نشره وأنه لا يأتى الا على لسان « العبيد » ... الخ .

ونخرج من هذا بحقيقتين : الأولى انه كانت هناك سحب خلاف — يحجبها النحاس ويظهرها مكرم — وهى من صنع زينب

الوكيل وبعض المحيطين بمكرم وكل له هدفه من ورائها ، والحقيقة الثانية أن القصر ـ أحمد حسنين ومن خلفه فاروق ـ كان يعمل على توسيع شقة الخلاف بين النحاس ومكرم ، ويؤكد هذه الحقيقة فؤاد سراج الدين ويفسرها بأن القصر كان يعتقد ــ وهذا حق ــ أن مكرم قوة كبيرة فى الوفد وأن وقوع خلاف بينه وبين مصطفى باشا لا شك يسبب انقساما كبيرا فى الوفد والهيئة الوفدية ، ومن المعروف أن الوفد هو الخصم الأول للقصر الذى يريد تفتيت كلمته وتفريق صفوفه .

وهناك سؤال يطرح نفسه : وماذا يستفيده مكرم من هذا الموقف وهو الرجل الثانى ــ ان لم يكن الأول ــ فى حزب الوفد وعلى أى أساس يغامر بماضيه الطويل فى الجهاد والحزب ؟

لا شك أن مكرم حينئذ ــ وفى مارس ١٩٤٢ ــ كان قد بدأ يحس بسيطرة زوجة النحاس ومن ثم فقد بدأت الأرض التى كان يقف عليها تهتز من تحت قدميه ، فقد لمح بذكائه ــ المشهود له به ــ أن قبضته على قلب النحاس وعواطفه قد ضعفت شيئا فشيئا .

وننتهى من هذا لنقرر أن الخلاف بين النحاس ومكرم ــ والذى أدى الى انشقاق سنشير الى وقائعه وتفاصيله بعد قليل ـ لم يكن وليد شخص بمفرده : فلم تكن زينب الوكيل تقف وحدها وراءه ، ولم يكن كذلك فؤاد سراج الدين يصول ويجول منفردا ، وليس السبب تقلص نفوذ مكرم فى الوزارة بعد فترة ـ كما سنرى ـ ، كما وأنه لم يكن القصر أو أعضاء الوفد كل بمفرده وراء هذا الانشقاق ، بل كل هذه العناصر مجتمعة ساهمت وتضافرت على التفريق بين أصدق صديقين فى السياسة المصرية . غاية الأمر أن تلك العناصر ــ وهى ليست بالهينة ــ كانت تختمر تحت السطح وتجهز البارود فى انتظار شرارة توقد لتلتهب وتشب

نيرانها حامية فوق السطح · وكانت تلك الشرارة ــ أو السبب المباشر للانفجار ــ مسألة الاستثناءات · وكان النحاس يعتقد أن مكرم سيختار تلك المسألة ميدانا للمعركة وكان يحدث الوزراء بشكوكه فى مسلك مكرم . وقد ذهب نجيب الهلالى الى مكرم يستفسر منه عن حقيقة ذلك فأنكر مكرم أن لا شىء من هذا يدور بخاطره .. الا أن الأفق كان مليئا بالغيوم والعاصفة توشك على الهبوب · فحينما تقدمت الوزارة بطلب عدد من الاستثناءات والترقيات لبعض الموظفين الوفديين الذين انفصلوا فى عهد الوزارات غير الوفدية ، رفض وزير المالية ــ مكرم عبيد ــ الموافقة على هذه الطلبات ، فراجعه النحاس فى الأمر ، فأحال مكرم المسألة كلها على اللجنة المالية . وكان مكرم نفسه ــ بوصفه وزيرا للمالية ــ رئيس هذه اللجنة ، فكان من الطبيعى أن تقرر عدم الموافقة على هذه الاستثناءات ، ورفعت مذكرة بقرارها الى مجلس الوزراء فى مايو ١٩٤٢ . ولأن مكرم كان قد تأهب للمعركة وأعد الأسلحة لها فلم يكتف بتقديم المذكرة الى مجلس الوزراء بالرفض بل أرغم جريدة « المصرى » على نشر هذه المذكرة .

فأثارت النحاس وزادت فى حنقه على مكرم لمعارضته طلبات له ثم التشهير به بالنشر ، وكان معظم هذه الطلبات الاستثنائية بايعاز منه وصادرا عنه ، وكان مكرم كذلك قد رفض تمييز بعض أصهاره فى طلبات تصدير مريبة تقدموا بها الى وزارة المالية واستندوا فيها الى صلتهم برئيس الوزارة . ويجب أن نطرح سؤالا : هل كان مكرم فى موقفه وتشدده أزاء الاستثناءات مخلصا ــ مجرد الاخلاص ــ أم كانت تحركه عوامل شخصية بحته ؟ يبدو أن مكرم ــ وقد أحس باهتزاز علاقته بالنحاس ولم يعد حينئذ صاحب النفوذ الأول بالاضافة الى الأمل الذى راوده باتصاله بالقصر ــ ومن ثم وجد ضالته فى مسألة الاستثناءات فانتهزها فرصة وبالغ وشنع فى اتهام أصهار النحاس (ولا سيما أحمد وحافظ الوكيل)

باستغلال النفوذ والتصدير والاستيراد فأطلق الكثير من التشنيعات عليهما . ولا يعنى هذا — فى رأينا — أن مكرم كان متجنيا فلا شك ان اصهار النحاس وغيرهم من المتصلين به وببعض رجال الوفد قد عصفت بهم رياح الريبة والشك واستغلال النفوذ « وهو ما سنتعرض له بالتفصيل فى فصل « الوفد فى الحكم » الا أننا نأخذ على مكرم اتخاذه موقف المحارب العنيف فى هذه الجولة وأراد أن يضرب الضربة القاضية بينما سبق له أن شارك فى مسألة الامتيازات والاستثناءات ودافع عنها دفاعا بليغا وقويا فىعام ١٩٣٧ مما كان من أسباب انشقاق ماهر وغالب والنقراشى .

ومهما يكن الأمر فقد كان هذا الموقف من مكرم اعلانا بالمعركة الفاصلة ومن ثم فقد أعلن النحاس عدم امكانه التعاون مع مكرم وطلب منه أن يستقيل من الوزارة ، فرفض فأرسل اليه عثمان محرم لمطالبته بالاستقالة فرفض مكرم متحديا النحاس . ولا شك أننا نستطيع أن ندرك أن القصر كان يقف وراء مكرم فى هذا الموقف ، كما أدرك النحاس أنه يعمل بوحى القصر وأن مصدره رئيس الديوان أحمد حسنين ، الأمر الذى زاد فى ثورة النحاس فأعلن أنه اذا لم يستقل فسوف يقيله من الوزارة . واكفهر الجو وتلبدت الغيوم ومما زاد فى تلبدها ازمة أخرى كانت ناشبة الى جوار مسألة الاستثناءات وهى ازمة وزارة التموين . فقد مر بنا أن مكرم تولى وزارة التموين بالاضافة الى وزارة المالية حين تألفت الوزارة فى ٥ فبراير . الا أنه حدث — وبعد أن ظهرت بوادر الخلاف بين زينب ومكرم أولا ثم بين النحاس ومكرم ثانيا — أن اعلن النحاس فى خطاب العرش الذى القاه فى ٣٠ مارس ١٩٤٢ أعلن سحب وزارة التموين من مكرم . وكان الهدف من هذا التعديل التخلص من مكرم كوزير التموين لاستمراره فى التحقيقات التى كان قد أجراها ضد أصهار النحاس فى تهم نسبها لهم . ويذكر مكرم أنه قدم استقالته من عضوية الوفد لنجيب الهلالى فتدخل بعض الوزراء فأعاد النحاس

وزارة التموين الى مكرم . الا أن الأمور تحرجت مرة أخرى حين ذهب أحمد الوكيل — على أثر تحقيق معه — ثائرا يهدد مكرم ويصيح في فناء الوزارة « ان مكرم سيخرج من وزارة التموين » . على أى حال كانت هذه الأزمة بالاضافة الى مسألة الاستثناءات والى جانب العوامل الأخرى — التى أشرنا اليها — كانت كلها مؤذنة بأن الأمور تسير فى طريق الانفصال . ورغم هذا وفى وسط هذا الضباب كانت تبذل محاولات لانقاذ ما يمكن انقاذه ، فيذكر فؤاد سراج الدين أنه طلب من مكرم أن يسافر معه الى بلدته للاقامة معه أسبوعا حتى تهدأ النفوس المضطربة ووافق مكرم بعد الحاح الا أنه فى صباح اليوم التالى — كما يذكر فؤاد — اتصل به مكرم واعتذر عن السفر بحجة « أنه لا يريد أن يهرب من ميدان المعركة » واستمر فى عقد الاجتماعات بمنزله مع بعض الشيوخ والنواب الوفديين مثل « السيد سليم — بشارة ميخائيل ، أحمد قاسم جودة ، جلال الحمامصى ... الخ) وكان مكرم يهاجم فيها زملاءه الوزراء والنحاس باشا ، فقام النحاس من ناحيته بعقد اجتماعات مماثلة يشرح فيها الموقف . واحتدم الخلاف واتخذ صورة الصراع لدرجة أن عبد القوى أحمد باشا يصوره حينئذ فيقول « أعتقد أننى لو حملت القرآن بيمينى والانجيل بيسارى وذهبت الى النحاس ومكرم لتصفية ما بينهما فلن يسمع لى أحدهما » .

وبدأت تهب العواصف والزلازل . استقبل الملك مكرم عبيد — للمرة الثانية — وبدون علم النحاس وكان ذلك فى ٢٦ مايو ١٩٤٢ . ورغم أننا لا نعرف ماذا دار فى هذا اللقاء الا أننا نستشف منه أن القصر كان يتابع الخلاف وانه ما زال يساند مكرم . والواقع انه — اى القصر أو حسنين بالذات — كان يلعب الدور بمهارة فقد أرسل الملك الى النحاس — أيضا — واستمع منه تفاصيل الخلاف وما أن انتهى من سماعها حتى قال للنحاس « انك لمعذور أن احتملت كل ذلك من مكرم وصبرت عليه » . ولا شك أن فاروق كان غير

صادق فى هذا التعبير لأنه — كما رأينا وسنرى — كان طرفا هاما فى هذا الخلاف وباعثا عليه . ومما يؤكد هذا ولا يدع مجالا للريبة أنه عندما ذهب النحاس الى القصر وطلب اقالة وزيـــر الماليـــة — مكرم — رفض الملك واقترح تقديم استقالة الوزارة فيكلفه باعادة تشكيلها بدون مكرم اذا أراد . فرفع النحاس استقالة الوزارة فى ٢٥ مايو ١٩٤٢ وعهد اليه الملك بتأليفها فى ٢٦ مايو فألفها بدون مكرم ، وأصدرت سكرتارية مجلس الوزراء بيانا بأن الرئيس دعـــا جميع الوزراء — عدا وزير المالية — لحضور جلسة مجلس الوزراء التى تعقد فى هذا اليوم .

كانت اقالة مكرم من الوزارة — أو فصله منها — أولى الزلازل . وسرعان ما عاجلته الضربة الثانية وهى فصله من الوفد كسكرتير له — منذ ١٩٢٧ — وعضوا به — منذ ١٩٢٠ — فكيف أتت هذه الضربة ؟

يبدو ان فؤاد سراج الدين — وقد يئس من اصلاح الحال ورأى أن الهوة تتسع — رأى ان يعاجل الوفد — او مصطفى النحاس — مكرم بالضربة الثانية ولتكن القاضية ، ففى حديث له مع التابعى سأله : عن رأيه فى فصل مكرم باشا من الوفد ؟ » واستطرد فؤاد قائلا « انه يفضل فصل مكرم لأن الخلاف استفحل ومستحيل ان تصفى القلوب مرة أخرى » ويبرر فؤاد هذا بأنه « اذا فصلنـــاه — أى مكرم — حينئذ فلن يستطيع ان يفعل شيئا لوجود الوفد فى الحكم » ، لكن اذا تركناه جاين نخرج من الحكم ويحاربنا » . ونعتقد أن فؤاد لم يكن وحده الذى يرى التعجيل بفصل مكرم من الوفد — بعد استفحال الخلاف وفصله من الوزارة — بل انسياقا مع العوامل التى أشرنا اليها نرجح أن بعض أعضاء الوفد الآخرين كانت تحدوهم نفس الرغبة فى اخراج مكرم من الوفد — فقد آن له أن يخرج — لكى يصبحوا ارقاما صحيحة لا تقبل الكسر . هذا على الرغم مـــن انهم — او بعضهم — كان على علاقة طيبة مع مكرم واستمرت هذه

العلاقة حتى بعد خروجه من الوفد ولو كزملاء فى المحاماة مثلا .

على اى حال اجتمعت الهيئة الوفدية . ولما كان مكرم مازال عضوا فى الوفد وسكرتيرا عاما له فقد حضر الاجتماع الذى فيه تعاهد على الامتناع عن طرح أسباب الخلاف على الهيئة كما نفى النحاس أمامها أية نية أو رغبة له فى المساس بمركز مكرم فى الوفد . وأصدرت سكرتارية الوفد بيانا بهذا المعنى وبما تم فى الاجتماع من تفاهم على الاحتفاظ بوحدة الوفد رغم الاختلاف فى الحكم . هل التاريخ يعيد نفسه حقا ؟ هذا الموقف — أو هذا المشهد الدرامى — يذكرنا بموقف شبيه له حينما التقى النحاس والنقراشى — على أثر الخلاف واستبعاد الأخير من الوزارة — فى حفلة أولا ثم فى اجتماع ضم بعض أعضاء الهيئة الوفدية ثانيا .

وعلى أى حال لم يستمر هذا التفاهم طويلا ولم يكن من الممكن له أن يستمر فقد جف نبع العاطفة وغيض نهر الصداقة اذ نشرت جريدة « المصرى » بيانا عن هذا الاجتماع ولم تشر فيه الى « سكرتير الوفد » . ولو بعبارة واحدة أو « المجاهد الكبير » ، ويبدو أن الأستاذ غنام كان وراء هذا التجاهل ، وان كان يقال « أنه كان بايعاز من « رفعة » رئيس الوزراء » ، ولم يسكت مكرم فخاطب الاستاذ غنام بشأن ذلك فأجابه غنام بأنه سيعمل على تهدئة الحال .

مهما يكن الأمر فقد اجتمعت الهيئة الوفدية البرلمانية وقام النحاس أمامها فشرح أسباب الخلاف ثم أعلن أنه قد فصل مكرم من سكرتارية الوفد ، كما أعلن انه سيقاوم ترشيحه لنقابة المحامين ، وكان النحاس يكرر هذا فى اجتماعه بوفود المحافظات والمديريات — كلا منها على حدة — . ولم يتلق مكرم هذه الصفعة ساكتا

فسرعان ما أرسل الى النحاس خطابا مذكرا آياه بأنـــه انتخـــب سكرتيرا عاما للوفد باجماع آراء الهيئة الوفدية والوفـــد فى نفس الجلسة التى انتخب فيها هو ــ أى النحاس ــ رئيســا للوفــد ، « أما فيما يختص بنقابة المحامين فليس لأية حكومة أن تتدخل فى انتخاباتها » . ورغم أن النحاس أهمل هذا الخطاب الا أنه انتهز فرصة مناقشة استجواب قدمه النائب فكرى أباظة عن الاستثناءات فى مجلس النواب ووقوف مكرم ـــ كممثل للاتهام ـــ يلفت نظر النحاس بشأن واقعة معينة ـــ انتهز النحاس الفرصة وصاح قائلا : « أنا فصلتك من سكرتارية الوفـــد » .

وازاء هذا الموقف أرسل مكرم خطابا موقعا عليه من عشرين نائبا الى النحاس فى ١٩٤٢/٦/٢٧ يطلبون فيه عقد الهيئة الوفدية فى ١٩٤٢/٦/٢٩ للنظر والمناقشة فى بعض المسائل من بينها « تحديد مركز مكرم عبيد فى الوفد ومنصب سكرتير الوفد » ، ومراقبة دار مكرم والحصار المضروب حولها ، والاستثناءات التى لا تزال الوزارة سائرة فيها ، وكذلك بحث الموقف الحربى وغيره من المسائل . فما هى وجهة نظر مكرم فى تقديم هذه العريضة الى النحاس أولا قبـــل تقديمها الى البرلمان ؟ يبرر مكرم هذا الاجراء بأنه كان يأمل « أن تقتنع الحكومة باخطائها فتعالجها أو نقتنع نحن ـــ بخطأ مآخذنـــا عليها فنعدل عنها من غير حاجة الى مناقشة فى البرلمان » . وهل كان مكرم فى عريضته تلك يهدف ـ بالنية الحسنة ــ الى ما ذكر فيها من حيث اقتناع الحكومة بأخطائها و . . . الخ ؟ نستبعد ذلـــك لأنه لا شك أن مكرم ـــ حينئذ وفى نهاية يونيو ١٩٤٢ وبعد فصله من الوزارة ثم من سكرتارية الوفد ـــ كان يدرك تماما أنه لا رجعة له الى صفوف الوفد وتنبه لنفسه ومصيره الذى كان مربوطـــا بالحزب ، كل هذا أفقده اتزانه ومن ثم فقد أراد كغـــريق يتعلق بقشة ـــ أن يلعب بورقة أخيرة فى اجتماع ـــ علق عليه الأمل ـــ وتعقده الهيئة الوفدية لعله يستطيع أن ينقذ مراكبه التى أوشكت

على الغرق فيحوز ثقة أغلبية أعضائها معتمدا فى ذلك على براعته فى الخطابة وعلى ماضيه الطويل باعتباره « المجاهد الكبير » و — « مكرم النزيه » ، كانت محاولة لأن يمسك بزمام الموقف ويبدو فى الميدان كمفترى عليه من النحاس والملتصقين به وبالتالى لعله يستطيع — فى حالة فشله فى استرداد مواقعه — أن يسبب تصدعا كبيرا فى حزب الوفد ، ومن ناحية أخرى كانت هذه العريضة مناورة بارعة اذ لا بد أن مكرم كان يعرف مقدما أن النحاس لن يوافق على دعوة الهيئة الوفدية لمناقشة ما جاء فى عريضته أو فى خطابه لأنه كان قد سبق وقدم عن بعض هذه المسائل التى وردت فيه استجوابا فى مجلس النواب تحدد لنظره « بعد غد » أى فى نفس اليوم الذى حدده لعقد الهيئة الوفدية اجتماعها . ولذلك لا نستبعد ان مكرم أراد أن يمهد لنفسه ويستبق الحوادث ليبرر موقفه الذى سنجده فى جلسة النواب وهو الهجوم « غير المتزن » على النحاس ووزرائه . لكن ماذا كان رد الفعل عند النحاس ازاء الخطاب ؟ فى البداية رفض النحاس (ووافقه سراج الدين) الرد عليه الا أنه — اى النحاس — عدل عن هذا الرأى وأرسل محمد صلاح الدين ليطلب من موقعى الخطاب مقابلته « ليعرف منهم شخصيا الأسباب التى يريدون من أجلها عقد الهيئة الوفدية ، ثم ليبلغهم أجاباته عن تساؤلاتهم . وكانت اجابات النحاس حاسمة من ناحية اصراره على أن مكرم « لم يعد سكرتيرا للوفد » وكذلك رفضه لطلب عقد الهيئة الوفدية . أراد النحاس ان يفوت الفرصة على مكرم فأصر على اغراقه الأمر الذى دفع مكرم الى ان يطلق لسانه فى كل مكان وتبريره فى ذلك انه أراد مناقشة النحاس فى « اجتماع عائلى — أى الهيئة الوفدية — فرفض ومن ثم « فلا تلومونى اذا انا تكلمت علانية فى مجلس النواب » ولذلك فقد أراد فؤاد سراج الدين التعجيل بفصل مكرم — كما مر بنا — من الوفد « لأنه طالما مازال عضوا فى الوفد فان

مهاجمته أو الحملة عليه من اعضاء الهيئة الوفدية أمر صعب احتراما لعضويته فى الوفد والهيئة الوفدية » . اذن كانت الأذهان مهيأة لفصل مكرم من الوفد وبقى أن يكون هناك تبريرا لهذا الفصل — على الأقل أمام الرأى العام الذى كان يجهل معظم ما يدور فى كواليس الوفد من صراعات ومؤامرات — وكان التبرير عريضة مكرم الى البرلمان التى قدمها اليه لمناقشتها فى ٢٩ يونيو ١٩٤٢ . ورغم أننا لن نتعرض لهذه المناقشة بالتفصيل الا اننا لا نملك الا ان نبدى الأسف ازاء ما حدث فى تلك المناقشة التى كانت مدعاة للخزى فى ظروف تمر بها مصر حينئذ فالحرب قائمة على قدم وساق والجيوش تتطاحن على أبوابها ودوى المدافع والقنابل يسمع فى الاسكندرية وطائرات المحور تحلق فوق الأراضى المصرية . ووسط كل هذه النيران — التى لا مزيد عليها — يشعل النحاس ومكرم نارا أخرى، فقد أصر النحاس عند افتتاح جلسة النواب على نظر الاستجوابات المقدمة عن الاستثناءات رغم أن أصحابها — بما فيهم مكرم — طلبوا تأجيل النظر فيها مراعاة للظروف .

ويبدو ان النحاس — باعتباره متهما هو وحكومته — كان يجد فى هذا الاصرار تبريرا لموقفه ، ومن ثم فقامت معركة حامية الوطيس بينه وبين مكرم على مسمع من النواب والرأى العام . وكان لا بد مما ليس منه بد فاجتمع الوفد فى ٦ يوليو ١٩٤٢ واصدر قرارا بفصل مكرم « باشا » وراغب حنا « بك » من الوفد والهيئة الوفدية ، كما أعلن القرار انه سينظر فى امر النواب الذين وقعوا على العريضة فى جلسة أخرى . كان اجتماع الوفد واتخاذه قراره قد تم فى غيبة مكرم وزميله ودون اخطارهما بالاجتماع .

فماذا يفعل مكرم — وقد غرقت كل مراكبه — ؟ هل كان مازال يراوده الأمل فى أن يناضل ويضم اليه بعض أعضاء الهيئة الوفدية أو أعضاء البرلمان وكان له على كثير منهم — كما يذكر الدكتور هيكل — أياد استمرت سنين طويلة ومن ثم يضعف موقف الوزارة ؟ .

يذكر هيكل أن مكرم كان — حينئذ — لا يستطيع نشاطا ظاهرا حيث الأحكام العرفية مبسوطة والرقابة على الصحف قاسية ، وأبواب الاعتقال مفتوحة . وعلى الرغم من ذلك حاول مكرم أن يضم اليه من اعضاء البرلمان ما استطاع « لكنه لم يلق فى ذلك نجاحا يذكر ، حقيقة انضم اليه جماعة الشبان المتعلمين وقليلون من أعيان الصعيد فى مديرية قنا » الا أن مؤازرتهم كانت اقتناعا منهم بأن النحاس ظلمه فى غير حق ولا مصلحة وطنية ؛ ولذلك اندفعوا فى تأييده وتعرضوا لغضب النحاس » . هذا وقد دفع الحماس — حماس بدافع النعرة القبلية — بعض الشيوخ والنواب الوفديين الذين ايدوا مكرم فأرسلوا للنحاس استقالة مسببة وقعوها بامضاءاتهم احتجاجا على قرار الوفد بفصل مكرم وزميله « راغب حنا » . .

وقد وقع على هذه الاستقالة سبعة عشر شيخا ونائبا وفديا . ورغم أن الحكومة تجاهلت هذه الاستقالة الجماعية فلم تشر اليها نجد أن الوفد اجتمع فى هيئته برياسة النحاس باشا وأصدر قرارا بفصل الأعضاء « السبعة عشر » دون أن يشير القرار الى هذه الاستقالة ، واشار فقط الى أن فصلهم بناء على اتهامهم لرئيس الوزراء وزملائه بالتفريط فى حقوق البلاد .

كان فصل مكرم — وزملائه — من الوفد بعد فصله من الوزارة ثم من سكرتارية الوفد ضربات متلاحقة أراد النحاس وزملاؤه بها — ولا نقول أراد الوفد كحزب — بتر مكرم من الوفد واظهاره بمظهر المتجنى المذنب .

وقد نجح النحاس فى انتزاع مكرم وجماعته من الوفد مهل يستكين مكرم وقد عرفه الناس والوفد مناضلا ومجاهدا ؟ تساءل

الناس حينئذ ـ وحق لهم أن يتساءلوا دائما اذا ما ادلهمت أمامهم السبل واكفهرت السحب ـ فلا شك أن ما أثير حينئذ وما لاكته الصحافة ـ الوفدية والمعارضة ـ حول ظروف الخلاف وملابساته والشخصيتين اللتين يدور حولهما وبينهما الخلاف قد أثار الرأى العام ومن ثم فقد تساءل ما عسى أن يكون موقف مكرم ، وقد كانت الأحكام العرفية حينئذ مفروضة على البلاد بحكم حالة الحرب ومن مساوئها أنها فى يد الحاكم ـ أيا كان ـ سلاح حاسم يشحذه لمحاربة من يخالفه الرأى . لذلك فلا شك أن النحاس ـ وقد قدر أن الضربات أصابت مقتلا ثم انه ـ اى النحاس ـ أعرف الناس بمكرم لكل هذا نعتقد أن النحاس اتخذ من سلاح الأحكام العرفية وسيلة يحد بها من نشاط مكرم وللقضاء عليه اذا ما بقيت فيه حركة، وكان مكرم من جانبه مدركا أنه لن يتمكن من قيامه بنشاط ظاهر ولذلك فلم يستطع التحرك بعد خروجه من الوزارة والوفد لا سيما وان النحاس ـ كما يذكر هيكل ـ كان حينئذ هو صاحب الكلمة النافذة فى حرية المصريين جميعا وفى مصالحهم ومصالح ذويهم . ورغم أن مكرم ـ كما أشرنا ـ استطاع أن يضم اليه بعض الشباب والنواب المتعلمين وبعض أعيان الصعيد فى مديريته الا أن ميزان المصلحة الشخصية وتحقيقها كان هو السائد حينئذ ولذلك فلم ينجح مكرم فى أن يضم اليه أكثر من هؤلاء . ويفسر هيكل هذه الحقيقة بأن النواب انضموا الى الوفد وهو صاحب الحكم حينئذ فمن خرج عليه انما يكون ذلك خروجا عن مبادئهم الشخصية المتصلة بمصالحهم الذاتية ، لذلك فلم يكن من حق مكرم أن يطمع فى انضمام وتأييد معظم النواب الوفديين .

ولا شك أن هذا التفسير من جانب هيكل يحمل فى ثناياه جزءا من الواقع لكنه ليس صحيحا تماما . فاننا لكى نقيم هذا الموقف لابد أن نلقى نظرة سريعة الى دوافع الخلاف . حقا أن الوفد اتبع فى وزارته (٤٢ ـ ١٩٤٤) أسلوبا لم يكن خيرا كله لكنه رغم ذلك

فان مكرم لم يستطع ـ رغم شعبيته وجهاده) أن يؤثر كثيرا فى النواب أو أعضاء الوفد أو الهيئة الوفدية لعدة اعتبارات : أولا : كان يغلب على أسلوب مكرم الديماجوجية وصياغة الألفاظ المنمقة وترديدها دون تعمق ، ثم أنه هو الذى استن هذا المبدأ وهو بتر اى عضو فى الوفد يختلف مع رئيسه ـ وقد أشرنا الى ذلك وأكدناه ـ فهو الذى خلق صورة الزعامة المقدسة ، ثانيا : موقفه من انشقاق ماهر والنقراشى . فلا شك أن المحسوبية والاستثناءات كانت من أسباب خروجهما من الوفد اذن لماذا لم يخرج معهما فى ١٩٣٧ اذا كان غير راض عنها ، وكان موقفه ـ لو خرج معهما ـ افضل ولاستطاع أن يخلق جبهة قوية ضد الوفد . أما وقد ارتضى خروجهما بل وساهم فى هذا الاخراج فلا شك أن الرأى العام نظر الى موقفه فى ١٩٤٢ نظرة لا تتصف بالتقدير كما كان يأمل . ثالثا : تطرف مكرم فى أسلوبه اثبت أنه لايعرف وسطا فى خصومته كما أنه لم يقف فى الماضى عند حد فى مودته ، فلم يلتزم جادة الاعتدال والهوادة فى موقفه بل ألقى بكل ثقله ـ ان كان قد بقى له ثقل ـ الى جانب خصوم الوفد ، وهاجم النحاس والوفد مهاجمة عنيفة فضاعت الحقائق فى ضجة العنف والخصام .

لذلك نعتقد أنه لو ظل مكرم بعد انفصاله من الوزارة ثم من الوفد يستنكر مساوىء حكومة الوفد فى اعتدال وبأسلوب غير أسلوب « الكتاب الأسود » لكان محتملا أن يجتذب اليه فريقا من الوفديين لأن منهم بدون شك من لم يكن يقر مسلك الحكومة فى تصرفاتها . رابعا : كانت هناك الحرب وأطوارها فلا شك فى أثرها فى فشل مكرم فى أن يضم اليه أعضاء من البرلمان الى صفه أكثر من النواب الذين آزروه ، فان ظروف الحرب شدت أنظار الناس اليها فلم تدع لأكثرهم فرصة التفكير فى سواها .

ولكنه — وعلى الرغم من قلة الأنصار وبطش الأحكام العرفية — فقد ناضل مكرم ضد الوزارة معارضا اياها قاصدا النيل من نزاهتها — ولا سيما الرئيس النحاس بالذات فأخذ يحصى عليه وعلى وزرائه أخطاءهم ليعد عدته للانتقام ، وقد وجد ضالته فى الشائعات التى أصبحت منتشرة فى كل مكان وتتعلق بسلوك الوفديين بين البارزين وخاصة أسرة الوكيل التى أثرت على حساب السوق السوداء ومارست الاستغلال فى وقت الحرب . وجمع مكرم كل هذه المادة فى كتاب حرره بأسلوبه المسجوع وطبعه فى خفية من الحكومة وأعانه القصر الملكى اعانة كبيرة ، وكان أحمد حسنين يتابع انجازه وخطواته . وادعى مكرم أن هدفه من كتابه الأسود التمهيد لاقامة حكم نزيه . وهى نفس النغمة التى كان يرددها كل من انفصل عن الوفد لسبب أو لآخر ومع الأسف لم يحقق أيهم هذا « الحكم النزيه » . على اى حال كان هذا الكتاب وسيلة مكرم لمطالعة الرأى العام فى العاصمة والأقاليم بما يجرى فى دوائر حكومة الوفد . والواقع ان الراى العام — والوفديين بالذات — كان بعيدا عن هذا الخلاف . لذلك فاننا نرجح أن الخلاف كان بين النحاس وحرمه وبعض رجال الوفد ومكرم وكل ما اتخذه النحاس ضد مكرم أو قام به مكرم كرد فعل ، كان كله يتم دون اشراك لجان الوفد فى الأقاليم فى الرأى وطبقات الوفد المختلفة من العمال والفلاحين وغيرهم اين كانوا من هذا الخلاف ؟ .

نريد أن ننتهى الى أن الوفد بلجانه وشبابه وفلاحيه وعماله كان بعيدا فالخلاف كما راينا كان خلافا شخصيا لا حول مصلحة وطنية أو عقيدة سياسية أو مذهب من مذاهب الحكم وهذه احدى الآفات التى أفسدت الحياة السياسية فى مصر . ورغم ذلك فقد كان الكتاب الأسود حينئذ موضع اللهفة وقد استعان مكرم ببعض الصحفيين الموالين له وبعض الموظفين واقربائه فى جمع بياناته

وتبويبها وترتيبها . وتمكن مكرم من طبع كتابه فى ٩ مارس ١٩٤٣ ثم رفعه الى الملك فى ٢٩ مارس باعتباره عريضة .

وقد اختلفت الآراء حول تلك العريضة « الكتاب الأسود » من حيث قيمتها وموضوعيتها ومن حيث تقديمها الى الملك وتجاهل البرلمان فى ذلك . ولعل أكثر تلك الآراء — الماما وموضوعية الرأى الذى أبداه الأستاذ الرافعى « عضو الشيوخ حينذاك » فبعد أن أوضح أن الكتاب أرسل اليه بالبريد وتلاه من أوله لآخره يذكر أنه « لم يقابله بالارتياح » وبخاصة بعد ما سمع أن نسخا منه أرسلت الى دور الوكالات الأجنبية والبلاد العربية وذلك « لأننى أعتقد أن الكتاب مع ما فيه من المطاعن اذا اطلع عليه غيرنا كان ذلك مدعاة الى التشكك فى نزاهة الأمة ونزاهة نظامها البرلمانى .» . وقد تتخذ حجة علينا فى المستقبل خصوصا اذا صدرت من وزير سابق اشترك فى الانتخابات العامة التى حدثت ولا يمكن حضرته أن يطعن فى صحة هذه الانتخابات بطعنه على الحكومة التى تولت الحكم نتيجة لهذه الانتخابات التى باشرها واشترك فيها كما اشترك فى الترشيح لها . « ومن يدرينا أن يقوم فى المستقبل رجل مثل اللورد دفرين الذى قال فى تقريره عن مصر « ان مصر لا تصلح للنظام النيابى » ، أو يقوم آخر ويعلن مثل ما أعلن اللورد كرومر الذى ذكر فى كثير من تقاريره أن هذه الأمة لا تصلح للنظام الدستورى » ويستطرد الرافعى فى بيان وجهة نظره فيذكر انه لم يستحسن طريقة وضع هذا الكتاب باعتبار أنه عريضة قدمت الى الملك « لأن تقديمها اليه معناه شعور من مقدم العريضة بأن البرلمان لا يمكنه أن يفصل بنزاهة وكفاءة فى هذه التهم ... » .

وبصرف النظر عن رأى الرافعى — كان سكرتيرا للحزب الوطنى وأحد اعمدته والذى ظل على عداء مع حزب الوفد — فان الكتاب الأسود من ناحية اخرى كان سببا فى قيام ازمة فى ١٩٤٣ حيث يشير اللورد ويلسون (فى القيادة العليا للشرق الأوسط فى

اثناء الحرب الثانية) فى كتاب Eight years Overseas الى أن فاروق أراد أن ينتهز فرصة ما جاء فيه (الكتاب الأسود) من اتهامات تمس نزاهة الحكم فى وزارة الوفد ليقيل وزارة النحاس ، ومن ثم طلب السفير البريطانى من القيادة العسكرية البريطانية « استعدادات عسكرية » ليكرر ما حدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢ . وعقد مؤتمر فعلا بين العسكريين البريطانيين والسفير بشأن هذا ، الا انه كانت هناك معارضة قوية من جانب ويلسون « لأنها ستكون كارثة أن نعيد ما حدث فى ٤ فبراير » .

الا أنه ــ ورغم ما حدث ــ فان هذا الكتاب كان بمثابة ناقوس نبه الأذهان . صحيح أن دقاته كانت عالية ولها صدى اجوف إلا انها أثارت ضجة كبيرة فى البلاد مع أن الرقابة على الصحف منعت الاشارة اليه ، فاهتزت له دوائر الحكومة وحزب الوفد وتلقفه الناس فى لهفة وشوق وتبادلته الأيدى فى سرعة حتى اصبح حديث الناس جميعا . كما كان مبعثا لدهشة السياسيين حينئذ وذلك لما احتواه . صحيح أن الوفد درج فى جميع الفترات التى تولى فيها الوزارة ــ ولا سيما الفترات الأخيرة ــ على أن يجعل الحكومة وفدية لحما ودما . لكن الأمر فى هذه المرة انتقل من الحزبية السياسية الى القرابة العائلية والمحسوبية الشخصية .

ولم يقف أمر هذا الكتاب على حدود مصر بل تحدثت عنه الصحافة الانجليزية والعربية واضطربت الوزارة لهذا الأمر ، ولكنها سكتت طويلا قبل اتخاذ اى اجراء جديد أزاء مكرم وكتابه الأسود . هذا الكتاب الذى تناول عددا كبيرا جدا من وقائع استغلال النفوذ لا شك عندنا فى صحة بعضها وسنشير اليها فى فصل آخر ، الا أن بعضها الآخر ــ كما يذكر هيكل ــ كان تافها كارسال شحنة من الفول من جهة الى أخرى بالسكة الحديد دون أجر لأنها مرسلة باسم أحد الوزراء . وان ضخامة هذا العدد من الوقائع جنبت

على الكتاب أكثر مماأفادته لأن بعض الوقائع أصابها التحريف وبعضها لم يكن دقيقا تماما .

أما وجهة نظر مكرم فانه كان وما يزال ـ وحتى عام ١٩٥٤ فى شهادته أمام محكمة الثورة ـ مصرا على أن كل ما جاء فى كتابه صحيح فقد ذكر أنه ملأه بالوقائع الصادقة وان النحاس لم يحاكمه قضائيا رغم أنه طلب منه ذلك ..... الخ .

هذا بينما نجد أن نجيب الهلالى يخالفه فيذكر أن بعض ما جاء به غير صحيح ، وبعضه الآخر صحيح » وقد أورد الهلالى مثلا على الوقائع التى تبين عدم صحتها بعد ذلك بمسألة « الفرو » الذى طلبه وزير الخارجية من السفارة المصرية فى باريس لأجل حرم الرئيس السابق النحاس . فيذكر الهلالى أنه تبين أن قيمته عشرين جنيها . واذا ذكرنا أن شهادة الهلالى تلك كانت فى عام ١٩٥٣ ـ وبعد أن فصله الوفد فى عام ١٩٥٠ وهو ما سنشير اليه بعد قليل ـ كما أنه اذا لاحظنا أنه كان متعاطفا مع مكرم فى خلافه مع النحاس نستطيع أن ندرك ان الكتاب الأسود لم يكن صحيحا كله كما أنه لم يكن باطلا كله . فالواقع اننا بمراجعة واستيعاب كل ما جاء فى كتاب مكرم « الأسود » من الوقائع والحوادث وكلها بالطبع تلقى بأبشع التهم الى شخص مصطفى النحاس ووزراء الوفد ورجاله وأقارب هؤلاء جميعا بمراجعته وما ورد ردا عليه فى الكتاب الأبيض (الذى أصدرته حكومة الوفد) من تفنيد ودحض وتكذيب مدعم بالوثائق والمستندات ثم وبمحاولة من جانبنا للقياس والبحث اتضح لنا ما أشرنا اليه آنفا من أن كل ما جاء بالكتاب الأسود لم يكن صحيحا كله ولم يكن باطلا كله الا اننا نضيف أن ما جاء فيه تغلب عليه صفة البطلان وأسلوب مكرم الديماجوجى (*) .

(★) حصلنا على نسخة من «الكتاب الأسود » من الأستاذ محمود غنام كما قدم لنا الأستاذ فؤاد سراج الدين نسخة « الكتاب الأبيض » .

وعلى أى حال لم تحرك الحكومة ساكنا ازاءه فى أول الأمر ولعلها أرادت أن تتجاهله ثم لانشغالها فى تطورات ظروف الحرب بين مد وجزر بالقرب من حدود مصر ، الا أنها — بعد قليل — لم تجد بدا من أن توعز الى انصارها أن يقدموا أسئلة عن الأمور التى وردت فى الكتاب ليرد عليها الوزراء ردا يتضمن حصر اتهامات مكرم . ومن ناحية أخرى نصح أصدقاء مكرم له بأن يقدم هو استجوابا عن المسائل التى ضمنها كتابه فأقدم على ذلك بعد تردد خوفا من مقاطعة الأغلبية الوفدية له . وقد استغرق شرح الاستجواب جلسات طويلة كان حاضروها يزدادون فى كل جلسة عما قبلها ، وبح صوت مكرم لكثرة ما تكلم وما قوطع . وقد امتلأت هذه الجلسات بالمهاترات لدرجة أن من يطالعها فى محاضر جلسات البرلمان لا يملك الا أن يأسف ويزداد أسفه حينما يدرك أن هذا يدور فى الداخل وعلى حدود البلاد جيوش تتطاحن ولكنها الديماجوجية السياسية مرة أخرى .

واضطلع النحاس بعبء كبير فى الرد على الاستجواب وتبريره فى ذلك « انه مطالب امام ضميره وأمام التاريخ يكشف القناع عن محتويات هذا الكتاب الكاذب وتفنيد ما جاء فيه تفنيدا سريعا حاسما ... الخ » .

على أى حال لم يقف أمر الكتاب الأسود وصاحبه عند الاستجواب والرد عليه وانتقال مجلس النواب الى جدول الأعمال ، بل كان ما يزال هناك فى جعبة النحاس سهم سرعان ما صوبه الى صدر مكرم ، فقد رأى أن ما أقدم عليه مكرم هرطقة وافتراء لا يجوز معهما أن يبقى عضوا بمجلس النواب . ولذلك فقد اقترح المجلس — لا شك بايعاز من النحاس — فصل النائب مكرم عبيد من عضوية المجلس وذلك فى جلسة ١٩٤٣/٧/١٢ . وقد أسفر اخذ الرأى عن الموافقة على فصل سعادة مكرم عبيد باشا —

باعتباره اسوأ مثل للنائب منذ قامت فى البلاد الحياة النيابية فى عام ١٩٢٤ — من عضوية المجلس بأغلبية ٢٠٨ أصوات ضد ١٧ صوتا . وليس هذا فقط بل قرر المجلس فصل معظم انصار مكرم من عضويته جزاءا لهم على تأييدهم له ونشر الكتاب الأسود .

لا شك أنها سقطة وقع فيها مصطفى النحاس بدافع الانتقام من مكرم وكان يجب ألا تساس أمور الدولة من رجل القت اليه الأمة بمقاليد زعامتها بالعواطف والانفعالات ، واذا جاز لنا نحن الأفراد العاديين والبسطاء أن ننفعل وتحركنا العواطف فلا يجب ولا ينبغى أن يقع الزعماء فريسة لعواطفهم لأن وقوعهم يستتبع بالتالى وقوع بلادهم وشعوبهم وراءهم ، ولكن يخفف من الحزن والأسف أن الوفد لم يكن حزبا عقائديا بالمعنى الواضح لدينا عن العقائدية ، فانه اذا جاز لمكرم — وقد كان فى حالته يشبه الغريق الذى يتخبط فى التيه تتنازعه الأمواج والتيارات هنا وهناك — أن ينفعل — وهو ليس بجديد على الانفعال والمبالغة فى انفعالاته بل وكان النحاس نفسه مشجعا له وراضيا عنه فى انفعالاته يسمى الأشياء بغير مسمياتها الحقيقية بطلق البخور ويدق الطبول وينمق خطاباته ويسجع الفاظه — اذا جاز لمكرم — وقد أجاز لنفسه — أن تحركه العواطف فلم يكن جديرا بالنحاس ومجلس نوابه أن يتخذا مثل هذا الاجراء ويفصلا بالجملة نوابا — مهما كان الرأى فيهم — فانهم كانوا فى المجلس باسم وباختيار دوائرهم وجماهيرهم ولذلك فقد كان يجب على النحاس والمجلس أن يرجعا الى تلك الجماهير يأخذان ايماءاتها ، الا انهما تجاهلا كل شىء فى سبيل أن يرضى الأول شهوة الانتقام فى نفسه من صديق عمره ورفيق كفاحه ارضاء لدوافع شخصية وعوامل ذاتية ، وأن يرضى الثانى — وهو مجلس النواب — زعيم الأغلبية ورئيس الحكومة . سنة خطيرة استنها النحاس ومجلس نوابه وهو فصل النواب هكذا . وهل أصبح مكرم أسوأ مثل للنائب فى مصر منذ قامت فيها الحياة النيابية فجأة هكذا وبدون

مقدمات فى سنة ١٩٤٣ ؟ وأين مكرم الذى كانت تفخر به مصر كلها وتتنازع فى الانتساب اليه كل بلاد القطر « وسمنود أول من يشارك فى هذا الفخر ؟ أين مكرم شمس الجهاد التى تشرق فى سماء مصر ؟ وذلك بتعبير النحاس فى أيام الصفاء مع مكرم فى سنة ١٩٣٥ .

وياليت الأمر وقف عند هذا الحد ، فمازال هناك فصل من فصول الدراما أو الملهاة — وهى دراما اذا نظرنا اليهـا بميـزان العواطف وتقديرها بين صديقين حميمين من أصدق الساسة فى مصر ، وملهاة اذا نظرنا اليها بالنظرة الوطنية أو المنطقية — كان الفصل الأخير فيها اعتقال مكرم عبيد . فعلى أثر طبع الكتـاب الأسود وتوزيعه وما أثير حوله رأى النحاس — بدافع من نفسـه أو سواه — أن لمكرم نشاطا ضارا لا يجوز معه أن يتمتع بحريته ، ولذلك فقد أمر بوصفه السلطة القائمة على تنفيذ الأحكام العرفية باعتقاله كما أمر من قبل باعتقال على ماهر ومحمد طاهر وغيرهما. وكان الاعتقال فى ٩ مايو ١٩٤٤ ، ويعتقد مكرم عبيد أن اعتقاله هو وحرمه كان دليلا على صحة ما جاء فى الكتاب الأسود فكان انتقاما منه وقد وقع بعد الكتاب بعشرة شهور تقريبا ، ثم يؤكد مكرم انه تم بناء على رغبة انجليزية ويبرر هذا بأنه طالب بمحاربة الانجليز قبل الاعتقال بثمانية أيام . هذا وقد أصدرت حكومـة الوفد على أثر اعتقاله بلاغا تشير فيه الى انها أنذرت مكرم قبل ستة اشهر بخطورة الاجتماعات التى كان ينظمها وعدم شرعيتها ورغم ذلك فقد تتالت مما اضطرها الى اتخاذ تدابير أخرى .

الواقع أن مكرم لم يهدأ فى أى مرحلة من مراحـل الصراع فبالاضافة الى كتابه الأسود وما جاء فيه كان يعقد الاجتماعـات ولا سيما مع رجال الأحزاب المناوئة للوفد ، والى جانب ذلك أنشأ حزبا جديدا أسماه « الكتلة الوفدية » كما أصدر جريدة بنفس الاسم وكان رئيس تحريرها أحمد قاسم جودة ، وكان مكرم يكتب كل يوم

فى الكتلة وفى داخل اطار كلمة ويوقعها (حكيم) ، وكان فى كلماته هذه يهاجم النحاس ووزراءه .

وقد ظل مكرم معتقلا حتى انتقل الى الوزارة التى الفها أحمد ماهر فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ عقب اقالة وزارة النحاس . وهنك سؤال أخير يطرح نفسه : ما أثر خروج مكرم عبيد من الوفد ؟ لا شك أن خروج مكرم من الوفد كان حادثا خطيرا لا يقل من حيث أهميتها عن خروج ماهر أو النقراشى فقد كان خطيب الوفد الذى يتمتع بشعبية كبيرة . ويبدو أن مكرم نفسه حسب الأمر كذلك وظن انه قادر على أن يهد من بنيان الوفد ويجذب الكثيرين من انصاره ، ولكن تقديره — كما رأينا — لم يكن صحيحا تماما ، واذا كان مكرم قد لقى بعض التأييد فى أول خروجه من الوفد فلم يكن ذلك لشخصه بقدر ما كان لسوء تصرف الحكومة الوفدية واندفاعها فى سياسة حزبية وضغط على الحريات .

وليس هناك من شك فى أن خروج رجال كالنقراشى وماهر ومكرم من الوفد قد أضعف كيانه الداخلى ولا سيما اذا دققنا النظر فى الأسماء التى انضمت الى عضوية الوفد بعد ذلك — ومنذ أوائل الثلاثينيات — لكنه على الجملة لم يؤثر فيما كان له من تأييد شعبى . فيذكر الأستاذ غنام أنه بينما كان لانشقاق ماهر والنقراشى بعض الأثر فى انضمام بعض أعضاء الهيئة الوفدية الى الهيئة السعدية — ويرجع ذلك الى الصلات الشخصية القوية التى كانت تربط هؤلاء بالدكتور ماهر والنقراشى — الا انها لم تضعف الوفد على الاطلاق ، أما الكتلة — حزب مكرم الجديد — فلم يحدث لانشقاقها أى أثر سوى مكرم نفسه بشخصيته وحيويته المعروفتين .

ولا جدال فى أن هذا الدفاع يحمل فى طياته بعض التجنى على الحقيقة ونستطيع أن نتقبله كتبرير فقط حيث اننا لا نستطيع بحال أن ننكر أن تلك الانشقاقات والانسلاخات قد أدت لتعرض الوفد — كقوة مركزية فى قيادة الحركة الوطنية — لتدهور شديد ، فقد اضطر الوفد الى أن يخوض معركة الدستور ضد القوى المنسلخة والتى وضعت نفسها فى خدمة القصر أو الانجليز فلم يستطع الوفد أن يتفرغ لقضية الصراع فى سبيل الاستقلال ضد الانجليز كما بدأ فى ثورة ١٩١٩ ، فكان طبيعيا أن تؤدى هذه الانسلاخات والانشقاقات الى تضاعف قوة المعسكر المناوىء له .

وفى ختام تلك الرحلة الشاقة الطويلة التى استغرقتها عملية انتزاع مكرم والتى لم تكن سهلة باعتبار انه كان أشبه باخطبوط تغلغل فى كل حنايا جسم الوفد وزواياه وبالتالى كان من الصعب استئصاله على النحو الذى رأيناه ولا ممدوحة لنا من الاشارة الى ما تخلل تلك العملية من المشاهد التراجيدية والكوميدية معا والتى أن دلت على شىء فانما تدل على مدى ما وصلت اليه الحياة السياسية فى مصر من الديماجوجية والفساد ، فكيف كان مكرم ملىء السمع والبصر والمهيمن على أقدار حزب الوفد طوال ما يقرب من خمسة عشر عاما أو يزيد ، وكيف كان شمس الجهاد التى لا تغرب ، ثم كيف أصبح بين يوم وليلة « الكيذبان والافعوان وابسوأ مثل للنائب فى مصر ... الخ » آخر ما أخذت طبول الوفد تدقه وتنشده ليلا ونهارا ، ثم من ناحية أخرى كيف كانت زعامة النحاس « زعامة مقدسة » من يجترىء عليها يستحق الطرد من جنة الوفد . وكيف كان هو الزعيم الأوحد فى نظر مكرم ، ثم بين يوم وليلة ينهار هذا كله وتنطلق أبواق مكرم تزيع أشنع الأوصاف وتشيع مختلف الاتهامات للزعيم وزملائه ..

حقا : انها قصة من قصص السياسة التى سيطرت على مصر والتى لا قلب لها .

ثالثا : انســــــلاخ أحمد نجيب الهــــلالى :

حدث انشقاقـــى ماهر والنقراشى ثم مكرم من الوفد أبـــان وجوده فى الحكم . ففيما يتعلق بالأول فقد جرت وقائعه فى عامى ٣٦ / ١٩٣٧ ، أما الثانى ففى عامى ٤٢ / ١٩٤٣ كما أشرنا ، أما فى وزارة الوفد الأخيرة ٥٠ / ١٩٥١ فقد قدر أن يقع فيهـا انقســام آخر أدى الى فصل نجيب الهلالى أحد أقطاب الوفد .

وقبل أن نتناول البحث فى هذا الانفصال الأخير فى تاريـــخ الوفد ودوافعه يتعين علينا أن نشير بايجاز لتاريخ الهلالى فى حزب الوفد . فهو ليس وفديا قديما الا أنه استطاع أن يشق طريقـــه الى صفوف الوفد حتى صار عضوا فيه فى ديسمبر ١٩٣٧ ، وقـــد رشحته السراى لتولية رئاسة الديوان فى ١٩٣٧ ولكن حكومـــة الوفد القائمة حينئذ لم توافق على هذا الترشيح لأن نجيب الهلالى لم يكن يومئذ وفديا صريحا بل كان لا يزال حديث عهد بالوفدية . ولأنه كان خصما للاستاذ محمود فهمى النقراشى الذى كان ما يزال حينئذ يتمتع بنفوذه ولم يكن قد أخرج بعد من الوفـــد . لكنـــه — وبسبب هذا العداء بينه وبين النقراشى والذى لا نعرف عـــلى وجه التحقيق كيف بدأ — بسببه ارتفعت أسهم نجيب الهلالى فى الوفد وكان طبيعيا ان ترتفع بعد فصل النقراشى ، وبمرور الأيام اصبح مقربا من رئيس الوفد مصطفى النحاس وسكرتيره مكرم ومعدودا من كبار أقطاب الوفديين ، لدرجة أن الوفد وافق — بعـــد رفضه السابق — على ترشيحه لرئاسة الديوان وعرض اسمه على فاروق فرفض اذ كيف يرفضه الوفد وهو مستقل ثم يرشحـــه بعد ان أصبح وفديا ؟ على أى حال أصبح الهلالى عضوا فى الوفد ومقربا من رئيسه فعينه فى نوفمبر ١٩٣٧ وزيرا للمعارف . وحينما الف النحاس وزارته فى ٥ فبراير ١٩٤٢ غينه وزيرا للمعارف أيضا كما رشحه النحاس للانتخابات التى اجريت عقب تأليف الوزارة .

وكانت له فى وزارة المعارف اتجاهات شعبية فى التعليم من حيث تقرير المجانية فى الابتدائى وبعض المدارس الثانوية ، كما وضع تقريرا عن « التعليم فى مصر ووسائل اصلاحه » ، وقد ساهم الهلالى بدور كبير — كما أشرنا — فى الخلاف الذى أدى الى فصل مكرم من الوفد وتعاطف معه فى وقت ما ثم انقلب عليه حين رأى الرياح تهب قوية مزمجرة سرعان ما عصفت بمكرم فشارك بنصيب كبير فى الدفاع عن التهم المنسوبة الى النحاس وزملائه الوزراء وقذف مكرم فى بيانه باشنع الأوصاف فأطلق عليه « الكيذبان والأفعوان ... الخ » ومن ثم فقد أصبح نجيب الهلالى من كبار رجال الوفد الذين يعتمد عليهم ولا سيما بعد فصل مكرم منه . وحينما اقيل النحاس من الحكم فى ٨ اكتوبر ١٩٤٤ كانت العلاقة بينهما أوثق ما تكون لذلك كان طبيعيا أن يستدعيه النحاس الى وزارته التى الفها فى ١٢ يناير ١٩٥٠ — على اثر الانتخابات العامة آنذاك — وقد استدعاه النحاس فعلا وقبل الجميع وعرض عليه الوزارة . ورفض الهلالى دخول الوزارة مما الجأ النحاس الى أن يجذبه من يده ويخرج به الى الجماهير — التى كانت محتشدة هاتفة أمام بيته أثناء تأليف الوزارة — ويطلب منها أن ترجوه — أى الهلالى — لكى يقبل الوزارة .. وصاحت الجماهير هاتفة بالهلالى « وزير المعارف » . ورغم نداء الجماهير فقد أصر علي الرفض وبرر رفضه بأنه قرر أن يعتزل السياسة منذ زمن بعيد . وحينما سأله النحاس : كيف يكون معتزلا السياسة وهو عضو فى الوفد ؟ أجابه الهلالى : « الحقيقة أننى اتخذت قرارا لن أحيد عنه أبدا مهما كانت الظروف وهو الا أدخل قصر الملك ولا أحلف يمين الاخلاص أمامه ولا أوقع علي ورقة واحدة تحمل توقيعه .. » وكرر النحاس العرض محاولا اقناع الهلالى بدخول الوزارة فرفض .

هذا الموقف من الهلالى ـ فى يناير ١٩٥٠ ـ لا شك يثير تساؤلات ـ وقد أثار فى وقته مثل هذه التساؤلات ـ هل كان هناك عداء أو نفور بين نجيب الهلالى وفاروق وما هى أسبابه وقد حدث له ـ باعتباره عضوا فى الوفد ووزارته ٤٢ / ١٩٤٤ ـ ما حدث للوفد والوزارة كلها من حيث الاقالة والجفاء بينهما وبين القصر ؟ لقد اعتقد البعض حينئذ ان الهلالى مازال يعادى القصر منذ ١٩٤٤ حين أوعز الى أحد النواب الوفديين بتقديم استجواب عن ديون أحمد حسنين (رئيس الديوان) التى لم يدفعها للوزارة ، وقد رد الهلالى حينئذ بأنه كوزير للمعارف سوف يتخذ اللازم لارغام رئيس الديوان على دفع هذه الديون . لا شك فى تصورنا أن هذا الاعتقاد كان خاطئا فليس هذا الموقف جديرا بأن يرتفع الى مستوى العداء بين الهلالى والقصر ، ثم وان الهلالى فى موقفه كان ينفذ سياسة وزارة الوفد مجتمعة وقد كانت لا تخلو من مثل هذه المواقف التى كادت أن تسبب ازمات بين الوزارة والقصر ، كذلك لا نلاحظ أن القصر اتخذ اجراء كرد فعل لهذا الموقف بل مر كما يمر غيره فلم تطالب باقالة الهلالى مثلا من الوزارة أو يمنعه من دخوله القصر فى المناسبات المختلفة . وبالاضافة الى ذلك كله فقد كان الموقف برمته كما أثير فى مجلس النواب وبالصورة التى أثير بها كانت تنهض دليلا على ضعف حكومة الوفد حينئذ وسعيها وراء انتصارات براقة ورخيصة ، ولا سيما بعد أن تدخل والترسمارت وطلب من النحاس ازالة الاثر السيء الذى تركته حملة نوابه ضد رئيس الديوان واقترح أن يحذف من مضبطة الجلسة كل ما دار حول الاستجواب ورد الهلالى وحملة النواب الوفديين ، ووافق النحاس ـ فعلا ـ على الحذف . نريد أن نصل الى أن هذا الموقف وما لابسه لا ينهض دليلا قويا على قيام عداء بين القصر والهلالى اللهم الا اذا تخيل الهلالى ـ وقد كان واسع الخيال شأنه شأن مكرم ـ ذلك العداء « لغرض فى نفسه » كما

سنرى بعد قليل وكما أكدته الأحداث فيما بعد .. اذن لماذا رفض الهلالى دخول وزارة الوفد فى ١٩٥٠ ؟ هل كان رفضه هذا احتجاجا على فساد وزارة النحاس الماضية ٤٢ / ١٩٤٤ وقد أشاع أنصاره اذ ذاك ما يفيد ذلك ؟ واضح تماما المغالطة فى هذا فقد شارك الهلالى بعبء كبير — كما ذكرنا — فى الدفاع عن سياسة الوزارة كما قام بمجهود كبير فى الرد على مكرم وكتابه الأسود . ثم أنه — لو كان ذلك حقا كما يذكر الأستاذ أحمد بهاء الدين — لخرج مع مكرم ولما نهض بأكبر العبء فى الدفاع عن وزارة الوفد كان أنصار الهلالى وهم كثيرون ومن بينهم حتى بعد فصله من الوفد بعض الوفديين مثل الدكتور أحمد حسين والدكتور محمد صلاح الدين كانوا يشيعون انه ساخط على أسلوب الوفد فى الحكم من قبل ولذلك فقد آثر الابتعاد ووقف موقفا سلبيا مما جعل الروايات تتناثر بانه انعزل الى الصوفية وانه بصدد وضع تفسير للقرآن ، وانه انقطع الى الصوفية والقرآن الكريم لولا انه هو نفسه — باعترافه أمام محكمة الثورة — كذب هذه الدعاية واعتبر انها كانت تشهيرا به من اخراج فؤاد سراج الدين الذى كان يريد له « الجنون » ومن ناحية اخرى لو صدق الهلالى فى انه كان غير راض عن سياسة الوفد واتبع المنطق لدخل الوزارة — رغم هذا — ليحول دون أخطائها او لتزعم جماعة من الوفديين وكون جبهة تسعى الى الاصلاح ولكنه لم يفعل واحاط نفسه بهالة من الغموض، وحينما حدثت ازمة تشريعات الصحافة فى وزارة الوفد ٥٠ / ٥١ أدلى بحديث الى الأهرام قال فيه « أن تقييد الشهوات أولى من تقييد الحريات . » ننتهى الى أن كل ما أشيع حينئذ حول رفض الهلالى دخول الوزارة — ولهذا الرفض اهمية من حيث انه كان بداية أو انذارا بالانفصال من الوفد كان غير صحيح . اذن ماذا كان فى الأفق ؟ وفى اتجاه أى رياح كان يسير الهلالى ؟ وعلى أى مركب انتوى الركوب ؟ محاولة أخرى — ولعلها كانت الأخيرة — من

محاولات القصر فى تفتيت الوفد وهدمه والقضاء عليه .. سلسلة طويلة — وعلى امتداد تاريخ الوفد — والقصر متربص له — فى اعوام ١٩٢٥ ، ١٩٣٢ ، ١٩٣٧ ، ١٩٤٢ ، وها هو ذا فى عام ١٩٥٠ — ولكى نلم بهذه الحلقة الأخيرة نعود قليلا الى مقدمات تأليف وزارة الوفد فى يناير ١٩٥٠ . فحينما شكل حسين سرى وزارته الحيادية فى ١٩٤٩ لاجراء الانتخابات لاح للكثيرين من المطلعين على بواطن الأمور أن الأمر يوشك أن ينتهى الى تحقيق ما تصبو اليه الأمة — بعد حكم أحزاب الأقليات بشرها المستطير والذى دام خمسة أعوام — كان أمل الأمة أن يكتسح الوفد الانتخابات وبالتالى يتولى زعيمه مصطفى النحاس تشكيل الوزارة ·

ويبدو أن الملك كان حريصا على الا يشكل النحاس الوزارة وان يتركها لأحد رجال الوفد وكان يشجعه على ذلك بعض رجال القصر الذين روجوا له فكرة تكليف نجيب الهلالى بتشكيل الوزارة الوفدية الجديدة التى ستسفر عنها نتيجة الانتخابات .

ويبدو ان هذه الفكرة كانت تلقى قبولا ورغبة لدى نجيب الهلالى وقد علم بها فؤاد سراج الدين من رجال القصر الا انه — حرصا على وحدة الوفد وبقاء الهلالى فى عضويته — بذل جهودا مضادة لافشال هذا المسعى ودون ان يطلع النحاس باشا على شيء فى هذا الموضوع ، لكن ما الدليل على صدق هذه الرواية ؟ وهل ترشيح القصر للهلالى لتولية الوزارة يعنى بالضرورة رغبة القصر فى انقسام الوفد أم هو اجتهاد من جانبنا ؟ انه اجتهاد قائم على السوابق فى الماضى وتؤكده أحداث المستقبل ·

أما فيما يتعلق بالتساؤل الأول فالدلائل لدينا تتلخص فى أنه حينما بدأت الأحزاب تضع قوائم ترشيحاتها للدوائر الانتخابية — استعدادا للانتخابات — وبدأ الوفد يعقد اجتماعاته لاختيار مرشحيه — وقبل اى اجتماع له — ارسل نجيب الهلالى رسالة

شفوية باعتذاره مقدما عن الترشيح فى أى دائرة كما قاطع هــذه الاجتماعات واجتماعات أخرى سابقة عليها ، كما لوحظ انه قلل كثيرا من تردده على النحاس باشا وزياراته له كما كان يفعل من قبل . هذه هى النذر وقد كانت مفاجأة للنحاس باشا الا انها لم تثر فى خاطره الريبة . حتى كان تأليف الوزارة واعتذار الهلالى عن دخولها — كما اشرنا — وكان هذا الرفض مفاجأة أخرى للنحاس ومعه اعضاء الوفد لكنه لم يكن كذلك بالنسبة لفؤاد سراج الدين فقد كان يعرف السر فيه . وفسر أعضاء الوفد اعتذار الهلالى بأنه ربما يفضل التعيين عضوا فى مجلس الشيوخ الــذى سيلى انتخابات مجلس النواب ايثارا منه للبعد عن المعركة الانتخابيــة ومتاعبها . وفاز الوفد بالأغلبية وارسل الملك حسين سرى يبلــغ النحاس باشا تكليفه بتأليف الوزارة الجديدة . ويذكر فؤاد ظروف تأليف هذه الوزارة واعتذار الهلالى عنها فيقول « أنه اتصل بناء على تكليف النحاس له بنجيب الهلالى وبعض أعضاء الوفد البارزين لمقابلة النحاس والتشاور معه فى اختيار الوزراء الجدد .. فاعتذر الهلالى عن لقاء النحاس واضاف أنه يعتذر عن دخــول الوزارة أيضا . فكلف النحاس فؤاد سراج الدين وعبد الفتاح الطويــل بالذهاب اليه لمحاولة اقتناعه بالاشتراك فى الوزارة . وذهبا اليه فى داره . ثم أخذا يحاولان الاستفسار منه عن سبب اعتذاره فاحتج أولا بمكتبه واعمال المحاماة ، ثم احتج ثانيا باعتلال صحته وان مجهود الوزارة يضنيه صحيا كما أن تركه المحاماة يضنيه ماليا . فرد عليه فؤاد والطويل بأن ما ينطبق عليه ينطبق على الجميع . وحينما ضيقا عليه الخناق وازاء الحاحهما عليه واجههما بحجــة جديدة أبداها — وهو فى حالة هياج — قائلا ما يكاد يكون نصــه : « بالعربى انا حالف يمين إن أسمى لا يظهر فى اى ورقة عليها توقيع فاروق بعد الذى قاسيناه منه وبعد سوابقــه واقالاته المتكررة لنا ولذلك اطلب منكم من الآن عدم تعيينى فى مجلس الشيوخ لانهــا

تتم بمرسوم ملكى عليه توقيع فاروق » . وذكر فؤاد أنه وأصل هو والطويل محاولة اقناعه فقالا له أن ما يعتبره اهانة من فاروق فى تصرفاته السابقة مع حكومات الوفد ينطبق على الجميع . فقال لهما : قد يكون هذا صحيحا ولكنه بدر منه هذا اليمين ولا يستطيع الحنث به . ولما فشل سراج الدين والطويل فى اقناعه تركاه ، وفى هذا اللقاء طرح نجيب الهلالى اسم الدكتور طه حسين ورشحه لوزارة المعارف وأضاف أن طه عمل معه مستشارا للوزارة واشترك معه فى مشروعاتها وأنه محيط بتوجيهاته فيها . ويذكر فؤاد انه أيد هذا الترشيح لدى النحاس من ناحية لأنه أى طه حسين كان جديرا به ، ومن ناحية أخرى ارضاء لنجيب الهلالى « حتى لا تعطيه ذريعة يتذرع بها للاستقالة من الوفد أو مقاطعته بحجة أننا لا نأخذ بتوجيهاته فى اختيار الوزراء » . بل وأكثر من ذلك – كما يذكر فؤاد – « وبسبب حرصى على بقاء نجيب باشا فى الوفد وعلى استمرار صلته بالنحاس وثيقة وافقت على دخول د. زكى عبد المتعال الوزارة معتقدا انه اختيار نجيب الهلالى .

... نخلص من هذا الاعتقاد بأن نجيب الهلالى كان يحس بأن المسرح يعد له فأخذ يهىء لنفسه الدور الجديد الذى كان القصر يجهزه لـه « دور مخلب القط » ، وكان القصر ذكيا فى اختياره اذ لا شك أن الهلالى كان يتمتع – حتى ذلك الوقت – بسمعة طيبة من حيث اتجاهاته الشعبية فى التعليم حين كان وزيرا للمعارف وكذلك لطهارة يده ونزاهته ، وهى صفات تؤهله لكى يلعب الدور المطلوب ..

ويبدو أن مؤلفى الرواية اعتقدوا فى الهلالى – كما اعتقدوا فى احمد ماهر والنقراشى ثم مكرم من قبل – أن فى استطاعته أن يجتذب عددا من الوفديين وبذلك يكون سببا فى انشقاق يصيب الحزب

ويحطمه . اذن أراد الهلالى ــ كما أراد غيره من قبل ــ أن يركب سفينة القصر ومن ثم كان يمهد لنفسه الخروج من سفينة الوفد معتقدا انها موشكة على الغرق وكان ينتظر فقط اضطراب الامواج كي يقفز بخفة ــ وكان خفيف الحركة ــ واضطربت الأمواج على اثر خلاف نشب بينه وبين فؤاد سراج الدين ، فانتهز الفرصة ــ كما انتهزها الوفد ــ ويبدو أن الهلالى كان يتوقع دعوته لتأليف الوزارة قبل أن يلغى مصطفى النحاس المعاهدة حيث ارتفعت أسهمه اذ ذاك مرة أخرى . الا أنه رغم كل هذا كان الخلاف الذى نشب بينه وبين فؤاد سراج الدين هو السبب المباشر لفصله من الوفد . ولا ينكر فؤاد قيام هذا الخلاف الا أنه يذكر أنه حدث فى عام ١٩٥١ وكان نجيب قد انقطع تماما عن حضور جلسات الوفد وعن زيارات النحاس وبدأ فى مجالسه الخاصة يهاجم الوزارة الوفدية كما بدات اتصالاته بخصوم الوفد من صحفيين وسياسيين تزداد على مر الأيام .

اما وقائع الخلاف نفسها فقد برزت الى السطح حينما أقام فؤاد سراج الدين دعوى قذف ضد « مصطفى أمين صاحب اخبار اليوم آنذاك » الذى نسب الى فؤاد ــ باعتباره وزيرا للداخلية حينئذ ــ أنه يراقب تليفونات بعض كبار الوفديين ، فقد حدث فى أثناء نظر القضية أن طلب محامى مصطفى أمين سماع شهادة نجيب الهلالى الذى ذهب الى المحكمة وايد رواية مصطفى أمين وذكر أنه شخصيا يعلم أن تليفونه موضوع تحت المراقبة .

ولا نستطيع أن نجزم هل كان الهلالى فى شهادته تلك صادقا أم أنه ــ وقد أصبح راغبا فى الخروج من الوفد ــ كان مدعيا . على أى حال كان هذا التصرف ــ كما يذكر فؤاد ــ غريبا وصريحا « جدا » فى نفس الوقت فى التعبير عن رغبته فى الخروج من الوفد اذ من غير المعقول أن يتطوع عضو بارز من أعضاء الوفد بالشهادة

ضد سكرتير الوفد ولصالح الد خصوم الوفد وفى ادعاء كاذب لا أساس له من الصحة وتهدمه من أساسه الملفات الرسمية والأوراق فى مصلحة التليفونات » . وقد اعتبر الوفد هذا التصرف من جانب الهلالى بمثابة استقالة منه — أى من الوفد — فاجتمع الوفد بعد ذلك وقرر فصله منه .

ويبدو أن الفصل لم يتم نتيجة لرغبة فؤاد فقط ، بل ان النحاس كان متعاطفا مع سكرتير الوفد ومتفقا معه فان هذا الموقف من الهلالى يستلزم فصله من الوفد ، وهذا يذكرنا بمواقف متشابهة حين كنتان مكرم هو سكرتير الوفد والمسيطر على شئونه وشئون زعيمه فقد كان يؤيد بتر اى عضو من أعضاء الوفد اذا ما اختلف معه او مع رئيسه ، وفى الموقف الحالى سراج الدين ، ودليلنا على تأييد النحاس وتعاطفه فى فصل الهلالى انه فى احدى المناسبات الرسمية فى قصر القبة وكانت الوزارة الوفدية حاضرة جرى حديث بين الملك وفؤاد سراج الدين — وزير الداخلية — حول المظاهرات التى كانت تهتف فى الشوارع بسقوط فاروق .. فقد أشار الملك فى حديثه الى « ان اول واجب على وزير الداخلية ان يحمى شخص الملك وكرامته » وحينما رد فؤاد بأن البوليس يبذل كل جهده فى تفريق المظاهرات والقبض على زعمائها وتقديمهم للنيابة التى تحقق معهم .. قال فاروق ساخرا : النيابة . النيابة . آهى النيابة بتفرج عنهم بكفالة ٢ ، ٣ جنيه « يأخى دا انت نجيب الهلالى شهد ضدك فى المحكمة ما استحملتش وفصلته من الوفد » وعندئذ قال النحاس : « اننا لم نفصله من الوفد بل هو فى الواقع الذى فصل نفسه بنفسه بالموقف الشاذ الظالم الذى وقفه ضد فؤاد باشا فى المحكمة ولم يكن امامنا الا ان نقرر هذا الفصل تقريرا للواقع » . ونخرج من هذا بحقيقتين : الأولى : ان النحاس كان مؤيدا بل ومتعاطفا مع فؤاد من اجل فصل الهلالى من الحزب ، الحقيقة الثانية : أن القصر كان وراء الهلالى فى خلافه مع الوفد بهدف تحطيم الحزب وانقسامه .

فصل الوفد نجيب الهلالى الا أنه ـ ووزارته فى الحكم ـ لم يتخذ ضده أى اجراء آخر كما فعل مع مكرم مثلا ، بل أصدر سراج الدين تعليماته حينئذ لصحافة الوفد بعدم مهاجمة نجيب فلم يعد الأمر حينئذ مجرد نشر قرار الوفد دون أى تعليق . وبالاضافة الى ذلك يذكر فؤاد كدليل على تسامح الوفد مع الهلالى حتى بعد فصله منه أنه ـ وبعد الفصل بأشهر قليلة ـ أخبره رئيس القسم المخصوص بوزارة الداخلية أنهم يراقبون خلية شيوعية تقوم بطبع منشورات شيوعية وأن ترتيبا قد وضع للقبض على هذه الحملة ليلا وهي تتسلم المنشورات من المطبعة وأنه بين أفرادها والذين سيقبض عليهم « نبيل الهلالى » نجل نجيب الهلالى ... فقدر فؤاد فى نفسه ـ كما يذكر ـ أنه اذا تم ذلك فسوف يظن الكثيرون أنه دبر هذا الأمر للنيل والانتقام من نجيب الهلالى فى شخص ابنه الوحيد ؛ ومن ثم فأصدر أمره الى محدثه بعدم القبض على هذه الخلية قائلا انها ليست اول خلية ولا آخرها « فاتركوها هذه المرة حرصا على سمعتى الشخصية وسمعة الحكم كله » . وفعلا تنفذت التعليمات وتركت الخلية تتسلم منشوراتها تحت سمع البوليس وبصره .

والواقع أن الباحث فى أمر خروج نجيب الهلالى من الوفد ـ وقد كان أحد أركانه ـ لا يملك الا أن تأخذه الحيرة ـ كما أخذته ازاء أقدار الرجال الآخرين ـ فيما انحدر اليه الرجل بعد ذلك مما يؤكد أن خروجه من صفوفه كان فى المحل الأول راجعا الى رغبته فى أن يرمى بثقله ـ ان كان قد أصبح له ثقل ـ فى معسكر القصر فان رجلا مثله كتب عنه أحد الانجليز يصفه بأنه « يتسم بالحكمة والقدرة على الحكم على الأشياء . يزن الحقائق بعناية قبل أن يتخذ قراره ، وليس ممن يسهل اقناعهم » . هذا بالاضافة الى تاريخه الناصع فى الوفد والذى استعرضناه بايجاز ، يجعل الباحث عاجزا عن تفسير ما حدث ـ وما سيحدث ـ من

الهلالى اللهم الا اذا نظرنا اليه على ضوء أنه ـ كغيره ـ من البشر يصدق عليه ما يصدق عليهم جميعا من نزعات الشر والخير والتقلب بين هذه وتلك .

لكنه مما يلفت النظر أن معظم من انشق على الوفد وخرج منه قد تردد كثيرا أو قليلا فى انحيازه ناحية القصر وتولية ظهره للشعب فى حين نجد أن الهلالى لم يتردد بل سارع متلهفا لأحضان القصر الدفيئة فى اعتقاده ، ولعل عذره أن الوفد كان قد تنكب طريقه السليم من ناحية وأن القصر كان متلهفا هو الآخر للقائه من قبل مجيىء الوفد الى الحكم فى يناير ١٩٥٠ ثم قبل الغائه للمعاهدة كما مر بنا ، كما سيحاول أن يلتقى به مرة ثالثة عقب حريق القاهرة واقالة وزارة الوفد . ففى ٢٧ يناير ١٩٥٢ أرسل القصر الياس اندراوس وادجار جلاد الى الهلالى يعرضان عليه تشكيل الوزارة فأشار عليه ذكاءه بأن ينصح الملك بتكليف على ماهر بتشكيل الوزارة حتى يقوم بتمهيد الطريق أمامه من حيث الاجراءات العنيفة التى كانت تقوم بها كل وزارة تعقب وزارة الوفد (كحل مجلس النواب واجراء انتخابات كما سنرى) فأراد نجيب بالاتفاق مع حافظ عفيفى أن يقوم على ماهر بدور « رأس الحربة » ويأتى بعد ذلك هو الى الحكم والأرض ممهدة له ، وكلف على ماهر فعلا بتشكيل الوزارة فى (٢٧ يناير ١٩٥٢) ولم يمكث الا قليلا حتى وضعت العراقيل فى طريقه فاضطر الى الاستقالة . فأتى دور « مخلب القط » جاء الهلالى الى الوزارة وكان قد قضى السنة السابقة على دخولها فى اتصالات مريبة مع رجال القصر والمسئولين الانجليز مثل « مستر ستوكس » ، كما كان فاروق يتصل به ـ قبل اقالة النحاس ـ وكان يعرف ما بينه وبين القوم وكيف أنه يريد الانتقام منهم فاتفق معه على جميع الخطوط والتفاصيل وفى مقدمتها القضاء على النحاس والتنكيل بأنصاره ، على النحو الذى سنتناوله بالتفصيل فى موضعه .

وهكذا الف الهلالى الوزارة ودخلت سيارته القصر وحلف اليمين أمام فاروق ، ووصل الى أمنيته القديمة وهى رئاسة الوزارة متناسيا عبارته المأثورة له حينما كان فى صفوف الوفد وهى :

« ان من يدخل الوزارة يفقد نصف عقله ومن يتركها يفقد النصف الآخر ووفقا لهذه العبارة سجل التاريخ على هذا الرجل أنه فقد نفسه لأنه كان آخر مسمار أراد القصر ان يدقه فى سفينة الوفد ، رغبة فى اغراقها ، كما سجل عليه أنه آخر وزراء الملك وآخر محاولة لتوطيد أركانه والتمكين لظلمه .

طريق مسدود سار فيه الهلالى كما سار فيه كل من انشق على الوفد وخرج منه منذ نشأته ، الا أنه ورغم ظلمة هذا الطريق فلم تكن تحول دون اختلاف الآراء وتباين الأمزجة وتضارب المصالح فكان لا بد من تلك الانسلاخات والانشقاقات فى صفوف الوفد شأنه شأن أى تنظيم يقيمه البشر منذ بدأ الخليقة حتى نهايتها .

فهـــــــرس

الصفحة | الموضوع

الفصل الثالث

الفصل الرابع

صـــدر فى هــذه السلسلة :

١ ـ **مصطفى كامل فى محكمة التاريخ .**
د. عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٧ ، ط ٢ ، ١٩٩٤

٢ ـ **على ماهـــر .**
رشوان محمود جاب الله ، ١٩٨٧

٣ ـ **ثورة يوليو والطبقة العاملة .**
عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٨٧

٤ ـ **التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة .**
د. محمد نعمان جلال ، ١٩٨٧

٥ ـ **غارات أوروبا على الشواطىء المصرية فى العصور الوسطى .**
علية عبد السميع الجنزورى ، ١٩٨٧

٦ ـ **هؤلاء الرجال من مصر ، جـ ١ .**
لمعى المطيعى ، ١٩٨٧

٧ ـ **صــلاح الدين الأيوبى .**
د. عبد المنعم ماجد ، ١٩٨٧

٨ ـ **رؤية الجبرتى لأزمة الحياة الفكرية .**
د. على بركات ، ١٩٨٧

٩ ـ **صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل .**
د. محمد أنيس ، ١٩٨٧

١٠ ـ **توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية .**
محمود فوزى ، ١٩٨٧

١١ ـ مائة شخصية مصرية وشخصية ·
شكرى القاضى ، ١٩٨٧
١٢ ـ هدى شعراوى وعصر التنوير ·
د· نبيل راغب ، ١٩٨٨
١٣ ـ اكذوبة الاستعمار المصرى للسودان : رؤية تاريخية ·
د· عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٨ ، ط ٢ ، ١٩٩٤
١٤ ـ مصر فى عصر الولاة · من الفتح العربى الى قيام الدولة الطولونيـــة ·
د· سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٨
١٥ ـ المستشرقون والتاريخ الاسلامى ·
د · على حسنى الخربوطلى ، ١٩٨٨
١٦ ـ فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر : دراسة عن دور الجمعية الخيرية (١٨٩٢ ـ ١٩٥٢) ·
د· حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٨
١٧ ـ القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى ·
د· محمد نور فرحات ، ١٩٨٨
١٨ ـ الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية ·
د· على السيد محمود ، ١٩٨٨
١٩ ـ مصر القديمة وقصة توحيد القطرين ·
د· أحمد محمود صابون ، ١٩٨٨
٢٠ ـ دراســات فى وثائق ثورة ١٩١٩ : المراســلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى ·
د· محمد أنيس ، ط ٢ ، ١٩٨٨
٢١ ـ التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ، جـ ١ ·
د· توفيق الطويل ، ١٩٨٨

٢٢ ـ نظرات في تاريخ مصر ٠
جمال بدوى ، ١٩٨٨

٢٣ ـ التصوف في مصر ابان العصر العثماني ج ٢ ٠ امام التصوف
في مصر : الشعرانى ٠
د٠ توفيق الطويل ، ١٩٨٨

٢٤ ـ الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦) .
د ٠ نجوى كامل ، ١٩٨٩

٢٥ ـ المجتمع الاسلامى والغرب ،
تاليف : هاملتون جب وهارولد بووين ، ترجمة : د ٠ أحمد
عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٨٩

٢٦ ـ تاريخ الفكر التربوى في مصر الحديثة ،
د ٠ سعيد اسماعيل على ، ١٩٨٩

٢٧ ـ فتح العرب لمصر ، ج ١ ،
تأليف : ألفريد ج ٠ بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد
١٩٨٩

٢٨ ـ فتح العرب لمصر ، ج ٢ ،
تأليف : ألفريد ج ٠ بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد
١٩٨٩

٢٩ ـ مصر في عصر الاخشيديين ،
د٠ سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٩

٣٠ ـ الموظفون في مصر في عهد محمد على ،
د ٠ حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٩

٣١ ـ خمسون شخصية مصرية وشخصية ،
شـــكرى القاضى ، ١٩٨٩

٣٢ ـ هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٢ ،
لمعى المطيعى ، ١٩٨٩

٣٣ ـ مصر وقضايا الجنوب الأفريقى : نظرة على الأوضاع الراهنة ورؤية مستقبلية ،
د . خالد محمود الكومى ، ١٩٨٩

٣٤ ـ تاريخ العلاقات المصرية المغربية . منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢ ،
د . يونان لبيب رزق ، محمد مزين ، ١٩٩٠

٣٥ ـ أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة ،
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٠

٣٦ ـ المجتمع الاسلامى والغرب ، ج ٢ ،
تأليف : هاملتون بووين : ترجمة : د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٩٠

٣٧ ـ الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية فى ربع قرن ،
د . سليمان صالح ، ١٩٩٠

٣٨ ـ فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى ،
د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، ١٩٩٠

٣٩ ـ قصة احتلال محمد على لليونان (١٨٢٤ ـ ١٨٢٧) ،
د . جميل عبيد ، ١٩٩٠

٤٠ ـ الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب فلسطين ١٩٤٨ ،
د . عبد المنعم الدسوقى الجميعى ، ١٩٩٠

٤١ ـ محمد فريد : الموقف والمأساة ، رؤية عصرية ،
د . رفعت السعيد ، ١٩٩١

٤٢ ـ **تكوين مصر عبر العصــور ،**
محمد شفيق غربال ، ط ٢ ، ١٩٩٠

٤٣ ـ **رحلة فى عقول مصرية ،**
ابراهيم عبد العزيز ، ١٩٩٠

٤٤ ـ **الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر فى العصر العثمانى ،**
د · محمــد عفيفى ، ١٩٩١

٤٥ ـ **الحروب الصليبية ، ج ١ ،**
تأليف : وليم الصــــورى ، ترجمــة وتقديم : د · حسن حبشى ، ١٩٩١

٤٦ ـ **تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ ـ ١٩٥٧) ،**
ترجمة : د · عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩١

٤٧ ـ **تاريخ القضاء المصرى الحديث ،**
د · لطيفة محمد سالم ، ١٩٩١

٤٨ ـ **الفلاح المصرى بين العصر القبطى والعصر الاســـلامى ،**
د · زبيدة عطا ، ١٩٩١

٤٩ ـ **العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ ـ ١٩٧٩) ،**
د · عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢

٥٠ ـ **الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ ـ ١٩٥٤) ،**
د · سهير اسكندر ، ١٩٩٣

٥١ ـ **تاريخ المدارس فى مصر الاسلامية ،**
(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقـــافة ، فى ابريــل ١٩٩١) أعــدها للنشر :
د · عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢

٥٢ ـ **مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين ، فى القرن الثامن عشر ،**
د · الهام محمد على ذهنى ، ١٩٩٢

٥٣ ـ **أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة ٠**
د ٠ محمد كمال الدين عز الدين على ، ١٩٩٢

٥٤ ـ **الأقباط فى مصر فى العصر العثمانى ،**
د ٠ محمد عفيفى ، ١٩٩٢

٥٥ ـ **الحروب الصليبية ج ٢ ،**
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتعليق : د ٠ حسن حبشى ، ١٩٩٢

٥٦ ـ **المجتمع الريفى فى عصر محمد على : دراسة عن اقليم المنوفية ،**
د ٠ حلمى أحمد شلبى : ١٩٩٢

٥٧ ـ **مصر الاسلامية وأهل الذمة ،**
د ٠ سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٩٢

٥٨ ـ **أحمد حلمى سجين الحرية والصحافة ،**
د ٠ ابراهيم عبد الله المسلمى ، ١٩٩٣

٥٩ ـ **الرأسمالية الصناعية فى مصر ، من التمصير الى التاميم (١٩٥٧ ـ ١٩٦١) ،**
د ٠ عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٩٣

٦٠ ـ **المعاصرون من رواد الموسيقى العربية ،**
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٣

٦١ ـ **تاريخ الاسكندرية فى العصر الحديث ،**
د ٠ عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣

٦٢ ـ **هؤلاء الرجال من مصر ج ٣ ،**
لمعى المطيعى ، ١٩٩٣

٦٣ ـ **موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر الاسلامية .**
تأليف : د. سيدة اسماعيل كاشف ، جمال الدين سرور ، وسعيد عبد الفتاح عاشور ، أعدها للنشر : د٠ عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣ ٠

٦٤ ـ **مصر وحقوق الانســـان ، بين الحقيقة والافتراء دراســة وثائقية ،**
د . محمد نعمان جلال ، ١٩٩٣

٦٥ ـ **موقف الصحافة المصرية من الصهيونية (١٨٩٧ ـ ١٩١٧)**
ســـهام نصـــار ، ١٩٩٣

٦٦ ـ **المرأة فى مصر فى العصر الفاطمى**
د . نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٣

٦٧ ـ **مساعى السلام العربية الاسرائيلية : الأصول التاريخية ،**
(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة ، بالاشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس ، فى ابريل ١٩٩٣) ، أعدها للنشر :
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣

٦٨ ـ **الحروب الصليبية ، ج ٣ ،**
تأليف : وليم الصـــورى ، ترجمـــة وتعليق : د . حسن حبشى ، ١٩٩٣

٦٩ ـ **نبوية موسى ودورها فى الحياة المصرية (١٨٨٦ ـ ١٩٥١).**
د . محمد أبو الاسعاد ، ١٩٩٤

٧٠ ـ **أهل الذمة فى الاســـلام ،**
تأليف : أ. س. ترتون ، ترجمة وتعليق : د. حسن حبشى، ط ٢ ، ١٩٩٤

٧١ ـ **مذكرات اللورد كليرن (١٩٣٤ ـ ١٩٤٦) ،**
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة : د . عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩٤

٧٢ ـ **رؤية الرحالة المسلمين للأحوال الماليـة والاقتصادية لمصر فى العصر الفاطمى (٣٥٨ ـ ٥٦٧ هـ) .**
أمينة أحمد امام ، ١٩٩٤

٧٣ ـ **تاريخ جامعة القاهرة ،**
د . رؤوف عباس حامد ، ١٩٩٤

٧٤ ـ **تاريخ الطب والصيدلة المصرية ، ج ١ ، فى العصر الفرعونى**
د . سمير يحيى الجمال ، ١٩٩٤

٧٥ ـ **أهل الذمة في مصر ، في العصر الفاطمي الأول ،**
د . سلام شافعى محمود ، ١٩٩٥

٧٦ ـ **دور التعليم المصرى فى النضال الوطنى (زمن الاحتلال البريطانى) ،**
د . سعيد اسماعيل على ١٩٩٥

٧٧ ـ **الحروب الصليبية ، ج ٤ ،**
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتعليق : د . حسن حبشى ، ١٩٩٤

٧٨ ـ **تاريخ الصحافة السكندرية (١٨٧٣ ـ ١٨٩٩) ،**
نعمات أحمد عتمان ، ١٩٩٥

٧٩ ـ **تاريخ الطرق الصوفية في مصر ، في القرن التاسع عشر ،**
تأليف : فريد دى يونج ، ترجمة : عبد الحميد فهمى الجمال ، ١٩٩٥

٨٠ ـ **قناة السويس والتنافس الاستعمارى الأوربى (١٨٨٢ ـ ١٩٠٤) ،**
د . السيد حسين جلال ، ١٩٩٥

٨١ ـ **تاريخ السياسة والصحافة المصرية ، من هزيمة يونيو الى نصر أكتوبر ،**
د . رمزى ميخائيل ، ١٩٩٥

٨٢ ـ **مصر فى فجر الاسلام ، من الفتح العربى الى قيام الدولة الطولونية ،**
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ط ٢ ، ١٩٩٤

٨٣ ـ **مذكراتي في نصف قرن ، ج ١ ،**
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٤

٨٤ ـ **مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ ، القسم الأول ،**
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٥

٨٥ ـ **تاريخ الاذاعة المصرية : دراسة تاريخية (١٩٣٤ ـ ١٩٥٢)،**
د · حلمى أحمد شلبى ، ١٩٩٥

٨٦ ـ **تاريخ التجارة المصرية فى عصر الحرية الاقتصادية (١٨٤٠ ـ ١٩١٤) ،**
د · أحمد الشربينى ، ١٩٩٥

٨٧ ـ **مذكرات اللورد كلين ، ج ٢ ، (١٩٣٤ ـ ١٩٤٦) ،**
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة وتحقيق : د · عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩٥

٨٨ ـ **التذوق الموسيقى وتاريخ الموسيقى المصرية ،**
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٥

٨٩ ـ **تاريخ الموانىء المصرية فى العصر العثمانى ،**
د · عبد الحميد حامد سليمان ، ١٩٩٥

٩٠ ـ **معاملة غير المسلمين فى الدولة الاسلامية ،**
د · نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٦

٩١ ـ **تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ،**
تأليف : بيتر مانسفيلد ، ترجمة : عبد الحميد فهمى الجمال ، ١٩٩٦

٩٢ ـ **الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ ـ ١٩٣٦) ج ٢ ،**
نجوى كامل ، ١٩٩٦

٩٣ ـ **قضايا عربية فى البرلمان المصرى (١٩٢٤ ـ ١٩٥٨) ،**
د · نبيه بيومى عبد الله ، ١٩٩٦

٩٤ ـ **الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ ـ ١٩٥٤) ، ج ٢ ،**
د . سهير اسكندر ، ١٩٩٦

٩٥ ـ **مصر وأفريقيا .. الجذور التاريخية الأفريقية المعاصرة .**
(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والاثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الافريقية بجامعة القاهرة)
أعدها للنشر د . عبد العظيم رمضان

٩٦ ـ **عبد الناصر والحرب العربية الباردة (١٩٥٨ ـ ١٩٧٠) .**
تأليف : مالكولم كير ، ترجمة : د . عبد الرؤوف أحمد عمرو

٩٧ ـ **العربان ودورهم في المجتمع المصري في النصف الاول من القرن التاسع عشر ،**
د . ايمان محمد عبد المنعم عامر

٩٨ ـ **هيكل والسياسة الأسبوعيه ،**
د . محمد سيد محمد

٩٩ ـ **تاريخ الطب والصيدلة المصرية (العصر اليوناني ـ الروماني) ج ٢ ،**
د . سمير يحيى الجمال

١٠٠ ـ موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر القديمة .
أ. د. عبد العزيز صالح ، أ. د. جمال مختار ، أ. د. محمد ابراهيم بكر ، أ. د. ابراهيم نصحى ، أ. د. فاروق القاضى ، أعدها للنشر : أ. د . عبد العظيم رمضان

١٠١ ـ **ثورة يوليو والحقيقة الغائبة ،**
اللواء / مصطفى عبد المجيد نصير ، اللواء / عبد الحميد كفافي ، اللواء/ سعد عبد الحفيظ ، السفير/ جمال منصور

١٠٢ ـ **المقطم جريدة الاحتلال البريطاني في مصر ١٨٨٩ ـ ١٩٥٢ ،**
د . تيسير أبو عرجة

١٠٣ ـ **رؤية الجبرتى لبعض قضايا عصره ،**
د . على بـركات
١٠٤ ـ **تاريخ العمال الزراعيين فى مصر (١٩١٤ ـ ١٩٥٢) .**
د . فاطمة علم الدين عبد الواحد
١٠٥ ـ **السلطة السياسية فى مصر وقضية الديمقراطية (١٨٠٥ ـ ١٩٨٧) .**
د . أحمد فارس عبد المنعم
١٠٦ ـ **الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية فى ربع قرن ، ج ٢ ،**
د . سليمان صـالح
١٠٧ ـ **الأصولية الاسلامية فى العصر الحديث ،**
تأليف : دليب هيرو ، ترجمـة : عبد الحميد فهمى الجمال
١٠٨ ـ **مصر للمصريين ، ج ٤ ،**
سليم خليل النقاش
١٠٩ ـ **مصر للمصريين ، ج ٥ ،**
سليم خليل النقاش
١١٠ ـ **مصادرة الأملاك فى الدولة الاسـلامية (عصر سلاطين المماليك) ، ج ١ ،**
د . البيومى اسماعيل الشربينى
١١١ ـ **مصادرة الأملاك فى الدولة الاسـلامية (عصر سلاطين المماليك) ، ج ٢ ،**
د . البيومى اسماعيل الشربينى
١١٢ ـ **اسماعيل باشا صدقى ،**
د . محمد محمد الجوادى
١١٣ ـ **الزبير باشا ودوره فى السودان (فى عصر الحكم المصرى) .**
د . اسماعيل عز الدين
١١٤ ـ **دراسات اجتماعية فى تاريخ مصر ،**
أحمـد رشدى صـالح

١١٥ ـ مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ ،
أحمد شفيق باشـــا
١١٦ ـ أديب أسحق (عاشق الحرية) ،
عــلاء الدين وحيــد
١١٧ ـ تاريخ القضـــاء في مصر العثمانية (١٥١٧ ـ ١٧٩٨) ،
عبد الرازق ابراهيم عيسى
١١٨ ـ النظم المالية في مصر والشام زمن ســلاطين المماليك ،
د ٠ البيومي اسماعيل
١١٩ ـ النقابات في مصر الرومانية ،
حسين محمد أحمد يوسف
١٢٠ ـ يوميات من التاريخ المصرى الحديث
لويس جرجس
١٢١ ـ الجلاء ووحدة وادى النيل (١٩٤٥ ـ ١٩٥٤)
د ٠ محمد عبد الحميد الحناوى
١٢٢ ـ مصر للمصريين ج ٦
سليم خليل النقاش
١٢٣ ـ السيد أحمــــد البدوى ٠
د ٠ سعيد عبد الفتاح عاشور
١٢٤ ـ العلاقات المصرية الباكستانية فى نصف قرن
د ٠ محمد نعمان جلال
١٢٥ ـ مصر للمصريين ج ٧
سليم خليــــل النقاش
١٢٦ ـ مصر للمصريين ج ٨
ســليم خليل النقاش
١٢٧ ـ مقدمات الوحدة المصرية السورية (١٩٤٣ ـ ١٩٥٨)
ابراهيم محمد محمد ابراهيم
١٢٨ ـ معارك صـــحفية
جمــــال بدوى

١٢٩ ـ الديـن العـــلم (وأثـــره فى تطـــور الدين المصرى)
(١٨٧٦ ـ ١٩٤٣)
د . يحيى محمد محمود
١٣٠ ـ تاريخ نقابات الفنانين فى مصر (١٩٨٧ ـ ١٩٩٧)
سمير فريد
١٣١ ـ الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢ (١٩٥٢ ـ ١٩٥٨)
تأليف جايل ماير ، ترجمة عبد الرءوف أحمد عمر
١٣٢ ـ دار المندوب السامى فى مصر جـ١ ،
د . ماجدة محمد حمود
١٣٣ ـ دار المندوب السامى فى مصر جـ٢ (١٩١٤ ـ ١٩٢٤)
د. ماجدة محمد حمود
١٣٤ ـ الحملة الفرنسية على مصر فى ضوء مخطـــوط عثمانى للدارندلى
بقلم / عزت حسن أفندى الدار ندلى
ترجمة / جمال سعيد عبد المغنى
١٣٥ ـ اليهود فى مصر المملوكية (فى ضوء وثائق الجنيزة)
(٦٤٨ ـ ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ ـ ١٥١٧ م)
د. محاسن محمد الوقاد
١٣٦ ـ أوراق يوسف صديق تقديم / د. عبد العظيم رمضان
١٣٧ ـ تجار التوابل فى مصر فى العصر المملوكى
د. محمد عبد الغنى الأشقر
١٣٨ ـ الاخوان المسلمون وجذور التطرف الدينى والارهـــاب فى مصر السيد يوسف
١٣٩ ـ موسوعة الغناء المصرى فى القرن العشرين
محمد قابيل

١٤٠ ـ **سياسة مصر فى البحر الأحمر**
فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ـ طارق عبد العاطى غنيم ٠

١٤١ ـ **وسائل الترفيه فى عصر سلاطين المماليك**
لطفى أحمد نصار ٠

١٤٢ ـ **مذكراتى فى نصف قرن ج ٤**
أحمد شفيق باشا ٠

١٤٣ ـ **دبلوماسية البطالمة فى القرنين الثانى والأول ق٠م٠**
د٠ منيرة محمد الهمشرى ٠

١٤٤ ـ **كشوف مصر الأفريقية**
فى عهد الخديوى اسماعيل (١٨٦٣ ـ ١٨٧٩) ـ
د٠ عبد العليم خلاف ٠

١٤٥ ـ **النظام الادارى والاقتصادى فى مصر**
فى عهد دقلديانوس (٢٨٤ ـ ٣٠٥ م) ـ
د ٠ منيرة محمد الهمشرى ٠

١٤٦ ـ **المرأة فى مصر المملوكية**
د٠ أحمد عبد الرازق

١٤٧ ـ حسن البنا [متى ٠٠ كيف ٠٠ ولماذا ؟)
د٠ رفعت السعيد

١٤٨ ـ **القديس مرقس وتأسيس كنيسة الاسكندرية**
تأليف / د٠ سمير فوزى
ترجمة / نسيم مجلى

١٤٩ ـ **العلاقات المصرية الحجازية فى القرن الثامن عشر**
حسام محمد عبد المعطى

١٥٠ ـ **تاريخ الموسيقى المصرية (أصولها وتطورها) ٠**
د٠ سمير يحيى الجمال

١٥١ ـ جمال الدين الأفغاني والثورة الشاملة
تأليف / السيد يوسف

١٥٢ ـ **الطبقات الشعبية فى القاهرة المملوكية**
(٦٤٨ ـ ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ ـ ١٥١٧ م)
د · محاسن محمد الوقاد

١٥٣ ـ **الحروب الصليبية (المقدمات السياسية)**
د · علية عبد السميع الجنزورى

١٥٤ ـ **هجمات الروم البحرية على شواطىء مصر الاسلامية في العصور الوسطى**
د · علية عبد السميع الجنزورى

١٥٥ ـ **عصر محمد على ونهضة مصر فى القرن التاسع عشر**
(١٨٠٥ ـ ١٨٨٣)
د· عبد الحميد البطريق

١٥٦ ـ **تاريخ الطب والصيدلة المصرية جـ ٣ فى العصر الاسلامى**
د· سمير يحيى الجمال

١٥٧ ـ تاريخ الطب والصيدلة المصرية جـ ٤ فى العصر الاسلامى **والحديث**
د· سمير يحيى الجمال

١٥٨ ـ نائب السلطنة المملوكية فى مصر
(من ٦٤٨ ـ ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ ـ ١٥١٧ م)
د· محمد عبد الغنى الأشقر

١٥٩ ـ حزب الوفد (١٩٣٦ ـ ١٩٥٢ م) **الجزء الأول**
د· محمد فريد حشيش

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٤٠٣٦/١٩٩٩

ISBN — 977 — 01 — 6871 — 2

هذا الكتاب ينقسم إلى تسعة فصول، تناول الباحث فى الفصول الأربعة الأولى (وهى تكون الجزء الأول) تاريخ الوفد منذ تأليفه فى نوفمبر ١٩١٨ حتى ابرام معاهدة ١٩٣٦، وتعرض لدوره فى ابرام معاهدة ١٩٣٦، وفى مؤتمر مونترو ١٩٣٧ لالغاء الامتيازات الأجنبية.

وتناول التنظيم الحزبى للوفد، ولجانه، وسكرتاريته، وهيئته البرلمانية، وصحافته، وبرنامجه ، والتيارات اليسارية فيه (الطليعة الوفدية) كما تعرض للإنسلاخات والانشقاقات التى وقعت فى الحزب منذ ظهوره، وخصوصاً انشقاق ماهر - النقراشى وانشقاق مكرم عبيد، وانسلاخ أحمد نجيب الهلالى.

٤٤٠ قرشاً
مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب